

Financé
par l'Union européenne
et le Conseil de l'Europe



Mis en œuvre
par le Conseil de l'Europe



المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ
Royaume du Maroc

المركز المغربي
للحقوق
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ



مركزنا يهتم بالإنسان
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ

مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي
مصنف الاحكام والعرائض الصادرة عن محاكم المملكة المغربية
والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان

Lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique
Recueil des jugements rendus et des requêtes émises par les tribunaux
du Royaume du Maroc et des arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme



الجزء الأول Tome 1

AN COURT OF HUMAN RIGHTS
PÉENNE DES DROITS DE



EUROPEAN COURT OF HUMAN RIGHTS
COUR EUROPÉENNE DES DROITS DE L'HOMME

COUNCIL OF EUROPE



CONSEIL DE L'EUROPE



رئاسة النيابة العامة

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ

محكمة النقض

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ ⴰⴳⴷⴰⵏ

محكمة النقض

**مكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي
"مصنف الاحكام والعرائض الصادرة عن
محاكم المملكة المغربية والمحكمة
الاوربية لحقوق الانسان"**

**Lutte contre la violence à l'égard des femmes et la
violence domestique**

**Recueil des jugements rendus et des requêtes émises
par les tribunaux du Royaume du Maroc et des
arrêts de la Cour européenne des droits de l'homme**

الجزء 1

Tome 1

"يوصل المغرب وبنكصوات حثيثة وعقلانية مسيرته على عرب تحقيق
المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ولاسيما بالعمل على
التصديق الأتبع لأحكام مكونة الأسرة التي منحت المرأة وضعاً يعكس
لها كرامتها ويضمن لها العدل والإنصاف".

مقتطف من الرسالة الملكية السامية التي وجهها صاحب الجلالة الملك محمد السادس
نصره الله إلى المشاركين في الدورة 61 لمؤتمر النساء رئيسات المقاولات العالمية
بمراكش يوم 27 شتنبر 2013.

«Le Maroc poursuit sa marche soutenue et rationnelle
sur la voie de la réalisation de l'égalité entre les
hommes et les femmes, en termes de droits et
d'obligations, à travers notamment une mise en
œuvre optimale des dispositions du Code de la
famille qui a doté la femme d'un statut qui préserve
sa dignité et lui assure justice et équité ».

*Extrait du message royal adressé par Sa Majesté le Roi Mohammed VI, que
Dieu L'assiste, aux participants au 61^{ème} Congrès des Femmes Chefs
d'Entreprises du Monde, tenu à Marrakech le 27 septembre 2013.*



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده

الفهرس

5	الفهرس
9	تقديم الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة
	Préface du Procureur Général du Roi Près la Cour de Cassation
11	Président du Ministère Public
	تقديم مديرة قسم الكرامة الإنسانية والمساواة والحكامة، المديرية العامة للديمقراطية، مجلس أوروبا
14	Préface de la Directrice de la dignité humaine, de l'égalité et de la gouvernance, Direction Générale de la Démocratie – Conseil de l'Europe
16	اللجنة العلمية
19	Le comité scientifique
	الأحكام والعرائض الصادرة عن محاكم المملكة المغربية
	Les jugements rendus et les requêtes émises par les tribunaux du Royaume du Maroc
21	قرارات محكمة النقض
23	Arrêts de la cour de cassation
25	القرار عدد: 3/22
28	Arrêt numéro :22/3
32	القرار عدد: 3/107
35	Arrêt numéro 107/3
38	القرار عدد: 3/888
42	Arrêt n°888/3
47	القرار عدد: 3/1757
51	Arrêt n°1757/3
55	القرار عدد: 8/1781
58	Arrêt numéro 1781/8
62	القرار عدد: 3/734
67	Arrêt numéro : 734/3
73	القرار عدد: 3/735

77 Arrêt n°735/3
82القرار عدد: 3/816
85Arrêt numéro : 816/3
89القرار عدد: 18297
92 18297 Arrêt n° :
96القرار عدد: 11/ 929
99 Arrêt n°929/11

عرائض النيابة العامة

103..... Mémoires des parquets

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بورزازات

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi de
110 Ouarzazate

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بمكناس

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi de
..... Meknès

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بطنجة

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi
130 deTanger

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بطنجة

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi de
.....Tanger

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بسطات

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi Settatt
.....

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف الناظور

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi de
.....Nador

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi de
166 Kénitra

عريضة نقض مقدمة من قبل الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بأكادير

Mémoire du Pourvoi en Cassation soumis par le Procureur Général du Roi
..... d'Agadir

179	القرارات الاستئنافية
179	Les Arrêts des Cours d'Appel
181	قرار جنائي ابتدائي عدد: 03 صادر عن محكمة الاستئناف بالحسيمة
188	Arrêt pénal en premier ressort n°.3 émis par Cour d'appel d'Al Hoceima
196	قرار جنائي ابتدائي عدد: 28 صادر عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة
206	Arrêt pénal en premier ressort n°.28 émis par Cour d'appel de Kénitra
218	قرار جنائي ابتدائي عدد: 456 صادر عن محكمة الاستئناف بالناظور
224	Arrêt pénal en premier ressort n°.456 émis par Cour d'appel de Nador
232	قرار جنائي ابتدائي عدد: 232 صادر عن محكمة الاستئناف بطنجة
240	Arrêt pénal en premier ressort n°.232 émis par Cour d'appel de Tanger
249	قرار جنائي ابتدائي عدد: 521 صادر عن محكمة الاستئناف بوجدة
257	Arrêt pénal en premier ressort n°.521 émis par Cour d'appel d'Oujda
267	الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم الابتدائية المغربية
	Jugements rendus par les différentes juridictions marocaines
267	de première instance
269	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بابن أحمد
273	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Ben Ahmed
277	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بأزرو
280	Jugement émis par le Tribunal de première instance de d'Azrou
284	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرماني
288	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Rommani
293	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالرماني
299	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Rommani
306	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور
309	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Nador
312	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بالناظور
316	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Nador
320	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بتطوان
323	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Titouan
327	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بخنيفرة

332	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Khénifra
338	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بخنيفرة
346	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Khénifra
355	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بخنيفرة
363	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Khénifra
372	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية بسطات
376	Jugement émis par le Tribunal de première instance à Settât
380	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور
	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Boulemane à Missour
384	
388	حكم صادر عن المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور
	Jugement émis par le Tribunal de première instance de Boulemane à
392	Missour

تقديم

الوكيل العام للملح لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة

شهد المركز القانوني للمرأة تحولا كبيرا على المستوى الدولي من خلال سهر منظمة الأمم المتحدة منذ نشأتها على الاهتمام بقضايا المرأة، الشيء الذي جعلها تصدر مجموعة من الإعلانات والمعاهدات والاتفاقيات الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة، وعلى نفس المنوال تم صياغة وثيقة تتضمن الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بموجب قرارها عدد 52/86 المؤرخ في 12 ديسمبر 1997. وتهدف هذه الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية إلى توفير المساواة بين المرأة والرجل قانونا وواقعا، ولاسيما ما يتعلق بأفعال العنف.

واعتبارا للتوجيهات العليا لصاحب الجلالة نصره الله الرامية إلى تعزيز المركز القانوني للمرأة، عمل المشرع المغربي على مواكبة هذه التحولات خاصة بعد صدور دستور 2011 الذي كرس مبدأ المناصفة، وجعله مبدء دستوريا من خلال التنصيب في الفصل 19 من الدستور على تمتيع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الواردة فيه، بالإضافة إلى رفع المملكة المغربية جميع تحفظاتها بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق بها، فضلا عن تنويع هذه الجهود بصدور القانون رقم 103.13 المتعلق بمكافحة العنف ضد النساء.

وتضع رئاسة النيابة العامة قضايا المرأة في محور اهتماماتها عند تنفيذ السياسة الجنائية، كما تخصص حيزا هاما من التقرير السنوي لتشخيص الوضعية الراهنة لقضايا المرأة، مع إبراز الجهود المبذولة من أجل تعزيز المساواة والتنصيب على التوصيات التي من شأنها تعزيز المركز القانوني للمرأة.

يأتي إنجاز هذا المصنف في إطار استمرار مشروع رئاسة النيابة العامة الهادف إلى تعزيز الحماية الجنائية للمرأة، من خلال نشر بعض الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم المتعلقة بهذا الموضوع، بالإضافة إلى عدد من عرائض الطعن بالنقض المعدة من طرف النيابة العامة في نفس السياق، وذلك من أجل إشاعة الممارسات القضائية

الفضلى سواء على الصعيد الوطنى أو الدولى، وحث قضاة النيابة العامة على بدل المزيد من الجهود بغية تحقيق حماية ناجعة للمرأة من كل أشكال العنف.

وتجدر الإشارة أن إعداد هذا المصنف، يندرج ضمن مقترح مشترك بين مجلس أوروبا ورئاسة النيابة العامة إثر تقييم برنامج تعزيز قدرات قضاة النيابة العامة في مجال مكافحة العنف ضد النساء، الذي أطره خبراء مغاربة وأجانب رفيعي المستوى، حيث عملت رئاسة النيابة العامة على تجميع هذا المصنف من أجل تعميم المعرفة بالتجارب القضائية الفضلى المعنية بمكافحة العنف ضد النساء، والمساهمة في إطلاع مكونات السلطة القضائية، وباقي المتدخلين في هذا الموضوع على هذه التجارب.

ويتضمن المصنف كذلك عرائض للنقض تبرز دور قضاة النيابة العامة في مواكبة مسار الدعوى العمومية في الملفات المرتبطة بمكافحة العنف ضد النساء، وقد تضمنت العرائض المنشورة مجهودات علمية تبنتها محكمة النقض، وكان لها الأثر في التطبيق السليم للقانون بما يضمن حماية فعالة للمرأة من جميع أشكال العنف.

ولا بد في الأخير من التنويه بمجهودات اللجنة العلمية التي عهد إليها تجميع هذا المصنف ولمجلس أوروبا الذي واكب ومكن اللجنة العلمية من الأحكام والتوجهات الكبرى الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الموضوع.

كما لا تفوت المناسبة لشكر مجلس أوروبا والاتحاد الأوروبي على الدعم الذي فسح المجال لتبادل الخبرات والوقوف على الممارسات الفضلى في مجال حماية النساء من كل أشكال العنف.

م. الحسن الداكي
الوكيل العام للملكة المغربية
رئيس النيابة العامة

Préface

Procureur Général du Roi Près la Cour de Cassation, Président du Ministère Public

Le statut juridique de la femme a connu une transformation majeure au niveau international grâce à la volonté de l'Organisation des Nations Unies, depuis sa création, de prêter attention aux questions de la femme, ce qui lui a valu d'émettre un ensemble de déclarations, de traités et de conventions visant à promouvoir les droits des femmes. Dans le même ordre d'idées, un document a été élaboré, déclinant les stratégies types et les mesures concrètes relatives à l'élimination de la violence à l'égard des femmes dans le cadre de la prévention du crime et de la justice pénale, tels qu'elles ont été adoptées par l'Assemblée générale des Nations Unies dans sa résolution 52/86 du 12 décembre 1997.

Conformément à la stratégie royale visant à renforcer le statut juridique de la femme, le législateur marocain s'est efforcé d'accompagner ces transformations, notamment après la promulgation de la constitution de 2011, qui a consacré le principe de parité et en a fait un principe constitutionnel. Ainsi, l'article 19 de la constitution stipule que les hommes et les femmes jouissent de droits et libertés civils, politiques, économiques, sociaux, culturels et environnementaux sur un pied d'égalité. De plus, le Royaume du Maroc a levé toutes ses réserves à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (CEDAW), ratifié le protocole facultatif y afférent et a, en outre, couronné ces efforts par la promulgation de la loi n° 103.13 relative à la lutte contre les violences faites aux femmes.

La Présidence du ministère public place la question des femmes au centre de ses préoccupations dans la mise en œuvre de la politique pénale. Elle consacre également une partie importante

de son rapport annuel au diagnostic de l'état actuel de la question des femmes, tout en mettant en lumière les efforts déployés en faveur de la consolidation de l'égalité et en formulant des recommandations susceptibles d'améliorer le statut juridique des femmes.

La réalisation de ce recueil s'inscrit dans le cadre de la poursuite du projet de la Présidence du ministère public qui vise à renforcer la protection pénale des femmes, à travers la publication de certains arrêts rendus par les différentes juridictions en rapport avec cette question, ainsi qu'un certain nombre de requêtes de pourvoi en cassation préparées à cet effet par le ministère public, afin de diffuser les meilleures pratiques judiciaires, aussi bien au niveau national qu'au niveau international, et d'inciter les magistrats du ministère public à redoubler d'efforts en vue de parvenir à une protection efficace des femmes contre toutes les formes de violence.

Il est à noter que l'élaboration de ce recueil s'inscrit dans le cadre d'une proposition conjointe entre le Conseil de l'Europe et la Présidence du ministère public, suite à l'évaluation du programme de renforcement des capacités des magistrats du parquet dans le domaine de la lutte contre les violences faites aux femmes, programme encadré par des experts marocains et internationaux de haut niveau. A ce propos, la Présidence du ministère public a compilé ce recueil dans le but de mieux faire connaître les meilleures expériences judiciaires en matière de lutte contre les violences faites aux femmes, et d'en informer les différentes composantes du pouvoir judiciaire et les autres acteurs concernés par cette question.

En outre, le recueil incarne des mémoires des parquets qui mettent en exergue le rôle des magistrats du parquet dans l'accompagnement de l'action publique dans les affaires portant sur la lutte contre les violences faites aux femmes. Les pourvois en cassation ainsi publiés reflètent les efforts scientifiques adoptés

par la cour de cassation, qui ont eu un impact sur la bonne application de la loi pour assurer une protection efficace des femmes contre toutes les formes de violence.

Enfin, il convient de saluer les efforts de la commission scientifique chargée de la compilation de ce recueil, ainsi que le Conseil de l'Europe, qui a accompagné la commission scientifique et lui a procuré les principaux arrêts et les grandes orientations émanant de la Cour européenne des droits de l'homme sur cette question.

Nous saisissons également cette occasion pour remercier le Conseil de l'Europe et l'Union européenne pour leur soutien qui a permis d'échanger les expériences et de prendre connaissance des meilleures pratiques dans le domaine de la protection des femmes contre toutes les formes de violence.

M. El Hassan DAKI
Procureur Général du Roi Près la Cour de Cassation
Président du Ministère Public

تقديم

مديرة قسم الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة،

المديرة العامة للديمقراطية - مجلس أوروبا

تشير ديباجة اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية اسطنبول) إلى أن النساء والفتيات غالبًا ما يتعرضن لأشكال خطيرة من العنف، مثل العنف المنزلي والتحرش الجنسي والاعتصاب والزواج القسري والجرائم المرتكبة باسم ما يسمى "الشرف" وختان الأعضاء التناسلية، والتي تشكل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان للمرأة والفتاة وعائلاً رئيسيًا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين.

إن المواقف التقليدية التي تعتبر المرأة تابعة للرجل تتركس العنف الموجه ضدها. لذلك، تطالب اتفاقية اسطنبول الدول الأطراف بالعمل على تغيير المواقف تجاه المرأة والدور الذي تضطلع به النساء داخل المجتمع. ويظهر الواقع أن الإفلات من العقاب و/أو استجابات الدولة غير الملائمة للعنف ضد المرأة يمنعان النساء الضحايا من الوصول إلى العدالة أو يصعبان عليهن إمكانية اللجوء إلى العدالة.

وقد أدى هذا الوضع، الذي كثيرًا ما يُعرض على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إلى ظهور اجتهادات قضائية وافرة في هذا المجال، بناءً على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان ومع مراعاة اتفاقية اسطنبول. وقد نظرت المحكمة في قضايا تعلقت بالعنف ضد المرأة، لا سيما بموجب المادة 2 (الحق في الحياة) والمادة 3 (حظر التعذيب) والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة) والمادة 8 (الحق في احترام الحياة الخاصة والعائلية) من الاتفاقية مع تسليط الضوء على احترام مبدأ عدم التمييز انطلاقًا من الحكم الصادر في قضية "أبوز ضد تركيا" (Opuz c. Turquie)، الصادر بتاريخ 9 سبتمبر 2009.

وتسهر المحكمة على ضمان وفاء الدول بالتزاماتها بحماية حقوق الأشخاص الخاضعين لولايتها. وتنظر فيما إذا كانت السلطات الوطنية على علم أو كان ينبغي أن تكون على دراية بوجود خطر حقيقي ومحدد على حياة الفرد أو سلامته الجسدية. وتتحقق المحكمة أيضًا مما إذا كانت السلطات الوطنية قد اتخذت جميع التدابير لوضع حد لهذا الوضع ولمنع استمرار هذا الخطر بشكل معقول، وذلك (أ) من خلال اعتماد تدابير وقائية عملية وحمائية، إذا تطلب الوضع ذلك (من قبيل تدابير الإبعاد، على سبيل المثال)، والتي تكون ضرورية عندما يكون هناك خطر حقيقي ومحدد، و(ب) من خلال اعتماد قوانين جنائية فعالة ورادعة وآليات للقمع والعقاب في حال عدم الامتثال لهذه القوانين و(ج) عبر الالتزام بالتحقيق في الوقائع المخالفة للمقتضيات ذات الصلة في الاتفاقية

الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تتبع من الالتزام العام المفروض على الدولة، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية المذكورة، بمنح كل فرد يخضع لولايتها الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه المادة.

وتتضمن هذه المجموعة الاجتهادات القضائية المغربية ذات الصلة بمجال مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، بما يعكس التطور الأخير للإطار المعياري المغربي في هذا المجال، كما جرى تعديله بموجب القانون رقم 13.103 الصادر في فبراير 2018. وتعتبر هذه المجموعة أيضاً ثمرة شراكة وثيقة بين مجلس أوروبا والمملكة المغربية تهدف إلى التصدي لهذا التحدي المشترك والخطير.

ويعكس تضمن هذه المجموعة لأحكام وقرارات صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا المجال الإرادة المحمودة لسلطات المملكة المغربية بالتقدم نحو إنشاء فضاء قانوني مشترك قائم على المعايير الدولية والأوروبية، ولا سيما تلك التابعة لمجلس أوروبا.

هذا المؤلف موجه لممارسي المهن القانونية – المدعين العامين والقضاة والمحامين – المكلفين بقضايا مكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. وسيكون أيضاً بمثابة وثيقة أساسية للعمل بالنسبة لفاعلين آخرين، وأكاديميين ومنظمات غير حكومية خاصة منها تلك العاملة في هذا المجال، وسيساهم بصورة أعم في إغناء أنشطة بناء القدرات للجهات الفاعلة التي يجري تنفيذها بشأن هذا الموضوع في إطار الشراكة بين المملكة المغربية ومجلس أوروبا.

وفي الختام، أود أن أتقدم بخالص الشكر لرئاسة النيابة العامة في المملكة المغربية على التعاون الممتاز في إعداد هذه المجموعة، كما أتوجه بالشكر للاتحاد الأوروبي على التزامه ودعمه المالي لإنجاز الأنشطة المبرمجة في سياق هذه الشراكة مع المملكة المغربية.

كلوديا لوسيانو

مديرة قسم الكرامة الإنسانية والمسؤولية والحكامة

المديرية العامة للديمقراطية – مجلس أوروبا

Préface

**Directrice de la dignité humaine, de l'égalité et de la
gouvernance
Direction Générale de la Démocratie – Conseil de l'Europe**

Le préambule de la Convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique (Convention d'Istanbul) rappelle que les femmes et les filles sont souvent exposées à des formes graves de violence telles que la violence domestique, le harcèlement sexuel, le viol, le mariage forcé, les crimes commis au nom du prétendu « honneur » et les mutilations génitales, lesquelles constituent une grave violation des droits humains des femmes et des filles et un obstacle majeur à la réalisation de l'égalité entre les femmes et les hommes.

Les attitudes traditionnelles selon lesquelles les femmes sont considérées comme subordonnées aux hommes perpétuent la violence à leur égard. La Convention d'Istanbul exige des États parties qu'ils fassent évoluer les attitudes envers les femmes et le rôle qu'elles jouent dans la société. La réalité montre que l'impunité et/ou les réponses inadéquates des États pour faire face à la violence à l'égard des femmes empêchent les femmes victimes d'accéder à la justice ou rendent cet accès plus difficile pour elles.

Cette situation, fréquemment portée devant la Cour européenne des droits de l'homme, a donné lieu à une jurisprudence très riche en la matière, fondée sur la Convention européenne des droits de l'homme et prenant en compte la Convention d'Istanbul. La Cour a examiné des affaires portant sur la violence à l'égard des femmes notamment sous l'angle des articles 2 (droit à la vie), 3 (interdiction de la torture et des traitements inhumains ou dégradants) et 8 (droit au respect de la vie privée et familiale) de la Convention tout en mettant en exergue à partir de son arrêt

Opuz c. Turquie, du 9 septembre 2009, le respect du principe de non-discrimination.

La Cour doit veiller à ce que les obligations des États de protéger les droits des personnes relevant de leur juridiction soient remplies. Elle examine si les autorités nationales savaient ou auraient dû savoir qu'il existait un risque réel et immédiat pour la vie de l'individu ou son intégrité physique. La Cour vérifie de même si les autorités nationales ont pris toutes les mesures pour mettre fin à cette situation et pour empêcher raisonnablement que ce risque subsiste, et cela a) par l'adoption, si la situation l'exige, de mesures préventives d'ordre pratique et de protection (telles que, par exemple, des mesures d'éloignement) nécessaires lorsqu'il existe un risque réel et immédiat, b) par l'adoption de lois pénales efficaces, dissuasives et de mécanismes de répression et de sanction en cas de non-respect de ces lois et c) par l'obligation d'enquêter sur des faits contraires aux dispositions pertinentes de la Convention européenne des droits de l'homme et qui découlent de l'obligation générale imposée à l'État, par l'article premier de ladite Convention, d'accorder à toute personne relevant de sa juridiction, les droits et libertés définis" par cette dernière.

Le présent recueil contient la jurisprudence marocaine pertinente en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes et la violence domestique, reflétant la récente évolution du cadre normatif marocain en la matière, tel que révisé par la loi 103.13 de février 2018. Il est également le fruit d'un partenariat étroit entre le Conseil de l'Europe et le Royaume du Maroc visant à faire face à ce grave défi commun.

Le fait que ce recueil intègre également des arrêts et décisions de la Cour européenne des droits de l'homme dans ce domaine illustre la volonté louable des autorités du Royaume du Maroc de progresser vers la création d'un espace juridique commun fondé sur les normes internationales et européennes, en particulier celles du Conseil de l'Europe.

Cet ouvrage est destiné aux professionnels du droit – procureurs, juges et avocats – chargés d'affaires en matière de lutte contre la violence à l'égard des femmes et de violence domestique. Il servira également de base de travail à d'autres acteurs, universitaires et organisations non gouvernementales notamment, œuvrant dans ce domaine et, de manière plus générale, enrichira les activités de renforcement des capacités des acteurs réalisés sur ce thème dans la cadre du Partenariat entre le Royaume du Maroc et le Conseil de l'Europe.

Je tiens à remercier vivement la Présidence du Ministère public du Royaume du Maroc pour l'excellence de sa coopération dans l'élaboration de ce recueil ainsi que l'Union européenne pour son engagement et son appui financier à la concrétisation des activités entreprises dans le contexte de ce partenariat avec le Royaume du Maroc.

Claudia Luciani
Directrice de la dignité humaine,
de l'égalité et de la gouvernance
Direction Générale de la Démocratie – Conseil de l'Europe

اللجنة العلمية

Le comité scientifique

Côté marocain

الجانب المغربي

- السيدة أمينة أفروخي، محامية عامة لدى محكمة النقض، رئيسة قطب النيابة العامة المتخصصة والتعاون القضائي برئاسة النيابة العامة؛
- **Madame Amina OUFROUKHI** Avocate Générale près la Cour de Cassation, Cheffe de pôle du ministère public spécialisé et de la coopération judiciaire à la Présidence du Ministère Public ;
- السيد محمد أخليف، محامي عام لدى محكمة النقض، رئيس وحدة التعاون التقني برئاسة النيابة العامة؛
- **Monsieur Mohamed OUKHLIFA**, Avocat Général près la Cour de Cassation, chef de l'unité de la coopération technique à la Présidence du Ministère Public ;
- السيد عبد السلام بوهوش، وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية ببرشيد؛
- **Monsieur Abdeslam BOUHOUC**, Procureur du Roi près Tribunal de 1ère Instance de Berrechid ;
- السيد أحمد بودالية، محامي عام لدى محكمة النقض؛
- **Monsieur Ahmed BOUDALIA**, Avocat Général près la Cour de Cassation ;
- السيد يوسف البار، محافظ قضائي برئاسة النيابة العامة.
- **Monsieur Youssef El BARRE**, conservateur judiciaire à la Présidence du Ministère Public.

- السيدة كارمن مورتي غوميز، مستشارة قانونية سابقة لدى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، رئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب؛
- **Madame Carmen MORTE GOMEZ**, ancienne conseillère Juridique Principale à la Cour européenne des droits de l’homme, Cheffe de bureau du Conseil d’Europe au Maroc ;
- السيد المهدي رميلي، رئيس وحدة بناء القدرات ومشاريع التعاون - منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مديرة الكرامة البشرية والمساواة والحكمة، مجلس أوروبا؛
- **Monsieur Mehdi REMILI**, Chef d’Unité - Renforcement des capacités et projets de coopération - Région sud de la Méditerranée, Direction de la Dignité humaine, de l’Égalité et de la Gouvernance, Conseil de l’Europe ;
- السيدة مليكة إسماعلي، مكلفة بمشاريع حقوق الإنسان، مكتب مجلس أوروبا في المغرب.
- **Madame Malika SMAALI**, chargée de projets droits de l’homme, Conseil de l’Europe au Maroc.

الأحكام والعرائض الصادرة عن محاكم المملكة المغربية

Les jugements rendus et les requêtes émises
par les tribunaux du Royaume du Maroc

قرارات محكمة النقض

Arrêts de la cour de cassation



المملكة المغربية

القرار عدد: 3/22

المؤرخ في 08-01-2020

ملف جنائي عدد: 2019/3/6/18805

"ع ف"

ضد

النيابة العامة

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية-في قسمها الثالث- بمحكمة النقض بالرباط-
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 08 - يناير- 2020 القرار الآتي نصه:
بين: "ع ف"

الصلاب

وبين: النيابة العامة

المصلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم "ع ف" بمقتضى
تصريح أفضى به بتاريخ 2019/4/2 لدى كتابة الضبط بالسجن المحلي بالجديدة
وبتصريح أفضى به بواسطة دفاعه بتاريخ 2019/3/28 لدى كتابة الضبط
بمحكمة الاستئناف بالجديدة الرامي الى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات
الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 2019/3/27 في القضية عدد:
2019/2644/19 والقاضي بتأييد القرار المستأنف المحكوم عليه بمقتضاه من
أجل الاغتصاب ومحاولته وانتهاك حرمة مسكن الغير ليلا و السكر العلني البين

بثمان سنوات سجنا نافذا مع تعديله بخفض العقوبة المحكوم بها عليه إلى خمس سنوات حبسا نافذا.

إن محكمة النقض:

بعد أن تلا المستشار أحمد مومن التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الإنصات إلى السيد إبراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتاجاته.

وبعد المداولة وطبقا للقانون:

نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن بواسطة دفاعه الأستاذ عبد الرحيم بلاش المحامي بهيئة الجديدة المقبول للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و530 ق. م. ج.

في شأن وسيلتي النقض المتخذة أولاها من عدم إبراز عناصر وأركان

أفعال المتابعة، ذلك أن محكمة القرار المطعون فيه أدانت الطالب من أجل جنابة الاغتصاب استنادا إلى اعترافه التمهيدي الذي جاء مجردا وغير معزز بأي دليل مادي يبرز الطريقة التي تمت بها العلاقة الجنسية ، خصوصا وأن تصريح المشتكية مشكوك فيه ، إضافة إلى أنها – أي المحكمة- لم تبرز عناصر هذه الجريمة ، كما أنها لم تبرز عناصر المحاولة المنصوص عليها في الفصل 114 من القانون الجنائي ، لأن صراخ المشتكية وصياحها وإلقاء القبض على الطالب من طرف الجيران لا يشكلان محاولة الاغتصاب ، ولا يدخلان ضمن أفعال الشروع في التنفيذ ، وإنما يعتبران وسيلة إثبات جنحة الهجوم على مسكن الغير. والمحكمة لما قضت على النحو المذكور، تكون قد جعلت قرارها مشوبا بعيب الخرق الجوهرى للقانون، وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

والمتخذة ثانيتهما من عدم الارتكاز على أساس قانونى سليم وخرق

حقوق الدفاع ذلك أن دفاع الطالب التمس استدعاء المشتكية من أجل الاستماع إليها. والمحكمة لما رفضت ذلك دون مبرر، تكون قد خرقت حقوق الدفاع. وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

حيث إن محكمة القرار المطعون فيه أيدت الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطالب من أجل الاغتصاب ومحاولته وانتهاك حرمة مسكن الغير ليلا والسكر العلني البين مستندة في ذلك على تصريحاته التمهيدية التي سرد فيها بشكل دقيق ومفصل ما قام به من اعتداء على الضحية "ح ت" ، وذلك باقتحام منزله ليلا وممارسة الجنس عليها بدون رضاها وتحت التهديد والعنف، وأنه أعاد الكرة مرة أخرى بعد مرور عشرين يوما على الواقعة الأولى وكان في حالة سكر ، وقام بالاعتداء عليها بالضرب وأسقطها أرضا وضع يده على فمها من أجل منعها من الصراخ، محاولا ممارسة الجنس عليها مرة أخرى، إلا أن صياحها وصراخها حال دون حصول مبتغاه بسبب تدخل الجيران الذين حاصروه إلى حين حضور الشرطة واعتقاله . وهي التصريحات المعززة بمعاينة الضابطة القضائية التي انتقلت إلى عين المكان التي عاينت فيها بأن الطالب كان محاصرا

من قبل مجموعة من الأشخاص وكان في حالة سكر، وبه جرح على مستوى فمه أفاد بشأنه بأنه تعرض له من قبل الأشخاص الذين حاصروه، وعايقت الضابطة القضائية جرحا على مستوى أنف الضحية أفادت بشأنه بأنه ناتج عن محاولة اغتصابها من طرف الطالب. والمعززة كذلك بتصريح الضحية "ح ت" أمام الضابطة القضائية. وإن لم تؤد شهادتها أمام المحكمة ، فإن هذه الأخيرة لم تعتمدها بصفة أساسية وإنما اعتبرتها مدعمة لوسائل الإثبات المذكورة أعلاه، والتي من خلالها ثبت لها بأن الطالب اقتحم منزل الضحية ومارس عليها الجنس بدون رضاها ، وأعاد الكرة مرة أخرى وشرع بعمل لا لبس فيه من أجل ممارسة الجنس مرة أخرى على الضحية ، وذلك عن طريق تعنيفها وإسقاطها أرضا ووضع يده على فمها من أجل كتم صوتها إلا أنه تدخلت ظروف خارجة عن إرادته - وهي صراخها واستنجاها، وحضور الجيران ومحاصرته من طرفهم - حالت دون مواصلته لممارسة الجنس عليها بدون رضاها. ومن خلال ما ذكر تكون المحكمة قد أبرزت العناصر التكوينية لجنايتي الاغتصاب ومحاولته، وبينت من أين كونت قناعتها بأن ما نسب للطالب ثابت في حقه، مستعملة فيما انتهت إليه سلطتها في تقدير ما عرض عليها من وقائع وأدلة وعللت قرارها بما فيه الكفاية، من غير أن تخرق أي مقتضى قانوني والوسيلتان على غير أساس.

لهذه الأسباب:

قضت برفض طلب النقض المقدم من طرف الطاعن المشار إليه أعلاه وتحمله المصاريف تستخلص طبقا للإجراءات المقررة في قبض مصاريف الدعاوى الجنائية وحدد الإجبار في الأدنى عند الاقتضاء.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشوارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: محمد بن حمو رئيسا والمستشارين أحمد مومن مقررا ومصطفى نجيد محمد زحلول وعبد الناصر خرفي وبحضور المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك



Royaume du Maroc

Arrêt numéro :22/3

En date du 08/01/2020

Dossier pénal numéro : 18805/6/3/2019

"A F"

Contre

Le Ministère Public

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 08/01/2020, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre « AF »

Le demandeur au pourvoi

Et

Le parquet

Le défendeur au pourvoi

Selon le pourvoi en cassation formulé par l'accusé « A.F », en vertu de deux déclarations dont la première est faite par lui-même le 02/04/2019 auprès du greffe de la prison locale d'El- Jadida et la deuxième formulée par sa défense et reçue au greffe de la Cour d'Appel d'El-Jadida en date du 28/03/2019 sollicitant la cassation de l'arrêt rendu le 27/03/2019 par la Chambre Criminelle d'appel de ladite Cour objet de l'affaire n° 19/2644/2019 confirmant l'arrêt l'ayant condamné à huit ans de

prison ferme pour viol et tentative de viol, violation de domicile d'autrui la nuit et ivresse publique, avec une réduction de la peine de prison à cinq ans de prison ferme.

La Cour :

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur Ahmed Moumen,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Vu le mémoire en défense soumis par le demandeur du pourvoi en cassation par l'intermédiaire de sa défense Me. **Rahim BALASH**, avocat au barreau d'El-Jadida, agréé près la cour de cassation. Conformément aux dispositions des articles 528 et 530 du code de la procédure pénale,

Concernant les deux moyens de défense invoqués en cassation; dont le premier est basé sur le fait que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué n'a pas mis en évidence les éléments de poursuite, du moment qu'elle a condamné le demandeur en cassation pour viol en se fondant sur ses aveux préliminaires dépourvus de tout autre preuve matérielle démontrant le déroulement de la relation sexuelle « modus operandi », surtout que les déclarations de la partie demanderesse étaient douteuses et contestables. De plus, la Cour n'a mis en relief ni les éléments constitutifs dudit crime ni ceux de la tentative ainsi prévue par l'article 114 du Code Pénal, car en effet, les cris et les hurlements de la partie plaignante ainsi que l'arrestation du défendeur par les voisins ne constituent-ils pas à eux seuls la tentative de viol et ne suffisent pas pour parler de la mise en exécution de l'acte criminel. Mais ils sont considérés comme un moyen de preuve du délit de l'introduction dans le domicile d'autrui. Et le tribunal en statuant ainsi, rend son jugement en violation de la loi de fond et donne lieu à sa cassation et annulation.

Quant au deuxième moyen de défense, celui-ci invoque le manque de base légale et la violation des droits de la défense ; du

fait que le tribunal avait refusé la demande de la défense pour la convocation de la partie plaignante sans pour autant justifier sa décision, ce qui rend cette dernière susceptible de cassation et annulation.

Attendu que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué avait confirmé le jugement rendu en première instance condamnant le demandeur au pourvoi pour viol, tentative de viol, violation de domicile d'autrui la nuit et ivresse publique en se fondant sur ses déclarations préliminaires qui étaient très précises en relatant minutieusement les faits et les actes d'agression qu'il avait commis sur la victime « H.T » notamment par le fait de s'introduire la nuit dans sa maison et l'agresser sexuellement sous la contrainte et la menace, et reproduire le même acte une deuxième fois vingt jours après en étant en état d'ivresse en essayant de l'agresser sexuellement pour une deuxième fois en la battant et en la jetant par terre et fermant sa bouche, sauf que ses cris et ses hurlements l'ont empêché de réaliser son acte notamment après l'intervention des voisins qui a permis son arrestation. Des déclarations qui ont été renforcées par la constatation de la police judiciaire qui s'est déplacé sur les lieux et qui avait constaté l'état d'ivresse du demandeur ainsi qu'une blessure apparente au niveau de sa bouche en invoquant qu'elle était à cause l'intervention des voisins qui l'avaient arrêté, la police avait constaté également une blessure au niveau du nez de la victime qu'elle avait déclaré que c'était à cause de son agresseur. Lesdites déclarations ont été également renforcées par le procès-verbal d'audition de la victime qui a choisi de ne pas se présenter devant le tribunal afin de donner son témoignage. Ainsi le tribunal avait considéré les déclarations de la victime comme complémentaires et renforçant les moyens de preuve susmentionnés qui démontrent clairement que le demandeur avait agressé sexuellement la victime après avoir s'introduire dans sa maison et il avait essayé de refaire son acte une deuxième fois en la battant et fermant sa bouche en vue d'étouffer sa voix pour réaliser son acte criminel qui a été empêché par l'intervention des voisins notamment grâce à ses cris et ses hurlements.

De de ce qui précède, la Cour avait suffisamment justifié sa décision en utilisant son libre pouvoir d'appréciation des faits et des preuves qui lui sont soumis, en mettant en évidence les éléments constitutifs des deux crimes de viol et de la tentative de viol sans pour autant transgresser aucune disposition juridique. D'où il suit que les deux moyens de défense ne sont pas fondés.

Pour ces Motifs :

Rejette le pourvoi en cassation formulé par le demandeur susmentionné en le condamnant aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et M. Ahmed MOUMEN, Rapporteur, M. Mestapha NAJID et M. Mohamed ZAHLOUL, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aipork, Greffier.



المملكة المغربية

القرار عدد: 3/107

المؤرخ في: 15 - 01 - 2020

ملفه جنائي عدد: 2018/3/6/12571

"ح ب"

ضد

النيابة العامة

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية - في قسمها الثالث - بمحكمة النقض بالرباط -
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ: 15 - يناير - 2020 القرار الآتي نصه:

بين: "ح ب"

يؤازره الأستاذ عبد العالي تدرارت المحامي بهيئة الدار البيضاء

الضال

وبين: النيابة العامة

المضلو

بناء على طلب النقض المقدم من المسمى "ح ب" بمقتضى تصريح أفضى
به دفاعه الأستاذ عبد العالي تدرارت بتاريخ 2018/02/28 أمام كتابة الضبط
بمحكمة الاستئناف بخريبكة، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات
الاستئنافية بالمحكمة المذكورة في القضية عدد 15/2611/304 بتاريخ
2018/02/19، القاضي بتأييد القرار الابتدائي المستأنف المحكوم بمقتضاه على

الطاعن "ح ب" من أجل جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض بسنتين حبا نافذا مع الصائر والاجبار في الأدنى.

إن محكمة النقض:

بعد ان تلا المستشار السيد رشيد وظيفي التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الانصات الى السيد ابراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنجاته.

وبعد المحاولة وصبغا للقانون:

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من طرف دفاع الطاعن الأستاذ عبد العالي تدرارت المحامي بهيئة الدار البيضاء المقبول للترافع أمام محكمة النقض والمستوفية للشروط المتطلبية في المادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيطتين المستدل بهما على النقض مجتمعتين والمتخذتين من انعدام التعليل وانعدام الأساس القانوني.

ذلك أن القرار المطعون فيه أدان الطاعن من أجل جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض رغم إنكاره للأفعال المنسوبة إليه في جميع مراحل الدعوى واعتمدت تصريحات الضحية، وتجاهل إثبات مسألة العنف للقول بالاغتصاب، وبذلك فإن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه لم تناقش إنكار المتهم المنسوب إليه ولم تبرز في حيثيات القرار الأسباب الواقعية والقانونية التي أسست عليها قناعتها للحكم بإدانة الطاعن من أجل جناية الاغتصاب مما يكون معه قرارها منعدم الأساس القانوني وناقص التعليل الموازي لانعدامه ومعرضا للنقض والإبطال.

حيث إنه لما كان لقضاة الزجر كامل الصلاحية للأخذ بما يطمنون إليه من كافة التصريحات المدلى بها في القضايا المعروضة عليهم ومنها تصريحات الأطراف والشهود. بشأن الوقائع المحيطة بهذه القضايا وطرح ما لم يطمنونوا إليه منها ، فإن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه، لما استخلصت دليل اقتناعها بإدانة الطاعن من أجل جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض ، مما استنتجته من قرائن تمثلت في تصريحات الضحية المستمع إليها أمام المحكمة كشاهدة بعد أدائها اليمين القانونية ومفادها أن الطاعن قام بمواقعتها جنسيا بدون رضاها ونتج

عن ذلك افتضاض بكارتها ، وما يعزز هذه الشهادة القانونية من وثائق نوقشت شفاهيا وحضوريا أمام المحكمة وخاصة الشهادة الطبية التي تثبت واقعه افتضاض بكارتها ناهيك عن الخبرة الجينية ، وهو دليل علمي، التي أسفرت عن وجود علاقة بنوة بيولوجية بين الطفلة "م" ابنة الضحية و الطاعن والتي اعتبرتها المحكمة لا تتسجم منطقيا وإنكار هذا الأخير لأية علاقة جنسية مع الضحية. فإنها - أي المحكمة - فيما اعتمده تكون قد استعملت سلطتها في تقدير ما عرض عليها من وقائع وأدلة، وعلت قرارها تعليلا كافيا، من غير أن تخرق أي مقتضى قانوني، وتبقى الوسيلة فيما اشتملت عليه على غير أساس.

لهذه الأسباب:

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف الطاعن أعلاه مع تحميله الصائر والإجبار في الأدنى.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد بن حمو رئيسا والمستشارين: رشيد وظيفي مقررا مصطفى نجيد ومحمد زحلول وأحمد مومن وبحضور المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ابيورك.



Royaume du Maroc

Arrêt numéro 107/3

Emis le 15/01/2020

Dossier pénal numéro : 12571/6/3/2018

« H.B »

Contre

Le Ministère Public

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 15/01/2020, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre : « HB »

Assisté par Maître Abdelali Tadrart, avocat au barreau de Casablanca

Le demandeur au pourvoi

Et le Ministère Public

Le défendeur au pourvoi

Sur la base de la requête en cassation présentée par le dénommé «H.B» selon une déclaration faite par sa défense, M. Abdelali Tadrart, en date du 28/02/2018, au greffe de la cour d'appel de Khouribga, sollicitant la cassation de l'arrêt rendu par la chambre

criminelle d'appel susmentionnée dans l'affaire n ° 304/2611/15 le 19/02/2018, confirmant l'arrêt attaqué ayant condamné le demandeur en cassation « H.B » pour crime de viol suivie d'une défloration à une peine de deux ans de prison ferme.

La cour :

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Rachid Daghi

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Suite au mémoire pourvu en cassation établi par la défense du demandeur, maître Abdelali Tadrart, avocat au barreau de à Casablanca, agréé près de la Cour de cassation, répondant aux dispositions des deux articles 528 et 530 du Code de Procédure Pénale.

Concernant les deux moyens de cassation basés essentiellement sur le manque de base légale et défaut de motif. Du moment que l'arrêt attaqué a condamné l'appelant pour crime de viol suivi d'une défloration en se basant uniquement sur les déclarations de la victime, sans prendre en considération le fait qu'il a nié tous les faits et les actes qui lui sont imputés durant le déroulement du procès et sans pour autant prouver l'acte d'agression nécessaire pour parler de viol. En conséquence, la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué n'a pas mis en évidence dans ses dispositifs les faits et les causes juridiques sur lesquels elle s'est fondée pour ainsi condamné le demandeur en cassation pour viol, ce qui rend son arrêt dépourvu de base légale et de motivation justifiant sa cassation et son annulation.

Attendu que les juges pénaux disposent de toutes les attributions pour baser leurs arrêts sur les déclarations satisfaisantes des

parties et des témoins concernant les faits entourant ces affaires et peuvent également soulever les points ambigus ayant semé le doute chez eux, la Cour dont l'arrêt attaqué a soustrait la preuve de la culpabilité de l'appelant pour viol suivi d'une défloration en se fondant sur les déclarations de la victime entendue devant elle en tant que témoin, après prestation de serment, selon lesquelles, il lui a imposé des rapports sexuels non consensuels suivis d'une défloration, et les pièces corroborant ce témoignage juridique débattues contradictoirement devant la cour, notamment le certificat médical attestant de la défloration ainsi que les tests génétiques, preuve scientifique, prouvant la filiation biologique de la petite fille «M», résultant d'une relation entre la victime et l'appelant. La Cour a jugé ces preuves incohérentes avec les dénégations de ce dernier. Et la Cour aura usé de son pouvoir d'appréciation pour mettre en valeur les faits et preuves qui lui ont été présentés. En conséquence, elle a suffisamment justifié son arrêt, sans pour autant transgresser aucune disposition légale, et le moyen reste non fondé.

Pour ces Motifs :

Rejette le pourvoi en cassation formulé par le demandeur susmentionné en le condamnant aux dépens en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de M. Mohamed Bin Hamou, Président, et M. Rachid Wadhifi, Mustafa Najid, Mohamed Zahloul et Ahmad Moumen, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Ayyork, Greffier.



المملكة المغربية

القرار عدد: 3/888

المؤرخ في: 2020-07-08

ملف جنائي عدد: 2019/3/6/20719

"ح ز"

ضد

النيابة العامة

المصالح بالحق المدني "ع ج" نيابة عن ابنه القاصر "أ ج"

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية - في قسمها الثالث - بمحكمة النقض بالرباط -
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ: 08 يوليوز - 2020 القرار الآتي نصه:
بين: "ح ز"

المصالح

وبين: النيابة العامة
المطالب بالحق المدني "ع ج" نيابة عن ابنه القاصر "أ ج"

المصلوبين

بناء على طلب النقض المقدم من الطاعن "ح ز" بمقتضى تصريح أفضي
به بواسطة دفاعه الأستاذة نادية بادي بوزبع بتاريخ 2019/07/04 أمام كتابة
الضبط بمحكمة الاستئناف بالرباط الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة
الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة في القضية عدد: 2019/2612/205

بتاريخ 2019/06/27 والقاضي مبدئياً بتأييد القرار الابتدائي المحكوم بمقتضاه بإدانة الطالب "ح ز" من أجل الاتجار في البشر عن طريق الاستدراج والوساطة في ذلك وبواسطة التهديد بالقوة وباستعمالها في حق قاصر دون الثامنة عشر سنة بقصد الاستغلال الجنسي والمشاركة في هتك عرض قاصر بالعنف مع تعديله بخفض العقوبة المحكوم بها إلى خمس سنوات سجناً نافذاً ، وبأدائه على وجه التضامن لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضاً مدنياً إجمالياً قدره مائة وثلاثون ألف درهم وتحمله الصائر تضامناً والإجبار في الأدنى.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد رشيد وظيفي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد محمد بن لكصير المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة وطبقاً للقانون

حيث إن طالب النقض لم يدل بمذكرة لبيان وجوه الطعن، إلا أن المادة 528 من القانون المذكور تجعل الإدلاء بهذه المذكرة إجراء اختياريًا في الجنايات بالنسبة للمحكوم عليه طالب النقض.

وحيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقاً لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلاً.

وفي الموضوع:

حيث إن مناط التجريم في جريمة الاتجار بالبشر هو التعامل في شخص الإنسان أو كرامته وبالتالي في "الإنسانية" كسلعة تباع وتشتري، تستعمل وتستغل، بغاية الاستفادة منها مادياً أو معنوياً، وهو ما يتنافى وحماية هذه "الإنسانية" كأهم القيم الكونية المعاصرة التي أضفى عليها المشرع المغربي على غرار التشريع الدولي، الحماية الجنائية بأن جرم الاعتداء عليها من خلال مجموعة من المقتضيات القانونية ومن بينها الفصل 448 من القانون الجنائي وما يليه ، الذي حدد صور جريمة الاتجار في البشر وحالاته، بأن اعتبرها كل تجنيد للإنسان أو استدراجه أو نقله أو تثقيله أو إيواؤه أو استقباله، أو الوساطة في ذلك بواسطة التهديد بالقوة أو مختلف أشكال القسر والإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة ، من

أجل استغلاله بشكل يسلب إرادته وحرية في تغيير وضعه، سواء كان هذا الاستغلال جنسياً أو عن طريق العمل القسري أو السخرة أو التسول أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء أو الأنسجة البشرية، أو استغلاله للقيام بأعمال إجرامية أو في النزاعات المسلحة.

ولئن كان الأصل في جريمة الاتجار في البشر أنها جريمة مركبة يتصور أن ركنها المادي يتكون من أفعال ذات طبيعة مختلفة، يصلح كل منها ليكون بذاته جريمة مستقلة إذا تخلف القصد الجنائي الخاص المتمثل في غرض الاستغلال، فتبدأ بارتكاب أفعال محددة قانوناً، وبوسائل معددة حصراً، بغاية تحقيق نتيجة إجرامية تمثل الإرادة النهائية للجاني، فإن الفقرة الثانية من الفصل المذكور، لم تشترط أي وسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه، لقيام جريمة الاتجار في البشر متى كان الضحية قاصر يقل عمره عن ثمان عشر سنة كما هو الأمر في نازله الحال .

وحيث إن محكمة القرار المطعون فيه قضت بتأييد القرار الابتدائي المحكوم بمقتضاه بإدانة الطالب "ح ز" من أجل الاتجار في البشر عن طريق الاستدراج والوساطة في ذلك بواسطة التهديد بالقوة وباستعمالها في حق قاصر دون الثامنة عشرة سنة بقصد الاستغلال الجنسي والمشاركة في هتك عرض قاصر بالعنف، استندت إلى تصريحات الطالب التمهيدية والتي مفادها أنه كان يلج شقة الأجنبي "ف" رفقة ابن شقيقته "م ن" بين الفينة والأخرى كلما سنحت له الفرصة بذلك وأنه كان يشاهد توافد أشخاص في مقتبل العمر على الشقة المذكورة، وكذلك تصريحات المسمى "م ن" الذي أكد أن الطاعن أعلاه يعتبر خاله وأنه كان يتردد رفقة على شقة الأجنبي، وكذلك تصريحات الضحية القاصر "آ ج" الذي أكد أن الطالب قام بتهديده بواسطة سكين ولكمه على وجهه لإجباره على البقاء بشقة الأجنبي "ف" وقبول هتك عرضه من طرف هذا الأخير.

والمحكمة لما قيمت تصريحات الطالب التمهيدية المعززة بالقرائن المشار إليها أعلاه، واعتبرتها في إطار السلطة المخولة لها كافية في الإثبات من جهة. ومن جهة أخرى أبرزت كافة العناصر التكوينية للأفعال موضوع المتابعة بما فيها جريمة الاتجار في البشر طبقاً لمقتضيات الفصل 448 من القانون الجنائي المتجلى في استدراج قاصر يقل سنه عن ثمان عشر سنة وإيواؤه والوساطة في ذلك بواسطة التهديد بغرض الاستغلال الجنسي، تكون أي المحكمة

قد بينت من أين كونت قناعتها، مستعملة فيما انتهت إليه سلطتها في تقدير ما عرض عليها من وقائع وأدلة، وعللت قرارها بما فيه الكفاية، من غير أن تخرق أي مقتضى قانوني.

لهذه الأسباب :

قضت برفض طلب النقض المقدم من طرف الطاعن المشار إليه أعلاه، وتحمله المصاريف تستخلص طبقاً للإجراءات المقررة في قبض مصاريف الدعاوى الجنائية وتحديد الإجماع في الأدنى عند الاقتضاء.

وبهذا صدر القرار وتلي بالجلسة المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد بن حمو رئيساً والمستشارين: رشيد وظيفي مقرراً مصطفى نجيد وأحمد مومن وبشرى اليوسفي وبحضور المحامي العام السيد محمد بن لكصير الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.



Royaume du Maroc
Arrêt n°888/3
Emis le 08/07/2020
Dossier pénal n°20719/6/3/2019

« H.Z »

Contre

Le Ministère Public

La partie civile « Ä.J » en représentation de son fils mineur
« A.J »

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 08/07/2020, et lors de son audience publique, la
Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de
Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre « H.Z »

Le demandeur au pourvoi

Et le ministère public

La partie civile « Ä.J » en représentation de son fils mineur
« A.J »

Les défendeurs au pourvoi

Sur la base de la demande en cassation introduite par le requérant « H.Z » selon une déclaration faite par sa défense, Mme Nadia Badi Bouzouba, le 07/04/2019, au greffe de la cour d'appel de Rabat, sollicitant la cassation de l'arrêt rendu par la Chambre criminelle de la Cour d'appel mentionnée dans l'affaire Numéro : 205/2612/2019 le 27 juin 2019 confirmant l'arrêt en première instance condamnant le demandeur « H.Z » pour traite des êtres humains par le moyen de la médiation sous menace à l'encontre d'un mineur de moins de dix-huit ans dans le but d'exploitation sexuelle et de participation à l'attentat à la pudeur d'un mineur avec violence, avec une réduction de la peine à cinq ans de prison ferme, et de verser par solidarité au profit de la partie civile une indemnisation d'un montant total de 130milles dirhams, et le contraindre aux dépens et la contrainte par corps au minimum.

La Cour

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur Rachid Daghi,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Mohamed Bin Laksir

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Attendu que le demandeur en cassation n'a pas formulé le mémoire contenant ses moyens de cassation sauf que l'article 528 de la loi précitée rend ce mémoire facultatif en matière criminelle.

Attendu que la demande est formulée conformément aux dispositions de la loi, elle est donc recevable au niveau la forme.

Sur le fond :

Attendu que le crime de traite des humains touche à la personne et sa dignité et donc à « l'humanité » par son exploitation en tant que marchandise, qui se vend, s'achète et se consomme, pour en

tirer profit matériellement et moralement réfutant la protection de cette humanité en tant que valeurs universelles contemporaines les plus importantes que le législateur marocain à l'instar de la législation internationale, lui confère une protection et dont la violation et les sanctions sont stipulées par les articles 448 et suivants du Code pénal,

En effet, on entend par traite des êtres humains, le fait de recruter une personne, de l'entraîner, de la transporter, de la transférer, de l'héberger, de l'accueillir ou le fait de servir d'intermédiaire à cet effet par la menace de recours à la force, le recours à la force ou à d'autres formes de contrainte, d'enlèvement, de fraude, de tromperie ou d'abus d'autorité, de fonction ou de pouvoir ou l'exploitation d'une situation de vulnérabilité, de besoin ou de précarité, pour la priver de sa liberté par l'exploitation sexuelle ou le travail forcé, la servitude, la mendicité, l'esclavage, le prélèvement ou le trafic d'organes ou de tissus humains ou l'exploitation à des fins criminelles ou dans des conflits armés.

Bien que le crime de la traite des êtres humains semble complexe où la dimension matérielle est composée d'actes de natures différentes, chacun pourrait constituer un crime à part entière tant que l'intention criminelle est l'exploitation, selon l'alinéa 2 de l'article précité il n'est pas nécessaire qu'il soit fait appel à l'un des moyens prévus au premier alinéa ci-dessus pour que l'on considère que le crime de la traite des êtres humains est commis à l'égard des enfants âgés de moins de 18 ans, dès lors qu'il s'avère que le but poursuivi est l'exploitation ce qui est le cas dans cette affaire.

Attendu que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué a confirmé l'arrêt rendu en première instance condamnant le demandeur « H.Z », pour traite des êtres humains au moyen d'intermédiaire par la menace de recours à la force à l'égard d'une mineure de moins de dix-huit à des fins d'exploitation sexuelle et participation à

l'attentat à la pudeur d'une mineur avec violence, s'est appuyé sur les déclarations préliminaires du demandeur selon lesquelles il fréquentait l'appartement d'un étranger «F» avec le fils de sa sœur «M.N» chaque fois qu'il en avait l'occasion où il assistait à l'afflux de jeunes personnes à la maison susmentionnée ; la Cour s'est également fondé sur les déclarations du dénommé « M.N » qui a confirmé que le demandeur susmentionné était son oncle maternel et qu'il l'accompagnait à l'appartement de la personne étrangère, ainsi que les déclarations de la victime mineure « A.J » qui a confirmé que le demandeur l'avait menacé avec un couteau et à coup de poing au visage pour la forcer à rester dans l'appartement de ladite personne étrangère « F » pour le contraindre d'accepter l'attentat à la pudeur de ce dernier à l'encontre de sa personne.

Lorsque la Cour a évalué les déclarations préliminaires du demandeur étayées par les preuves visées ci-dessus, et les a considérées - dans le cadre du pouvoir qui lui a été conféré - suffisantes pour prouver les actes commis d'une part. Il a d'autre part démontré tous les éléments constitutifs des actes faisant l'objet de poursuite, y compris le crime de traite des êtres humains conformément aux dispositions de 448 du Code pénal, qui se manifeste par le détournement d'un mineur de moins de 18 ans sous la menace aux fins d'exploitation sexuelle, en conséquence, la Cour a démontré le fondement de sa conviction et a suffisamment justifié son arrêt sans aucune violation de la loi.

Pour ces motifs :

Rejette le pourvoi en cassation formulé par le demandeur susmentionné en le condamnant aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant

la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et M. Ahmed MOUMEN, M. Rachid Wadifi, Ahmed Moumen et Mme Bouchra Yousfi, conseillers, en présence de l'avocat général M. Mohamed Ben Leksir, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aipork, Greffier.



المملكة المغربية
محكمة النقض بالرباط

القرار عدد: 3/1757
المؤرخ في: 2019/11/13
ملف جنائي عدد: 2019/3/6/13744

الحمد لله وحده
باسم جلالة الملك وطبقنا للقانون

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير
ضد
"أش"

الحمد لله وحده
باسم جلالة الملك وطبقنا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية – في قسمها الثالث – بمحكمة النقض بالرباط-
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 13 -نونبر - 2019
القرار الاتي نصه

بين: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير

الطالب

وبين: "أش"

المضلوب

بناء على طلب النقض المقدم من الوكيل العام للملك لدى محكمة
الاستئناف بأكادير بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2019/03/13 أمام كتابة

الضبط بها، الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة في القضية عدد 2018 /2606/158 بتاريخ 2019/03/11، القاضي بتأييد القرار الابتدائي المستأنف بعد إعادة تكييف جنائية هناك عرض قاصر بالعنف إلى جنحة هناك عرض قاصر بدون عنف طبقا للفصل 484 من القانون الجنائي والحكم عليه من أجلها بسنتين حبسا نافذا.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد رشيد وظيفي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي في مستنجاته.

وبعد المداولة صبقا للقانون

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير المستوفية للشروط المتطلبية في المادتين 528 و530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة المستدل بها على النقض المتخذة من سوء التعليل الموازي لانعدامه.

ذلك أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه قضت بإدانة المطلوب في النقض من أجل جنحة هناك عرض قاصر بدون عنف رغم تصريحات الضحية التي تؤكد خلاف ذلك وتفيد أن المطلوب مارس عليها الجنس عدة مرات بالعنف كما أن الضحية حديث العهد بسن التمييز وهو من مواليد 2005 وأن المطلوب في النقض يعترف أنه أثناء ممارسة الجنس على الضحية كان في حالة سكر مما يخلق لدى القاصر شعور بالرهبة والخوف، والمحكمة لما قضت على النحو المذكور أعلاه واستبعدت ظرف العنف دون الركون إلى الأدلة المذكورة أعلاه تكون قد أضفت على قرارها عيب نقصان التعليل الموازي لانعدامه وعرضت قرارها للنقض و الإبطال.

بناء على المواد 365-370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المواد المذكورة يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا تعليلا كافيا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، ونقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إنه لما كانت تصريحات الأطراف والشهود وأقوالهم في سائر مراحل البحث والمحاكمة، وما يعرضونه من أدلة الإثبات تخضع في مجموعها من حيث تقييمها وتقديرها لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية في هذا المجال، وحيث إن العنف، كظرف في الجرائم الجنسية، يمتد مدلوله ليشمل كل فعل من أفعال الإيذاء، سواء اتخذ صورة العنف الجسدي المادي أو العنف المعنوي النفسي. ويمكن أن يستشف من الظروف المحيطة بالنازلة ولا ينحصر في صورة العنف الذي يترك أثرا باديا على جسم الضحية، وإنما قد يأخذ صور عنف معنوي تتحقق بكل سلوك إيجابي أو سلبي كالتهديد أو التخويف أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإكراه أو المباغلة التي يستعملها الجاني، والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه، لما قضت بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به و إعادة تكييف الفعل إلى جنحة هناك عرض قاصر بدون عنف طبقا للفصل 484 من القانون الجنائي، واستبعدت ظرف العنف بعلة أن الأفعال التي أتاها المطلوب تتمثل في ممارسة الجنس على القاصر أكثر من مرة مما يفيد أن هتكه لعرضه كان بدون عنف ، يبقى تعليلا فاسدا لم تبرز من خلاله المحكمة من أين استقت واقعة انتفاء العنف والحال أن الضحية يؤكد أن المطلوب كان يهتك عرضه باستعمال العنف و أن هذا الأخير يقر بدوره أنه قام بهتك عرضه مرة واحدة وأنه كان في حالة سكر. تكون - أي المحكمة- لما قضت على النحو المذكور أعلاه دون مناقشة تصريحات الضحية على ضوء الاعترافات الجزئية للمتهم والظروف المحيطة بالنازلة خاصة صغر سن الضحية وحالة السكر التي كان عليها المطلوب حسب تصريحاته ودون أن تبرز العناصر الواقعية والقانونية التي استندت عليها للقول بانتفاء العنف بمفهومه المشار إليه أعلاه، قد علت قرارها تعليلا ناقصا، الأمر الذي يجعل القرار المطعون فيه ناقص التعليل الموازي لانعدامه، وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب:

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بأكادير في القضية عدد: 2018/2606/158 بتاريخ 2019 /03/11 وإحالة ملف القضية على المحكمة نفسها للبت فيه طبقا للقانون وهي متركبة من هيئة أخرى. وتحميل المطلوب في النقض الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية وتحديد الإكراه البدني في أدنى أمده القانوني.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد بن حمو رئيسا والمستشارين: رشيد وظيفي مقررا ومصطفى نجيد ومحمد زحلول وأحد مومن وبحضور المحامي العام السيد إبراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايورك.



Royaume du Maroc
Cour de Cassation de Rabat
Arrêt n°1757/3
Emis le 13/11/2019
Dossier pénal n°13744/6/3/2019

Le procureur général du Roi près de la cour d'appel d'Agadir

Contre

« A.Ch »

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 13/11/2019, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre :

Le Procureur général du Roi près de la Cour d'Appel d'Agadir

Le demandeur au pourvoi

Et « A.CH »

Le défendeur au pourvoi

Sur la base de mémoire de cassation formulé par le procureur général du Roi près de la Cour d'appel d'Agadir suite à une déclaration faite le 13/03/2019 au greffe de ladite cour, visant à annuler l'arrêt rendu par la chambre criminelle de la Cour mentionnée dans l'affaire n ° 158/2606/2018 du 11/03/2019, confirmant l'arrêt attaqué après requalification du crime

d'attentat à la pudeur d'un mineur avec violence à un délit d'attentat à la pudeur sur un mineur sans violence conformément aux dispositions DE l'article 484 du Code pénal et en le condamnant à une peine d'emprisonnement de deux ans d'emprisonnement ferme.

La Cour :

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Rachid Daghi

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Vu le mémoire en cassation déposé par le procureur général du Roi près la cour d'appel d'Agadir remplissant les conditions requises par les articles 528 et 530 du Code de Procédure pénale.

Concernant les moyens de cassation basés sur le défaut de motif. La Cour dont l'arrêt est attaqué a condamné le demandeur en cassation pour le délit d'attentat à la pudeur à l'égard d'un mineur sans violence malgré les déclarations de la victime selon lesquelles le l'a agressé sexuellement plusieurs fois par force, surtout que la victime étant très jeune née en 2005. D'autant plus, le défendeur ne reconnaît avoir été ivre lors de la commission de ces actes, ce qui a créé chez la victime mineure un sentiment de terreur. En conséquence, lorsque la Cour en rendant l'arrêt mentionné ci-dessus a exclu la circonstance de violence sans s'appuyer sur les preuves susmentionnées, expose sa décision à la cassation.

Sur la base des articles 365-370 du Code de procédure pénale

Attendu que, selon les articles précités, tout arrêt, jugement ou ordonnance doit sous peine de nullité, comporter les motifs de fait

et de droit sur lesquels le jugement, l'arrêt ou l'ordonnance est fondé.

Attendu que, lorsque les déclarations des parties et des témoins au cours de toutes les étapes d'instruction et du procès, ainsi que les éléments de preuve présentés, sont soumis au pouvoir discrétionnaire du juge de fond.

Attendu que la violence dans les crimes sexuels, s'étend à tout acte d'abus, sous forme de violence physique ou psychologique et morale, sans être visible sur le corps de la victime, mais manifeste par la menace, la coercition, et l'intimidation employée par l'auteur du crime

Attendu que la Cour dont l'arrêt est attaqué, en décidant d'annuler l'arrêt appelé en requalifiant l'acte commis à un délit d'attentat à la pudeur sans violence prévu à l'article 484 du code pénal, en justifiant son arrêt par le fait que l'acte sexuel commis sur le mineur par le défendeur au pourvoi a été repris plusieurs fois, ce qui exclut l'élément de la violence, elle n'a pas suffisamment justifié sa conviction, alors que la victime mineure déclarait que le défendeur l'agressait par force et contre son gré tandis que ce dernier avoue affirmer l'avoir fait une seule fois en état d'ivresse.

la Cour en statuant ainsi, et sans discuter les déclarations de la victime à la lumière des aveux partiels de l'accusé et des circonstances entourant l'affaire, notamment l'âge de la victime et l'état d'ivresse du défendeur, et sans démontrer les motifs de fait et de droit lui permettant d'écarter la circonstance de la violence, entache son arrêt par le défaut de motif donnant lieu à sa cassation et annulation.

Pour ces motifs :

Casse et annule l'arrêt rendu par la chambre criminelle de la Cour d'appel d'Agadir dans l'affaire numéro 158/2606/2018 le 03/11/2019 et renvoie, l'affaire devant la même Cour autrement composée pour être fait droit, et condamne le défendeur au pourvoi aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et M. Rachid Wadifi, Mustafa Najid, Mohamed Zahloul, Ahmed Moumen, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aipork, Greffier.



المملكة المغربية

القرار عدد: 8/1781

المؤرخ في: 2020/09/24

ملف جنح عدد: 2020/8/6/3628

وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بإنزكان

ضد

"ح ع" ومن معه

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطوبى للقانون

بتاريخ: 2020/09/24

إن الغرفة الجنائية القسم الثامن بمحكمة النقض
في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:
بين: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بإنزكان

الضال

وبين: "ح ع" ومن معه

المصلوبين

بناء على طلب النقض المرفوع من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية
بإنزكان بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2019/11/25 لدى كتابة الضبط
بالمحكمة المذكورة الرامي إلى نقض القرار عدد 1582 الصادر عن غرفة
الاستئنافات الجنحية بها بتاريخ 2019/11/25 في القضية عدد
2019/2801/293 القاضي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة
المتهمين "ح ع"، "ز ص" من أجل جنحة العنف وعقاب كل واحد منهما بشهرين
اثنين حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 500 درهم والحكم تصديا
ببراءتهما منها وتحميل الخزينة العامة الصائر.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا السيد المستشار محمد قاسمي التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الاستماع إلى السيد أحمد بودالية المحامي العام في مستنجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

في الشكل:

نظرا لمذكرة النقض المدلى بها من لدن الطالب بإمضاء نائبه المتضمنة لأسباب الطعن بالنقض.

وحيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا.

في الموضوع:

في شأن سبب النقض الأول المتخذ من خرق القانون ذلك أن المتهمين طعنا بالتعرض في القرار الاستئنافي الغيابي الصادر في حقهما بتاريخ 2019/01/17 تحت عدد 103 في القضية عدد 2018/1058 إلا أنهما لم يحضرا في التاريخ المحدد في الاستدعاء والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه لما لم تلغ تعرضهما طبقا للمادة 394 من قانون المسطرة الجنائية جاء قضاؤها عرضة للنقض.

لكن حيث إنه لما كان الثابت من محضر جلسة 2019/05/09 وهي الجلسة الأولى التي أدرجت فيها القضية بعد الطعن بالتعرض في القرار الاستئنافي أن المتهمين قد حضرا تلك الجلسة والمحكمة مصدره القرار المطعون فيه وخلافا لما أثير لما ناقشت القضية وبتت في الجوهر لم تخرق القانون في شيء ليبقى السبب على غير أساس.

في شأن سبب النقض الثاني المتخذ من نقصان التعليل الموازي لانعدامه ذلك أن القرار المطعون فيه قضى ببراءة المتهمين مستبعدا بدون مبرر شهادة الشاهدة المعتمدة ابتداء مما يعرضه للنقض.

بناء على المادتين 365-370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى المادتين المذكورتين يجب أن يكون كل حكم أو قرار أو أمر قضائي معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازى انعدامه.

بناء على المادة 287 من نفس القانون.

حيث إنه بمقتضى المادة المذكورة فإنه لا يمكن للمحكمة أن تبني مقررها إلا على حجج عرضت أثناء الجلسة ونوقشت شفاهيا وحضوريا أمامها.

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه عندما ألغت الحكم الابتدائي فيما قضى به من إدانة المتهمين وقضت ببراءتهما استنادا إلى شهادة الشاهدة المستمع إليها ابتدائيا من دون أن تستدعي الشاهدة المذكورة المعتمدة شهادتها ابتدائيا وتناقش شهادتها تكون قد قدرت دليلا لم يعرض عليها وخرقت المادة أعلاه، ف جاء قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه عرضة للنقض.

من أجله:

قضت بنقض القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بإنزكان بتاريخ 2019/11/25 عدد 1582 في القضية عدد 2019/2801/293 وإحالة الملف على نفس المحكمة للبت فيه طبقا للقانون.

كما قررت إثبات قرارها هذا بسجلات الأحكام بالمحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته. وتحميل المطلوبين في النقص الصائر والإجبار في الأدنى.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه في قاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: عبد الله زيادي رئيس الغرفة والمستشارين: محمد قاسمي مقررا والطبيبي تاكوتي وحجاج بنو غازي وعبد الرحيم بشرا وبحضور المحامي العام السيد أحمد بودالية الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد يونس سعدي.



Royaume du Maroc

Arrêt numéro 1781/8

Emis le 24/09/2020

Dossier pénal numéro : 3628/6/8/2020

Procureur du Roi près du tribunal de première instance de
Inezgane

Contre

« H.A » et accompagnateurs

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 24/09/2020, et lors de son audience publique, la
Chambre Criminelle, huitième section de la Cour de Cassation de
Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre :

Le procureur du Roi près du tribunal de première instance
d'Inezgane

Le demandeur au pourvoi

Et « H.A »

Les défendeurs au pourvoi

Sur la base du mémoire en cassation déposé par le Procureur du Roi près du tribunal de première instance d'Inezgane selon une déclaration faite le 25 novembre 2019 au greffe du tribunal susmentionné visant à casser l'arrêt n ° 1582 rendu par la Chambre correctionnelle d'appel le 25/11/2019 dans l'affaire n ° 293/ 2801/2019 ayant annulé le jugement de première instance condamnant chacun des deux accusés «H.A» et «R.S», pour délit de violence, à une peine d'emprisonnement de deux ans avec sursis et une amende de 500 dhs, en déclarant en contrepartie leur innocence et mettre les dépens à la charge de la Trésorerie générale.

La Cour,

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Muhammad Qasimi

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ahmed Boudalia,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Sur la forme :

Suite au mémoire pourvu en cassation par le défendeur, signé par son représentant contenant les motifs du pourvoi en cassation.

La demande étant présentée conformément aux dispositions légales, elle est donc recevable au niveau de la forme

Sur le fond :

Concernant le premier moyen de cassation tiré de la violation de la loi, de sorte que les défendeurs ont attaqué l'arrêt d'appel rendu par défaut à leur encontre le 17/01/2019 sous le n°103, notamment par l'opposition à ce dernier objet de l'affaire n° 1058/2018, sauf qu'ils n'ont pas comparu à la date indiquée dans

la convocation et le la Cour dont l'arrêt attaqué, lorsqu'il elle n'a pas annulé leurs oppositions conformément à l'article 394 du code de la procédure pénale, a exposé son arrêt à la cassation.

Mais attendu que d'après le procès-verbal rédigé à l'occasion de la première audience tenue le 09/05/2019, les accusés ont y été présents, et la Cour, contrairement à ce qui a été invoqué ou allégué, lorsqu'elle a discuté l'affaire en statuant sur le fond, n'a pas transgressé la loi et le moyen reste, en conséquence, sans effet.

Concernant second moyen de cassation basé sur le défaut de motif, du moment que l'arrêt attaqué a acquitté les accusés des actes qui leur sont imputés en écartant sans motif les déclarations du témoin retenues par le tribunal de première instance, en exposant ainsi son arrêt à la cassation.

Selon les des articles 365-370 du Code de procédure pénale.

Attendu que, selon les deux articles précités, tout arrêt, jugement ou ordonnance doit sous peine de nullité, comporter les motifs de fait et de droit sur lesquels le jugement, l'arrêt ou l'ordonnance est fondé.

Sur la base de selon l'article 287 de la même loi.

Attendu que, selon l'article précité, la juridiction ne peut fonder sa décision que sur des preuves versées aux débats et discutées oralement et contradictoirement devant elle.

Attendu que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué, en annulant le jugement de première instance condamnant les deux accusés et en déclarant leur innocence sur la base des déclarations du témoin entendu en première instance, sans avoir convoqué ce dernier et discuter son témoignage, n'a fait qu'apprécier un moyen de preuve n'ayant pas été présenté et débattu devant elle en transgressant ainsi l'article susmentionné et en exposant, en conséquence, son arrêt à la cassation.

Pour ces motifs :

Casse l'arrêt attaqué rendu par la chambre correctionnelle d'appel auprès du TPI d'Inzegan le 25/11/2019 n ° 1582 objet de l'affaire n ° 293/2801/2019 et pour être fait droit, renvoie le dossier devant le même tribunal pour statuer sur l'affaire conformément à la loi.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Abdellah ziyadi, Président, et M. mohamed kassimi, Rapporteur, M E-taybi TAKOUTI, M. HAJJAJ BNOU GHAZI et M. abderrahim BCHRA, conseillers, en présence de l'avocat général M. ahmed BOUDALIA, représentant le Parquet Général, assisté par younes SAIDI, Greffier.



المملكة المغربية
القرار عدد: 3/734
المؤرخ في: 24-06-2020
ملف جنائي عدد: 2019/3/6/26024

"ع"

النيابة العامة

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك

وطبقا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية - في قسمها الثالث - محكمة النقض بالرباط -
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 24 يونيو 2020

القرار الاتي نصه:

بين: ر ع

الصلابة

وبين: النيابة العامة

المصلوبة

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف المتهم "ر ع" بمقتضى
تصريح أفضت به بتاريخ 2019/9/24 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف
بتازة الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة
المذكورة بتاريخ 2019/9/18 في القضية عدد: 2019/2646/17 والقاضي
بتأييد القرار المستأنف المحكوم عليها بمقتضاه من أجل الإتجار في البشر بواسطة

التهديد بالتشهير دون صفة الاعتیاد ضد عدة اشخاص وفي حق قاصر دون 18 سنة عن طريق الاستغلال الجنسي واستدراج قاصر دون 18 سنة باستعمال التهديد والتدليس، وتحريض قاصرين دون 18 سنة على الدعارة وتسهيلها لهم، ومساعدة وحماية ممارسة البغاء، وجلب أشخاص لتعاطي الدعارة، وأخذ نصيب مما يتحصل عليه الغير عن طريق البغاء والدعارة وممارسة ضغوط على أشخاص وقاصر دون 18 سنة من أجل البغاء والدعارة والاستمرار في ذلك باستعمال الإكراه والتدليس، ووضع محل رهن إشارة أشخاص مع العلم أنهم سيستعملونه في الدعارة والبغاء، وإهانة الضابطة القضائية بثمان سنوات سجنا نافذا وغرامة نافذة قدرها

درهم مع تعديله باعتبار ظرف الاعتیاد بخصوص جنایة الإتجار في البشر بواسطة التهديد بالتشهير، وبخفض العقوبة السجنية في حقها إلى ست سنوات سجنا نافذا.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد أحمد مومن التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الانصات الى المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون

نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعنة بواسطة دفاعها الأستاذ عبد الحي وردي المحامي بهيئة تازة الذي أزرها ابتدائيا واستئنافيا، والمستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و530 ق. م ج.

في شأن وسيلتي النقض المتخذة أولاهما من خرق الإجراءات

الجوهرية للمسطرة وخرق مقتضيات المادة 287 من قانون المسطرة

الجنائية، ذلك أن محكمة القرار المطعون فيه استندت في إدانة الطالبة من أجل المنسوب إليها على اعترافاتها الواردة بمحضر الضابطة القضائية، والحال أنها تنكر أمام المحكمة، ويعزز إنكارها تصريحات القاصر ش م أمام المحكمة التي أكدت فيها بأنه لم يسبق لها أن مارست الجنس بمنزل الطالبة، وأن هذه الأخيرة لا تتوفر على شريط فيديو مغل بالحياء ضدها، ولم يسبق لها أن هددتها بالضرب

وينشر الفيديو المذكور عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، والمحكمة لما قضت على النحو المذكور ، تكون قد خرقت مقتضيات المادة 291 من قانون المسطرة الجنائية ، وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

ثانيتها من ضعف التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المحكمة أدانت

الطالبة من أجل جناية الإتجار في البشر رغم أنها تنكر ذلك، ورغم انعدام العناصر التكوينية لهذا الفعل الجرمي. إضافة إلى أن القانون رقم 14.27 المتعلق بالإتجار بالبشر حدد مجموعة من صور التجريم استنادا إلى النتيجة المتوخاة وهي سلب إرادة الإنسان، واشترط توفر القصد الجنائي المتمثل في نية استغلال الإنسان محل الإتجار، إضافة إلى وجود شبكة منظمة مكونة من عدة أشخاص وليس شخص واحد، وانعدام إرادة المجني عليه ووجوده في مكان منعزل أو مغلق، وشرط الاعتقاد. إلا أن هاته الشروط غير متوفرة في نازلة الحال. والفعل الجرمي غير ثابت في حق الطالبة، لأن الفتاتين "ح د" و "س س" وحسب وثائق الملف، كانتا مع الطالبة المذكورة يتعاطيان للفساد عن طيب خاطرهما وبمحض إرادتهما ولا يعانيان من الهشاشة والضعف، ولا وجود لأي عمل قسري ضدتهما. والمحكمة لما أدانت الطالبة من أجل جناية الإتجار في البشر، تكون قد جعلت قرارها ناقص ضعيف التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

حيث إن محكمة القرار المطعون فيه أيدت القرار الابتدائي القاضي بإدانة المطلوبة من أجل الإتجار في البشر بواسطة التهديد بالتشهير مع اعتبار صفة الاعتیاد ضد عدة أشخاص وفي حق قاصر دون 18 سنة عن طريق الاستغلال الجنسي واستدراج قاصر دون 18 سنة باستعمال التهديد والتدليس، وتحريض قاصرين دون 18 سنة على الدعارة وتسهيلها لهم ، ومساعدة وحماية ممارسة البغاء، وجلب أشخاص لتعاطي الدعارة ، وأخذ نصيب مما يتحصل عليه الغير عن طريق البغاء والدعارة وممارسة ضغوط على أشخاص وقاصر دون 18 سنة من أجل البغاء والدعارة والاستمرار في ذلك باستعمال الإكراه والتدليس، ووضع محل رهن إشارة أشخاص مع العلم أنهم سيستعملونه في الدعارة والبغاء، الضابطة القضائية مستندة في ذلك على اعترافات الطالبة التمهيدية والتي مفادها بأن الأولى استدرجت الثانية إلى وكرها بعدما هددتها بالتشهير بها بنشر فيديو يوثق علاقتها الجنسية مع المسمى "م ح"، وتسلمت من هذا الأخير مبلغ 15000

درهم ، وهي التصريحات المعززة بشهادة الضحية "ش م" في مراحل التحقيق والمحكمة . والمعززة كذلك بشهادة الشاهدة "ح د" أمام المحكمة بعد اليمين والتي مفادها بأن الطالبة جلبتها عندها وكانت تجبرها على ممارسة الجنس مع أشخاص مختلفين بمقابل مادي وكانت توهمها بأنها تتوفر على بطاقة تخزين لصورها في وضعية مخلة بالحياء. وبشهادة الشاهدة "س س" أمام المحكمة بعد اليمين التي أكدت فيها بأن الطالبة كانت تستغلها تحت التهديد بنشر صورها وإيصالها لطلبتها وشقيقها من أجل إرغامها على ممارسة الجنس مع عدة أشخاص، وبشهادة الضحية القاصر "ش م" التي مفادها بأن الطالبة أرغمتها على ممارسة الجنس مع عدة أشخاص تحت التهديد بنشر صور علاقتها الجنسية مع المسمى "م ح".

والمعززة كذلك بمعاينة الضابطة القضائية لمنزلها والتي ضبطت به كل من الضحيتين "ح د" و "س س"، وكذلك المسمى "ع ي" بإحدى غرف المنزل رفقة الضحية "ش م" في وضعية مشبوهة تتم عن ممارستها الجنس. وتبت للمحكمة بأن الطالبة تشغل منزلا على وجه الكراء وتعدده لممارسة الدعارة والبيغاء ولجلب فتيات قاصرات وراشدات لممارسة الجنس مع الراغبين في ذلك بمقابل مادي تحتفظ لنفسها بجزء منه. وتبت لها كذلك بأن جريمة الإتجار في البشر بصفته اعتيادية قائمة فيما ارتكبه الطالبة من أفعال تتجلى في استدراج الفتيات واستغلالهن جنسيا بمنزلها بصفة اعتيادية كما هو الحال بالنسبة للراشدتين "ح د" و "س س" ، والضحية القاصر "ش م" بعدما استعملت الخداع والتهديد في حقهن لاستغلالهن جنسيا حسب ما جاء في شهادتهن ، وما أسفرت عنه عملية تفريغ ذاكرة هاتفها النقال من العثور على صور في وضعيات مشبوهة لهن وذلك بغض النظر عن موافقة الضحية "ش م" مادامت قاصرا . والمحكمة قيمت اعترافات الطالبة التمهيدية المعززة بالقرائن المشار إليها أعلاه واعتبرتها_ في إطار السلطة المخولة لها_ كافية في الإثبات من جهة. ومن جهة أخرى أبرزت كافة العناصر التكوينية للأفعال موضوع المتابعة بما فيها جريمة الإتجار في البشر طبقا لمقتضيات 1-448 من القانون الجنائي المتجلية في استعمال الاحتيال والخداع والتهديد بنشر صور الضحايا - راشدات وقاصرات - وهن في وضعية مخلة بالحياء من أجل استغلالهن جنسيا ، وهو الاستغلال الذي ترتب عنه سلب إرادة الضحايا المذكورين ودفعهم إلى ارتكاب الأفعال المطلوبة منهم دون رضاهم ، وبذلك فالمحكمة بينت من أين كونت قناعاتها، مستعملة فيما انتهت إليه

سلطتها في تقدير ما عرض عليها من وقائع وأدلة وعللت قرارها بما فيه الكفاية ، من غير أن تخرق أي مقتضى قانوني، و الوسيلتان على غير أساس.

لهذه الأسباب:

قضت برفض طلب النقض المقدم من طرف الطاعنة المشار إليها أعلاه وتحميلها المصاريف تستخلص طبقاً للإجراءات المقررة في قبض مصاريف الدعاوى الجنائية وحدد الإجبار في الأدنى عند الاقتضاء.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل في الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: محمد بن حمو رئيساً والمستشارين: أحمد مومن مقرراً، محمد زحلول وعبد الناصر وخرفي رشيد وظيفي وبحضور المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز اببورك.



Royaume du Maroc
Arrêt numéro : 734/3
Emis le 24/06/2020

« R.Â »

Ministère Public

Louange à Dieu

Au nom du Roi et conformément à la loi

En date du 24/06/2020, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre : « R.A »

La demanderesse au pourvoi

Et : le Ministère Public

Le défendeur au pourvoi

Sur la base du mémoire en cassation déposé par l'accusée, « R.A », selon une déclaration faite le 24/09/2019 au greffe de la Cour d'appel de Taza, sollicitant l'annulation de l'arrêt rendu par la Chambre criminelle d'appel de ladite cour le 18/09/2019 dans l'affaire n ° 17/2646/2019 confirmant l'arrêt attaqué la condamnant, pour traite des êtres humains sous la menace et la diffamation commise aussi bien à l'égard de plusieurs personnes qu' à l'égard d'un mineur de moins de 18 ans, incitant ces derniers à la prostitution. Et embaucher et entraîner, en exerçant une

pression, des personnes ainsi que des mineurs en vue de la prostitution ou la débauche ou en vue de continuer à exercer la prostitution ou la débauche tout en percevant une part des produits de ces actes et mettre des locaux ou des emplacements à la disposition d'une ou plusieurs personnes sachant qu'ils seront destinés à la débauche ou à la prostitution et l'outrage de la police judiciaire, à huit ans de prison ferme et une amende de 200000 dirhams avec une réduction de la peine d'emprisonnement à six ans de prison ferme après avoir pris en considération l'absence de la circonstance d'habitude concernant la traite des êtres humains sous la menace et la diffamation.

La Cour

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur Ahmed Moumen,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Vu le mémoire de cassation formulé par la partie demanderesse à travers sa défense, maître Abd al-Hayy Wardi, avocat au barreau de Taza, la représentant en première instance et en appel, et qui remplit les conditions requises par les articles 528 et 530 du Code de Procédure Pénale

Concernant les moyens de défense en cassation, dont le premier est basé sur la violation des formes substantielles de procédure et des dispositions de l'article 287 de la procédure pénale, du moment que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué s'est fondé, pour l'accusation de la demanderesse au pourvoi, sur les aveux de cette dernière ainsi contenus dans le procès-verbal rédigé par la police judiciaire, alors qu'elle a nié tous les faits qui lui sont imputés devant la Cour et que la victime mineur « S.M » a renforcé les

dénégations de la demanderesse par ses déclarations devant la Cour où elle a infirmé tout rapport sexuel dans la maison de la demanderesse et que cette dernière ne dispose contre elle d'aucune vidéo portant atteinte à la pudeur et qu'elle ne l'avait jamais menacé de publier ladite vidéo sur les réseaux sociaux. Et que la Cour, en statuant ainsi, avait transgressé les dispositions de l'article 291 du CPP donnant lieu à la cassation et l'annulation de son arrêt.

Concernant le second moyen de défense tiré du défaut de motif, du fait que la Cour avait accusé la demanderesse au pourvoi pour traite des êtres humains malgré ses dénégations et malgré l'absence des éléments constitutifs du crime.

En effet, la loi n° 14.27 relative à la traite des êtres humains détermine un ensemble de formes de pénalisation fondées sur le résultat escompté, de la privation de la volonté de la personne en exigeant la présence de l'intention criminelle à travers l'exploitation humaine de la personne sujet de traite, ainsi que l'existence d'un réseau organisé composé de plusieurs personnes, et l'absence de la volonté de la victime et sa présence dans un endroit isolé ou clos, et la condition de l'habitude, qui font défaut dans le cas présent. En conséquence, l'acte criminel n'est pas établi contre la partie demanderesse, du moment que, et d'après les pièces fournies, les deux filles « H.D » et « S.S » se livraient de leur plein gré à la prostitution et en l'absence de toute sorte de coercition. La Cour, en condamnant la demanderesse pour traite des êtres humains, expose son arrêt à la cassation.

Attendu que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué a confirmé l'arrêt du premier degré ayant condamné la demanderesse, en prenant en considération l'élément de l'habitude, pour traite des êtres humains sous la menace et la diffamation commise aussi bien à l'égard de plusieurs personnes qu'à l'égard d'un mineur de moins de 18 ans, incitant ces derniers à la prostitution. Et embaucher et entraîner, par le moyen de pression, des personnes

ainsi que des mineurs en vue de la prostitution ou la débauche ou en vue de continuer à exercer la prostitution ou la débauche tout en percevant une part des produits de ces actes et mettre des locaux ou des emplacements à la disposition d'une ou plusieurs personnes sachant qu'ils seront destinés à la débauche ou à la prostitution et l'outrage de la police judiciaire, en se fondant sur les aveux préliminaires de la demanderesse, selon lesquels la première a entraîné la seconde en l'ayant menacée de publier une vidéo pornographique d'elle avec le dénommé «MH», après avoir reçu 15 000 dirhams en contrepartie, déclarations étayées d'abord par le témoignage de la victime «SM» pendant toutes les étapes du procès. Ensuite par les déclarations du témoin « H.D » devant la cour après prestation de serment, selon lequel la demanderesse l'amenait chez elle et l'obligeait à avoir des relations sexuelles avec des personnes différentes moyennant contrepartie matérielle, en avançant qu'elle possède des des photos pornographiques la concernant. Enfin par par les déclarations du témoin «S.S» devant la cour après prestation de serment selon lesquels la demanderesse l'exploitait sous la menace de publier ses photos et de les remettre à son ex-mari et à sa sœur pour la contraindre à se prostituer avec différentes personnes, ainsi que le témoignage de la victime mineure « S.M » selon lequel la demanderesse l'avait forcé à se prostituer sous la menace de publier ses photos pornographiques avec le dénommé « M.H ». Mais également par la constatation de la police judiciaire faite à son domicile, où les deux victimes « HD » et « SS » ont été arrêtées, ainsi que le dénommée « AY » dans l'une des pièces de la maison avec la victime « SM » dans une position suspecte indiquant des relations sexuelles.

La Cour a déduit que la demanderesse louait une maison à des fins de prostitution où elle recrute des personnes mineures et adultes à ces fins moyennant une somme d'argent dont elle se réserve une partie. Elle a constaté également que le crime de traite des êtres humains, en tant qu'activité à caractère habituel, est établi contre

la demanderesse notamment à travers les actes commis par elle, comme ce fut dans le cas pour les deux adultes « HD » et « SS », et de la victime mineure « SM » dont elle a fait recours aux menaces à leur égard pour les exploiter sexuellement selon leurs témoignages, mais également par le contenu de la mémoire de son téléphone portable contenant des photos des victimes se trouvant dans des positions suspectes malgré le consentement de la victime « S.M » tant qu'elle est mineure.

La Cour, en utilisant son pouvoir discrétionnaire qui lui est conféré par la loi a considéré, après avoir mis en valeur les aveux de la demanderesse ainsi renforcés par les présomptions détaillées plus haut, que ces derniers sont suffisants pour accuser la demanderesse au pourvoi d'une part. Elle a mis en évidence tous les éléments constitutifs de la poursuite, y compris le crime de traite des êtres humains conformément aux dispositions des 448-1 du Code pénal, qui se manifeste par l'usage de la fraude, de la tromperie et ainsi que la menace de publier les photos pornographiques des victimes - adultes et mineurs, aux fins d'exploitation sexuelles les ayant privées de leur volonté afin de les pousser à commettre les actes demandés contre leur gré. En conséquence, la Cour a suffisamment motivé son arrêt en illustrant les éléments de sa conviction, et en utilisant son pouvoir discrétionnaire pour apprécier les faits, les preuves qui lui sont présentés, sans pour autant ne transgresser aucune disposition juridique. D'où les deux moyens de défense restent non fondés.

Pour ces Motifs :

Rejette le pourvoi en cassation formulé par la demanderesse susmentionnée en la condamnant aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et M. Ahmed MOUMEN, Rapporteur, M. Abdennasser OUKHARFI, M. Rachid WADIFI et M. Mohamed ZAHLOUL, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aibork, Greffier.



المملكة المغربية

القرار عدد: 3/735

المؤرخ في 2020/06/24

ملف جنائي عدد: 2019/3/6/26025

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة

ضد

"م ح"

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية – في قسمها الثالث- بمحكمة النقض بالرباط-
بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 24 – يونيو-2020
القرار الآتي نصه:

بين: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة

الضالِب

وبين: م ح

المضلُوب

بناء على طلب النقض المرفوع من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة
الاستئناف بتازة بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 19/9/2019 لدى كتابة
الضبط بمحكمة الاستئناف بتازة الرامي الى نقض القرار الصادر عن غرفة
الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 2019/9/18 في القضية عهد:
2019/2646/17 والقاضي بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من إدانته
من أجل المشاركة في الإتجار في البشر والحكم تصديا ببراءته من ذلك، وبتأييده

فيما قضى به من براءته من المشاركة في اغتصاب قاصر يقل عمرها عن 18 سنة والتغريب بها باستعمال التهديد والتدليس وعدم التبليغ عن جريمة الإتجار بالبشر وفيما قضى به من إدانته من أجل هتك عرض قاصر دون الثامنة عشر بدون عنف نتج عنه افتضاض ومحاولة تعريض ضحية الاتجار بالبشر للخطر بالكشف عن هويته، ومعاقبته بخمس سنوات سجنا نافذا وغرامة نافذة قدرها 200000 درهم مع تعديله بخفض العقوبة السجنية إلى سنة ونصف حبسا نافذا دون الغرامة المحكوم بها.

إن محكمة النقض:

بعد أن تلا المستشار السيد أحمد مومن التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي في مستنتاجاته.
وبعد المحاولة وصحفا للقانون:

نظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الطاعن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بتازة والمستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و530 ق م ج.

في شأن وسيلة النقض الوحيدة المتخذة من الخرق الجوهري للقانون وانعدام التعليل وخرق الإجراءات الجوهريّة للمسطرة، ذلك أن محكمة القرار المطعون فيه ألغت القرار المستأنف فيما قضى به من إدانة المطلوب من أجل المشاركة في الاتجار في البشر وقضت ببراءته من ذلك. والحال أن هذا الفعل الجرمي ثابت في حقه من خلال تصريحاته التي أكد فيها بأنه عرض مبالغ مالية قدرها 15 ألف درهم على المسماة "ر ع" مقابل تصوير القاصر "ش" في وضعية مخلة بالحياء، وهي التصريحات المعززة بتصريحات كل من القاصر المذكورة وكذلك المسماة "ر ع"، والتي مفادها بأن هذه الأخيرة استدرجت القاصر السالفة الذكر ومارست الجنس مع عدة أشخاص تحت التهديد من طرفها ومن طرف المطلوب وذلك بنشر فيديوهات وهي تمارسه الجنس مع الغير.

والمحكمة أيدت القرار المستأنف فيما قضى به من براءته من المشاركة في اغتصاب قاصر يقل عمرها عن 18 سنة والتغريب بها باستعمال التهديد والتدليس وعدم التبليغ عن جريمة الإتجار بالبشر، رغم أن هاته الأفعال ثابتة في حقه كذلك من خلال تصريحات الضحية "ش م" التي أوضحت فيها بأنها تلقّت

رسالة نصية منه من أجل ملاقاته بشقته وبعد ذهابها لعين المكان، فتح الباب شخص لا تعرفه ، وبمجرد دخولها أقفل الباب وعرضها للضرب وهددها بالفيديو ومارست معه الجنس رغما عنها، وهي التصريحات التي تعززها تهديدات المطلوب الواردة بالقرص المدمج المدلى به من قبل القاصر، والذي أكد السالف الذكر من خلال التحقيق معه بأنها صادرة عنه. إضافة إلى أن القاصر لما اكتشفت بأنها حامل طالبته بالزواج منها، إلا أنه هددها بنشر شريط فيديو وهما يمارسان الجنس. وأن المسماة "ر ع" اتصلت بها هي الأخرى، وأبلغتها بأنها على علم بشريط الفيديو المذكور الذي صوره المطلوب، وبدورها هددتها بنشره أو تلبية طلباتها بممارسة الجنس مع أشخاص تجهلهم. وأنها لبت طلبها ومارست الجنس مع عدة أشخاص. والمحكمة لما لم تبين الأسباب القانونية والواقعية التي اعتمدت عليها في القول ببراءة المطلوب من الأفعال المشار إليها أعلاه، تكون قد خرقت القانون والاجراءات الجوهرية للمسطرة. وجعلت قرارها منعدم التعليل. وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

وبناء على المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثانية من المادة 370 من القانون المذكور، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه. وحيث يتجلى من تنسيقات القرار المطعون فيه ، أنه قضى بإلغاء القرار الابتدائي فيما قضى به من إدانة المطلوب من أجل جنائية المشاركة في الاتجار في البشر استنادا إلى عدم ثبوت ارتكابه لأحد أعمال المشاركة في الجنائية الأصلية المنسوبة للمحكوم عليها_ في نفس القضية_ "ر ع" كما هي محددة بالفصل 129 من القانون الجنائي ، وهو عالم بنشاطها الإجرامي في ميدان الإتجار بالبشر، دون مناقشة مقتضيات البند الأول من الفصل 129 المذكور الذي ينص على أنه يعتبر مشاركا في الجنائية أو الجنحة، من لم يساهم مباشرة في تنفيذها ولكنه أمر بارتكاب الفعل أو حرض على ارتكابه، وذلك بهبة أو وعد أو تهديد أو إساءة استغلال سلطة أو ولاية أو تحايل أو تدليس إجرامي، وذلك في اطار الواقعة الثابتة في الملف المتجلية في كون المطلوب لما علم بمخطط المحكوم عليها "ر ع" المذكورة أعلاه اتجاه الضحية "ش م" بأنها تنوي استغلالها جنسيا عن طريق تهديدها بنشر صورها وهي تمارس الجنس، حبذ الفكرة وطلب منها تنفيذ الخطة مقابل التزامه بتسليمها مبلغا ماليا قدره 15000 درهم، وظل

يتصل بها لاستفسارها عن الأمر، ومحكمة القرار لما لم تناقش المقتضيات القانونية والوقائع المذكورة بما فيه الكفاية ، تكون قد عللت قرارها بهذا الشأن تعليلا ناقصا يوازي انعدامه . مما يعرضه للنقض والإبطال.

وحيث إن النقض المصرح به، وإن كان جزئيا فإنه مؤثر على الجزاء المهم من العقوبة، باعتبار أن عقوبة جنائية المشاركة في الإتجار في البشر هي الأشد.

لهذه الأسباب:

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بتازة بتاريخ 2019/9/18 في القضية عدد 2019/2646/17 وبإحالة الملف على محكمة الاستئناف بفاس للبت فيه من جديد طبقا للقانون. وبتحميل المطلوب في النقض الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مترتبة من السادة: محمد بن حمو رئيسا والمستشارين: أحمد مومن مقررا محمد زحلول وعبد الناصر وخرفي رشيد وظيفي وبحضور المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.



Royaume du Maroc
Arrêt n°735/3
Emis le 24/06/2020
Dossier pénal n°26025/6/3/2019

Procureur général du Roi près de la Cour d'appel de Taza

Contre

« M.H »

Louange à Dieu Seul

Au nom du Roi et conformément à la loi

En date du 24/06/2020, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre:

Le Procureur général du Roi près la Cour d'Appel de Taza

Le demandeur au pourvoi

Et « M.H »

Le défendeur au pourvoi

Sur la base du mémoire en cassation introduit par le procureur général du Roi près de la cour d'appel de Taza, suite à une déclaration faite le 19/9/2019 au greffe de ladite cour, visant à casser l'arrêt rendu par la Chambre criminelle d'appel le 18/09/2019 dans l'affaire numéro 17/2646/2019 ayant annulé l'arrêt attaqué en appel condamnant le défendeur au pourvoi pour

participation à la traite des êtres humains en déclarant son innocence de ces chefs d'accusation; en confirmant, d'une part, son innocence des crimes de la participation au viol de mineur de moins de 18 ans par détournement sous la menace, le fait de ne pas dénoncer le crime de traite des êtres humains et de l'autre part, son accusation pour attentat à la pudeur d'un mineur de moins de dix-huit ans sans violence ayant entraîné une défloration et la tentative d'exposer la victime de la traite à un danger en révélant son identité, qui ont fait l'objet d'une condamnation de cinq ans de prison ferme et une amende de 200 000 dirhams, avec une réduction de la peine à un an et demi de prison ferme sans aucune amende.

La Cour,

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Ahmed Moumen

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Compte tenu du mémoire en cassation formulé par le procureur général du Roi près la cour d'appel de Taza, répondant aux conditions requises par les articles 528 et 530 du Code de Procédure Pénale.

Concernant le seul moyen de cassation fondé sur la violation de la loi de fond, le défaut de motif et la violation des formes substantielles de procédure, du fait que la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué en cassation avait annulé l'arrêt attaqué en appel condamnant le défendeur au pourvoi pour la participation à la traite des êtres humains en l'acquittant de ces chefs d'inculpation, alors que le crime est suffisamment établi à son égard, notamment par ses déclarations selon lesquelles il a proposé le montant de 15

milles dirhams à la dénommée « R.Â » en contrepartie de prendre des photos pornographiques de la mineure « CH ». Déclarations confirmées par cette dernière et par les celles de la dénommée « R.Â », selon lesquelles elle a entraîné la mineure susmentionnée à avoir des relations sexuelles avec plusieurs personnes sous sa menace et celle du défendeur de publier des vidéos pornographiques la concernant. La Cour a confirmé l'arrêt attaqué en appel ayant acquitté le défendeur au pourvoi du viol commis contre une fille mineure de moins de 18 ans et de l'avoir détourné sous la menace ainsi que le fait de ne pas dénoncer le crime de traite des êtres humains, bien que ces actes soient également prouvés à son encontre à travers les déclarations de la victime « S.M », selon lesquelles elle a reçu un SMS de sa part pour le rencontrer dans son appartement, et une fois sur les lieux, elle a été surprise par une autre personne dans sa réception et qui a fermé la porte et l'a agressée sexuellement après l'avoir battue en la menaçant par une vidéo pornographique la concernant et qui avait été enregistrée contre son gré. Ces déclarations sont étayées par les menaces du défendeur ainsi contenues sur un CD présenté par la mineure, et dont la véracité a été confirmée par ce dernier.

De plus, lorsque la mineure a découvert qu'elle était enceinte, elle lui a demandé de l'épouser, mais il l'a menacé de publier ladite vidéo contenant leurs rapports sexuels. La dénommée « R.A » l'a appelée aussi, en l'informant qu'elle est au courant de cette même vidéo en la menaçant à son tour de la publier si elle refuse d'avoir des rapports sexuels avec des personnes inconnues, chose qu'elle a accepté en se soumettant à ses demandes. Lorsque la Cour n'a pas précisé les motifs de fait et de droit sur lesquels elle s'est basée pour acquitter le défendeur au pourvoi des chefs d'accusation qui lui sont imputés, a transgressé la loi de fond ainsi que les formes substantielles de procédure, tout en exposant son arrêt à la cassation.

Et Conformément aux articles 365 et 370 du Code de procédure pénale.

Attendu que selon l'article 365 alinéa 8 et l'article 370 alinéa 3 de la loi précitée, tout jugement, arrêt ou ordonnance doit, sous peine de nullité, comporter les motifs de fait et de droit sur lesquels le jugement, l'arrêt ou l'ordonnance est fondé.

Attendu qu'il ressort des dispositifs de l'arrêt attaqué, que ce dernier a annulé l'arrêt rendu en première instance condamnant le défendeur au pourvoi pour la participation à la traite des êtres humains en se fondant sur le non établissement, à l'encontre de ce dernier, d'aucun des actes de participation au crime imputé à l'auteur principal « R.A » tels qu'ils sont déterminés par l'article 129 du Code Pénal, et que le défendeur était au courant de ses activités criminelles dans le domaine de la traite des êtres humains, sans pour autant discuter les dispositions du premier alinéa dudit article 129 qui prévoit à cet effet que : « *sont considérés comme complice d'une infraction qualifiée crime ou délit ceux qui, sans participation directe à cette infraction, ont par dons, promesses, menaces, abus d'autorité ou de pouvoir, machinations ou artifices coupables, provoqué à cette action ou donné des instructions pour la commettre* ». Ceci apparait d'après les pièces fournies, du moment que le défendeur avait eu connaissance des plans criminels de l'auteur principal « R.A » qui avait l'intention d'exploiter sexuellement la victime « S.M » en la menaçant de publier des photos pornographiques la concernant, chose qu'il a apprécié en lui demandant d'exécuter son plan en lui remettant 15milles dirhams, tout en suivant l'évolution dudit plan.

La Cour n'ayant pas discuté suffisamment les dispositions juridiques ainsi que les faits mentionnés plus haut, entache son arrêt par le défaut de motifs et l'expose en conséquence à la cassation.

Attendu que le pourvoi en cassation, bien que partiel, porte sur la partie importante de la sanction, du moment que la sanction

prévue pour le crime de participation à la traite des êtres humains et plus sévère que celle prévue pour l'auteur principal dudit crime.

Pour ces motifs :

Casse et annule l'arrêt rendu par la chambre criminelle de la Cour d'appel de Taza le 18/02/2019 dans l'affaire numéro 17/2646/2019 et renvoie, l'affaire devant la Cour d'appel de Fès pour être fait droit, et condamner le défendeur au pourvoi aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la Cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et MM Ahmed Moumen, Mohamed Zahloul, Abdenasser Ouakhirfi, Rachid Wadifi, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aipork, Greffier.



المملكة المغربية
القرار عدد: 3/816
المؤرخ في: 2020-07-01
ملف جنائي عدد: 2018/3/6/12568

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة

ضد

"إس"

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقنا للقانون

أصدرت الغرفة الجنائية - في قسمها الثالث - بمحكمة النقض بالرباط - بالجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ: 01-يوليوز- 2020 القرار الآتي نصه:
بين: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة

الطالب

وبين: "إس"

المطلوب

بناء على طلب النقض المرفوع من الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ 2018/03/01 أمام كتابة الضبط بها الرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بالمحكمة المذكورة في القضية عدد 2017/26 بتاريخ 2018/02/19 والقاضي بإلغاء القرار المستأنف في ما قضى به من إدانة المطلوب في النقض "إس" من أجل جنائية التغيرير بقاصر يقل عمرها عن 18 سنة باستعمال التدليس وهتك عرضها بدون عنف نتج عنه افتضاض بسنة واحدة حبسا نافذا في حدود خمسة أشهر و موقوف التنفيذ في الباقي، وبعد التصدي الحكم ببراءته مما نسب إليه، وتحميل الخزينة العامة الصائر.

إن مكمة النقص

بعد أن تلا المستشار السيد رشيد وظيفي التقرير المكلف به في القضية.
وبعد الانصات إلى السيد إبراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون:

ونظرا للمذكرة المدلى بها من طرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بخريبكة المستوفية للشروط المتطلبة بالمادتين 528 و 530 من قانون المسطرة الجنائية.

في شأن الوسيلة الوحيدة المستدل بها على النقص والمتخذة من الخرقى الجوهرى للقانون وتحريف الوقائع ونقصان التعليل الموازي لانعدامه؛

ذلك أن المحكمة المطعون في قرارها لما قضت بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من إدانة المطلوب من أجل جنائية التغيرير بقاصر يقل عمرها عن 18 سنة باستعمال التدليس وهتك عرضها بدون عنف نتج عنه افتضاض، وبعد التصدي الحكم ببراءته مما نسب إليه. بعلة أن هذا الأخير وان هتك عرض الضحية وافترض بكارتها فإنه عمد بعد ذلك إلى الزواج منها وبالتالي فإن القصد الجنائي منعدم لديه، وهو ما يتعارض وتصريحات الضحية التي اثبتت خلالها أن المطلوب إنما تقدم لخطبتها لدرء فعلته المجرمة وإفلاته من العقاب بإقدامه على الزواج منها وتعمد بعد ذلك تطليقها، والمحكمة لما لم... مع المذكورة بشكل كاف تكون قد أسست قضاها بإلغاء القرار المسه أساس واقعي وقانوني سليم وعرضت قرارها للنقض والإبطال.

بناء على المادتين 365 و 370 من قانون المسطرة الجنائية.

حيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من المادة 365 والفقرة الثالثة من المادة 370 من القانون المذكور، فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت بإلغاء القرار المستأنف وتصديا الحكم ببراءة المطلوب من جنائية هتك عرض قاصر بدون عنف نتج عنه افتضاض استندت إلى القول بانتفاء الركن المعنوي لدى المطلوب في النقص باعتبار نيته لم تتصرف إلى الاعتداء جنسيا على الضحية بحيث أنه

أصلح ذات البين عن طريق عقد قرانه عليها إلى أن وقع الطلاق بينهما بتاريخ 2016/12/15، ومحكمة القرار لما اعتبرت أن واقعة التغيرير بقاصر وهتك عرضها بدون عنف نتج عنه افتضاض ثابتة من خلال وثائق الملف وأن عقد قران المطلوب على الضحية بتاريخ لاحق لواقعة الاعتداء ينفي القصد الجنائي لدى المطلوب ويبرر القول بالبراءة مما نسب إليه ، تكون قد تناقضت في تعليلها واعتبرت عن غير حق إبرام عقد الزواج بين المعتدي والضحية القاصر لعدم النية الإجرامية لدى الأول ويجعل الأركان التكوينية لجناية هتك عرض قاصر بدون عنف الناتج عنه افتضاض غير قائمة وبالتالي جعلت من عقد الزواج اللاحق لواقعة هتك عرض القاصر، بمثابة سبب من أسباب التبرير والإباحة وهو تعليل فاسد وبه خرق جوهرى للقانون فجاء قرارها بذلك مشويا بفساد التعليل الموازي لانعدامه ، وهو ما يعرضه للنقض والإبطال .

لهذه الأسباب:

قضت بنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بخريبكة في القضية عدد 2017/26 بتاريخ 2018/02/19 وإحالة ملف القضية على المحكمة نفسها للبت فيه طبقا للقانون وهي متركة من هيئة أخرى. وتحميل المطلوب في النقض الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض صوائر الدعاوى الجنائية وتحديد الإكراه البدني في أدنى أمدته القانوني.

كما قررت إثبات قرارها هذا في سجلات المحكمة المذكورة إثر القرار المطعون فيه أو بطرته.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركة من السادة: محسن بن حمو رئيسا والمستشارين: رشيد وظيفي مقررا ومصطفى نجيد ومحمد زحلول وأحمد مومن وبحضور المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.



Royaume du Maroc

Arrêt numéro : 816/3

Emis le 01/07/2020

Dossier pénal numéro : 12568/6/3/2018

Procureur général du Roi près de la Cour d'appel de Khouribga

Contre

« A.S »

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 01/07/2020, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre :

Le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Khouribga

Le demandeur au pourvoi

Et « A.S »

Le défendeur au pourvoi

Sur la base de la demande en cassation introduite par le procureur général du Roi près de la cour d'appel de Khouribga suite à une déclaration faite le 01/03/2018 au greffe de ladite cour visant à casser et annuler l'arrêt rendu par la chambre criminelle d'appel de la Cour précitée dans l'affaire n ° 26/2017 du 19/02/2018 annulant l'arrêt attaqué en appel ayant condamné le défendeur au

pourvoi "A.S", pour le crime de détournement d'une mineure de moins de 18 ans en utilisant la fraude et attentat à la pudeur sans violence entraînant la défloration, à un an de prison dans la limite de 5 mois ferme . En déclarant, en revanche son innocence et mettre ainsi les dépens à la charge de la Trésorerie générale.

La Cour,

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Rachid Daghi,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Ibrahim Al-Raziwi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Sur la base du mémoire en cassation formulé par le Procureur général du Roi auprès de la Cour d'appel de Khouribga, répondant aux conditions requises par les articles 528 et 530 du Code de la Procédure Pénale.

Concernant le seul moyen de cassation fondé sur la violation fondamentale de la loi de fond et le défaut de motif. . Du fait que, Lorsque la Cour ayant rendu l'arrêt objet du pourvoi en cassation a décidé d'annuler l'arrêt en appel condamnant le défendeur au pourvoi pour le crime de détournement d'une mineure de moins de 18 ans en utilisant la fraude avec attentat à la pudeur sans violence suivi d'une défloration, en l'acquittant, en contrepartie, de tous les chefs d'accusation qui lui sont imputés, en se fondant sur le fait que malgré tous les actes qu'il avait commis, ces derniers restent dépourvus de l'intention criminelle puisqu'il a épousé la victime par la suite. Ceci ne va pas de soi avec les déclarations de cette dernière selon lesquelles le défendeur l'avait demandé en mariage uniquement pour échapper aux poursuites et à la responsabilité pénale qu'il peut encourir, pour ensuite la divorcer. La Cour n'ayant pas suffisamment débattu les faits

susmentionnés, rend son arrêt sur une base légale non fondée, exposant en conséquence, son arrêt à la cassation et l'annulation.

Conformément aux dispositions des articles 365 et 370 du Code de procédure pénale.

Attendu que selon l'article 365 alinéa 8 et l'article 370 alinéa 3 de la loi précitée, tout jugement, arrêt ou ordonnance doit, sous peine de nullité, comporter les motifs de fait et de droit sur lesquels le jugement, l'arrêt ou l'ordonnance est fondé.

Attendu que lorsque la Cour ayant rendu l'arrêt attaqué avait annulé l'arrêt objet d'appel et d'acquitter le défendeur des chefs d'inculpation qui lui sont imputés, dont notamment l'attentat à la pudeur sur une mineure sans violence suivi d'une la défloration, elle s'est appuyé sur l'absence de l'élément moral du défendeur dans le sens où son intention n'était pas d'agresser la victime sexuellement, car il l'a épousé par la suite jusqu'à ce que le divorce est survenu en date du 15 décembre 2016. Lorsque la Cour a jugé, d'après les pièces fournies, que le détournement et l'attentat à la pudeur d'une mineure sans violence suivi d'une défloration sont établis et que l'acte de mariage postérieur unissant le défendeur à la victime réfute l'intention criminelle du défendeur et donne lieu à son acquittement de ce qui lui a été attribué. Ceci met les dispositifs de son arrêt contradictoire, tout en considérant que l'acte de mariage écarte d'abord l'intention criminelle du défendeur et rend ensuite inexistants les éléments constitutifs du crime d'attentat à la pudeur d'un mineur sans violence suivi d'une défloration, tout en faisant de l'acte de mariage un motif autorisant la commission desdits crimes. En conséquence, l'arrêt se trouve entaché du défaut de motifs et de la violation substantielle de la loi l'exposant à la cassation et l'annulation.

Pour ces motifs:

Casse et annule l'arrêt rendu le 19/02/2018 par la chambre criminelle de la Cour d'appel de Khouribga dans l'affaire numéro

26/2017 et renvoie, l'affaire devant la même Cour autrement composée pour être fait droit, et condamne le défendeur au pourvoi aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et M. Rachid Wadifi, M. Mustafa Najid, M. Mohamed Zahloul, M.Ahmed Moumen, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aibork, Greffier.



المملكة المغربية

القرار عدد: 18297

المؤرخ في:

ملف

عدد: 2018/3/6/18297

" ح خ "

ضد

النيابة العامة

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ:

إن الغرفة الجنائية، القسم الثالث بمحكمة النقض في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين: " ح خ "

يؤازره الأستاذ محمد نجيب الفزكاري محامي بهيئة المحامين بتطوان.

الصلب

وبين: النيابة العامة

المصلوبة

بناء على طلب النقض المقدم من لدن الطاعن " ح خ " بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة دفاعه الأستاذ محمد نجيب الفزكاري بتاريخ 2018/06/05 لدى كتابة الضبط بمحكمة الاستئناف بتطوان، الرامي إلى نقض القرار الصادر بتاريخ 2018/05/31 عن غرفة الجنايات الاستئنافية بها في القضية عدد 2016/2611/73 والقاضي بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من استبعاد العنف بعد تغيير التكييف و الحكم تصديا على الطاعن من أجل جنائية هتك عرض

بالعنف وبتأبيده فيما قضى به عليه من جنحة استهلاك المخدرات ومعاقبته على كل ذلك بسنتين اثنتين حبسا نافذا في حدود سنة واحدة وموقوفا في الباقي وتحميله الصائر مجبرا في الأدنى .

إن محكمة النقض:

بعد أن تلا المستشار رشيد وظيفي التقرير المكلف به في القضية.

وبعد الإنصات إلى السيد ابراهيم الرزيوي المحامي العام في مستنتجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون؛

وحيث إن طالب النقض لم يدل بمذكرة لبيان وجوه الطعن، إلا أن المادة 528 من القانون المذكور تجعل الإدلاء بهذه المذكرة إجراء اختياريًا في الجنايات بالنسبة للمحكوم عليه طالب النقض.

وحيث جاء الطلب علاوة على ذلك موافقا لما يقتضيه القانون فهو مقبول شكلا.

وفي الموضوع:

حيث إن العنف، كظرف في الجرائم الجنسية، يمتد مدلوله ليشمل كل فعل من أفعال الإيذاء، سواء اتخذ صورة العنف الجسدي المادي أو العنف المعنوي النفسي.

والفعل الجنسي يمكن أن يتحقق دون رغبة الضحية وانعدام رضاها ولو لم يرافقه إكراه أو عنف مادي جسدي.

و حيث إنه لما كانت تصريحات الأطراف وأقوالهم في سائر مراحل البحث والمحاكمة، تخضع في مجموعها من حيث تقييمها وتقديرها لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية في هذا المجال، فإن المحكمة مصدرية القرار المطعون فيه، لما قضت بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من إعادة تكييف الفعل إلى جنائية هناك العرض بدون عنف والحكم تصديا بإدانة الطاعن من أجل جنائية هناك العرض بالعنف طبقا للفصل 485، استندت في ذلك إلى اعترافات الطاعن التي أكد خلالها أنه قام بنقل الضحية على متن سيارة الأجرة التي كان يتولى سياقتها

و تعتمد الانفراد بها و سلك الطريق السيار رغم معارضتها مستغلا ظرف الليل و خلو الطريق من المستعملين و أخذ يتحسس جسدها على مستوى الفخذين، و أمرها بمداعة قضيبه التناسلي. وإلى تصريحات الضحية المفصلة والمتواترة في سائر مراحل الدعوى ومفادها أن الطاعن قام بهتك عرضها دون إرادتها وتحت وطأة التهديد.

ولئن كان عنصر الرضا يبقى مسألة نفسية ذاتية وشخصية، فإن العنف باعتباره عنصر قانوني مستقل عن ذاتية الضحية يستشف من الظروف المحيطة بالنازلة لا ينحصر في صورة العنف أو الإيذاء المادي الذي يترك أثرا باديا على جسم الضحية، وفق ما ذكر أعلاه، وإنما قد يأخذ صور عنف معنوي تتحقق بكل سلوك إيجابي أو سلبي كالتهديد أو التخويف أو أي وسيلة أخرى من وسائل الإكراه أو المباغطة التي يستعملها الجاني من أجل العبت بجسد الضحية وهتك عرضها دون إرادتها.

والمحكمة لما اعتمدت اعترافات الطاعن وتصريحات الضحية وما يعزرها من قرائن تستشف من الظروف المحيطة بالنازلة، للقول بإدانة الطاعن من أجل جنائية هتك عرض بالعنف، تكون قد أبرزت وجه قناعتها فيما انتهت إليه بعد أن استعملت سلطتها في تقدير ما عرض عليها من وقائع وأدلة، فجاء قرارها مبنيًا على أساس قانوني سليم ومعللا تعليلا كافيا.

لهذه الأسباب:

قضت برفض الطلب المرفوع من طرف الطاعن أعلاه، وتحميلة الصائر يستخلص طبق الإجراءات المقررة في قبض المصاريف القضائية وحدد الإكراه البدني في أدنى أمده القانوني.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: محمد بن حمو رئيسا والمستشارين رشيد وظيفي مقررا ومصطفى نجيد ومحمد زحلول وعبد الناصر خرفي وبمحضر المحامي العام السيد ابراهيم الرزيوي وبمساعدة كاتب الضبط السيد عزيز ايبورك.



Royaume du Maroc

Arrêt n° :18297

Emis le dossier numéro:
18297/6/3/2018

« H.KH »

Contre

Le Ministère Public

Louage à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

Lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, troisième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre :

« J.KH » assisté de sa défense M. Mohamed Najib Fezkari,

Avocat à Tétouan

Le demandeur au pourvoi

Et : le Ministère Public

Le défendeur au pourvoi

Suite au mémoire en cassation introduit par le demandeur au pourvoi "JKh" selon une déclaration faite par sa défense, M. Mohamed Najib El Fazkari le 05/06/2018 au greffe de la cour d'appel de Tétouan, visant à annuler l'arrêt rendu le 31/05/2018 par la Chambre criminelle de ladite Cour dans l'affaire n ° 73/2611/2016 ayant annulé l'arrêt attaqué en appel en excluant l'élément de violence et après requalification des faits condamne

l'appelant pour attentat à la pudeur sous la menace et consommation des stupéfiants, à une peine de deux ans de prison ferme dans la limite d'un an et le condamnant aux dépens et la contrainte par corps au minimum.

La Cour

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur Rashid Dari,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Attendu que le demandeur au pourvoi en cassation n'a pas présenté un mémoire indiquant l'objet du recours, sauf que ce mémoire reste facultatif en matière de crime pour le demandeur en cassation conformément aux dispositions de l'article 528 du CPP.

Attendu que la demande est conforme à la loi, elle est à cet effet recevable au niveau de la forme.

Sur le fond :

Attendu que la violence, en tant que circonstance dans les infractions sexuelles, s'étend à tout acte d'abus, qu'il prenne la forme de violence physique ou psychologique et morale. Et L'acte sexuel peut se réaliser sans le consentement de la victime et contre son gré, sans qu'il soit nécessaire que cet acte soit accompagné de contrainte ou de violence physique.

Attendu que, puisque les déclarations des parties pendant toutes les étapes du procès sont soumises au pouvoir discrétionnaire du juge de fond. La Cour, lorsqu'il a annulé l'arrêt attaqué en appel ayant requalifié les faits commis par l'intimé ; du crime de l'attentat à la pudeur sans violence au crime de l'attentat à la pudeur avec violence conformément à l'article 485. Elle s'est appuyé d'abord sur les aveux du demandeur au pourvoi selon

lesquels il a confirmé avoir transporté la victime à bord du taxi qu'il conduisait pour se retrouver délibérément seul avec elle, en prenant l'autoroute pendant la nuit malgré le refus de la victime pour ainsi caresser ses cuisses en lui ordonnant également de caresser son organe sexuel. Ensuite, elle a fondé son arrêt sur les déclarations détaillées et cohérentes de la victime tout au long de la procédure, selon lesquelles le demandeur a attenté à sa pudeur contre son gré et sous la menace.

Si l'élément de consentement reste une question psychologique et personnelle, la violence, en tant qu'élément juridique indépendant de l'identité de la victime et qui peut être déduit des différents faits et circonstances entourant l'affaire, peut s'étendre à une forme de violence qui peut ne laisser aucune traces sur le corps de la victime, telle que la violence moral en faisant recours à la menace ou toute autre forme de contrainte utilisé par l'agresseur pour attenter à sa pudeur contre son gré.

La Cour, en fondant son arrêt sur les aveux du demandeur au pourvoi ainsi que sur et les déclarations de la victime ainsi renforcées par les présomptions tirées des faits et circonstances entourant l'affaire pour condamner le demandeur au pourvoi pour attentat à la pudeur avec violence, avait utilisé son pouvoir discrétionnaire qui lui est conféré par la loi pour apprécier et mettre en valeur les faits et les preuves qui lui sont présentés afin de motiver sa conviction. Son arrêt est, en conséquence, suffisamment motivé et constitué sur une base légale bien fondée.

Pour ces Motifs:

Rejette le pourvoi en cassation formulé par le demandeur susmentionné en le condamnant aux dépens qui seront recouverts conformément aux procédures prévues à cet effet, en déterminant la durée de la contrainte par corps dans son minimum le cas échéant.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, la cour étant composé de Me. Mouhamed BEN HAMOU, Président, et MM Rachid Wadifi, Mustafa Najid, Mohamed Zahloul et Abde Enasser, conseillers, en présence de l'avocat général M. Ibrahim Razioui, représentant le Parquet Général, assisté par M. Aziz Aibork, Greffier.



المملكة المغربية
القرار عدد: 11/ 929
المؤرخ في: 13-09-2018
ملف جنح عدد: 2017/11/6/9087

وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بجرسيف

ضد

"إع"

الحمد لله وحده

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2018-09-13

إن الغرفة الجنائية القسم الحادي عشر بمحكمة النقض
في جلستها العلنية أصدرت القرار الآتي نصه:

بين: وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بجرسيف

الضالِب

وبين: "إع"

المضلوِب

بناء على طلب النقض المقدم من وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية
بجرسيف، بمقتضى تصريح أفضى به بتاريخ: 2017/01/18 لدي كتابة ضبط
نفس المحكمة، والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية
بها بتاريخ: 2017/01/17 تحت عدد: 21 في القضية، عدد
2016/2601/109 والقاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه ببراءة
المتهم "إع" من جنحة إهمال الأسرة.

إن محكمة النقض

بعد أن تلا المستشار السيد المصطفى بارز تقريره في القضية.
وبعد الإنصات إلى المحامي العام السيد محمد جعبة في مستنتاجاته.

وبعد المداولة طبقا للقانون.

نظرا للعريضة المدلى بها من لدن طالب النقض أعلاه والمستوفية للشروط المتطلبة قانونا.

في شأن الوسيلة الأولى للنقض والمتخذة من خرق القانون وسوء التعليل الموازي لانعدامه، ذلك أن المشتكية أدلت بمحضر تنفيذ الحكم بالنفقة والذي ضمنه محرره أنه أعذر المنفذ عليه بواسطة أخيه قصد أداء مبلغ النفقة المحكوم به عليه، تحت طائلة اعتباره ممتنعا عن الأداء، كما أن الشرطة القضائية أذرت المطلوب في النقض بأداء المبلغ المحكوم به عليه داخل أجل 15 يوما إلا أنه امتنع عن الأداء، مما يجعل عنصر العمد متحققا في نازلة الحال، إلا أن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه أيدت الحكم القاضي ببراءة المطلوب في النقض، بعللة أن التنفيذ لم يتم على المنفذ عليه شخصيا وهو ما يشكل مخالفة للمادة 440 من قانون المسطرة المدنية، كما أنها لما أخذت بادعاء المتهم العسر دون إثبات، تكون قد جعلت قرارها إلى جانب خرقه للقانون مشوبا بعيب سوء التعليل الموازي لانعدامه وهو ما يعرضه للنقض والإبطال.

بناء على المواد 365 و370 و534 من قانون المسطرة الجنائية، وبمقتضاها فإن كل أمر أو حكم أو قرار يجب أن يكون معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا، وأن نقصان التعليل أو فساده يوازي انعدامه.

وحيث إنه لما كان عنصر العمد في جنحة إهمال الأسرة يتحقق بمجرد إنذار المعني بالأمر بالأداء وامتناعه عن ذلك بعد انصرام الأجل الممنوح له، فإن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لما قضت ببراءة المطلوب في النقض من جنحة إهمال الأسرة شأنها شأن الحكم المؤيد متبينة تعليلاته التي اقتضت على كون محضر تنفيذ الحكم بالنفقة لم يتضمن إعدار المنفذ عليه شخصيا، وأن تصريحات المتهم لا تفيد امتناعه وإنما عجزه عن أداء ما بذمته، تكون قد جعلت قرارها مشوبا بعيب فساد التعليل الموازي لانعدامه الموجب للنقض والإبطال.

لأجله

وبصرف النظر عن باقي المستدل به على النقض.

قضت بنقض وإبطال القرار الصادر بتاريخ: 2017/01/17 عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة الابتدائية بجرسيف في القضية عدد: 2016/2602/109، وبإحالة الملف على نفس المحكمة وهي مؤلفة من هيئة أخرى قصد البت فيه من جديد طبقاً للقانون، وعلى المطلوب في النقض بالصائر، مع تحديد الإيجاب في أدنى أمد القانوني.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائنة بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السادة: عبد الحكيم ادريسي قيطوني رئيساً والمستشارين: المصطفى بارز مقررًا وعبد الله بنتهامي ومحمد العزاوي ومحمد المختاري وبحضور المحامي العام السيد محمد جعبة الذي كان يمثل النيابة العامة وبمساعدة كاتبة الضبط السعيدة رشيدة بلهيات.



Royaume du Maroc
Arrêt n°929/11
Emis le 13/09/2018
Dossier pénal n°9087/6/11/2017

Le Procureur Général du Roi près de la Cour d'appel de Guercif

Contre

« A.Â »

Louange à Dieu Seul

Au nom de sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 13/09/2018, et lors de son audience publique, la Chambre Criminelle, onzième section de la Cour de Cassation de Rabat, a rendu l'arrêt suivant :

Entre :

Le Procureur du Roi près du tribunal de première instance de Guercif

Le demandeur au pourvoi

Et:

« A.Â »

Le défendeur au pourvoi

Sur la base de la requête en cassation présentée par le Procureur du Roi près du tribunal de première instance de Guercif, selon une

déclaration faite le 18/01/2017 au greffier du même tribunal, visant à annuler la l'arrêt rendu par la chambre criminelle le 17/01/2017 numéro 21, dans l'affaire n ° 109/2601/2016, confirmant le jugement de première instance en vertu duquel l'accusé « I.Â » est acquitté du délit d'abandon familial.

Selon le pourvoi en cassation formulé par le Procureur du Roi près du tribunal de première instance de Guercif, en vertu d'une déclaration faite le 18/01/2017 au greffier du même tribunal, sollicitant la cassation de l'arrêt rendu le 17/01/2017 par la Chambre correctionnelle d'appel dudit tribunal, objet de l'affaire n° 109/2601/2016 confirmant le jugement de première instance en vertu duquel l'accusé « I.Â » est acquitté du délit d'abandon de famille.

La Cour

Après lecture du rapport par le conseiller rapporteur M. Al-Mustafa Barz ,

Et après avoir écouté les conclusions du procureur général du Roi M. Mohamed Jaaba,

Après en avoir délibéré conformément à la loi :

Vu le mémoire en défense formulé par le demandeur du pourvoi en cassation dont les conditions requises par la loi sont remplies.

Concernant le premier moyen de défense tiré de la violation de la loi et le défaut de motif, dans le sens où la plaignante a déposé le procès-verbal d'exécution du jugement de pension alimentaire, dont la finalité est la notification de l'accusé qui a été faite par l'intermédiaire de son frère pour le paiement de ladite pension sous peine de le considérer comme abstentionniste au versement. Le défendeur a même refusé de verser la pension

alimentaire dans un délai de 15 jours malgré la notification de la police judiciaire.

Ceci dit, l'élément intentionnel a été constitué dans ce cas de figure, sauf que la Cour dont l'arrêt est attaqué a acquitté le défendeur au motif que l'exécution du jugement devait être notifiée à l'accusé personnellement. Cette même Cour s'est basée sur les allégations d'insolvabilité du défendeur sans preuve ce qui constitue une violation de l'article 440 du Code de procédure civile, et donc rend son arrêt entaché par le défaut de motif ainsi que à la violation de la loi de fond et l'expose, en conséquence à la cassation et l'annulation.

Attendu que selon les articles 365 ; 370 et 534 du Code de procédure pénale, tout jugement, arrêt ou ordonnance doit sous peine de nullité comporter les motifs de fait et de droit sur lesquels le jugement, l'arrêt et l'ordonnance est fondé.

Attendu que l'élément moral dans le délit d'abandon de famille est constitué dès la notification du concerné de la décision l'astreignant au paiement et sa volonté en connaissance de cause de ne pas procéder au paiement dans les délais accordés. Ainsi, lorsque la Cour ; en acquittant le défendeur du délit d'abandon de famille à travers l'adoption des mêmes motifs du jugement qui se limitent au fait que le procès-verbal d'exécution du jugement de la pension alimentaire n'a pas été notifié au défendeur en personne et en se basant sur les allégations de ce dernier quant aux raisons de son refus de paiement ; a exposé son arrêt à la cassation et l'annulation pour défaut de motif.

Pour ces Motifs:

Casse et annule l'arrêt attaqué rendu par la chambre correctionnelle d'appel auprès du TPI de Guercif le 17/01/2017 objet de l'affaire n ° 109/2602/2016 et pour être fait droit, renvoie le dossier devant le même tribunal autrement composé pour statuer sur l'affaire conformément à la loi.

Ainsi arrêté et lu durant l'audience publique tenue à la date susmentionnée à la chambre habituelle des audiences à la Cour de cassation située Boulevard Annakhil, Quartier Riyad, Rabat, la Cour étant composé du président M. Abd Al-Hakim Idrissi Qaitouni, et des conseillers MM. Al-Mustafa Barz, Abdullah Binthami, Muhammad Azzawi et Muhammad Al-Mukhtari, en présence de l'avocat général, M. Muhammad. Jaaba , représentant le parquet, assisté de Mme Rachida Belhiyat, greffière.

عرائض النيابة العامة
Mémoires des parquets



المملكة المغربية
وزارة العدل والشؤون
مكة الاستئناف بورزازات
النيابة العامة

عريضة نقض مرفوعة إلى: السيد الرئيس الأول لدى محكمة الاستئناف بورزازات

والسادة المستشارين المحترمين

طالب النقض: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات.

المطلوب في النقض:

"ع ك" مغربي مزداد بتاريخ 1997/07/01.

القرار المطعون فيه بالنقض جزئيا:

قرار غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بورزازات عدد 74 الصادر بتاريخ 2016/05/23 في الملف الجنائي استئنافي عدد: 2016 /2646/15 خ ع ط في شقه القاضي بعدم اعتبار عنصر العنف في جناية هناك عرض قاصر نتج عنه اقتضاض.

سيلة الرئيس الأول المحترم والسادة المستشارين المحترمين:

إن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات، يتشرف بأن يرفع إلى سيادتكم عريضة النقض ضد القرار الجنائي المشار إلى مراجعه أعلاه.

وأن يلتزم من المحكمة الموقرة ما يلي:

أولا من حيث الشكل:

حيث إن القرار المطعون فيه بالنقض جزئيا صدر بتاريخ: 2016/05/23، وتم الطعن فيه بتاريخ 2016/05/25 حسب الصك عدد 144، ويكون بذلك الطعن بالنقض وقع داخل الأجل القانوني طبقا للصفة والشروط المتطلبية قانونا مما يجعله مقبولا شكلا.

ثانيا من حيث الموضوع:

موجز الوقائع

1- مرحلة البحث التمهيدي:

يستفاد من محضر الضابطة القضائية عدد: 60/ج/ش ق وتاريخ: 2016/03/18 المنجز من طرف شرطة تنغير، أن المسماة "ن س" تقدمت بشكاية في مواجهة المتهم من أجل اغتصاب القاصر "و ع" البالغة من العمر حوالي 14 سنة.

وعند الاستماع إلى الضحية صرحت أن المتهم قام بتسلق حائط المؤسسة المدرسية التي تدرس بها وشرع في تقبيلها وملامسة أنحاء جسدها ونزع سروالها وتبانها وقام بإيلاج عضوه التناسلي جزئيا في فرجها مما نتج عنه افتضاض بكارتها.

وعند الإسماع إلى المتهم صرح أنه ولج إلى المؤسسة التعليمية حاملا بيده دفترًا لتمويه حارس الأمن الخاص، وأنه تبادل القبلات مع القاصر ونزعا سروالهما وعمل على إيلاج عضوه التناسلي في فرجها مضيفا أنه مارس معها الجنس برضاها.

2- مرحلة التحقيق الإعدادي:

وعند الاستماع إلى الضحية أمام السيد قاضي التحقيق صرحت أن المتهم تسلل إلى المؤسسة التعليمية عبر حائطها وأنه قام بإيلاج قضيبه بفرجها بعد أن أحكم قبضته عليها.

وعند الاستماع إلى المتهم بالتحقيق ابتدائيا وتفصيليا أجاب بالإنكار.
وعند إجراء مواجهة بين الطرفين تشبنا بسابق تصريحاتهما.

وبعد استيفاء إجراءات التحقيق أصدر السيد قاضي التحقيق أمرا بالإحالة على غرفة الجنايات الابتدائية بتاريخ 2016/03/23 بمتابعة المتهم من أجل هناك عرض قاصر باستعمال العنف نتج عنه اقتضاض، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 2/485 و 2/488 من القانون الجنائي.

3- مرحلة المحاكمة:

أ- أمام غرفة الجنايات الابتدائية:

فتح للقضية ملف جنائي ابتدائي عدد: 2016/2642/09 خ ع ط، وبعد إدراجه بعدة جلسات كان آخرها جلسة 2016/04/21 تم خلالها الاستماع إلى المتهم الذي جدد إنكاره وأكدت الضحية أن المتهم قام باغتصابها بعدما أغلق فمها وهددها بواسطة سكين وبعد استكمال إجراءات مناقشة القضية أصدرت الغرفة قرارها عدد: 49 بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بست سنوات سجنا نافذا.

ب- أمام غرفة الجنايات الاستئنافية:

تم استئناف الحكم أعلاه من طرف المتهم والنيابة العامة فتح له ملف جنائي استئنافي عدد: 2016/2646/15 خ ع ط، وبعد إدراجه بعدة جلسات كان آخرها جلسة 2016/05/23، جدد خلالها المتهم إنكاره وبعد استكمال إجراءات مناقشة القضية، أصدرت الغرفة قرارها عدد 74 القاضي بتأييد القرار الجنائي المستأنف فيما قضى به دون اعتبار عنصر العنف بعد إعادة التكييف طبقا للفصل 484 من القانون الجنائي مع تعديله بجعل العقوبة الحبسية المقررة في حق المتهم ثلاث سنوات حبسا نافذا وهو القرار المطعون فيه بخصوص عنصر عدم استعمال العنف.

** وسائل النقض **

1- حرق مقتضيات المادتين 430 و 41 من قانون المسطرة الجنائية

حيث إنه بمقتضى المادة 430 من قانون المسطرة الجنائية " يتداول أعضاء غرفة الجنايات في شأن إدانة المتهم وفي العقوبة معتبرين على الأخص الظروف المشددة وحالات الأعدار القانونية إن وجدت.

يجب على الرئيس أن يدعو الهيئة كلما قررت إدانة المتهم أن تبت في وجود ظروف مخففة أو عدم وجودها"

وحيث إن المادة 441 من نفس القانون تنص على أنه "يجب أن يتضمن قرار غرفة الجنايات المقترحات المقررة في المادة 365 والإشارة إلى تداول الهيئة وفقا لمقتضيات المادة 430 أعلاه.. "

وحيث إنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتبين أنه لم يشر إلى تداول الهيئة في إدانة المتهم وفي العقوبة، فكان والحال هذه خارقا للمقتضيات المشار إليها أعلاه.

2- خرق مقتضيات المادتين 365 و370 من قانون المسطرة الجنائية:

حيث إنه بمقتضى البند الثامن من المادة 365 والبند الثالث من المادة 370 من قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل أو فساده ينزل منزلة انعدام التعليل.

حيث إنه بمقتضى المادة 287 من قانون المسطرة الجنائية فإنه لا يمكن للمحكمة أن تبني قرارها إلا على حجج عرضت أثناء الجلسة ونوقشت شفويا وحضوريا أمامها.

وحيث إنه تبعا لذلك فإن الشهادة التي افتتحت بها محكمة الدرجة الأولى وقضت على أساسها بالإدانة لا يتأتى أن تكون سببا للبراءة من طرف محكمة الدرجة الثانية طالما أن تلك الشهادة لم تقع مناقشتها من جديد أمام هذه الأخيرة. وحيث إنه يستفاد من وثائق الملف أن غرفة الجنايات الابتدائية عندما قضت بإدانة المتهم، فقد اعتمدت على ما راج أمامها وذلك بعد استماعها إلى الضحية القاصر، في حين قضت غرفة الجنايات الاستئنافية بعدم اعتبار عنصر العنف دون إعادة الاستماع إليها مما تكون معه قد خرقت المادة المذكورة.

وحيث إنه من جهة ثانية فإن الضحية من مواليد 2002/11/25 ولا زالت قاصرا مما يكون معه انعدام الرضي مفترضها في النازلة.

وحيث إنه استنادا لما ذكر أعلاه فإن القرار المطعون فيه جزئيا ناقص التعليل الموازي انعدامه وهو ما يجعله عرضة للنقض والابطال.

لهذه الأسباب:

فإن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بورزازات يلتزم من محكمة النقض الموقرة:

من حيث الشكل:

قبول الطعن لوقوعه داخل الأجل القانوني وعلى الصفة والشروط المتطلبية قانونا.

من حيث الموضوع:

تقضى وإبطال قرار غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بورزازات عدد: 74 الصادر بتاريخ 2016/05/23 في الملف الجنائي الاستئنافي عدد: 2016/2646/15 خ ع ط في شقه القاضي بعدم اعتبار عنصر العنف وإحالة القضية على نفس المحكمة للبت فيها من جديد وهي مترتبة من هيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل المطلوب في النقض الصائر. ولمحكمة النقض الموقرة واسع النظر

وحرر بالنيابة العامة بورزازات: 2016/06/23



**Royaume du Maroc
Ministère de la Justice et des Libertés
Cour d'appel d'Ouarzazate
Parquet Général**

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

**Soumis à: M. le Premier Président, Mrs les conseillers
De la Cour de Cassation**

**Demandeur au pourvoi : Le Procureur Général du Roi près
la Cour d'Appel d'Ouarzazate.**

**Défendeur au pourvoi : "A. K", marocain, né le
01/07/1997.**

Arrêt pourvu partiellement en cassation :

Arrêt de la Chambre Criminelle d'Appel de la Cour d'Appel d'Ouarzazate n°74, rendu le 23 mai 2016, dans le Dossier d'appel pénal n°15/2646/2016 KAT dans son volet n'ayant pas tenu compte de l'élément de violence dans le crime d'attentat à la pudeur commis à l'égard d'un mineur suivi d'une défloration.

Mr le Premier Président, Mrs les Conseillers:

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'appel d'Ouarzazate a l'honneur de vous présenter le mémoire de cassation contre l'arrêt pénal sus-référencé, et de solliciter à votre honorable Cour ce qui suit :

I.- En la forme:

Attendu que l'arrêt attaqué partiellement en cassation a été rendu le 23/05/2016, qu'il a été attaqué le 25/05/2016, suivant le titre n°144, que le pourvoi en cassation est donc intervenu dans le délai légal, conformément aux conditions légalement requises, ce qui le rend recevable en la forme.

II.- Au fond :

RÉSUMÉ DES FAITS

1.- Phase de l'enquête préliminaire:

Il résulte du procès-verbal de la police judiciaire n°60/JJ/PJ, en date du 18/03/2016, dressé par la police de Tinghir, que la dénommée « N.S. » a déposé une plainte contre l'accusé pour viol à l'égard d'une mineur « O.A. », âgée d'environ 14 ans.

Lors de son audition, la victime a déclaré que l'accusé avait monté le mur de l'établissement scolaire où elle poursuivait ses études et s'était mis à l'embrasser, à la toucher sur tout le corps, qu'il lui a enlevé son pantalon et sa culotte et qu'il a pénétré son vagin partiellement par son pénis, ce qui a entraîné sa défloration.

Lors de son audition, l'accusé a déclaré qu'il était entré dans l'établissement scolaire avec un cahier à la main pour tromper l'agent de sécurité privé, qu'il avait échangé des baisers avec la mineure et qu'ils avaient enlevé leurs pantalons, puis il a pénétré son vagin par son pénis, tout en précisant qu'ils avaient eu un rapport sexuel consensuel.

2.- Phase d'instruction préparatoire:

Lors de son audition par le juge d'instruction, la victime a déclaré que l'accusé s'était introduit dans l'établissement scolaire en escaladant le mur et qu'il l'avait pénétré par le vagin avec son pénis après l'avoir bien dominée.

Lors de son audition préliminaire et détaillée, l'accusé a nié les faits.

Lors de leur confrontation, les parties ont tenu leurs mêmes déclarations.

À l'issue de la procédure d'enquête, le juge d'instruction a rendu une ordonnance de renvoi devant la Chambre Criminelle de première instance le 23 mars 2016 en poursuivant l'accusé pour attentat à la pudeur sur mineur avec violence suivi d'une défloration, les actes prévus et sanctionnés par les articles 485/2 et 488/2 du Code Pénal.

3.- Phase du procès :

A - Devant la Chambre Criminelle de Première Instance:

Après l'ouverture du dossier pénal de première instance n°09/2642/2016 KAT, l'affaire a été enrôlée en plusieurs audiences, dont la dernière tenue le 21/04/2016, au cours de laquelle l'accusé a renouvelé son démenti, alors que la victime a confirmé que ce dernier l'avait violée, après qu'il lui avait fermé la bouche en la menaçant avec un couteau. Après discussion de l'affaire, la Chambre a rendu son arrêt n°49 poursuivant l'accusé pour les faits qui lui sont imputés et le condamnant à une peine de six ans de prison ferme.

B - Devant la Chambre Criminelle d'appel :

L'arrêt ci-dessus a été interjeté en appel par l'accusé et le Ministère Public, en vertu du dossier pénal d'appel ouvert sous le n°15/2646/2016 KAT. L'affaire fut enrôlée en plusieurs

audiences dont la dernière tenue le 23/05/2016, au cours de laquelle l'accusé a de nouveau nié les faits qui lui sont imputés. Après discussion de l'affaire, la Chambre a rendu son arrêt n°74 confirmant l'arrêt pénal attaqué, mais sans prendre en considération l'élément de violence, après requalification conformément à l'article 484 du Code Pénal, avec une réduction de la peine à trois ans de prison ferme au lieu de six ans.

****Moyens de Pourvoi****

1.- Violation des dispositions des articles 430 et 441 du Code de Procédure Pénale.

Attendu qu'en vertu de l'article 430 du Code de Procédure Pénale, « *les membres de la chambre criminelle délibèrent sur la culpabilité de l'accusé et sur la peine, compte tenu notamment des circonstances aggravantes et, s'il y a lieu, des faits d'excuses légales. Le président doit, toutes les fois que la culpabilité de l'accusé est retenue, faire statuer la Cour sur l'existence ou le défaut des circonstances atténuantes.* »

Attendu que l'article 441 du même Code dispose que « *l'arrêt de la chambre criminelle doit contenir les dispositions prévues à l'article 365 et l'indication de la délibération de la Cour conformément aux dispositions de l'article 430 ci-dessus* ».

Attendu qu'il résulte de l'arrêt attaqué que celui-ci n'a pas fait référence à la délibération de l'instance sur la condamnation de l'accusé et la peine, et ce, en violation des dispositions susmentionnées.

2.- Violation des dispositions des articles 365 et 370 du Code de Procédure Pénale:

Attendu que le huitième alinéa de l'article 365 et le troisième alinéa de l'article 370 du Code de Procédure Pénale stipulent que « tout jugement, arrêt ou ordonnance doit contenir les motifs de

fait et de droit sur lesquels ceux-ci se sont fondés, et qu'ils sont considérés comme étant nuls s'ils ne sont pas motivés ou contiennent des motifs contradictoires ».

Attendu que l'article 287 du Code de Procédure Pénale prévoit que la juridiction ne peut fonder sa décision que sur des preuves versées aux débats et discutées oralement et contradictoirement devant elle.

Attendu, par conséquent, que le témoignage sur lequel la juridiction de première instance s'est appuyée pour statuer sur la condamnation ne peut être adopté comme motif d'acquittement par la juridiction de deuxième instance, d'autant plus que ce témoignage n'a pas été rediscuté devant cette dernière.

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier que la chambre criminelle de première instance, lorsqu'elle a décidé de condamner l'accusé, s'est fondée sur ce qui a été discuté devant elle, après avoir entendu la victime mineure. Que la Chambre criminelle a cependant rendu son arrêt sans prendre en considération l'élément de violence, mais également sans entendre à nouveau la victime, d'où sa violation de l'article mentionné.

Attendu par ailleurs que la victime est née le 25 novembre 2002 et est toujours mineure, d'où l'absence ou le défaut de son consentement dans le cas d'espèce.

Attendu, au vu de ce qui précède, que l'arrêt attaqué partiellement manque de motifs ce qui équivaut à sa nullité, et le rend susceptible de cassation et d'annulation.

Par ces Motifs:

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel d'Ouarzazate sollicite à votre honorable Cour :

En la forme : Déclarer le pourvoi recevable parce qu'il a été formé dans le délai légal et conformément aux conditions légalement requises.

Quant au fond : Casser et annuler l'arrêt de la Chambre Criminelle d'Appel près la Cour d'Appel d'Ouarzazate n°74 rendu le 23/05/2016 dans le Dossier Pénal d'Appel n°15/2646/2016 KAT dans le volet n'ayant pas pris en considération l'élément de la violence. Renvoyer l'affaire devant la même juridiction autrement composée pour qu'il y soit statué de nouveau conformément à la loi. Condamner le défendeur au pourvoi aux dépens.

Nous nous en remettons à votre honorable Cour de Cassation.

Fait au Parquet Général d'Ouarzazate, le 23/06/2016.



عريضة بيان أسباب النقض
مرفوعة إلى السيد الرئيس الأول والسلمة رؤساء الغرف
والسلمة المستشارين المحترمين بمحكمة النقض الموقرة بالرباط

لفائدة: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمكناس
ضد المسمى:

"ع ر"، مزداد بتاريخ 1995/05/25 بمكناس

المتابع من أجل جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض المنصوص عليها
وعلى عقوبتها في الفصلين 486 و 488 من القانون الجنائي.
الموجود في حالة سراح.

القرار المطلوب نقضه:

القرار الجنائي الاستئنافي عدد 235 الصادر بتاريخ: 2020/03/05 في
الملف الجنائي الاستئناف عدد: 2018/103 خ ن القاضي بإلغاء القرار الجنائي
عدد 713 الصادر بتاريخ 2018/05/16 في القضية عدد 2017/34 خ ن فيما
قضى به من مؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه بثلاث سنوات
حبسا نافذا والحكم تصديا ببراءته.

من حيث الشكل:

حيث إن الطعن بالنقض تم بتاريخ 2020/03/12 حسب الصك عدد 76
وبالتالي يكون قد جاء على الصفة والشكل المتطلبين قانونا بما يتعين قبوله شكلا.

من حيث الموضوع:

يستفاد من محضر شرطة مكناس عدد 4027 وتاريخ 2015/11/27 أن
المسماة " ف م " تقدمت بشكاية مفادها أنها تعرفت على المتهم أعلاه الذي وعدها
بالزواج. وبعدها استمرت علاقتهما لمدة سنتين ولم يقع الزواج فكرت في الابتعاد

عنه إلا أنه كان يهددها إن هي قامت بذلك خاصة وأن والدته كانت توافق على فكرة الخطوة. وبتاريخ 2015/05/06 وإثر مكالمة هاتفية منه طلب منها الالتحاق بمنزل أسرته لكون والدته تريد التحدث إليها حول تفاصيل ومراسيم الخطوبة إلا أنها وبمجرد وصولها إلى المنزل تبين لها أن الأمر يتعلق بخدعة حيث كان يتواجد بمفرده بالمنزل ومنعها من المغادرة حيث أمسكها بالقوة وخلع ملابسها ومارس عليها الجنس بدون رضاها وفقدت على إثر ذلك عذريتها. وبادئ الأمر قررت عدم تقديم شكاية في الموضوع بعدما وعدتها بتصحيح الوضع إلا أنه استغل الفرصة واستمر في مضاجعتها بدون رضاها طمعا في الزواج إلا أنه ظل يلاحقها إلى أن قام بالاعتداء عليها بمحل للحلاقة كما اعتدى على زوج صاحبة المحل فقررت تقديم الشكاية كما أدلت بأوصاف منزل أسرته.

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيديا أنكر المنسوب إليه، وصرح أن المشتكية تتردد على منزل أسرته لكون والدتها تشتغل عندهم من وقت لآخر خادمة. كما نفي واقعة الاعتداء على المشتكية بمحل الحلاقة ودخوله في شجار مع زوج صاحبة المحل.

التحقيق الإعدادي:

عند استنطاق المتهم ابتدائيا وتفصيليا أكد تصريحاته التمهيدية، ناكرا المنسوب إليه جملة وتفصيلا

وعند الاستماع إلى الضحية أكدت دورها الشكائية وتصريحاتها التمهيدية بعد أدائها اليمين القانونية.

أسباب النقض:

1) نقصان التعليل الموازي لانعدامه:

تنص المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية: يجب أن يركز الطعن بالنقض في الأوامر أو القرارات أو الأحكام القابلة للطعن بالنقض على أحد الأسباب التالية:

5..... انعدام الأساس القانوني أو انعدام التعليل.

حيث إنه بمقتضى البند الثامن المادة 365 والبند الثالث من المادة 370 من قانون المسطرة الجنائية

يجب أن يكون كل حكم أو قرار معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إن المشتكية تقدمت بشكاية مفادها أن المتهم قام باغتصابها وافتضاض بكارتها وهي الوقائع التي صرحت بها أمام قاضي التحقيق وأمام محكمة الدرجة الأولى بعد أدائها اليمين القانونية:

وحيث إن المتهم أعلاه أنكر المنسوب إليه في جميع المراحل مدعيا أن المشتكية كانت تتردد على منزل أسرته لكون والدتها كانت تشتغل عندهم خادمة وهو الأمر الذي نفته المشتكية بيمينها في حين لم يدل المتهم بما يثبت ذلك

وحيث إن القرار المطعون فيه قضى ببراءة المتهم اعتمادا على إنكاره المجرد مستبعدا تصريحات الضحية التي جاءت منسجمة ومتطابقة في جميع المراحل وبأدائها اليمين القانونية سواء في مرحلة التحقيق أو أمام محكمة الدرجة الأولى علما أنه لم يرد ذكر أية عداوة بين الطرفين على لسان المتهم كي يستشف منها أن شكايتها كيدية كما يدعي المتهم وبالتالي يكون ما انتهى إليه القرار المطعون فيه غير مؤسس لا واقعا ولا قانونا وناقص التعليل الموازي لانعدامه ومآله النقض والإبطال.

لهذه الأسباب:

فإن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بمكناس يلتمس:

من حيث الشكل : قبول الطعن لوقوعه داخل الأجل القانوني ووفق الشكليات المسطرية.

من حيث الموضوع : نقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة القضية على نفس المحكمة مصدرته لتثبت فيه وهي مؤلفة من هيئة أخرى أو على محكمة استئنافية أخرى ترى محكمة النقض الموقرة صلاحيتها للبت في القضية



**Royaume du Maroc
Ministère de la Justice et des Libertés
Cour d'appel Meknès
Parquet Général**

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

Soumis à M. le Premier Président de la Cour de Cassation.

**En faveur du : Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel
de Meknès.**

À l'encontre du : dénommé "A.R.", né le 25/05/1995 à Meknès,

Poursuivi pour viol suivi d'une défloration, prévu et sanctionné
par les articles 486 et 488 du Code Pénal.

Se trouvant en état de liberté.

Arrêt objet du pourvoi en cassation :

L'Arrêt pénal n°235 rendu le 05/03/2020 dans le dossier pénal
d'appel n°103/2018KN, ayant acquitté l'accusé des faits qui lui
sont imputés en annulant l'arrêt n°713 rendu le 16/05/2018 dans
l'affaire n°34/2017KN l'ayant condamné à trois ans de prison
ferme.

En la forme :

Attendu que le pourvoi en cassation a été formé le 12/03/2020
tel qu'il ressort du titre n°76 ; qu'il a été donc présenté selon les
formes légalement requises, d'où il convient de le déclarer
recevable à cet effet.

Au fond :

La phase de l'enquête préliminaire :

Attendu qu'il résulte du procès-verbal de la police de Meknès n°4027 établi en date du 27/11/2015 que la dénommée «F.M.» a déposé une plainte dans laquelle elle déclare avoir fait la connaissance de l'accusé précité qui avait promis de l'épouser ; que leur relation a duré deux ans sans que cela ne se produise ; qu'elle a envisagé de le quitter mais qu'il l'a menacée, d'autant plus que sa mère consentait à leurs fiançailles ; qu'en date du 06/05/2015, il l'a contactée par téléphone pour lui demander de le rejoindre au domicile de sa famille, alléguant que sa mère voulait lui parler des détails des fiançailles ; qu'à son arrivée chez lui elle a été surprise en le trouvant seul à la maison pour ensuite découvrir qu'il lui a menti à cet effet en l'empêchant de partir et en l'agressant sexuellement contre son gré, ce qui lui a fait perdre sa virginité. Qu'elle n'a pas porté plainte contre lui car l'avait promis de l'épouser et qu'il a pourtant saisi l'occasion pour continuer à coucher avec elle contre son gré en profitant de sa situation de faiblesse, en précisant qu'il avait continué à suivre jusqu'au jour où il l'a abattu dans un salon de coiffure, ainsi que l'époux de la propriétaire de ce dernier ; pour ainsi enfin décider de porter plainte contre lui, en donnant une description du domicile de sa famille.

Attendu que lors de son audition préliminaire, l'accusé a nié les faits qui lui sont imputés, en déclarant que la plaignante fréquentait le domicile de sa famille, du fait que sa mère travaillait chez eux de temps à autre comme domestique. Qu'il a également nié avoir agressé la plaignante et l'époux de la propriétaire du salon de coiffure.

La phase de l'instruction préparatoire :

Lors de son interrogatoire préliminaire et détaillé, l'accusé a confirmé ses déclarations initiales, en niant de fond en comble les faits qui lui ont été imputés.

Lors de son audition, la victime a confirmé pour sa part sa plainte et ses déclarations préliminaires après avoir prêté serment légal.

Motifs du pourvoi en cassation :

1- Le défaut de motif

L'article 534 du Code de Procédure Pénale dispose que « Les pourvois en cassation des ordonnances, arrêts ou jugements doivent être fondés sur une des causes ci-après :

..... 5- manque de base légale ou défaut de motif.

Attendu que le huitième alinéa de l'article 365 et le troisième alinéa de l'article 370 du Code de Procédure Pénale disposent que tout jugement ou arrêt doit, sous peine de nullité, contenir les motifs de fait et de droit et que l'insuffisance de motifs équivaut à leur absence.

Attendu que la plaignante a affirmé dans la plainte qu'elle a déposé que l'accusé l'a violée et l'a déflorée, et qu'elle a corroboré ces mêmes faits devant le juge d'instruction et la juridiction de première instance après prestation de serment légal.

Attendu que l'accusé susnommé a nié les faits qui lui ont été imputés à tous les stades, en alléguant que la plaignante fréquentait le domicile de sa famille du fait que sa mère travaillait chez eux comme domestique. Que la plaignante a nié ces allégations après avoir prêté serment et que l'accusé n'a apporté aucune preuve étayant allégations.

Attendu que l'arrêt attaqué a déclaré l'acquittement de l'accusé en se basant sur son simple désaveu en écartant les déclarations de la victime qui étaient cohérentes et concordantes pendant toutes les étapes du procès, bien plus qu'elle avait prêté serment légal aussi bien lors de la phase d'instruction que devant la juridiction de première instance et que l'accusé n'a cependant signalé aucune animosité entre lui et la victime pouvant vicier la plainte de cette dernière. Que l'arrêt attaqué n'est pas fondé sur des motifs de fait

et de droit, ce qui l'entaché d'une insuffisance de motifs qui équivaut à leur absence, et qu'il convient de le casser et l'annuler.

Par ces motifs :

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel de Meknès sollicite:

En la forme :

Déclarer le pourvoi recevable puisqu'il a été formé dans les délais légalement impartis et conformément aux formalités procédurales requises.

Quant au fond :

Casser et annuler l'arrêt attaqué, et renvoyer l'affaire devant cette même juridiction autrement composée ou devant une autre cour d'appel que votre honorable cour de Cassation retiendra pour être fait droit.



المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بطنجة

النيابة العامة

قرار رقم: 644.

صدر بتاريخ: 2018/08/28

في الملف الجنائي الاستئنافي عدد : 2612/2018/355.

عريضة نقض مرفوعة إلى السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض بالرباط

لفائدة: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بطنجة

بصفته كاهاليا للنقض

في مواجهة:

"ي ك"، مغربي مزداد سنة 1990 بطنجة، عامل، مطلق. المتهم بارتكابه في الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أجل التقادم الجنائي: الاغتصاب الناتج عنه الافتضاض و السرقة طبقاً للفصول 486 و 488 و 505 من القانون الجنائي.

بصفته مصلوباً في النقض

سيدي الرئيس الأول المحترم.

إن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بطنجة.

بناء على القرار الجنائي الاستئنافي عدد: 644 الصادر عن غرفة

الجنابات الاستئنافية بهذه المحكمة بتاريخ: 2018/08/28 في الملف عدد:

2612/2018/355 القاضي بتأييد القرار المستأنف بعد إعادة تكييف جنابة

الاغتصاب الناتج عنه الافتضاض إلى جنحة الفساد طبقاً للفصل 490 من القانون

الجنائي مبدئياً مع تعديله و ذلك بخفض العقوبة السجنية المحكوم بها على المتهم

إلى سنة واحدة و نصف حبساً نافذاً و غرامة مالية نافذة قدرها (500) درهم و.

بخفض مبلغ التعويض المدني المحكوم به لفائدة المطالبة بالحق المدني "ب ب" إلى مبلغ (5000) درهم.

وبناء عليه وعملا بمقتضيات المواد 48-520-521-523-526 وما يليه من قانون المسطرة الجنائية فإنه يعرض ما يلي:

في الشكل:

حيث إن القرار المذكور صدر بتاريخ: 2018/08/28 وتم التصريح بطلب نقضه من قبل النيابة العامة بتاريخ: 2018/08/28 وبالتالي فإن هذا الطعن وقع داخل الأجل القانوني المنصوص عليه في المادة 527 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إن هذه العريضة المتضمنة لأسباب الطعن بالنقض تم إيداعها بكتابة الضبط بالتاريخ المشار إليه بالطرة أي داخل أجل ستين يوما الموالية للتصريح بالنقض عملا بمقتضيات المادة 528 من القانون المشار إليه أعلاه.

وحيث إنه تبعا لذلك يكون هذا الطعن مستوف لكافة الشروط الشكلية المتطلبه قانونا مما يتعين معه التصريح بقبوله.

في الموضوع:

الوقائع:

يستفاد من محضر الشرطة القضائية بطنجة عدد: 3934/ج.ج/ش.ق و تاريخ: 2017/12/21 أن المسماة "ب ب" (طالبة بسلك الماستر بكلية الحقوق) تقدمت بشكاية مفادها أنها تعرفت على المسمى "ي ك" سنة 2014 و تقدم خلال شهر ماي 2017 لخطبتها رفقة عائلته بعدما وافقت على الزواج به، و بتاريخ 29 ماي 2017 دعاها لحضور حفلة بإحدى الشقق بحي المجاهدين بهذه المدينة رفقة بعض الأصدقاء و قام بدس قرص مخدر بكوب ماء مما أفقدها وعيها و قام باغتصابها حيث أصيبت بنزيف دموي و بعدها حاول تهدئتها و طمأنتها بأنه يجبها و سيتزوجها غير أنه خلال شهر غشت من نفس السنة تغيرت معاملته لها و تنكر لها و قطع علاقته بها. وعند عرضها على طبيب مختص حصلت على شهادة طبية تفيد بكون بكارتها قد افتضت وتحمل أربعة جروح وأنها تعرضت لاغتصاب عنيف.

وبالتنسيق بين عناصر الشرطة القضائية والمشتكية تم استدراج المشتكى به بتاريخ: 2017/12/19 إلى مقهى، حيث تم إيقافه وبعد تفتيشه تم العثور بحوزته على مبلغ مالي قدره 400 درهم أفادت بشأنه المشتكية أنه لها وأن المشتكى به قد

سرقه من حقيبتها واعترف المشتكى به لحظتها تلقائيا بأنه فعلا قام بسرقة من الضحية في الوقت الذي كانت فيه منشغله داخل المقهى.

وعند الاستماع إلى المسمى "ي ك" و مواجهته بهذه المعطيات صرح أنه تعرف على المشتكية منذ حوالي خمس سنوات و بعدما توطدت العلاقة بينهما تقدم لخطبتها من والديها و قرر أن يختلي بها حيث قام باستئجار شقة بحي المجاهدين على أساس إيهام المشتكية بأنه سيقوم بحفلة خاصة بمناسبة عيد ميلادها رغم فوات موعد ميلادها ووجه دعوة لبعض الأصدقاء للحضور، و بعد انتهاء الحفل عادت إلى منزلها، و في اليوم الموالي اتصل بها و أخبرها أنه لا يزال يتوفر على مفتاح الشقة و طلب منها أن ترافقه إليها و بعد وصولهما حوالي الساعة الثالثة بعد الزوال تناولوا بعض الطعام و قام بإذابة قرص من مخدر ترانكيس (Trankis) في كوب من الماء و بعدما تناولت الكوب دخلت في نوم عميق فأدخلها إلى غرفة النوم و أزال ثيابها و مارس عليها الجنس من فرجها بطريقة عنيفة دون إحساس أو شعور منها و بعدما شاهد قطرات من الدم تنزل من فرجها توقف عن الممارسة الجنسية ، و بعد استفادتها و اكتشافها للأمر شرعت في الصراخ و أصيبت بالذعر من جراء ما وقع فقام بتهدئتها و أقنعها أنه سيتزوج بها لكونه يحبها و لن يتخلى عنها، بعدها غادرا الشقة في اتجاه مقهى، مضيفا بأنه اقتنى المخدر المذكور من أحد الصيدليات بثمن قدره 30 درهما بواسطة شخص يجهله يتوفر على وصفة طبية لشراء المخدر المذكور. كما اعترف أن المبلغ المالي المقدر ب 400 درهم قام بسرقة من حقيبة المشتكية أثناء تواجده رفقتها ووالدتها بالمقهى.

وبتاريخ:2017/12/21 تم تقديم المسمى "ي ك" أمام هذه النيابة العامة بموجب المحضر المذكور أعلاه وبعدها تم تقديم مطالبة بإجراء تحقيق ضده من أجل جنائية الاغتصاب الناتج عنه الاغتصاب و السرقة طبقا للفصول 486 و 488 من القانون الجنائي مع ملتصق إبداعه بالسجن و هو ما تم فعلا حيث فتح للقضية ملف تحقيق رشدها رقم:2017/279 غ 2 و عند استنطاقه من طرف السيد قاضي التحقيق صرح أنه مارس الجنس على المشتكية برضاها و افتض بكارتها نافيا أن يكون قد قام بتخديرها.

وبعد استنفاد إجراءات التحقيق أصدر السيد قاضي التحقيق بتاريخ:2018/01/31 أمرا بمتابعة المعني بالأمر من أجل ما سطر بالمطالبة بإجراء تحقيق و بإحالاته على غرفة الجنايات بهذه المحكمة لمحاكمته طبقا للقانون حيث فتح للقضية ملف جنائي تحت رقم:2018/2610/97، وبتاريخ:2018/03/15 أصدرت غرفة الجنايات الابتدائية بهذه المحكمة قرارا

تحت رقم: 245 قضى بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم عليه تبعا لذلك بخمس (05) سنوات سجنا وبأدائه للمطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره (60.000) درهم.

و قد تم الطعن بالاستئناف ضد القرار الجنائي المذكور من طرف هذه النيابة العامة و دفاع المتهم و دفاع الطرف المدني و فتح للقضية ملف جنائي استئنافي تحت رقم: 2018/2612/355 حيث بتاريخ: 2018/08/28 أصدرت غرفة الجنايات الاستئنافية القرار رقم: 644 قضى بتأييد القرار المستأنف بعد إعادة تكييف جنائية الاغتصاب الناتج عنه الافتضاض إلى جنحة الفساد طبقا للفصل 490 من القانون الجنائي مبدئيا مع تعديله و ذلك بخفض العقوبة السجنية المحكوم بها على المتهم إلى سنة و نصف حبسا و غرامة مالية نافذة قدرها 500 درهم، و بخفض التعويض المدني المحكوم به إلى خمسة آلاف (5000) درهم. وهو القرار موضوع الطعن بالنقض.

أسباب الصعوبة بالنقض

(نقصان التعليل الموازي لانعدامه)

حيث إن المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه بالنقض لما عللت قرارها القاضي بمؤاخذة المطلوب في النقض من أجل جنحة الفساد طبقا للفصل 490 من القانون الجنائي بعد إعادة التكييف وتغيير الوصف القانوني للجريمة المتابع بها بدلا من جنائية الاغتصاب الناتج عنه الافتضاض طبقا للفصلين 486 و 488 من القانون الجنائي استنادا إلى انعدام الإثبات يكون قرارها ناقص التعليل الموازي لانعدامه بالنظر لما يلي:

1) بالنظر من جهة أولى: إلى كون المحكمة مصدرة القرار المطعون فيه لم تلتفت إلى تصريحات الضحية المعززة بالشهادة الطبية المدلى بها (التي تفيد أن بكارتها مفتضة و بها أربع جروح و أنها تعرضت لاغتصاب عنيف) و التي جاءت متناسقة و متطابقة و متسقة و متساندة مع اعترافات المطلوب في النقض التمهيدية بكونه استدرجها إلى شقة و دس لها مخدرا من نوع ترانكيس Trankis في كوب من الماء و بعدما تناولت الكوب دخلت في نوم عميق فأدخلها إلى غرفة النوم و أزال ثيابها و مارس عليها الجنس من فرجها بطريقة عنيفة دون إحساس أو شعور منها و بعدما شاهد قطرات من الدم تنزل

من فرجها توقف عن الممارسة الجنسية كما لم تلتفت إلى اعتراف المطلوب في النقض أمام السيد قاضي التحقيق بأنه هو من افتض بكارة الضحية غير أن المحكمة اعتمدت في قضائها على إنكار المطلوب في النقض أمام المحكمة و على الصور الفوتوغرافية و أشرطة الفيديو واستبعدت تصريحات المطلوب في النقض التمهيدية معتبرة أن هذه الأخيرة مجرد بيانات عملا بمقتضيات المادة 291 من قانون المسطرة الجنائية و ليس هناك ما يعضدها و اقتنعت بكون الممارسة الجنسية قد تمت برضا الضحية و الحال أن اعترافات المطلوب في النقض تعضدها و تساندها تصريحات الضحية و الشهادة الطبية و التي جاءت منسجمة و متطابقة في تفاصيلها فيما بينها هذا فضلا عن اعترافه امام السيد قاضي التحقيق بأنه هو من افتض بكارتها.

(2) و بالنظر من جهة ثانية: إلى كون المحكمة لم تناقش واقعة الاغتصاب الذي نتج عنه افتضاض بكارة الضحية موضوع القضية التي يحاكم فيها المطلوب في النقض و هي واقعة محددة تختلف زمانيا و مكانيا عن الوقائع المضمنة بالصور الفوتوغرافية و أشرطة الفيديو التي تتضمن مشاهد لممارسة جنسية بين المطلوب في النقض و بين الضحية يجهل تاريخها و مكانها و ظروفها ذلك أن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه لم تبين الوقائع المادية المكونة لجريمة الاغتصاب موضوع القضية و كيفية ارتكابها الأمر الذي يحول دون تحقق محكمة النقض من سلامة الوصف القانوني المعطى للوقائع و مدى انطباق القانون المطبق عليها (قرار صادر عن المجلس الأعلى سابقا بتاريخ:

1971/10/28 تحت عدد: 51 منشور بمجموعة قرارات المجلس الأعلى في المادة الجنائية 66-86 ص 151 و ما يليها) كما أنها لم تبرز كيفية استخلاص رضا الضحية من عدمه و الحال أن انعدام إرادة المجني عليها يتحقق بأي وسيلة من شأنها أن تسلبها إرادتها (قرار محكمة الاستئناف بمراكش عدد: 414 بتاريخ: 2006/09/28 في الملف عدد: 05/403 منشور بمجلة محاكم مراكش عدد 01 الصفحة 207 و ما يليها) و في نازلة الحال المطلوب في النقض اعترف تمهيديا بكونه دس للضحية مخدرا من نوع ترانكيس في كوب من الماء و لما تناولته فقدت وعيها فقام بإزالة ملابسها و مارس عليها الجنس بطريقة عنيفة إلى أن تعرضت لنزيف حاد بفرجها و هو الشيء الذي أكدته الضحية تمهيديا و أمام السيد قاضي التحقيق و أمام المحكمة كما أكدت أن مشاهد الممارسة الجنسية المضمنة بالصور الفوتوغرافية و بأشرطة الفيديو تمت بغير رضاها و تحت تأثير المخدر المذكور الذي دسه لها المطلوب في

النقض في كوب ماء و في غير و عيها الشيء الذي يؤكد أن المطلوب في النقض قام فعلا بالمنسوب إليه بحيث مارس الجنس على الضحية بغير رضاها أما الصور الفوتوغرافية و أشرطة الفيديو المدلى بها و التي تتضمن مشاهد لممارسة جنسية فهي توثق لوقائع أخرى تختلف من حيث طبيعتها و تاريخها و مكانها عن واقعة الاغتصاب موضوع القضية و أن المطلوب في النقض حاول من خلالها تضليل العدالة عن طريق التمويه بأن الممارسة الجنسية قد تمت برضا الضحية هذا فضلا عن كون المطلوب في النقض له سابقة من أجل جناية التغرير بقاصر و هتك عرضها.

(3) و بالنظر من جهة ثالثة: لكون المحكمة لم تبرز عنصر رضا الضحية من عدمه و هو عنصر رئيسي في جناية الاغتصاب ذلك أنه يعتبر الرضا منعما إذا حصلت الواقعة خلال نوم المجني عليها أو عند الإغماء باستعمال البخور الذي يحدث دوارا و إن لم يصل إلى حد فقد الصواب إذا كان من شأنه فقدان قوة المجني عليها و سلبها رضاها فالعبرة بالرضا من عدمه هو وقت الواقعة و ليس بعدها و جاء في قرار لمحكمة النقض المصرية رقم: 4113 لسنة 57 ق جلسة 1988/1/6: (لما كان النص في مادة 1/267 من قانون العقوبات على أن: " من واقع أنثى بدون رضاها بعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة " يدل في صريح لفظه و واضح معناه على أن تحقق جريمة الواقعة تلك رهين بأن يكون الوطء المؤتم قانونا قد حصل بغير رضا الأنثى المجني عليها و هو لا يكون كذلك إلا باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في المجني عليها فيعدمها الإرادة و يقعداها عن المقاومة، و هو ما لا يتأتى إلا أن تكون الأنثى المجني عليها لها حرية الممارسة الجنسية، و هي لا تكون كذلك، إلا إذا كانت ذات إرادة، و هو ما يقتضي بدهاء أن تكون الأنثى على قيد الحياة، فترتبط من ثم تلك الجريمة بهذه الإرادة وجودا و عدما ارتباط السبب بالمسبب و العلة بالمعلول). وفي نازلة الحال المطلوب في النقض مارس الجنس على الضحية بعدما قام بتخديرها و تنويمها (باعترافه الصريح) بمعنى أن وقت الواقعة كانت إرادة الضحية مسلوبة و منعدمة الشيء الذي يؤكد يقينا أن واقعة الاغتصاب طبقا لمقتضيات الفصلين 486 و 488 من القانون الجنائي قائمة في حق المطلوب في النقض.

كل هذه المعطيات و الأدلة تؤكد بشكل يقيني أن المطلوب في النقض قام فعلا بالمنسوب إليه غير أن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه لم تستجمعها و لم تعمل سلطتها في تقييم الأدلة و الحجج و لم تناقشها حضوريا و شفاهيا

لتكوين اقتناعها الوجداني الصميم لإبراز توافر جناية الفصلين 486 و 488 من القانون الجنائي في حق المطلوب في النقض طبقا لمقتضيات المادتين 286 و 287 من قانون المسطرة الجنائية و على العكس من ذلك حرفت المحكمة الوقائع بحيث ناقشت وقائع تختلف من حيث طبيعتها و تاريخها و مكانها عن وقائع القضية موضوع المحاكمة و استبعدت اعترافات المطلوب في النقض المضمن بمحضر الضابطة القضائية الذي تعضده و تسانده تصريحات الضحية و الشهادة الطبية المدلى بها و اعترافه أمام السيد قاضي التحقيق بأنه هو من افتض بكارتها هذا فضلا عن كون المحكمة استبعدت تعليقات القرار الجنائي الابتدائي الوجيهة و المؤسسة قانونا دون أن تعلق سبب استبعادها مما يكون قرارها قد بني على أسس مخالفة للقانون لم تركز فيه على أسباب قانونية وواقعية وجاء فاسد و ناقص التعليل الموازي لانعدامه مما يجعله معرضا للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى قد تثيرها محكمة النقض تلقائيا:

فإن الوكيل العام للملك يلتمس من محكمة النقض الموقرة:

في الشكل: قبول الطلب.

في الموضوع: نقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة الملف على هذه المحكمة للبت فيه من جديد بهيئة أخرى طبقا للقانون وتحميل المطلوب في النقض الصائر.

وحرر بالنيابة العامة بمحكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ: 2018/09/05.



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Tanger
Parquet Général

Arrêt N°644
Rendu Le 28/08/2018
Dossier Pénal D'appel N°355/2018/2612

Mémoire Du Pourvoi En Cassation
Soumis à M. le Premier Président de la Cour de Cassation

En faveur du :

Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Tanger

En sa qualité de demandeur au pourvoi

À l'encontre de :

« Y.K », marocain, né en 1990 à Tanger, ouvrier, divorcé.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de cette juridiction, depuis un délai non atteint de la prescription pénale, le crime de viol suivi d'une défloration et de vol conformément aux articles 486, 488 et 505 du Code Pénal.

En sa qualité de défendeur au pourvoi

M. le Premier Président,

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Tanger,

Vu l'arrêt pénal d'appel n°644 rendu par la Chambre Criminelle d'Appel de cette juridiction en date du 28/08/2018, dans le dossier n°355/2018/2612, confirmant l'arrêt attaqué après requalification du crime de viol suivi d'une défloration, en délit d'entretien de rapports sexuels hors mariage, conformément à l'article 490 du Code Pénal, avec la réduction de la peine prononcée contre l'accusé à un an et demi de prison ferme et une amende de (500) dirhams, ainsi que la réduction du montant des réparations civiles ordonnées en faveur de la partie civile « B.B» à la somme de (5000) dirhams.

Sur ce, et en application des articles 48-520-521-523-526 et suivants du Code de Procédure Pénale, vous expose ce qui suit :

En la forme :

Attendu que l'arrêt précité a été rendu le 28/08/2018, que la déclaration du pourvoi en cassation formulée par le Ministère public a été faite le 28/08/2018, que ce recours est donc intervenu dans le délai légal prévu à l'article 527 du Code de Procédure Pénale.

Attendu que le mémoire contenant les motifs du pourvoi en cassation a été déposé au greffe à la date citée en marge, autrement dit dans le délai de soixante jours suivant le dépôt du pourvoi, conformément aux dispositions de l'article 528 du code susmentionné.

Attendu par conséquent que ce recours réunit toutes les conditions de forme légalement requises, d'où il y a lieu de le déclarer recevable.

Au fond :

Les Faits

Il résulte du procès-verbal de la Police Judiciaire de Tanger, numéro 3934/CC/PJ, daté du 21/12/2017, que la dénommée « B.B » (étudiante en Master à la Faculté de Droit) a déposé une plainte indiquant qu'elle avait connu le dénommé « Y.K » en 2014, qu'il s'est présenté en mai 2017 accompagné de sa famille pour demander sa main au mariage, et qu'après avoir accepté sa demande ; il l'a invitée en date du 29 mai 2017 à une fête, entre amis, dans un appartement situé au quartier Moujahidine de cette ville ; et qu'ensuite il lui a glissé un comprimé psychotrope dans un verre d'eau pour lui faire perdre la conscience afin de la violer en subissant une hémorragie. Que l'accusé a par la suite essayé de la calmer en lui assurant qu'il l'aimait et qu'il va se marier avec elle. Que le mois d'août de la même année, il a changé de son comportement envers elle en mettant fin à leur relation. Qu'après avoir subi un examen par un médecin spécialisé, elle a découvert qu'elle a perdu sa virginité, notamment selon certificat médical qui lui a été délivré attestant que son hymen présentait quatre lésions et qu'il a été cruellement violé.

En coordination entre les éléments de la police judiciaire et la plaignante, l'accusé a été arrêté le 19/12/2017 dans un café, et après sa fouille, la police a trouvé en sa possession une somme d'argent de 400 dirhams. La plaignante a déclaré que cette somme lui appartenait et que l'accusé la lui avait volée de son sac. L'accusé a spontanément avoué sur le champ qu'il l'a effectivement volé à la victime dans le café alors qu'elle était occupée.

Lors de son audition à propos des faits qui lui sont imputés, le nommé « Y.K. » a déclaré qu'il a fait la connaissance de la plaignante il y a environ cinq ans ; qu'après raffermissement de leur relation, il s'est présenté pour demander sa main pour le

mariage ; et que pour s'isoler avec elle, il a loué un appartement dans le quartier Moujahidine, en lui faisant croire qu'il organise une fête spéciale à l'occasion de son anniversaire, bien que la date de celui-ci soit dépassée et qu'il a invité des amis à venir ; qu'après cette fête, elle est retournée chez elle, que le lendemain il l'a informé par téléphone qu'il avait gardé les clés de l'appartement et qu'il espère qu'ils s'y rencontrent à nouveau, qu'ils s'y sont retrouvés vers trois heures de l'après-midi, qu'ils ont mangé, qu'il a glissé un comprimé de Trankis dans son verre d'eau ; que lorsqu'elle l'a bu, elle est tombée dans un profond sommeil ; qu'il l'a alors emmenée à la chambre à coucher pour lui enlever ensuite ses vêtements en l'agressant sexuellement, notamment avec pénétration vaginale, de manière violente, sans qu'elle n'ait rien senti ou ressenti, et qu'après avoir vu des gouttes de sang couler de son vagin, il a décidé d'arrêter le rapport sexuel. Que lorsqu'elle s'est réveillée et qu'elle a découvert ce qui lui est arrivé, elle a commencé à crier et à paniquer; qu'il l'a alors calmée et l'a convaincue qu'il l'épouserait parce qu'il l'aimait et qu'il ne l'abandonnerait jamais ; et qu'ils ont ensuite quitté l'appartement en direction d'un café. Il a ajouté qu'il avait acheté ledit psychotrope dans une pharmacie au prix de 30 dirhams par l'intermédiaire d'une personne qu'il ne connaissait pas, qui disposait d'une ordonnance pour ce faire. Il a également avoué avoir volé la somme de 400 dirhams du sac de la plaignante, alors qu'ils étaient ensemble avec dans le café.

En date du 21 décembre 2017, le dénommé « YK » a été présenté au Parquet, en vertu du procès-verbal susvisé. Après examen de ce dernier, une demande d'ouverture d'une procédure d'instruction à son encontre fut déposée pour crime de viol suivi d'une défloration et pour vol, conformément aux dispositions des articles 486, 488 et 505 du Code Pénal ; avec une demande de son placement en détention. L'affaire a effectivement donné ouverture d'un dossier d'instruction - Majeurs n° 279/2017 CH2. Lors de son interrogatoire par le juge d'instruction, il a déclaré qu'il a eu

des rapports sexuels consensuels avec la plaignante, qu'il la défloré en niant l'avoir droguée.

Après avoir épuisé les procédures d'instruction, le juge d'instruction a rendu le 31/01/2018 une ordonnance de poursuite de l'intéressé pour les actes précités, en le renvoyant ainsi que le dossier d'instruction devant la chambre criminelle de cette juridiction pour qu'il soit jugé conformément à la loi. L'affaire a ainsi connu l'ouverture du dossier pénal n°97/2610/2018, en date du 15/03/2018, dans lequel la chambre criminelle de première instance de cette cour a rendu l'arrêt n°245, ayant déclaré l'accusé coupable pour les faits qui lui sont imputés en le condamnant à cinq (05) ans de prison et au paiement à la partie civile, à titre de dommages-intérêts, la somme de (60.000) dirhams.

L'arrêt pénal précité fut interjeté en appel par le parquet général, la défense de l'accusé et celle de la partie civile. L'affaire a connu l'ouverture du dossier pénal d'appel n°355/2612/2018, en date du 28/08/2018, dans lequel la Chambre Criminelle D'appel a rendu l'arrêt n°644 ayant confirmé l'arrêt attaquée après requalification du crime de viol suivi d'une défloration en délit d'entretien de rapports sexuels hors mariage, conformément à l'article 490 du Code Pénal, avec une réduction de la peine d'emprisonnement prononcée contre l'accusé à un an et demi et sa condamnation à une amende de (500) dirhams, et la réduction du montant des réparations civiles jugées à la somme de (5000) dirhams. Il s'agit là de l'arrêt objet de ce pourvoi en cassation.

Motifs du pourvoi en cassation:

De l'insuffisance de motifs qui équivaut à leur défaut :

Attendu que la Cour ayant rendu l'arrêt pourvu en cassation, lorsque elle a motivé Son arrêt ayant condamné le défendeur au pourvoi pour le délit d'entretien de rapports sexuels hors

mariage, conformément à l'article 490 du Code Pénal, après avoir requalifié et modifié la nature juridique de l'infraction objet de la poursuite, au lieu du crime de viol suivi d'une défloration, conformément aux articles 486 et 488 du Code Pénal, en se basant sur l'absence de preuves, aurait rendu un arrêt entaché d'une insuffisance de motif qui équivaut à leur défaut, compte tenu de ce qui suit:

1) Considérant, d'une part, que la Cour qui a rendu l'arrêt attaqué n'a pas tenu compte des déclarations de la victime renforcées par le certificat médical produit (établissant qu'elle a perdu sa virginité, qu'elle présente quatre lésions et qu'elle a été victime d'un viol), que lesdites déclarations étaient cohérentes, conformes et concordantes avec les aveux préliminaires du défendeur au pourvoi, comme quoi il l'avait attirée dans un appartement, qu'il avait glissé un comprimé psychotrope « Trankis » dans son verre d'eau ; que lorsqu'elle l'avait bu, elle était tombée dans un profond sommeil ; qu'il l'avait alors emmenée à la chambre à coucher, qu'il a ensuite enlevé ses vêtements tout en l'agressant sexuellement, sans qu'elle n'ait rien senti ou ressenti, et qu'après avoir constaté que des gouttes de sang coulaient de son vagin, il a décidé d'arrêter le rapport sexuel. La Cour n'a également pas tenu compte de l'aveu fait par le défendeur au pourvoi devant le juge d'instruction, selon lesquels il reconnaît avoir défloré la victime. Par ailleurs, la Cour a pris en compte le désaveu du défendeur au pourvoi, les photographies et les bandes vidéo, en écartant ainsi ses déclarations préliminaires, qu'elle a considéré en application des dispositions de l'article 291 du Code de Procédure Pénale, comme de simples informations sans aucune preuve les étayant. La Cour s'est persuadée que le rapport sexuel avait été entretenu avec le consentement de la victime ; quoique les aveux du défendeur au pourvoi soient corroborés et étayés par les déclarations de la victime et le certificat médical, lesquels ont été cohérents et concordants dans leurs détails, sans parler du fait que le

défendeur avait avoué devant le juge d'instruction que c'était lui qui l'avait déflorée.

2) Considérant, d'autre part, que la cour n'a pas discuté le crime du viol de la victime suivi d'une défloration, objet du procès du défendeur au pourvoi, alors qu'il s'agit d'un fait précis qui diffère temporellement et spatialement des faits repris dans les photographies et les enregistrements vidéos comportant des scènes de rapports sexuels entre lui et la victime, dont les dates, les lieux et les circonstances restent inconnus. En effet, la cour ayant rendu l'arrêt attaqué n'a pas éclairci ni l'éléments matériel constitutif du crime de viol objet de l'affaire ni la manière dont il a été commis, ce qui ne va pas permettre à la Cour de Cassation de s'assurer de la conformité de la qualification juridique donnée aux faits et de l'applicabilité de la loi en la matière (arrêt rendu précédemment par le Conseil Suprême en date du 28/10/1971, sous n°51, publié dans le recueil des arrêts du Conseil Suprême en matière pénale 66-86 p. 151 et suivantes). La Cour n'a pas non plus démontrer comment la victime avait consenti aux rapports sexuels, sachant que le manque de volonté de la victime se concrétise par tout moyen qui la priverait de sa volonté (Arrêt de la Cour d'Appel de Marrakech n°414 du 28/09/2006 dans le dossier n°403/05, publié à la revue des tribunaux de Marrakech n°01 page 207 et suivantes). Dans le cas d'espèce, le défendeur au pourvoi a avoué préliminairement qu'il avait glissé un psychotrope de marque Trankis dans le verre d'eau de la victime ayant entraîné sa perte de conscience, qu'il l'a alors déshabillée en l'agressant sexuellement d'une manière violente au point qu'elle ait eu une hémorragie vaginale. Ces faits ont été confirmés par la victime lors de la phase préliminaire, devant le juge d'instruction et devant la cour. Elle a également confirmé que les scènes de relations sexuelles objet des photographies et des enregistrements vidéo avaient été prises contre son gré alors qu'elle était inconsciente. Cet état de fait confirme que le défendeur au pourvoi a effectivement commis les actes qui lui sont

imputés, puisqu'il a eu des relations sexuelles avec la victime sans son consentement. Les photographies et enregistrements vidéo produits contenant des scènes pornographiques, concernent d'autres faits qui diffèrent de l'acte du viol objet de l'affaire présente, notamment par leur nature, leur histoire et le lieu de déroulement. Le défendeur au pourvoi a ainsi tenté de tromper la justice en lui faisant croire que le rapport sexuel était consenti ; d'autant plus qu'il a un antécédent pour détournement et attentat à la pudeur sur la personne d'une mineure.

3) Attendu par ailleurs que, la Cour n'a pas démontré si la victime avait consenti au rapport sexuel ou non, sachant qu'il s'agit d'un élément majeur constitutif du crime de viol. Le consentement est considéré comme inexistant si le rapport sexuel a eu lieu alors que la victime dormait ou s'était évanouie sous l'effet de l'encens qui lui avait provoqué des vertiges, même si elle n'était pas arrivée au point de perdre son esprit ; cela étant susceptible de lui faire perdre sa force et de la priver de sa volonté de prêter son consentement; car ce qui devra être pris en considération c'est l'existence ou l'inexistence du consentement lors de l'acte sexuels et non pas après. C'est ce qui résulte en effet, de l'arrêt de la cour de cassation égyptienne n°4113 de l'année 57, audience du 06/01/1988, que « l'article 267/1 du Code Pénal qui a jugé à cet effet qu'est puni d'une peine de travaux forcés à perpétuité, quiconque entretient un rapport sexuel avec une femme sans contre son gré ». Il y est expressément précisé que ce crime ne se matérialise que si les rapports sexuels, légalement incriminés, ont eu lieu sans le consentement de la femme victime ; et que pour arriver à ses fins, l'accusé doit avoir recourir à la force ou à la menace entre autres moyens, susceptibles d'affecter la victime, au point de la priver de sa volonté et de son pouvoir de résister ; que cela ne peut advenir si la femme victime a la liberté d'exercer l'acte sexuel ; liberté qu'elle ne peut avoir que si elle jouissait de la volonté ; que cela implique que la femme victime soit en vie ; que ledit crime est donc, de cause à effet, inhérent à l'existence ou

l'inexistence de cette volonté ». Dans le cas d'espèce, le défendeur au pourvoi a entretenu des relations sexuelles avec la victime après l'avoir droguée et endormie (selon ses aveux explicites), ce qui veut dire qu'au moment de l'acte sexuel, la victime était privée de sa volonté et ce qui confirme, sans le moindre doute, que l'acte de viol est bien établi à l'égard du défendeur au pourvoi, conformément aux dispositions des articles 486 et 488 du Code Pénal.

De tout ce qui précède, et selon toutes ces données et preuves qui confirment avec certitude que le défendeur au pourvoi a effectivement commis les actes qui lui sont attribués, que la juridiction ayant rendu l'arrêt attaqué ne les a pas recueillies, n'a pas exercé son pouvoir d'appréciation des preuves et des arguments, et ne les a pas discuter contradictoirement et verbalement pour former sa profonde conviction pour ainsi mettre en exergue l'établissement des crimes prévus aux articles 486 et 488 du Code Pénal à l'égard du défendeur au pourvoi, conformément aux dispositions des articles 286 et 287 du Code de Procédure Pénale. En contrepartie, la Cour a déformé les faits puisqu'elle a discuté certains faits de nature différente de l'affaire objet du procès et a exclu les aveux du défendeur au pourvoi, consignés dans le procès-verbal de la police judiciaire, qui sont appuyés et étayés par les déclarations de la victime, le certificat médical produit, et ses aveux devant le juge d'instruction selon lesquels c'était lui qui l'avait déflorée. La Cour a en outre exclu les motivations légalement fondées de l'arrêt pénal de première instance sans en justifier le motif ; d'où il y a lieu de dire que son arrêt était basé sur des fondements contraires à la loi, qu'elle ne s'est pas fondée sur des motifs de fait et de droit, que son arrêt a été vicié et entaché d'une insuffisance de motifs; ce qui le rend susceptible de cassation et d'annulation.

Par ces motifs et d'autres qui peuvent être soulevés d'office

Par la cour de cassation :

Le Procureur Général du Roi sollicite de l'honorable Cour de Cassation:

En la forme : déclarer la requête recevable.

Au fond : Casser et annuler l'arrêt attaqué et renvoyer le dossier à cette Cour pour qu'il y soit statué de nouveau par une instance autrement composée conformément à la loi et condamner le défendeur au pourvoi aux dépens.

Fait au parquet général de la Cour d'appel de Tanger, le
05/09/201



مذكرة تقرر في قضية جنائية

عدد: 2612/2018/516

مرفوعة إلى:

- السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض
- السادة رؤساء الغرف والسادة المستشارين بها

طالب النقض:

الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بطنجة.

المطلوب في النقض:

"م ي"، مغربي، مزداد بتاريخ 1984/11/13، متزوج، عامل. المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنائي لجناية الاغتصاب. وهي الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل 486 من القانون الجنائي.

القرار المطعون فيه بالنقض:

قرار جنائي استئنافي صدر بتاريخ 2018/12/13 في الملف رقم 2612/18/516 صرح فيه بالنقض بتاريخ 2018/12/21 حسب الصك عدد 511.

وقائع القضية وإجراءاتها

يستفاد من محضر الضابطة القضائية عدد 382 وتاريخ 2018/4/10 المنجز من طرف مفوضية الشرطة بالقصر الكبير أن المسماة "م ع" تقدمت بشكاية في مواجهة المتهم المطلوب في النقض من أجل قيامه باقتحام منزلها ليلة 2017/4/12 رفقة المسمى "ع ش" وقيامهما باغتصابها بالقوة تحت التهديد بالسلاح الأبيض أمام أنظار زوجها المعاق.

وعند إيقاف المعني بالأمر أعلاه والاستماع إليه تمهيدا حول الموضوع أنكر ما نسب إليه من طرف المشتكية موضحا أنه يعرف هذه الأخيرة حيث ربطته بها علاقة تجارية تمثلت في كرائه منها سيارة نفعية نوع فيايط دوبلو بشكل ودي ومكنته من وكالة لاستعمالها وسياقتها.

وخلال مرحلة التحقيق تم الاستماع إلى المشتكية التي أكدت وقائع شكايتها مضيئة أن سبب إقدام المتهم المطلوب في النقض ومرافقه على اغتصابها يرجع إلى كونها امتنعت عن التنازل عن شكاية كانت قد تقدمت بها ضده من أجل استيلائه على سيارتها. واستنطاق المتهم ابتدائيا وتفصيليا فأنكر ما نسب إليه من طرف المشتكية مؤكدا تصريحاته بمحضر الضابطة القضائية.

وفي نفس الإطار تم الاستماع إلى زوج الضحية المسمى "م و" فصرح بعد أدائه اليمين القانونية بأن المتهم أعلاه قام رفقة شخص آخر يدعى "ع" باقتحام منزلها ليلا خلال شهر أبريل من السنة المنصرمة وقام باغتصاب زوجته تحت التهديد بالسلاح الأبيض أمام أعينه دون أن يتمكن من القيام بأي شيء بسبب إعاقته.

وبناء على متابعة قاضي التحقيق للمتهم المطلوب في النقض من أجل التهمة المبينة أعلاه فتح للقضية ملف جنائي ابتدائي عدد 2610/18/299 صدر بشأنه قرار بتاريخ 2018/07/05 قضى بإدانة المتهم المطلوب في النقض من أجل ما نسب إليه ومعاقبته بثلاث سنوات حبسا نافذا وتحميله الصائر والإجبار في الأدنى. فكان هذا القرار محل طعن بالاستئناف من طرف النيابة العامة فتح له ملف جنائي استئنافي عدد 2612/18/516 صدر بشأنه قرار بتاريخ 2018/12/13 قضى بإلغاء القرار المستأنف. وبعد التصدي التصريح ببراءة المتهم من أجل ما نسب إليه وتحميل الخزينة العامة الصائر، فبادرت هذه النيابة العامة إلى الطعن بالنقض في هذا القرار للأسباب التالية:

أسباب النقض

حيث إن الطعن بالنقض يجب أن يرتكز على أحد الأسباب المنصوص عليها في المادة 534 من قانون المسطرة الجنائية ومنها انعدام التعليل.

وحيث إن كل حكم أو قرار أو أمر يجب أن يكون معللا تعليلا كافيا وأن نقصان التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إن القرار المستأنف القاضي بإدانة المطلوب في النقض أسس على شهادة زوج الضحية أمام قاضي التحقيق والتي أكد من خلالها أن المتهم المطلوب في النقض ومرافقه اقتحما منزله ليلا وقاما باغتصاب زوجته أمام عينيه دون أن يستطيع القيام بأي شيء لكونه معاق.

وحيث إن غرفة الجنايات الاستئنافية المطعون في قرارها استبعدت الشهادة المذكورة دون مسوغ قانوني ودون أن تعتمد إلى استدعاء الشاهد المذكور والاستماع إليه من جديد ومناقشة أقواله أمامها شفها وحضوريا كما تنص على ذلك المادة 287 من قانون المسطرة الجنائية مما أضفى على قرارها قصورا في التعليل أنزله منزلة انعدامه وجعله معرضا للنقض والإبطال.

لهذه الأسباب:

ولأسباب أخرى يمكن للمحكمة استخلاصها تلقائيا فإن النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بطنجة تلتزم من المحكمة الموقرة.

أولا: من حيث الشكـل: قبول الطلب لاستيفائه للأوضاع الشكلية المتطلبية قانونا.

ثانيا: من حيث الموضوع: التصريح بنقض وإبطال القرار المطعون فيه بالنقض ورد ملف القضية إلى محكمة استئنافية أخرى ترى المحكمة صلاحيتها للبت فيه أو إلى هذه المحكمة لتبت فيه بهيئة أخرى وحفظ الصائر.

وحرر بالنيابة العامة بطنجة في: 13-02-2019

نائب الوكيل العام للملك

ذ/ فضاة عبد الرحمان



Royaume du Maroc
Présidence du Ministère public
Cour d'Appel de Tanger
Ministère Public

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

**Soumis à M. le Premier Président, les Présidents des
Chambres
Et les Conseillers près de la Cour de Cassation**

Demandeur au pourvoi :

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel de Tanger.

Défendeur au pourvoi :

"M.Y.", né le 13/11/1984, marié, ouvrier.

Accusé d'avoir commis, dans le ressort de cette juridiction, depuis un délai non-atteint de la prescription pénale, le crime de viol prévu et sanctionné par l'article 486 du Code Pénal.

Arrêt pourvu en cassation :

Arrêt pénal d'appel rendu le 13/12/2018 dans le dossier n°516/18/2612, pourvu en cassation le 21/12/2018 suivant le titre n°511.

Faits et procédures de l'affaire

Il ressort du procès-verbal de la Police Judiciaire n°382 dressé en date du 04/10/2018 par le Commissariat de Police de Ksar Lekbir, que la dénommée «M.A.» a porté plainte contre l'accusé, défendeur au pourvoi, qui s'était introduit chez elle la nuit du 04/12/2017 accompagné du dénommé «A.C.» et l'avoir violée par force sous la menace d'une arme blanche devant les yeux de son mari handicapé.

Lors de son interpellation et de son audition préliminaire, l'intéressé a nié tous les faits qui lui sont imputés par la plaignante, en précisant qu'il connaissait cette dernière après avoir entretenu avec elle une relation commerciale, à savoir la location d'un véhicule utilitaire de marque Fiat Doblo, dont elle lui a remis une procuration pour pouvoir l'utiliser et le conduire.

Lors de la phase d'enquête, il a été procédé à l'audition de la plaignante qui a réaffirmé les faits objet de sa plainte, en ajoutant que la raison pour laquelle l'accusé, défendeur au pourvoi, et son compagnon l'avaient violée est due au fait qu'elle avait refusé de renoncer à une plainte qu'elle avait déposée contre lui pour s'être emparé de sa voiture.

Lors de son interrogatoire préliminaire et de second interrogatoire devant le juge d'instruction, l'accusé a nié tous les faits qui lui ont été attribués par la plaignante, en réitérant les déclarations qu'il avait faites dans le procès-verbal de la police judiciaire.

Dans le même contexte, il a été procédé à l'audition de l'époux de la victime, dénommé «M.W», qui a déclaré, après prestation du serment légal, que l'accusé précité s'était introduit chez eux de nuit au cours du mois d'avril de l'année précédente avec son compagnon, dénommé «A.», et avait violé son épouse sous la menace d'une arme blanche devant ses yeux, sans qu'il ne puisse rien y faire à cause de son handicap.

Le juge d'instruction a alors poursuivi le défendeur au pourvoi pour ce chef d'accusation. Après ouverture d'un dossier pénal de première instance n°29/18/2610 à son égard, l'affaire s'est soldée par l'arrêt rendu le 05/07/2018, ayant déclaré le défendeur au pourvoi, coupable pour les faits qui lui sont imputés, en le condamnant à une peine de trois ans de prison ferme, et aux dépens avec la contrainte au minimum. Cet arrêt a été interjeté en appel par le Ministère Public, en vertu du dossier pénal d'appel ouvert sous le n°2612/18/516. La Cour a ainsi rendu en date du 13/12/2018 un arrêt infirmant l'arrêt attaqué, en acquittant l'accusé pour les faits qui lui ont été imputés, en mettant les dépens à la charge de la Trésorerie générale. Il s'agit là de l'arrêt pourvu en cassation par ce Ministère public pour les motifs suivants :

Motifs du pourvoi en cassation

Attendu que le pourvoi en cassation doit être fondé sur l'une des causes prévues à l'article 534 du Code de Procédure Pénale, dont le défaut de motifs fait partie.

Attendu que tout jugement, arrêt ou ordonnance doit être suffisamment motivé, et que l'insuffisance de motifs équivaut à son défaut.

Attendu que l'arrêt attaqué ayant condamné le défendeur au pourvoi s'est fondé sur le témoignage de l'époux de la victime devant le juge d'instruction, que ce dernier a confirmé que l'accusé et son compagnon se sont introduits chez lui la nuit et ont violé sa femme sous ses yeux, sans qu'il ne puisse rien faire à cause de son handicap.

Attendu que la Chambre Criminelle d'Appel objet de cassation, en écartant, sans motif légal, ledit témoignage et sans même convoquer le témoin à comparaître pour discuter de telle preuve oralement et contradictoirement devant elle conformément aux

dispositions de l'article 287 du Code de Procédure Pénale, aurait entaché son arrêt du défaut de motif, et l'expose, en conséquence à la cassation et à l'annulation.

Par ces motifs d'autres qui peuvent être soulevés d'office

Par la cour de cassation :

Le Ministère Public près la Cour d'Appel de Tanger vous sollicite ce qui suit :

I.- En la forme :

Déclarer la demande recevable du fait qu'elle réunit toutes les conditions de formes légalement requises.

II.- Au fond :

Casser et annuler l'arrêt attaqué et renvoyer l'affaire devant une autre la juridiction compétente ou devant cette même juridiction autrement composée pour être fait droit. Et conserver les dépens.

Fait au Ministère public de Tanger, le 13/02/2019

**Le Substitut du Procureur Général du Roi
Me Abderrahmane FEDDA**



المملكة المغربية
وزارة العدل والشؤون
محكمة الاستئناف بسطات
النيابة العامة

مذكرة الصعق بالنقض في الملف الجنائي الاستئنافي عدد 2017/61 ع هـ
مرفوعة إلى السيد الرئيس الأول والسادة المستشارين بمحكمة النقض
بالرباط

لفائدة: الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بسطات.

ضد "ز م" - مز داد 01-10-1993، عاطل، عازب.

المتهم بارتكابه جناية هتك عرض قاصرة بالعنف نتج عنه افتضاض، والضرب
والجرح

بالسلاح طبقا للفصول 485 و 488 و 401 من القانون الجنائي.

القرار المطعون فيه: قرار غرفة الجنايات الاستئنافية عدد 2017/489 الصادر
بتاريخ

2017/12/11 في الملف الجنائي عدد 2017/61 ع ط.

القاضي بتأييد القرار الجنائي الابتدائي القاضي بإدانة المتهم من أجل هتك عرض
قاصرة بالعنف دون اعتبار ظرف الافتضاض والحكم عليه بسنتين حبسا نافذا.

يتشرف السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بسطات أن يعرض
أسباب النقض ضد القرار أعلاه كما يلي:

أولا: من حيث الشكل: حيث إن القرار المطعون فيه بالنقض

صدر بتاريخ 2017/12/11

وتم الطعن فيه بالنقض بتاريخ 2017-12-20 فيكون الطعن بالنقض قد تم داخل
الأجل المتطلب قانونا.

ثانياً: من حيث الموضوع:

مرحلة البحث التمهيدي

حيث يستفاد من محضر الضابطة القضائية بسطات عدد 521 ج ج /ش ق تاريخ 2017/04/01 أن المسماة "إ ب" تقدمت بشكاية مفادها أنها تعرضت لهتك عرضها بالعنف من طرف المتهم أعلاه.

وعند الاستماع إلى الضحية القاصر "إ ب" صرحت أن المتهم بتاريخ 2017-03-25 أخذها إلى الخلاء وهناك أزال سروالها بالقوة ومارس عليها الجنس حيث أدخل عضوه التناسلي بفرجها ففوجئ بدم يخرج منها وغادر المكان وتركها لوحدها بتاريخ 2017-03-28 تعقبها بالشارع و أصابها بسكين على ظهرها حيث تسلمت شهادة طبية مدة العجز بها 30 يوماً.

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيداً صرح أنه تعرف على الضحية وربط معها علاقة حميمية وأصبح يمارس معها الجنس تارة عن طيب خاطرها وتارة باستعمال العنف وذات مرة مارس عليها الجنس من فرجها حيث أدخل عضوه التناسلي بفرجها حتى خرج منها دم واعترف باقتضاض بكارتها.

مرحلة التحقيق الإجمالي

وعند الاستماع إلى المتهم ابتدائياً وتفصيلاً صرح أنه ربط علاقة بالضحية وأصبح يمارس معها الجنس دون أن يعلم إن كان قد افتض بكارتها أم لا.

واستمع السيد قاضي التحقيق إلى الضحية "إ ب" بدون يمين لصغر سنها فصرحت أن

المتهم مارس عليها الجنس كرها واقتض بكارتها.

وبعد عرض القضية على غرفة الجنايات الابتدائية أصدرت القرار أعلاه والذي أيده غرفة الجنايات الاستئنافية وهو القرار موضوع الطعن بالنقض.

أسباب النقص

نقصان التعليل الموازي لانعدامه:

حيث اعترف المتهم أعلاه بمحضر الضابطة القضائية انه مارس الجنس على الضحية القاصر بالعنف وافتض بكارتها حتى خرج دم من فرجها.

وحيث تعزز اعترافه المذكور بتصريح الضحية "إب" في سائر المراحل و الذي أكدت فيه أن المتهم مارس عليها الجنس باستعمال العنف و افتض بكارتها و عززت ذلك بشهادة طبية تفيد افتضاض بكارتها.

وحيث إن القرار المطعون فيه بالنقض حينما قضى بتأييد القرار الابتدائي الذي قضى باستبعاد ظرف الافتضاض بالرغم من اعتراف المتهم بذلك تمهيداً وتصريح الضحية في سائر المراحل المعزز بشهادة طبية مؤرخة في 28-03-2017 تفيد افتضاض البكارة يكون قد جاء ناقص التعليل الموازي لانعدامه ويعرض للنقض.

لأجله

يلتمس من محكمة النقض الموقرة:

1- في الشكل: قبول الطعن بالنقض.

2- في الموضوع: نقض وإبطال القرار الجنائي عدد 2017/489 الصادر بتاريخ 2017/12/11

في الملف الجنائي الاستئنائي عدد 2017/61 ع ط جزئياً فيما قضى من استبعاد ظرف الاقتضاض وإحالته على هذه المحكمة للبت فيه من جديد وهي مركبة من هيئة أخرى أو على محكمة أخرى تحددها محكمتم الموقرة.

وحرر بالنيابة العامة في 2018/04/09



Royaume du Maroc
Ministère de la Justice et des Libertés
Cour d'Appel de Settat
Ministère Public

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

Concernant le Dossier Pénal d'Appel n°61/2017AT

**Soumis à M. le Premier Président et MM. les Conseillers
De la Cour de Cassation de Rabat**

**En faveur de M. le Procureur Général du Roi près la Cour
d'Appel de Settat.**

**À l'encontre de "Z.M.", né le 01/10/1993, sans profession,
célibataire.**

Accusé d'attentat à la pudeur consommé avec violence contre une mineure suivie d'une défloration, coups et blessures avec usage d'une arme, conformément aux articles 485, 488 et 401 du Code Pénal.

Arrêt attaqué : Arrêt n°489/2017 rendu le 11/12/2017 par la Chambre Criminelle d'Appel dans le Dossier Pénal n°61/2017 AT, ayant confirmé l'arrêt pénale prononcée en première instance, condamnant l'accusé à deux ans de prison ferme pour attentat à la pudeur avec violences contre une mineure, sans tenir compte de la circonstance de défloration.

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'Appel de Settat a l'honneur de présenter les motifs suivants du pourvoi en cassation de l'arrêt susmentionné :

I.- En la forme :

Attendu que l'arrêt attaqué a été rendu le 11/12/2017 et pourvu en cassation le 20/12/2017 dans les délais légalement impartis.

II.- Au fond :

Phase de l'enquête préliminaire

Attendu qu'il ressort du procès-verbal de la police judiciaire de Settat établi le 01/04/2017 sous le n°521CC/PJ que la dénommée «I.B.» a déposé une plainte dans laquelle elle affirme avoir été victime d'un attentat à la pudeur avec violence commis par l'accusé susnommé.

Attendu que la victime mineure «I.B.» a déclaré lors de son audition qu'en date du 25 mars 2017, l'accusé l'a emmenée dans un endroit désert, en lui enlevant son pantalon par la force tout en l'agressant sexuellement notamment en pénétrant son vagin par son pénis, qu'il fut surpris par son saignement et a quitté les lieux en la laissant toute seule. Qu'en date du 28 mars 2017, il l'a suivie dans la rue et l'a poignardée dans le dos avec un couteau, ce qui lui a valu un certificat médical avec une incapacité de 30 jours.

Attendu que lors de son audition préliminaire, l'accusé a déclaré qu'il a fait la connaissance de la victime, avec qui il a noué une relation intime, qu'il a eu avec elle des rapports sexuels, tantôt consentis tantôt forcés ; qu'il lui est arrivé une fois de pénétrer son vagin par son pénis, jusqu'à ce qu'elle a saigné ; et qu'il avoue l'avoir déflorée.

Phase de l'instruction préparatoire

Lors de son interrogatoire préliminaire et du second interrogatoire devant le juge d'instruction, l'accusé a déclaré qu'il a noué une relation avec la victime, et qu'il a commencé à avoir des rapports sexuels avec elle, sans qu'il sache s'il avait défloré sa virginité ou pas.

Le juge d'instruction a entendu la victime «I.B.» sans qu'elle ne prête serment en raison de son jeune âge. Elle a déclaré que l'accusé l'a forcée à avoir des rapports sexuels et l'a déflorée.

La chambre criminelle de première instance qui a été saisie de l'affaire a rendu l'arrêt ci-dessus qui a été confirmé par la chambre criminelle d'appel, en vertu de l'arrêt objet de ce pourvoi en cassation.

Motifs du pourvoi cassation

Du défaut de motif :

Attendu que l'accusé susnommé a avoué dans le procès-verbal établi par la police judiciaire qu'il a eu des rapports sexuels violents avec la victime mineure et qu'il l'a déflorée au point qu'elle a saigné de son vagin.

Attendu que ses aveux ont été étayés par la déclaration de la victime «I.B.» à tous les stades du procès. Qu'elle a confirmé que l'accusé l'a forcée à avoir des rapports sexuels avec lui et l'a déflorée, en produisant à l'appui un certificat médical attestant qu'elle a perdu sa virginité.

Attendu que lorsque l'arrêt pourvu en cassation a confirmé l'arrêt de première instance tout en excluant la circonstance de défloration malgré l'aveu de l'accusé lors de la phase préliminaire et la déclaration de la victime à toutes les étapes du procès, appuyée d'un certificat médical daté du 28 mars 2017 établissant

qu'elle a perdu sa virginité, aurait été donc entaché d'une insuffisance de motifs qui équivaut à un défaut de motifs ; ce qui le rend susceptible de cassation.

Par ces motifs :

Le Procureur Général du Roi vous sollicite :

1- En la forme :

Déclarer le pourvoi en cassation recevable.

2- Quant au fond :

Casser et annuler partiellement l'arrêt pénal n°489/2017 rendu le 11/12/2017 dans le dossier pénal d'appel n°61/2017AT ayant exclu la circonstance de défloration, et renvoyer l'affaire devant cette même juridiction autrement composée ou devant une autre juridiction que votre Cour juge compétente, pour être fait droit.

Fait au Ministère Public, le 09/04/2018.



الحمد لله وحده

المملكة المغربية
وزارة العدل والشؤون
محكمة الاستئناف بالناظور
النيابة العامة

مذكرة الوكيل العام للملك بشأن أسباب النقص بالنقض
مرفوعة

إلى السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض بالرباط
لفائدة

السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالناظور

ضد المسمى:

- "أ ح" مغربي، مزداد بتاريخ 1996 بالناظور.

المتهم بارتكابه لجناية هناك عرض قاصر دون عنف نتج عنه افتضاض والخيانة الزوجية طبقا للفصول: 491/488 من القانون الجنائي. المتابع في حالة سراح. بناء على مقتضيات الفصول 521-526-527-528-534 من قانون المسطرة الجنائية.

وبناء على الطعن بالنقض المقدم من طرف الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة تحت عدد 282 والرامي إلى نقض القرار الجنائي الاستئنافي عدد: 02 الصادر في الملف الجنائي الاستئنافي

رقم: 15/49/ع ا بتاريخ: 2016/01/04 والذي قضى بتأييد القرار الجنائي المستأنف فيما قضى به.

موجز الوقائع

يؤخذ من أوراق الملف وخاصة محضر الضابطة القضائية عدد: 2685 المنجز من طرف الدرك الملكي بوكسان بتاريخ: 2012/12/23 أن القاصر " ف أ" تقدمت بشكاية بسطت فيها أن المتهم أعلاه تقدم لخطبتها فوافقت على طلبه وبعد مرور أسبوع أقاما حفل الزفاف ومنحها صداقا قدره 20000 درهم وبعد مرور شهرين بلغ الأمر لزوجته التي قدمت الى المغرب فقام المتهم بإيصالها الى منزل والدها ثم رجع إلى المصراحة ولما طالبتة بإبرام عقد الزواج أخبرها أنه ليس في مقدوره ذلك لعدم حصوله على الاذن من زوجته موضحة أن المتهم استغل جهلها بالقانون وصغر سنها.

وعند الاستماع للمتهم في مرحلة البحث التمهيدي صرح أنه تقدم لخطبة المشتكية بعد أن أخبرها بكونه متزوج من امرأة أخرى وله منها أولاد وبتاريخ 2012/06/17 أقام حفل الزفاف ومكنها من صداقها ومبلغ مالي قدره 1500 درهم لشراء الملابس، ودخل بها ولما كان يسافر الى إسبانيا كان يتركها بمنزل والديها وفي آخر مرة رفضت مرافقته الى منزله طالبة منه إنجاز عقد الزواج وتطبيق زوجته الأولى فرفض طلبها الأخير.

وبعد الانتهاء من البحث أحيل المتهم مباشرة على غرفة الجنايات وتوبع بتهم: جناية هتك عرض قاصر دون عنف نتج عنه افتضاض والخيانة الزوجية طبقا للفصول: 491/488/484 من القانون الجنائي.

وفتح للقضية الملف الجنائي رقم: 15/04 ع ا، وبتاريخ: 2015/02/11 أصدرت غرفة الجنايات قراره عدد 99 قضى في منطوقه بعدم مؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه.

وبعد الطعن بالاستئناف فتح للقضية الملف الجنائي الاستئنافي رقم: 15/49 ع ا، وبتاريخ: 2016/01/04 أصدرت غرفة الجنايات الاستئنافية قرارها عدد: 02 قضى بتأييد القرار الجنائي المستأنف فيما قضى به والذي هو محل طعن بالنقض، وذلك للأسباب التالية:

أسباب النقض

من حيث الشكل:

حيث إن القرار المطعون فيه بالنقض صدر بتاريخ 2016/01/04 وطعن فيه بالنقض بتاريخ 2016/01/06 حسب الصك عدد 12، ولم يبلغ إلا بتاريخ: 2016/02/04، مما يكون معه طلب النقض قد قدم داخل الأجل القانوني وعلى الصفة المطلوبة.

من حيث الموضوع:

أولاً: الخرق الجوهرى للقانون:

خرق مقتضيات الفصل 288 من قانون المسطرة الجنائية

حيث إن الفصل المذكور ينص على ما يلي: "إذا كان ثبوت الجريمة يتوقف على دليل تسري عليه أحكام القانون المدني أو أحكام خاصة تراعي المحكمة في ذلك الأحكام المذكورة "

وحت طالما أن المطلوب في النقض تمسك بأنه مرتبط بالمشتكية بعقد نكاح شرعي، فكان عليها تطبيق المقتضيات المنصوص عليها في مدونة الأسرة، ولما لم تفعل ذلك تكون قد خرقت القانون خرقا جوهريا، وهي علة تعرض حكمها للنقض والأبطال.

وحيث إنه بمقتضى الفقرة الثامنة من الفصل 365 والفقرة الخامسة من الفصل 534 من قانون المسطرة الجنائية.

يجب أن يكون كل حكم معللا من الناحيتين الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل يوازي انعدامه.

وحيث إنه بالرجوع إلى حيثيات القرار موضوع الطعن يتبين أن المحكمة قد تبنت علل وأسباب الحكم المستأنف.

وحيث إن الحكم المستأنف بنى براءة المتهم على قيام العلاقة الزوجية بين المطلوب في النقض والمشتكية.

وحيث إن هذا التعليل فاسد إذ أن المطلوب في النقض تحايل على البنت القاصر فعوض أن يسلك المسطرة القانونية والمتمثلة في الحصول على الإذن بالتعدد طبقا للقانون أو همها بكون ما يفعله هو القانون بعينه حتى تمكن من الاختلاء بها وفض بكارتها، وبالتالي فإن القرار الجنائي بتعليه السابق يكون فاسد التعليل المنزل منزلة المنعدم التعليل، وتلك شائبة توجب الإبطال والالغاء.

وحيث إن الخرق الجوهرى للقانون ونقصان التعليل من موجبات إلغاء القرارات القضائية وإبطالها.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى يمكن لمحكمة النقض أن تثيرها تلقائيا فإن الوكيل العام للملك يلبس:

من السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض والسادة رؤساء الغرف والمستشارين بها التصريح والحكم:

من حيث الشكل:

قبول الطعن بالنقض لاستيفائه كافة الشروط الشكلية.

من حيث الموضوع:

إلغاء وإبطال القرار عدد: 02 الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالناظور الصادر بتاريخ: 2016/01/04 في الملف رقم: 15/49 ع ا.

وحرر بالنيابة العامة بتاريخ 2016/2/8



Royaume du Maroc
Ministère de la Justice et des Libertés
Cour d'appel de Nador
Ministère Public

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

**Soumis à M. le Premier Président de la Cour de Cassation à
Rabat**

Pour : M. le Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Nador.

Contre : le dénommé A.H., marocain, né en 1996 à Nador.

Accusé d'avoir commis le crime d'attentat à la pudeur contre une mineure sans violence, suivi d'une défloration et d'adultère, conformément aux articles 488 et 491 du Code pénal, poursuivi en état de liberté.

En vertu des dispositions des articles 521, 526, 527, 528 et 534 du Code de Procédure Pénale.

Vu le pourvoi en cassation intenté par M. le Procureur Général du Roi près la cour de Nador s/n°282, tendant à casser l'arrêt pénal d'appel n° s/n°02, rendu dans le dossier pénal en appel n°49/15/A.A., en date du 04/1/2016, lequel avait confirmé l'arrêt pénal rendu en appel.

Les faits :

Il résulte des pièces du dossier, en particulier le P.V. de la police judiciaire n°2685, dressé par la Gendarmerie Royale de Ouiksane, le 23/12/2012 que la fille mineure F.A. a déposé une plainte y soutenant que ledit accusé s'était présenté pour demander sa main, demande qu'elle accepta. Une semaine plus tard, ils organisèrent une cérémonie de mariage et il lui avait consenti une dot de 20.000 dirhams. Deux mois plus tard, sa première épouse a appris de leur mariage en retournant au Maroc. L'accusé la déposa alors au domicile de son père, et retourna ensuite chez la plaignante qui lui a demandé d'établir un acte de mariage, il lui annonça par la suite qu'il ne peut pas le faire car il n'avait pas obtenu l'autorisation de sa première épouse. Elle ajouta que l'accusé a profité de sa méconnaissance de la loi et de son jeune âge.

A l'audition de l'accusé au titre de l'enquête préliminaire, celui-ci déclara qu'il s'était présenté pour demander la main de la plaignante, après l'avoir informée qu'il était déjà marié à une autre femme, avec laquelle il avait des enfants. Le 17 juin 2012, il organisa une cérémonie de mariage et lui remit sa dot, outre la somme de (1.500) dirhams pour l'achat de vêtements. Ils ont consommé leur mariage. Lors de ses déplacements en Espagne, il la laissait au domicile de ses parents. Et qu'il lui avait demandé, la dernière fois, l'accompagner chez lui mais elle a refusé en lui demandant de conclure un acte de mariage et de divorcer de sa première épouse, chose qu'il avait refusé.

Après clôture de l'enquête, l'accusé a été directement renvoyé en chambre criminelle et a été poursuivi pour crime d'attentat à la pudeur contre une mineure sans violence, ayant entraîné une défloration et pour adultère, conformément aux articles 488 et 491 du Code Pénal.

L'affaire a fait l'objet du dossier pénal n°04/15 A.A. Le 11/2/2015, la chambre criminelle a rendu son arrêt n°99, ayant prononcé l'acquittement de l'accusé pour les faits qui lui sont reprochés.

Après recours en appel, l'affaire a fait l'objet du dossier pénal d'appel n°49/15/AA. Le 04/1/2016, la chambre criminelle d'appel a rendu son arrêt n°02, ayant confirmé l'arrêt attaqué en appel, lequel a fait l'objet du pourvoi en cassation pour les motifs suivants :

Motifs du pourvoi:

En la forme :

Attendu que l'arrêt dont pourvoi a été rendu le 04/1/2016 a fait l'objet d'un recours en cassation, le 06/1/2016, acte n°12. Il n'a été notifié que le 04/2/2016. Le recours au pourvoi a été déposé en respectant les délais légalement requis.

Au fond :

I- Violation substantielle de la loi :

Violation des dispositions de l'article 288 du code de procédure pénale.

Attendu que ledit article dispose que: "Si la preuve de l'infraction est subordonnée à une preuve de droit civil ou des dispositions spéciales ; la juridiction observe à cet égard lesdites règles ".

Attendu que dès lors que l'accusé a continué à soutenir qu'il est lié à la plaignante par un acte de mariage légal, il se devait alors de faire application des dispositions prévues par le Code de la Famille, la Cour en n'observant pas cette règle a violé une règle substantielle de la loi, rendant ainsi son arrêt susceptible de cassation et d'annulation.

Attendu qu'en vertu de l'article 365 et l'article 534 § 5 du code de Procédure Pénale, tout jugement ou arrêt doit, sous peine d'annulation, être motivé de fait et de droit.

Qu'en se référant aux dispositifs de l'arrêt objet du pourvoi, il en ressort que la Cour a adopté les motifs et les raisons de l'arrêt attaqué.

Attendu que l'arrêt attaqué a retenu pour prononcer l'acquittement de l'accusé, l'existence d'une relation conjugale entre l'intimé et la plaignante.

Attendu qu'un tel motif est vicié, qu'en effet l'intimé a contourné la fille mineure, lorsqu'il n'a pas eu recours à la procédure légale, en l'occurrence celle d'obtenir l'autorisation de polygamie, en lui indiquant faussement qu'il agit selon la loi, jusqu'à ce qu'il puisse s'isoler avec elle et la déflorer, que par conséquent, les motifs retenus par ledit arrêt pénal se trouvent viciés, valant leur nullité et constituant une cause de nullité et d'annulation.

Attendu que la violation substantielle de la loi et l'insuffisance de motifs entraînent l'annulation et la nullité des arrêts de justice.

Par ces motifs et les autres motifs que la Cour de Cassation pourrait soulever d'office, le procureur général du Roi sollicite de: Monsieur le Premier Président de la Cour de Cassation de MM. les présidents des chambres et des conseillers de:

En la forme:

Déclarer recevable le pourvoi formé selon les conditions de forme requises par la loi.

Au fond:

Annuler et déclarer nul l'arrêt n°02, rendu par la cour d'appel criminelle près la cour d'appel de Nador, rendu le 04/1/2016, dossier n°49/15/A.A.

Fait au Ministère Public, le 08/2/2016



المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة
محكمة الاستئناف بالقنيطرة
النيابة العامة

ملف عدد 17/2612/332
قرار عدد
صدر بتاريخ 2017/ 9/26

عريضة نقض
مرفوعة الي

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض بالرباط

لفائدة الوكيل العام للملح لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة

بصفته طالبا للنقض

ضد: المسمى

"م ر" مغربي ازداد سنة 1970 .

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمضي عليه
أمد الجنائي: هتك عرض قاصر بالعنف من طرف من له سلطة عليها الناتج عنه
افتضاض طبقا للفصول 485 فقرة 488/487/2 من القانون الجنائي.

بصفته مطلوبا في النقض

السيد الرئيس الأول لمحكمة النقض.

حضرات السادة رؤساء الغرف والسادة المستشارين اللذين تتألف منهم
المحكمة الموقرة.

يتشرف الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة أن يتقدم بطلب نقض القرار الصادر عن غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 2017/9/26 في الملف عدد 17/332 والقاضي بإلغاء القرار المستأنف الصادر عن الغرفة الجنائية الابتدائية بتاريخ 17/4/17 في الملف عدد 17/2610/177 والحكم تصديا ببراءة المتهم مما نسب اليه وتحميل الخزينة العامة الصار.

في الشكل:

حيث إن النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالقنيطرة طعنت بالنقض في القرار المذكور بتاريخ 2017/9/27 حسب الصك عدد 232 مما تكون معه عريضة النقض مقدمة داخل الأجل القانوني وعلى الصفة والمصلحة المتطلبية قانونا وبالتالي فهي مقبولة شكلا.

وفي الموضوع:

حيث تتلخص وقائع القضية حسب الثابت من وثائق الملف ومن نسخة القرار المطعون فيه ومن محضر الضابطة القضائية المنجزة من طرف درك سيدي سليمان أن الضحية القاصر "ك م" البالغة من العمر حوالي 12 سنة تقدمت بواسطة والدتها بشكاية أفادت من خلالها أن المتهم زوج أمها وإنها تعيش تحت كنفه رفقة أمها وباقي أخوتها وإنه يستغل خلو المنزل من أفراد أسرتها ويقوم بهتك عرضها بالعنف وفي إحدى المرات افتض بكرتها، وأضافت أن والدتها ضبطته وهو يمارس الجنس عليها. وعند الاستماع الى والدة القاصرة المسماة "ح و" صرحت أنها ضبطت زوجها المتهم وهو يمارس الجنس على ابنتها القاصر وإنها قامت بعرضها على طبيب فسلمها شهادة طبية تفيد أنها تعرضت لاعتداء جنسي منذ حوالي ثلاثة أيام.

وعند الاستماع تمهيدا للمتهم نفي ما نسب إليه وأضاف أن ما ادعته القاصرة في حقه لا أساس له من الصحة. وبعد إحالته على غرفة الجنايات الابتدائية بناء على متابعته بما ذكر أعلاه ومناقشة القضية صدر قرار بمؤاخذته من أجل ما نسب إليه ومعاقبته بثلاثين سنة سجنًا، وبعد الطعن فيه بالاستئناف من طرف النيابة العامة والمتهم، وإحالة القضية على غرفة الجنايات الاستئنافية

قضت هذه الأخيرة بإلغاء القرار وتصديا التصريح ببراءة المتهم، وهو القرار المطعون فيه.

أسباب النقض

إن الوكيل العام للملك يثير في نقضه وسيلة مستمدة من الخرق الجوهري للقانون، ونقصان التعليل الموازي لانعدامه.

حيث إنه طبقا للفصول 365.370.534 من ق م ج فإن كل حكم أو قرار يجب أن يكون معللا تعليلا صحيحا من الناحية الواقعية والقانونية وإلا كان باطلا وأن فساد التعليل أو نقصانه يوازي انعدامه.

وحيث اعتمد القرار المطعون فيه في الحكم ببراءة المتهم مما نسب إليه على إنكاره وعلى خلو الملف من أي دليل وحيث إنه طبقا للفصلين 286 و 287 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يمكن اثبات الجرائم بأية وسيلة من وسائل الاثبات كما أن المحكمة لا يمكن لها أن تبني مقرراتها إلا على حجج عرضت ونوقشت شفاهيا أمامها

وحيث إنه بالرجوع الى كافة وثائق الملف فإنه يتضح أن القاصر صرحت حين الاستماع إليها وخاصة أمام المحكمة المصدرة للقرار المطعون فيه أن المتهم هتك عرضها بالعنف وافتض بكرتها وهي واقعة أكدتها والدتها حين الاستماع إليها بيمينها.

وحيث إن المحكمة حين اعتمدت في الحكم ببراءة المتهم على أنكاره وخلو الملف من أي دليل يفيد ارتكابه لما نسب إليه واستبعدت تصريحات الضحية والتي أكدت من خلالها أن المتهم هتك عرضها بالعنف وافتض بكرتها والمعززة بشهادة طبية تفيد تعرضها لاعتداء جنسي، كما استبعدت تصريحات والدتها والتي أكدت من خلالها أنها ضبطت المتهم وهو يمارس الجنس على الضحية القاصر ومن غير مناقشتها، ومن غير أن تناقش الشهادة الطبية الحديثة العهد والتي تفيد افتضاض بكره الضحية البالغ سنها حوالي 12 سنة لم تبني ما قضت به على أساس قانوني سليم وتعلل قرارها تعليلا صحيحا وخرقت الفصلين 286 و 287 من قانون المسطرة الجنائية مما يعرضه ولا شك للنقض.

لهذه الأسباب:

ولغيرها من الأسباب التي يمكن أن تثيرها المحكمة تلقائياً.

يلتمس الوكيل العام للملك

في الشكل: قبول الطلب

وفي الموضوع: التصريح بأنه مبني على أساس قانوني سليم ونقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالته من جديد للبت فيه طبقاً للقانون مع جعل الصائر على المطلوب في النقض.



Royaume du Maroc
Présidence du ministère public
Cour d'appel de Kénitra
Ministère public

Dossier n°332/2612/17
Arrêt, rendu le 26/9/2017

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

Soumis à M. le Premier président de la cour de cassation - Rabat

Pour : Le Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Kénitra.

Demandeur au pourvoi

Contre le dénommé :

(M.R.), marocain, né en 1970.

Accusé d'avoir commis dans la circonscription de la cour d'appel, depuis un délai non atteint de la prescription, Attentat à la pudeur sur un enfant mineur par une personne ayant autorité sur elle, ayant occasionné une défloration en vertu des articles 485/2,87 et 488 du Code Pénal.

Défendeur au Pourvoi

**Monsieur le Premier Président de la Cour de Cassation,
MM. les Présidents de Chambres, les Conseillers, Membres
de l'honorable Cour de Cassation:**

Le Procureur Général du Roi près la Cour d'appel de Kénitra a l'honneur de vous solliciter de casser l'arrêt rendu par la Cour d'appel de Kénitra, le 26/9/2017, dossier n°332/17, infirmant l'arrêt dont l'appel rendu par la chambre criminelle de premier ressort, le 17/4/17, dossier n°1777/2610/17 en acquittant

l'accusé des faits qui lui sont reprochés, en imputant les dépens à la trésorerie générale.

En la forme :

Attendu que le Ministère Public près la Cour d'appel de Kénitra a intenté un recours en cassation contre ledit arrêt, le 27/9/2017, suivant le titre n°232, qu'il convient de considérer le mémoire en pourvoi déposé en respect des délais, de la qualité et de l'intérêt légalement prévus, que par conséquent cet arrêt est recevable en la forme.

Au fond :

Attendu que dans cette affaire, les pièces du dossier, copie de l'arrêt attaqué en cassation et le P.V. de la police judiciaire dressé par la Gendarmerie de Sidi Slimane indiquent que la victime mineure, la dénommée (K.M.), âgée d'environ 12 ans avait par le biais de sa mère déposé une plainte dont il ressort que l'accusé est son beau-père et qu'elle vit dans son foyer avec sa mère et ses autres frères. Qu'il profitait des absences des membres de la famille pour attenter à sa pudeur par la force jusqu'à la déflorer lors d'une de ces occasions. Elle a ajouté que sa mère l'avait surpris alors qu'il était en train d'abuser sexuellement d'elle. A l'audition de la mère de la mineure, dénommée (H.E), celle-ci déclara avoir surpris son mari en train d'abuser sexuellement de sa fille mineure. Elle avait alors fait examiner sa fille par un médecin qui lui a délivré un certificat médical attestant que cette dernière avait subi une agression sexuelle qui remontait à trois jours environ.

Lors de l'audition préliminaire de l'accusé, il a nié les faits qui lui sont reprochés en ajoutant que les déclarations de la mineure contre lui sont dénuées de vérité. Renvoyé à la chambre criminelle de premier ressort, poursuivi comme ci-dessus indiqué et après discussion de l'affaire, il a été condamné pour les faits qui lui sont imputés à trente ans de réclusion. L'arrêt a été interjeté en appel

par le Ministère Public et par l'accusé et après renvoi de l'affaire à la chambre criminelle d'appel, celle-ci a infirmé l'arrêt en acquittant l'accusé des faits qui lui sont imputés. Il s'agit de l'arrêt objet du pourvoi.

Motif du pourvoi :

En tant que moyen de cassation, le procureur soulève un celui tiré de la violation substantielle de la loi et l'insuffisance des motifs équivaut à leur nullité.

Attendu qu'en vertu des articles 365, 370 et 534 du Code de Procédure Pénale, tout jugement ou arrêt doit, sous peine de nullité, être suffisamment motivé de fait et de droit et que le vice de motivation vaut défaut de motifs.

Attendu que pour prononcer l'acquittement de l'accusé des faits qui lui sont reprochés, l'arrêt objet du pourvoi s'est basé sur la dénégation de ce dernier et l'absence de preuve dans le dossier, qu'en effet, et en vertu des articles 286 et 287 du code de Procédure Pénale, les crimes peuvent être établies par tout mode de preuves, et le tribunal ne peut fonder ses arrêts que sur la base de preuves exposées et discutées oralement et contradictoirement par-devant lui.

Attendu qu'en se référant aux pièces du dossier, il en ressort que lors de son audition, la mineure avait déclaré notamment à la cour que l'accusé a attenté à sa pudeur par la force et l'a défloré, fait qui a été confirmé également par sa mère entendue sous serment.

Attendu que la Cour lorsqu'elle s'est basée pour prononcer l'acquittement de l'accusé sur sa dénégation et le défaut d'éléments établissant les faits à lui reprocher, en écartant les déclarations de la victime où elle assurait que l'accusé a attenté à sa pudeur par la force et l'a déflorée, tel qu'attesté par le certificat médical indiquant qu'elle a subi une agression sexuelle ainsi que les déclarations de sa mère qui l'a surpris abusant sexuellement

de la victime mineure ,et ce, sans que la Cour ne les discute ou discute le certificat médical récent indiquant que la victime âgée de 12 ans a perdu sa virginité, en rendant ainsi son arrêt en violation des articles 286 et 287 du Code de Procédure Pénale, en l'exposant à la cassation.

Par ces motifs:

Et pour les autres motifs que la cour pourrait soulever d'office :

Le Procureur Général du Roi sollicite:

En la forme : Déclarer la demande recevable.

Au fond : Déclarer légalement et valablement fondé le pourvoi en cassation, casser et infirmer l'arrêt attaqué, en le renvoyant pour être fait droit, et condamner le défendeur au pourvoi aux dépens.



المملكة المغربية
رئاسة النيابة العامة
محكمة الاستئناف بأكادير
النيابة العامة

مذكرة الصعق بالنقض
مقدمة من مصرف
الوكيل العام للملأ
فأ الملف الجنائي 20/2643/38

إن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأكادير
يتشرف أن يعرض على أنظار السيد الرئيس الأول والسادة أعضاء
الغرفة الجنائية بمحكمة النقض الموقرة ما يلي:
بناء على المتابعة الجارية ضد المتهم المسمى: "ع ه".
من أجل جناية الاغتصاب والضرب والجرح بالسلاح والتهديد طبقا
للفصول 486-400-429-303 من ق ج. وبناء على القرار الصادر من طرف غرفة
الجنایات الابتدائية بتاريخ 09 / 05 / 2017 عدد 634 ملف جنائي ابتدائي رقم 81
/ 2439 / 16 والقاضي بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بسنة
واحدة حبسا.
وبناء على القرار الصادر من غرفة الجنایات الاستئنافية عدد 673
وتاريخ 30 / 05 / 2018 ملف جنائي استئنافي عدد 80 / 2644 / 2017 والقاضي
بتأييد القرار الابتدائي

وبناء على قرار محكمة النقض الموقرة عدد 1993 / 3 / وتاريخ 18 / 12 / 2019 / ملف جنائي 17448 / 6 / 3 / 2018 والقاضي بنقض وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة القضية على المحكمة المصدرة له للبت طبقا للقانون.

وبناء على قرار غرفة الجنايات الاستئنافية بعد النقض عدد 808 بتاريخ 21 / 10 / 2020 ملف عدد 38 / 2643 / 2020 القاضي بالغاء القرار الجنائي الابتدائي فيما قضى به من إدانة المتهم من أجل جناية الاغتصاب وبراءته منها وتأبيده في الباقي بالاعتصار في العقوبة الحبسية على شهرين حبسا نافذا وغرامة نافذة 500 درهم.

وبناء على الطعن بالنقض المقدم من طرف هذه النيابة العامة حسب الصك عدد 151 وتاريخ 22 / 10 / 2020.

الوقائع

في المرحلة الابتدائية:

يستفاد من البحث التمهيدي عدد 787 ش ق / ج ج المنجز من طرف شرطة تكوين بتاريخ 10 / 11 / 2014 أنه تقدمت المسماة "ل ع" بشكاية مفادها أنها على علاقة صداقة مع المتهم أعلاه ما يزيد عن سنة و قام بخطبتها من عائلتها دون حضور أهله و بعد مرور مدة تخطى عنها بعدما وعدها بالزواج ليتقدم إلى خطبة فتاة اخرى و هو ما دفع بها الى إنهاء العلاقة بينهما و هو ما لم يستسغه فتقدم إلى مقر عملها صيدلية "ز ن" بتاريخ 07 / 31 / 2014 وقام بصفعتها و جرها من شعرها و هو يحمل سكيئا كبير الحجم و أخذها إلى الطابق العلوي و هناك اغتصبها تحت التهديد بالسلاح الأبيض بعدما مزق ثيابها الداخلية و افترض بكارتها.

و عند الاستماع للمتهم أكد علاقته بالمشتكية و اتفاهه معها على الزواج لولا رفض عائلته ونفى واقعة الاغتصاب.

غرفة الجنايات لاستئنافية قبل الطعن بالنقض:

استؤنف الحكم المذكور وعرضت القضية من جديد على غرفة الجنايات الاستئنافية ونوقشت بجلسة 2018/05/30.

غرفة الجنايات الاستئنافية بعد النقض:

بناء على قرار محكمة النقض المذكور عرضت القضية من جديد على غرفة الجنايات الاستئنافية ونوقشت بجلسة 21 / 10 / 2020، حيث أجاب المتهم عن المنسوب إليه مؤكدا علاقته بالضحية لمدة سنة ونصف ورغب في الزواج بها إلا أن والديه رفضا ذلك وأنه وعدها بالزواج فعلا نافيا ارتكابه جنحة الاغتصاب أو استعمال العنف في حقها.

وصرحت الضحية بعد أدائها اليمين القانونية أن المتهم يعتبر خطيبها لمدة سنة و7 أشهر وعندما علمت بأنه قام بخطبة فتاة أخرى وأن المتهم التحق بها إلى الصيدلية التي تعمل بها وقام بكسر زجاج الصيدلية وكانت ساعتها بمفردها وكان يحمل سكيناً وبه اعتدى عليها وقام بضربها به وأهان كرامتها.

أسباب الطعن بالنقض

في الشكل:

حيث إن الطعن بالنقض المقدم من طرف هذه النيابة العامة مستوف للشروط الشكلية ومقدم من ذي صفة.

في الموضوع:

حيث إن القرار الجنائي الاستئنافي بعد النقض قد برأ المتهم من الاغتصاب بعلّة عدم وجود دليل مادي على ارتكاب المتهم للمنسوب إليه.

وحيث إنه بالرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة يتضح بأن الضحية أدلت بشهادتها بعد أدائها اليمين القانونية وأكدت بأن المتهم هجم عليها بالصيدلية واعتدى عليها وهي القرينة التي لم يناقشها القرار الجنائي بل اعتمد على حيثية مجردة تتمثل في عدم وجود دليل مادي.

وحيث بذلك يكون القرار المطعون فيه جاء معللاً تعليلاً غير كافي ينزل منزلة انعدامه.

لأجاء

يلتمس من الغرفة الجنائية الموقرة:

أولاً في الشكل: قبول المذكرة

ثانياً في الموضوع: إلغاء وإبطال القرار المطعون فيه وإحالة القضية على من له حق النظر.

حرر بالنيابة العامة بتاريخ 04 / 12 / 2020



Royaume du Maroc
Présidence Du ministère Public
Cour d'appel d'Agadir
Ministère public

MÉMOIRE DU POURVOI EN CASSATION

Soumis par le Procureur Général du Roi

Dossier pénal n°38/2643/20

Le procureur général du Roi près la cour d'appel d'Agadir,
A l'honneur d'exposer à MM. Le Premier Président et les
Conseillers, membres de l'honorable Cour de cassation, ce qui
suit :

Vu la poursuite engagée contre l'accusé dénommé (A.H.), Pour le crime de viol, de coups et blessures et menace conformément aux articles 486, 400, 429 et 303 du Code Pénal.

Vu l'arrêt de la chambre criminelle de premier ressort en date du 09/5/2017, s/n°634, dossier pénal premier ressort n°81/2439/16, poursuivant l'accusé pour les faits qui lui sont reprochés et le condamner à une année de prison ferme.

Vu l'arrêt de la chambre criminelle d'appel s/n°673, en date du 30/5/2018, dossier pénal d'appel n°80/2644/2017, confirmant l'arrêt rendu en premier ressort.

Vu l'arrêt de la cour de cassation n°3/1993 du 18/12/2019, dossier pénal n°17448/6/3/2018, cassant et annulant l'arrêt attaqué et renvoyant l'arrêt à la cour qui l'a rendu pour statuer conformément à la loi.

Vu l'arrêt de la chambre criminelle d'appel, après cassation n°808, en date du 21/10/2020, dossier n°38/2643/2020, infirmant l'arrêt pénal rendu en premier ressort en ce qu'il a condamné l'accusé pour le crime de viol en l'acquittant de ce dernier et le confirme pour le reste des chefs d'accusation, en réduisant la peine à deux mois de prison ferme et une amende exécutoire de 500 dirhams.

Vu le pourvoi intenté par le Ministère Public dans les délais impartis, suivant l'acte n°151, en date du 22/10/2020.

Les faits :

En premier ressort :

Attendu qu'il résulte du P.V. d'enquête préliminaire n°787 PJ/GG, dressé par la sûreté de Tikiouine, en date du 10/11/2014 que la dénommée (L.A.) a déposé une plainte dans laquelle elle explique qu'elle entretenait des liens d'amitié avec l'accusé précité depuis plus d'une année. Celui-ci s'est présenté seul à sa famille pour demander sa main au mariage. Quelque temps plus tard, il l'a quitté après lui avoir promis de l'épouser pour ainsi demander la main d'une autre fille, c'est ainsi que leur relation a pris fin, mais l'accusé n'a pas accepté leur séparation, en se rendant alors en date du 31/7/2014 sur son lieu de travail, en l'occurrence la Pharmacie "z e" , en l'agressant par des gifles et la tirant par les cheveux en la menaçant par une arme blanche de grandes dimensions et l'emmenant à l'étage supérieur, où il l'a violée sous après avoir déchiré ses sous-vêtements et l'avoir déflorée.

A l'audition de l'accusé, il confirma sa relation avec la plaignante et sa promesse de mariage, ce dernier n'a pas pu se produire face au refus opposé par sa famille. L'accusé a par ailleurs nié le viol.

Chambre Criminelle d'appel avant pourvoi en cassation :

Attendu que ledit arrêt a été entrepris en appel. L'affaire a été de nouveau exposée à la chambre criminelle et discutée durant l'audience du 30/5/2018.

Chambre criminelle d'appel après pourvoi en cassation :

En vertu de l'arrêt de la cour de cassation précité, l'affaire a été de nouveau exposée devant la chambre criminelle d'appel et discuté à l'audience du 21/10/2020. L'accusé a répondu aux faits qui lui sont reprochés, en confirmant qu'il a entretenu une relation de 18 mois avec la victime, qu'il avait l'intention de l'épouser, avant qu'il change son avis en respectant la volonté de ses parents. Il a ajouté qu'il lui avait en effet promis le mariage, en niant toutefois l'avoir violée ou avoir fait usage de la violence à son encontre.

Après prestation de serment légal, la victime a déclaré que l'accusé est considéré comme étant son fiancé et ce, depuis 19 mois. Lorsqu'elle apprit qu'il s'était présenté pour demander la main d'une autre fille (*sic*). Et que l'accusé l'avait rejoint sur son lieu de travail à la pharmacie et avait brisé la vitre de la pharmacie, alors qu'elle s'y trouvait seule. Il était muni d'un couteau avec lequel il l'a agressé, en la frappant et insultant sa dignité.

Motifs du pourvoi en cassation :

En la forme :

Attendu que le recours en cassation intenté par ce ministère public remplit les conditions de forme légalement requises et qu'il a été déposé par une instance ayant qualité.

Dans le fond :

Attendu que l'arrêt pénal d'appel, après cassation avait acquitté l'accusé du crime de viol pour défaut de preuve matérielle de la commission par l'accusé des faits qui lui sont reprochés.

Attendu qu'en se référant au P.V. du procès, il en ressort que la victime avait rendu son témoignage, après prestation de serment et avait confirmé que l'accusé l'avait attaquée et agressée au sein de la pharmacie, présomption que l'arrêt pénal n'avait pas discutée en se basant sur un seul et simple attendu, en l'occurrence le défaut de preuve matérielle.

Attendu que l'arrêt objet de cassation se trouve par conséquent insuffisamment motivé valant nullité des motifs.

Par ces motifs :

Il sollicite de l'honorable Chambre Criminelle de :

En la forme : Déclarer le mémoire recevable.

Dans le fond : Annuler et infirmer l'arrêt attaqué, en renvoyant l'affaire devant l'instance compétente pour être fait droit.

Fait au Ministère public, le 04/12/2020.

القرارات الاستئنافية

Les Arrêts des Cours d'Appel



المملكة المغربية
محكمة الاستئناف بالحسيمة
غرفة الجنايات للشكاء

قرار جنائي ابتكائي عدد: 03
صدر بتاريخ: 2020/02/25
قضية جنائية عدد: 2019/2642/20

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 25 فبراير لسنة 2020

عقدت غرفة الجنايات لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة جلسة للبت في القضايا الجنائية هي متركبة من المستشارين السادة:

- | | |
|-----------------------|---------------------|
| رئيسا ومكلفا بالتحضير | ذ/ احمد الخراز |
| مستشارا | ذ/ مراد عبد السلامي |
| مستشارا | ذ/ كمال السليمانى |
| الوكيل العام للملك | ذ/ محمد كريمي |
| في كتابة الضبط | عادل قداش. |

وأصدرت القرار الآتي نصه بصفة علنية:
السيد: الوكيل العام للملك لدى نفس المحكمة

من جهة

وبين المسمى: "ك و"، مغربي ميكانيكي، متزوج وأب لثلاثة أبناء.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنائي جنائية هناك عرض قاصر باستعمال العنف والتحرش

الجنسي والعنف ضد الزوجة وضد الأطفال دون 15 سنة من عمرهم، واستهلاك المخدرات والتهديد باستعمال السلاح.

الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول: 408-485/2-404-408 و 503/1/2- من القانون الجنائي والفصل 1 من ظهير 21/05/1974.

يؤازره ذ/ محمد الغبلزوري ونبيل اليزيدي المحاميان بالحسيمة.

من جهة أخرى

وقائع القضية

حيث يستفاد من مجموع أوراق الملف ومستنداته وخاصة من محضر الضابطة القضائية عدد: 120 / ج ج / ش ق بتاريخ: 2019/10/09، المنجز من طرف عناصر الضابطة القضائية شرطة تارجيست، أن المسماة فاطمة محوتي، تقدمت بشكاية ضد زوجها المتهم أعلاه ذكرت فيها أن هذا الأخير يعمل على تعنيفها باستمرار، ويقوم بتهديدها بالتصفية الجسدية، ويتهمها بالخيانة الزوجية، مما دفعها لمغادرة بيت الزوجية والإقامة ببيت والديها منذ مدة، وأنه حرّمها من رؤية أبنائها. ومؤخرا تفاجأت بكونه عمل على تعريض ابنيهما المسمى "م" البالغ من ال عمر 13 سنة والمسماة "د" البالغة من العمر 8 سنوات للعنف، ومنعهما من مغادرة المنزل أيام عيد الأضحى للاحتفال معها، وأضافت أن ابنتهما المسماة "أ" والبالغة من العمر 11 سنة أخبرتها بأن والدها المتهم أعلاه قام ولأكثر من مرة بالتحرش بها حيث يقوم بلمسها في مناطق حساسة من جسدها، وأرقت شكايتها بصور تظهر. العنف الجسدي على الطفلين من طرف المتهم.

وفي إطار إجراءات البحث تم الاستماع إلى الأبناء في محاضر قانونية بحضور والدتهم المشتكية، فصرح الابن القاصر المسمى "م" أن والده يقوم دائما بتعنيف والدته ويهددها بالسلاح الأبيض أمام أعينه كما يقوم بتعنيفه هو الآخر، وأن والده يحضر إلى المنزل في حالة غير طبيعية جراء تناوله المخدرات، مشيرا إلى أن والده منعه رفقة شقيقاته من زيارة والدته بمناسبة عيد الأضحى. وهي

الأقوال نفسها التي أدلت بها القاصر المسماة "د". أما البنت القاصر المسماة "أ" فقد صرحت أنها تعرضت أكثر من مرة للتحرش من طرف والدها خاصة في غياب والدتها، حيث كان يقوم بلمسها وتحسس صدرها بيده وكذا باقي أعضائها الحساسة، مضيفاً أن والدها يعرضها هي وأخويها ووالدتها للعنف، وأنه مدمن على المخدرات.

وعند الاستماع تمهيداً للمشتكى به نفى تعريض أبنائه وزوجته للعنف والتهديد كما نفى تعريض ابنته "أ" للتحرش الجنسي وأقر باتهامه لزوجته بالخيانة الزوجية ووجود مشاكل معها، وأرجع سبب اتهامها له لهذا السبب. وعند إجراء مواجهة بين المشتكية وأبنائها مع المتهم تمسك كل واحد بأقواله السابقة.

وعند إحالة المتهم والمسطرة المنجزة على السيد الوكيل العام للملك.

التمس هذا الأخير من السيد قاضي التحقيق أن يجري بحثاً في الموضوع.

وبناء على المطالبة بإجراء تحقيق المؤرخ في: 2019/12/10.

استمع السيد قاضي التحقيق للمتهم ابتداءً فنفى جميع التهم المنسوبة إليه، وأنه أقلع عن استهلاك المخدرات منذ مدة تزيد عن ثمانية أشهر كما تم الاستماع للزوجة "ف م" وأبنائها كشهود طبقاً للقانون فأكدوا سابق أقوالهم.

وعند استنطاق المتهم تفصيلاً جدد نفيه التام لجميع التهم المنسوبة إليه مؤكداً بأنه لم يعرض أولاده لأي اعتداء جنسي كيفما كان نوعه، ولا يمكنك القيام بمثل تلك الأفعال في حق أبنائه، وأن سبب اتهامه من طرف زوجته هو المشاكل التي بينهما.

وبخصوص الصور الفوتوغرافية التي عرضت عليه أجاب بأنه ليس هو من تسبب فيها واعترف باستهلاك مخدر الشيرا.

وبناء على القرار بالاطلاع حول انتهاء البحث في ملف التحقيق عدد:

2019/14/79.

وبناء على الملتمس النهائي للسيد الوكيل العام المؤرخ في: 2019/12/10 الرامي إلى إصدار قرار بإحالة المتهم أعلاه على غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالحسيمة لمحاكمته طبقا للقانون.

وبتاريخ: 2019/12/24 أصدر السيد قاضي التحقيق قراره بمتابعة المتهم بالجناية المشار إليها وإلى فصولها في التقديم، مع إحالة المتهم أعلاه. على غرفة الجنايات بهذه المحكمة.

وبمقتضى القرار الأخير، أدرجت القضية بعدة جلسات كانت آخره جلسة 2020/02/25 أحضر المتهم في حالة اعتقال وحضر يؤازره ذ/ محمد الغبلزوري وحضرت الضحية المشتكية زوجة المتهم وحضر الأطفال الصغار أبناء المتهم بوصفهم مشتكون، ونظرا لطبيعة المتابعة والقضية، قررت المحكمة جعلها في جلسة سرية، وعن المنسوب للمتهم أجاب بالإنكار بخصوص استهلاك المخدرات ونفى تعريض الضحايا للضرب، وعن اتهامه لزوجته بالخيانة أوضح أنه كان في حالة صحية وذهنية صعبة ، و عرضت عليه الصور الفوتوغرافية الخاصة بأبنائه فنفى علاقته بالضرب البادي على الأبناء ، وعن سؤال أجاب أنه منع أبناءه من زيارة والدتهم يوم عيد الأضحى حيث كانت هذه الأخيرة. عند أبيها نظرا للخلاف الذي كان بينهما، وصرحت المشتكية أنها تتنازل عن الشكاية وأنها حاليا تعيش في بيت والدها منذ ما يقارب السنة نظرا للمشاكل التي لها مع زوجها المتهم، وعن سؤال أجابت أن ابنتها صرحت لها أن أباهما المتهم يتحرش بها نافيتا ان تكون قد عاينت ذلك، وأضافت أن ابناهما يعيشون رفقة زوجها المتهم وأن هذا الأخير قد تغيرت أحواله هذه مدة سنتين.

المحكمة تقرر الاستماع للأبناء، فصرح الابن بأنه تعرض للعنف من طرف والده المتهم عدة مرات وأنه يتنازل عن شكايته، وصرحت الطفلة الصغيرة أنها هي الأخرى تعرضت للضرب من طرف والدها المتهم، وصرحت الطفلة "أ" بأن والدها يتحرش بها عدة مرات. وأنه يلامس أعضاءها التناسلية في غياب والدتها وأنه لم يكن في كامل وعيه، وأنها تتنازل عن شكايتها.

وعرضت تصريحات الطفلة الضحية على المتهم فلم يسلم بما جاء بها ناكرا ذلك جملة وتفصيلا.

وأعطيت الكلمة للسيد الوكيل العام للملك فأكد قرار الإحالة والتشديد من العقوبة لخطورة الأفعال المرتكبة من طرف المتهم.

وأعطيت الكلمة لـذ/ إغبلزوري مؤازر المتهم فالتمس براءة المتهم من أجل جريمتي التحرش الجنسي وهتك عرض قاصر باستعمال العنف لانعدام الاثبات، وبتمتع المتهم بأقصى ظروف التخفيف من أجل باقي المنسوب إليه.

وكان المتهم آخر من تكلم ولم يضيف شيئا جديدا تقرر حجز القضية للمداولة لآخر جلسة.

وبعد المداولة طبقا للقانون وبنفس أعضاء الهيئة التي باشرت مناقشة القضية أصدرت المحكمة حكمها الآتي نصه.

التعليق

حيث تابع السيد قاضي التحقيق المتهم أعلاه بحسب ما أشير إليه بصك المتابعة أعلاه.

1- بالنسبة لجنتي التحرش الجنسي والتهديد باستعمال السلاح وجناية هتك عرض قاصر باستعمال العنف.

وحيث أنكر المتهم خلال جميع الأطوار المسطرية أن يكون قد قام بالتحرش بابنته القاصر أو هتك عرضها بالعنف، كما نفى واقعة التهديد باستعمال السلاح.

وحيث صرحت المشتكية زوجت المتهم أنها لم يسبق لها قط أن عاينت المتهم أو ضبطته يتحرش بالضحية ابنتهما، وشاهدته يقوم بهتك عرض الطفلة بالعنف، بل صرحت أن سند علمها في ذلك هو ما أخبرتها به ابنتها الضحية.

وحيث إن المحكمة بعد اطلاعها على ملف النازلة ودراسة محتوياته ومن خلال مناقشة القضية وأمام إنكار المتهم للمنسوب إليه، لم يثبت لديها أي دليل يمكن اعتماده من أجل إدانته، خاصة وأن تصريحات المشتكية الطفلة وكذا المشتكية الزوجة تبقى مجردة وتفتقر للإثبات، مما يتعين والحال كذلك التصريح ببراءة المتهم من أجل المنسوب إليه بخصوص الجرائم المشار إليها أعلاه.

2. بالنسبة لباقي المنسوب للمتهم:

وحيث اعترف المتهم أنه كان يستهلك المخدرات وهو ما أكده جميع المشتكين عند الاستماع إليهم من طرف المحكمة، حيث صرحوا جميعهم ان الأفعال المرتكبة من طرف المتهم ارتكبتها وهو تحت تأثير المخدرات، مما يتعين والحال كذلك التصريح بإدانتته من أجل جنحة استهلاك المخدرات.

وحيث إن إنكار المتهم جنحتي العنف ضد الزوجة وضد الأطفال دون 15 سنة من عمرهم تكذبها ظروف وملابسات القضية، ففضلا عن الصور الفوتوغرافية المدرجة بالملف والتي تبين آثار الضرب على أجسام الابنين والتي تبين أنها ناتجة عن الاعتداء بالضرب، فإن المشتكية الزوجة أكدت واقعة الاعتداء عليها وعلى أبنائها من طرف المتهم، وإن جميع تصريحات المشتكون سواء أمام المحكمة وخلال باقي الأطوار المسطرية، أكدت جميعها واقعة الاعتداء بالضرب عليهم من طرف المتهم وهذه التصريحات جاءت منسجمة ومتوافق مع بعضها البعض.

وحيث إنه بناء على ذلك يتعين إدانة المتهم من أجل باقي المنسوب اليه

وحيث إن المحكمة بعد تداولها في ظروف التخفيف ارتأت معه تمتيع المتهم بها نظرا لظروفه الاجتماعية.

وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر مجبرا في الأدنى عند عدم الأداء.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا:

1. بعدم مؤاخذة المتهم من أجل جنحتي التحرش الجنسي والتهديد باستعمال السلاح وجناية هتك عرض قاصر باستعمال العنف والتصريح ببراءته منها.

2. بمؤاخذة المتهم من أجل باقي المنسوب اليه ومعاقبته على ذلك بسنة واحدة حبسا نافدا (01) وغرامة نافذة قدرها 500 درهم وتحميله الصائر والإجبار في الأدنى.

وأشعر المتهم بأن له أجل 10 أيام للطعن في هذا القرار بالاستئناف.

بهذا صدر القرار وتلي في جلسة علنية في نفس اليوم والشهر أعلاه.



Royaume du Maroc
Cour d'appel d'Al-Hoceima
Chambre criminelle –majeurs–

Arrêt pénal en premier ressort n°.3

Rendu, le 25/2/2020

Affaire criminelle n°20/2642/2019

Au Nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

Le 25 février 2020:

La chambre criminelle près la cour d'appel d'Al-Hoceima, statuant en audience publique en matière criminelle, où siégeaient :

- Ahmed El Kharraz : Président, chargé de la rédaction ;
- Mourrad Abdeslami : Conseiller ;
- Kamal Slimani : Conseiller ;
- Mohamed Krimi : Procureur général du Roi ;
- Adil Kaddach : greffier.

A rendu l'arrêt suivant,

Entre:

Monsieur le Procureur Général du Roi près de cette Cour
d'Appel,

D'une part ;

Et le dénommé K.W, de nationalité marocaine, mécanicien, marié et père de trois enfants,

Accusé d'avoir commis dans la circonscription de cette juridiction, depuis un délai non atteint de prescription, le crime d'attentat à la pudeur sur mineur par l'usage de la violence, harcèlement sexuel, violence contre conjoint et contre des enfants âgés de moins de 15 ans, consommation de stupéfiants et menace avec une arme.

Faits prévus et punis en vertu des articles 485/2, 404, 408, 429 et 503/1/2 du Code Pénal et l'article 1 du Dahir du 21/5/1974.

Assisté par Mes Mohamed El Ghabelzouri et Nabil El Yazidi, avocats à Al-Hoceima.

D'autre part ;

Rappel des faits :

Attendu qu'il résulte des pièces du dossier, notamment le P.V. de la police judiciaire n°120/GG/PJ, du 09/10/2019, dressé par les éléments de la police judiciaire, sûreté de Targuist que la dénommée « f m », avait déposé une plainte contre son époux, ci-dessus accusé, y indiquant que ce dernier lui fait subir quotidiennement des violences en la menaçant de mort et l'accusant d'adultère, ce qui l'a poussé à quitter le domicile conjugal et s'installer au domicile de ses parents depuis un certain temps. Il l'a en outre privé de voir ses enfants. Récemment, elle a été surprise de découvrir qu'il avait commis des violences physiques à l'encontre de leurs enfants (M), âgé de 13 ans et (D), âgée de 08 ans, et les avait empêchés de quitter la maison les jours de l'Aïd Adha , afin de pouvoir le fêter avec elle. Elle a ajouté que leur fille (A), âgée de 11 ans, l'avait informée que son père lui a, à maintes reprises, fait subir des attouchements sur différentes parties sensibles de son corps. Elle a joint à sa plainte des photos

montrant des traces de la violence physique commise sur les deux enfants, imputées à l'accusé.

Dans le cadre des formalités de l'enquête, il a été procédé à l'audition des enfants dans des P.V. légaux, en présence permanente de leur mère plaignante. L'enfant mineur dénommé (M) a déclaré que son père faisait constamment subir à sa mère des violences et la menaçait à l'arme blanche devant lui en lui faisait également subir des violences. Il a ajouté que son père rentrait à la maison dans un état anormal après avoir consommé des stupéfiants et qu'il leur avait interdit de rendre visite à leur mère à l'occasion de l'Aïd Adha. Ces mêmes déclarations ont été exprimées par la fille mineure (D). Tandis que la fille mineure (A), a déclaré qu'elle a subi à de multiples reprises des actes de harcèlement de la part de son père, en particulier lorsque sa mère est absente. Ce dernier lui fait subir des attouchements notamment au niveau de sa poitrine et de ses autres parties sensibles. Elle a ajouté que son père faisait subir à toute la famille des actes de violences en ajoutant que son père est également toxicomane.

Lors de l'audition préliminaire du défendeur, il a nié avoir fait subir à ses enfants et à son épouse des actes de violence et de menace. Il a également nié avoir fait subir à sa fille (A) des actes de harcèlement sexuel. Il a reconnu avoir accusé son épouse d'adultère et confirmé avoir des problèmes avec elle. Lors de la confrontation entre la plaignante et ses enfants d'une part et l'accusé d'autre part, chacun d'entre eux a ratifié ses précédentes déclarations.

Lors du renvoi de l'accusé et de la procédure établie devant le procureur général du Roi, ce dernier a requis de M. le juge d'instruction de procéder à une enquête à ce sujet.

Vu la demande de procéder à une enquête, datée du 10/12/2019.

Monsieur le procureur du Roi a entendu en premier ressort l'accusé, lequel a nié tous les faits qui lui sont reprochés. Celui-ci a ajouté qu'il a arrêté de consommer des produits stupéfiants depuis plus de huit mois. L'épouse (F.M.) et ses enfants entendus comme témoins conformément à la loi, ont confirmé leurs précédentes déclarations.

Lors de l'interrogatoire détaillé de l'accusé, il a renouvelé son démenti total de toutes les accusations qui lui sont reprochées, en assurant n'avoir fait subir ses enfants à aucune agression sexuelle quelle qu'elle soit et qu'il ne peut pas commettre de tels faits contre ses enfants, en ajoutant que si son épouse l'accuse c'est bien en raison des problèmes qui les opposent.

Au sujet des photographies qui lui ont été exposées, il a répondu ne pas être l'auteur de ces actes et a reconnu la consommation de cannabis.

Vu la décision de soit-communicé sur la clôture de l'enquête, dossier d'instruction n°79/14/2019.

Vu les réquisitions définitives de M. le Procureur Général du Roi du 10/12/2019, sollicitant de renvoyer l'accusé précité à la chambre pénale de la cour d'appel d'Al-Hoceima pour être jugé conformément à la loi.

Le 24 décembre 2019, le juge d'instruction a décidé de poursuivre l'accusé pour tous les chefs d'accusation qui lui sont imputés et selon les articles de poursuite mentionnés plus haut, en renvoyant l'accusé précité devant la Chambre Criminelle de la Cour d'Appel.

En vertu du dernier arrêt, l'affaire a été enrôlée en plusieurs audiences dont la dernière en date du 25/2/2020 à laquelle a été déféré l'accusé en état d'arrestation, assisté par Me. Mohamed El Ghabelzouri. S'est également présentés la victime plaignante, épouse de l'accusé et leurs enfants mineurs, en leur qualité de plaignants. Eu égard à la nature de l'affaire, la Cour a décidé de tenir l'audience à huis-clos. Sur les faits reprochés à l'accusé, il les

a niés notamment pour ce qui est de la consommation des stupéfiants. Il a également nié avoir battu les victimes. En ajoutant qu'il accusait sa femme de l'adultère en raison de l'état mental et physique compliqué où il se trouvait. Et après avoir lui présenter les photos de ses enfants il a déclaré ne pas être l'auteur des traces de coups et blessures apparent sur leurs corps, en avouant qu'il avait empêché ses enfants de rendre visite à leur mère le jour de l'Aïd Adha, car cette dernière se trouvait chez son père, en raison des différends qui les opposaient. La plaignante a déclaré renoncer à la plainte et qu'elle résidait actuellement au domicile de ses parents depuis plus d'une année. Sur interrogation, elle a répondu que sa fille l'avait informée que son père la harcelait, en niant en avoir été témoin. Elle a ajouté que ses enfants vivent avec son époux dont le comportement a changé depuis environ deux ans.

La cour a décidé d'entendre les enfants. Le fils a alors déclaré que son père accusé lui a fait subir à plusieurs reprises des violences et qu'il renonçait à sa plainte. La petite fille a déclaré également que son père lui avait fait subir des violences. La fille (A) a indiqué que son père l'avait harcelée à plusieurs reprises et qu'en l'absence de sa mère il lui avait fait subir des attouchements sexuels au niveau de ses organes génitaux, alors qu'il n'était pas pleinement conscient. Elle a déclaré renoncer à sa plainte.

Les déclarations de la fille victime ont été exposées à l'accusé qui les a niées en intégralité.

La parole a été donnée à M. le Procureur Général du Roi qui a confirmé l'arrêt de renvoi et a sollicité l'application de la peine maximale en raison de la gravité des faits commis par l'accusé.

La parole a été donnée à Me. El Ghabelzouri, avocat de l'accusé qui a sollicité d'acquitter l'accusé de l'infraction d'harcèlement sexuel et d'attentat à la pudeur contre une personne mineure pour défaut de preuve, en faisant bénéficier son représenté des

circonstances atténuantes maximales pour les autres faits qui lui sont reprochés.

L'accusé a été le dernier à avoir pris la parole, sans apporter d'élément nouveau. L'affaire a été saisie pour délibération pour la fin de l'audience.

Après en avoir délibéré conformément à la loi, en étant composée des mêmes membres ayant discuté l'affaire, la Cour a rendu son arrêt suivant:

Les motifs :

Attendu que M. le juge d'instruction a poursuivi l'accusé conformément au titre d'accusation précité.

Sur les délits de harcèlement sexuel, de menace à l'arme blanche et le crime d'attentat à la pudeur sur une personne mineure sous la violence :

Attendu que l'accusé a nié, durant toutes les étapes de la procédure, avoir harcelé sa fille mineure ou avoir attenté à sa pudeur en usant de la force. Il a également nié la menace avec arme.

Attendu que la plaignante, épouse de l'accusé, a déclaré n'avoir jamais vu ou surpris l'accusé commettant un harcèlement ou un attentat à la pudeur contre leur fille victime, en faisant usage de la violence. Elle a ajouté avoir recueilli de telles informations auprès de sa fille victime.

Attendu que la cour, après avoir étudié l'affaire et examiné son contenu, notamment par la discussion de ladite affaire et eu égard au démenti opposé par l'accusé face aux accusations qui lui sont reprochées, elle n'a pas établi de preuve pour sa condamnation, d'autant plus que les déclarations de la fille plaignante ainsi que de l'épouse plaignante restent abstraites et dénuées de preuve,

qu'il y a lieu en l'état d'acquitter l'accusé des faits qui lui sont reprochés.

Sur les autres faits reprochés à l'accusé:

Attendu que l'accusé a reconnu qu'il consommait des produits stupéfiants, ce qui a été confirmé par tous les plaignants lors de leur audition par la Cour, lorsqu'ils ont déclaré que l'accusé avait commis les faits qui lui sont reprochés sous l'emprise de la drogue, qu'il convient de le condamner pour délit de consommation de stupéfiants.

Attendu que le démenti opposé par l'accusé concernant la violence exercée contre l'épouse et les enfants de moins de quinze ans, se trouve annihilé par les tenants et aboutissants du cas d'espèce. En effet, outre les photos versées au dossier illustrant les traces de coups sur le corps des deux enfants et qui prouvent une agression par coups, l'épouse plaignante a confirmé l'agression dont elle a été victime ainsi que celle subie par ses enfants de la part de l'accusé. Toutes les déclarations des plaignants par-devant la Cour et pendant toute les étapes de procédure confirment l'agression dont ils étaient victimes du fait de l'accusé, toutes ces déclarations s'avèrent cohérentes.

Attendu que par conséquent, il y a lieu de condamner l'accusé pour les autres faits qui lui sont reprochés.

Attendu que la Cour après avoir débattu des circonstances atténuantes, a décidé d'en faire bénéficier l'accusé en raison de ses circonstances sociales.

Attendu qu'il convient d'imputer les dépens à l'accusé, avec contrainte au minimum.

Par ces motifs :

La Cour, statuant publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

Déclare l'accusé non coupable des délits de harcèlement sexuel, menace par l'usage d'arme et d'attentat à la pudeur contre une mineure par l'usage de la force et en l'acquittant de ces chefs d'inculpation.

Déclare l'accusé coupable des autres faits qui lui sont reprochés, en le condamnant à une année de prison ferme et une amende ferme de 500 dirhams, et aux dépens en fixant la contrainte au minimum.

Avisé l'accusé qu'il dispose de 10 jours pour interjeter le présent arrêt en appel.

Ainsi arrêté et lu en audience publique le jour, mois et année ci-dessus.



ممكمة الاستئناف بالقنيطرة
ملف عدد: 18/2610/612

قرار جنائي ابتدائي عدد: 28
صدر بتاريخ: 2019/01/14

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 07 جمادى الأولى 1440 / الموافق: 2019/01/14

عقدت غرفة الجنايات الابتدائية بممكمة الاستئناف بالقنيطرة جلسة علنية
وهي

متركة من:

- ✓ عبد الرحيم مستقيم: رئيسا
- ✓ الحسين الطويل: مستشارا
- ✓ سعد دحوتي: مستشارا
- ✓ وبحضور محمد الحافظي: ممثلا للنياية العامة
- ✓ وبمساعدة: قاسم أعشان كاتب الضبط

فأصدرت قرارها الآتوي:

بين السيد الوكيل العام للملك

من جهة

وبين المسمى: "ع ب"، مغربي، مزداد سنة 1983 متزوج، له ثمانية
أولاد.

ينوب عنه الأستاذين أمينة المنيعي وعبد الكبير الطاكي المحاميان بهيئة
القنيطرة.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم جريمة هتك عرض قاصرة بالعنف من طرف أحد أصولها (والدها) طبقا للفصول 485 فق 2 و 486 و 487 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى

الوقائع

أولا - مرحلة البحث التمهيدي:

يستفاد من محضر الضابطة القضائية المنجز من طرفي المركز الترابي لسيدي اعمر الحاضي تحت عدد: 1404

بتاريخ 2018/10/01، ومن باقي وثائق الملف أن المسماة "خ ع" تقدمت بشكاية مفادها أنها تعرضت للاغتصاب من طرف والدها.

عند الاستماع تمهيدية للمشتكية المذكورة أكدت شكايتها موضحة أنها تعيش في كنف أسرة فقيرة، ومنذ صغرها ووالدها يغتصبها حيث كان يقوم بممارسة الجنس عليها سطحيا، وكان يهددها بالقتل وقطع أعضائها أشلاء ورميها في الواد في حالة إخبار والدتها بالأمر، واستمرت على هذا الحال الى أن تزوجت في شهر يناير من نفس السنة، لكن بعد دخول زوجها بها بدأت تكره ممارسة الجنس مع زوجها حيث كانت دائما صورة اغتصابها من طرف والدها حاضرة أمامها ، وأدى ذلك الى تفاقم المشاكل بينهما أسفرت عن دعوى طلاق ، ولما عادت الى منزل والديها عاد والدها مجددا لاغتصابها ، فقررت الهرب إلى منزل جدتها ، وبعد استفسار والدتها عن سبب خروجها من المنزل أخبرتها بالأمر .

وعند الاستماع تمهيديا لوالدة المشتكية المسماة "خ ب" صرحت أن ابنتها بعد طلاقها عادت الى المنزل، لتخرج منه دون أن تعرف سبب ذلك، فشرعت في البحث عنها لتعثر عليها عند والدتها "م ك"، ولما استفسرتها عن سبب هروبها حكّت لها قصتها مع والدها رافضة العودة للمنزل وهددت بوضع حد لحياتها، مؤكدة أن ابنتها كانت لديها جلسة طلاق، ولما عادت رفقة والدها حوالي الساعة

الحادية عشر لئلا كانت تحمل تبنا في شعرها ويظهر عليها بعض الاحمرار في عنقها وجلابها يظهر عليه بعض البلل وعينيها محمرتين.

وعند الاستماع تمهيدا لجدة الضحية المسماة "م ك" صرحت أن المشتكية حفيدتها قدمت لديها هذه مدة احدى عشر يوما من تاريخه وهي في حالة يرثى لها لتخبرها بقصتها مع والدها الذي يقوم باغتصابها قبل وبعد زواجها وأنها أصبحت لا تطيق العيش معه تحت سقف واحد، وأنها بقيت مدة عندها ونفت تواجدها أمام والدها الذي قدم للبحث عنها خوفا من تعنيفها.

وعند الاستماع تمهيدا للمتهم في محضر قانوني صرح بداية نافيا المنسوب إليه وأنه اكتشف أنها على علاقة مع شخص يدعى "ر ز" قبل أن تتطلق من زوجها وهو ما لم يرقه ولما واجهها بذلك لم يرضها الأمر فغادرت المنزل وتقدمت بشكايتها ضده.

وتم إجراء مواجهة بين المتهم وابنته المشتكية والتي بمجرد مشاهدتها له أصيبت بحالة هستيرية قوية وأجهشت بالبكاء وبدأت تذكر والدها بما كان يقوم به من أفعال في حقها ومن اعتداءات جنسية عليها سواء بالأماكن الخالية أو داخل المنزل مهددة إياه بقيامها بالانتحار في حالة عدم انصافها قانونا وأمام هذا الوضع لم يجد والدها أي مبرر معقول للدفاع عن نفسه وأجهش بالبكاء وبدأ يطلب من ابنته السماح له عما صدر منه اتجاهها وأنه لن يكرر اغتصابها مجددا وسيرحل عن المنزل بصفة نهائية.

وعند الاستماع للمتهم مجددا في محضر قانوني صرح نافيا بتصريحاته السابقة، واعترف انه بالفعل كان يقوم باغتصاب ابنته قبل وبعد زواجها مرات عديدة وأنه نادم عما صدر منه اتجاهها وأنه سيرحل عن المنزل، مؤكدا قيامه باغتصاب ابنته عدة مرات بأماكن مختلفة وخصوصا عند عودتهما من حضور جلسات الطلاق، وإن ابنته لا تربطها أي علاقة بالمسمى "ر ز"، وأنه اختلق ذلك فقط للضغط عليها لتراجع عن شكايتها.

ثانيا - مرحلة التحقيق الاعمال:

عند استنطاق المتهم ابتدائيا أجاب بالإنكار

وعند استنطاقه تفصيلاً تمسك بالإنكار ونازع في تصريحاته التمهيدية

وعند الاستماع للمشتكية بحضور والدتها "خ ب" أكدت تصريحاتها التمهيدية جملة وتفصيلاً.

ثالثاً - مرحلة المحاكمة:

بنام على متابعة السيد قاضي التحقيق للمتهم من أجل المبين أعلاه أدرجت القضية بجلسة 2019/01/14 التي أحضر لها المتهم في حالة اعتقال وحضر دفاعه ذا الطاكي، وحضرت المشتكية "خ ع" وحضرت والدتها "خ ب" و جدتها "م ك" ، وحضر الشهود "ح س" ، "ع ح" ، "ع ز" ، "ب س" و "ح خ" وتم صرف الشهود نحو القاعة المخصصة لهم و أعلن عن سرية الجلسة، وبعد التأكد من هوية المتهم وتلاوة الأمر بالإحالة وإشعاره بفضول المتابعة ، أنكر المنسوب إليه، موضحاً أن المشتكية ابنته ولا يمكنه الاعتداء عليها جنسياً ، وإنه متزوج وله ثمانية أبناء من بينهم الضحية، وعرض عليه مضمون شكاية المشتكية بتفصيل فنازع فيه ، وتم الاستماع للضحية "خ" فأوضحت أن المتهم والدها ، وإنه قبل زواجها كان يمارس عليها الجنس سطحياً دون إيلاج، وإنه لم يقتض بكارتها ، وإن زوجها هو من افتضاها بعد الزواج مؤكدة شكايته .

وعن مجموعة أسئلة للضحية أجابت انه منذ صغرها ووالدها يمارس عليها الجنس سطحياً ولم تستطع إخبار والدتها لكونه كان يهددها بقتل والدتها وإنه هو من كان يرافقها لجلسات التطبيق وأثناء العودة ليلاً اعتدي عليها جنسياً بالجنان حوالي التاسعة ليلاً، وبعدها غادرت نحو منزل جدتها وأخبرت والدتها بذلك، وأنها لم تكن لها أي علاقة بالمدعو "ر ز" الذي سبق أن تقدم لخطبتها ورفضه والدها. وعرضت تصريحات الضحية على المتهم فنازع فيها.

وتم إجراء مواجهة بين الضحية والمتهم فتشبت كل واحد بتصريحاته ، ونودي على الشاهدة "خ ب"، وبعد التأكد من هويتها ونفيها لمبطلات الشهادة تقرر الاستماع لها على سبيل الاستئناس فأوضحت أن المتهم زوجها وكان بين الفينة والأخرى يسلمها مبلغ 50 درهم ويطلب منها زيارة والدتها ليختلي بالضحية، واكتشفت الأمر بعدما غادرت ابنتها نحو منزل جدتها بعدما عرضها المتهم لاعتداء جنسي عند عودتهما من محكمة تمارة إذ أخبرتها ابنتها أن والدها مارس عليها الجنس بالخلاء وانها عاينت آثار التبن بشعر الضحية وحالتها مزرية

، وإن الواقعة كانت يوم الأربعاء . ونودي على الشاهدة " م ك" وبعد التأكد من هويتها ونفيها لمبطلات الشهادة تقرر الاستماع لها على سبيل الاستئناس فأجابت أن المتهم هو صهرها وأن الضحية حفيدتها، وأنها زارتها بمنزلها وأخبرتها أن والدها اعتدي عليها جنسيا مرتين إحداها بالخلاء والثانية داخل المنزل، وإنها كانت ترتدي جلبابا زرقاء عند حضورها لديها. وعن سؤال أجابت أن الضحية مكثت عندها حوالي 11 يوما. وتمت مواجهة المتهم بتصريحات الشهادة فنازع فيها. ونودي على الشاهد "س ح" وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة أفاد انه طليق الضحية فتقرر الاستماع له على سبيل الاستئناس فأجاب أنه طلق الضحية بسبب عدة مشاكل بينهما، وأنه لما دخل بها كانت بكرا، ولم يسبق لها أن اشتكت من والدها، وأنها كانت دائمة الاتصال هاتفيا بأحد الأشخاص تقول انه خالها، ولا يتذكر تاريخ التصريح بالتطليق وأن الجلسة كانت حوالي 12 نوالا ولا علم له بواقعة هتك العرض بين الضحية ووالدها. ونودي على الشاهد "ع ح" وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة وأدائه اليمين القانونية أوضح أنه لا علم له بوقائع القضية.

ونودي على الشاهد "ع ز"، وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة وأدائه اليمين القانونية أوضح أنه سبق أن اتصل به المتهم هاتفيا وطلب منه أن ينقله على متن سيارته من أجل البحث عن ابنته "خ" التي هربت عند خليلها المدعو "ر ز"، وأضاف أنه لا علم له بوقائع هتك عرض الضحية من قبل والدها، وانه تم تهديد المتهم من طرف زوجته ليكتب لها الأرض والماشية باسمها.

ونودي على الشاهد "ح خ"، وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة وأدائه اليمين القانونية أوضح أن المتهم صديقه وسبق أن اتصل به هاتفيا حوالي 12 زوالا من يوم الجمعة، وطلب منه البحث معه عن ابنته "خ" التي فرت من المنزل، وبعد البحث رفقة الشاهد "ع" لم يتم العثور عليها إلى غاية يوم الأحد عندما أخبره المتهم أنه عثر على ابنته بمدينة القنيطرة عند أحد الأشخاص، وبعد أسبوع اتصل به من جديد طالبا منه الذهاب معه لإحضار ابنته من عند والدتها، وأنها رفضت الرجوع الى المنزل ليغادر هو المكان، وفي اليوم الموالي طلب منه المتهم من جديد الحضور معه وبمجرد وصولهما تم الاتفاق على أن يتنازل المتهم على الماشية و الأرض مقابل تسجيل تنازل الضحية ووقوع الصلح . ونودي على الشاهد "ع ي" وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة وأدائه اليمين القانونية أوضح أنه يتوفر على محلبة وسبق للضحية "خ" أن حضرت

عنده وطلبت منه العمل، وبقيت نصف ساعة لتغادر نحو وجهة مجهولة ولا علم له بأية وقائع أخرى. وعرضت تصريحات الشاهد الأخير على الضحية فنازعت فيها ونودي على الشاهد "ب س" وبعد التأكد من هويته ونفيه لمبطلات الشهادة وأدائه اليمين القانونية صرح انه يعرف جميع الأطراف باعتباره جار لهم وأن هناك عدة مشاكل بين الزوجة والمتهم وإنه سمع من والدة الزوجة أن المتهم رفض تزويج ابنته "خ" من المسمى "ر ز" وأنها ستنتقم منه وتزج به في السجن وأنه لا علم له بأي نزاع بين البنت ووالدها. والتمس السيد الوكيل العام للملك الإدانة وفق فصول المتابعة. وتناول الكلمة ذ/ الطاكي عن ذة أمينة المنيعي عن المتهم، وبعد عرضه لوقائع النازلة أبدي أوجه دفاعه موضحا أن موكله نفى المنسوب إليه وأن الشكاية كيدية من أجل الانتقام وهو ما أكده الشاهد "ب س" وأن تصريحات الضحية بقيت متناقضة خلال سائر أطوار القضية، وان الشهود أكدوا وجود نزاع بين المتهم وزوجته حول الأرض و الماشية ، وأن محاضر الضابطة القضائية مجرد بيانات وأن الملف خال من الاثبات لانعدام العناصر التكوينية للجريمة و عدم وجود شهادة طبية تفيد واقعة هتك العرض ، والتمس أساسا البراءة لفائدة اليقين واحتياطيا تمتيع موكله بالبراءة لفائدة الشك ، وكان المتهم آخر من تكلم فأكد على براءته، فقررت المحكمة وضع القضية في المداولة لآخر الجلسة.

وبعد المداولة صبقا للقانون

أسباب القرار

حيث تابع السيد قاضي التحقيق المتهم من أجل المبين أعلاه بمقتضى الأمر بالإحالة عدد 285 الصادر بتاريخ 2018/11/30 في الملف عدد 18/712 غرفة التحقيق الأولى.

وحيث أجاب المتهم أمام المحكمة بخصوص الأفعال المنسوبة اليه بالإنكار موضحا أن المشتكية ابنته ولا يمكنه الاعتداء عليها جنسيا، وأنه متزوج وله ثمانية أبناء من بينهم الضحية، وعرض عليه مضمون شكاية المشتكية بتفصيل فنازع فيه.

وحيث أجاز المتهم أمام السيد قاضي التحقيق عن المنسوب إليه ووجد انكار خلال مرحلة استنطاقه تفصيليا.

وحيث أن إنكار المتهم للأفعال المنسوبة اليه أمام المحكمة وكذا أمام السيد قاضي التحقيق ما هو إلا إنكار مجرد لم يعضده المتهم بأي دليل، وليست الغاية منه سوى التملص من المسؤولية الجنائية والعقاب، إذ تنفذه ظروف القضية وملابساتها وخاصة ما استجلته المحكمة من أدلة وقرائن يمكن إجمالها في الآتي:

- اعترافات المتهم الدقيقة والمفصلة تمهيدا بمحضر الضابطة القضائية عند الاستماع إليه في المرة الثانية والتي نفى فيها تصريحاته الأولى، واعترف من خلالها أنه بالفعل كان يقوم باغتصاب ابنته قبل وبعد زواجها مرات عديدة وأنه نادم عما صدر منه اتجاهها وأنه سيرحل عن المنزل، مؤكدا قيامه باغتصاب ابنته عدة مرات بأماكن مختلفة وخصوصا عند عودتهما من حضور جلسات الطلاق، وأن ابنته لا تربطها أي علاقة بالمسمى "ر ز"، وأنه اختلق ذلك فقط للضغط عليها لتراجع عن شكايته.

- المواجهة التي أجرتها الضابطة القضائية بين المتهم وابنته الضحية، والتي بمجرد مشاهدتها له أصيبت بحالة هستيرية قوية وأجهشت بالبكاء وبدأت تذكر والدها بما كان يقوم به من أفعال في حقها ومن اعتداءات جنسية عليها سواء بالأماكن الخالية أو داخل المنزل مهددة إياه بقيامها بالانتحار في حالة عدم انصافها قانونا وأمام هذا الوضع لم يجد والدها أي مبرر معقول للدفاع عن نفسه وأجهش بالبكاء وبدأ يطلب من ابنته السماح له عما صدر منه اتجاهها وأنه لن يكرر اغتصابها مجددا وسيرحل عن المنزل بصفة نهائية.

- تشبث الضحية القاصرة بتصريحاتها خلال سائر أطوار القضية والتي أكدت من خلالها أن والدها كان يغتصبها قبل الزواج وبعده لعدة مرات وأنه قبل الزواج كان يمارس عليها الجنس سطحيا، وأنه لما عادت الى منزل والديها عاد والدها مجددا لاغتصابها، فقررت الهرب الى منزل جدتها، وبعد استفسار والدتها عن سبب خروجها من المنزل أخبرتها بالأمر، مؤكدة شكايته في مواجهته.

- تصريحات مصرحتي محضر الضابطة القضائية "خ ب" و "م ك" واللتين تم الاستماع لهما أمام المحكمة كشاهدتين على سبيل الاستئناس

فأكدتا من خلال شهادتهما تصريحاتها التمهيدية جملة وتفصيلا وبقيت شهادتهما منسجمة ومتطابقة مع تصريحات الضحية سواء تمهيديا أو خلال باقي أطوار القضية.

- شهادة الضحية القاصرة "خ" أمام السيد قاضي التحقيق وأمام المحكمة، والتي تمسكت فيها بكافة تصريحاتها التمهيدية المضمنة بمحضر الضابطة القضائية، والتي أكدت من خلالها تعرضها للاعتداء الجنسي من طرف والدها المتهم منذ الصغر وبعد الزواج، وهي الشهادة التي بقيت منسجمة ومتطابقة فيما بينها من جهة وبينها وبين تصريحات المصرحتين حنين "خ ب" و "م ك"، مما جعل المحكمة تطمئن لمضمونها وتركن لإعمالها كدليل إثبات في مواجهة المتهم.

وحيث أن شهادة شهود اللائحة أعلاه والمستمع لهم أمام المحكمة تبقى شهادة مجاملة الغاية منها نفي التهمة عن المتهم، خاصة أنهم جميعا اكدوا عدم علمهم بوقائع القضية بخصوص الاعتداءات الجنسية المدعى بها من قبل الضحية في حق والدها المتهم ، كما أن شهادتهم هذه لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تضد الاعترافات التفصيلية للمتهم والمضمنة بمحضر الضابطة القضائية ، وكذا المواجهة المجرأة بين المتهم وابنته الضحية والتي أقر خلالها بالمنسوب اليه، وهي الاعترافات التي جاءت متطابقة ومنسجمة مع تصريحات الضحية القاصرة والتي تشبثت بأقوالها في مواجهة المتهم خلال سائر أطوار القضية ومؤكدة جملة وتفصيلا لاعتدائه التمهيدية .

وحيث إنه بالرجوع لمقتضيات الفصل 485 من القانون الجنائي فإنه ينص على أنه " يعاقب بالسجن من خمس الى عشر سنوات من هنك أو حاول هنك عرض أي شخص ذكرا كان أو أنثى مع استعمال العنف.

غير أنه اذا كان المجني عليه طفلا تقل سنه عن ثمان عشرة سنة أو كان عاجزا أو معاقا أو معروفا بضعف قواه العقلية، فإن الجاني يعاقب بالسجن من عشر الى عشرين سنة"

وحيث إنه لقيام العناصر التكوينية لجناية هنك عرض قاصرة بالعنف لا بد وأن يقوم الجاني بإتيان فعل جنسي أو ذو مدلول جنسي على أنثى قاصرة لم يتجاوز سنها الثامنة عشر ، وأن يستعمل الجاني في اعتدائه العنف بجميع

مدلولاته لتطويع الضحية قصد دفعها للاستجابة لرغباته الجنسية، وهو ما تحقق في نازلة الحال من خلال قيام المتهم بممارسة الجنس على الضحية القاصرة عدة مرات وهي مكرهة تحت وطأة تهديدها بقتل والدتها في حالة إخبارها بذلك، ومعاودته الكرة عليها من جديد بعد طلاقها ، مما تكون معه العناصر التكوينية لجناية هتك عرض قاصرة بالعنف طبقا لمقتضيات الفصل 485 في فقرته الثانية من القانون الجنائي قائمة في النازلة .

وحيث إن الاغتصاب، حسب مدلول الفصل 486 من القانون الجنائي هو " موقعة رجل لامرأة بدون رضاها، ويعاقب عليه بالسجن من خمس الى عشر سنوات.

غير انه إذا كانت سن المجني عليها تقل عن ثمان عشرة سنة أي كانت عاجزة أو معاقة أو معروفة بضعف قواها العقلية أو حاملا، فإن الجاني يعاقب بالسجن من عشر الى عشرين سنة".

وحيث إن موقعة المتهم لابنته الضحية القاصرة بعد طلاقها من زوجها، وممارسته الجنس عليها من القبل بالإكراه والغصب، وتحت التهديد، كلها أفعال تشكل العناصر التكوينية لجناية اغتصاب قاصرة طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 486 من القانون الجنائي المشار إليه أعلاه.

وحيث إن الفصل 487 من القانون الجنائي ينص على أنه " إذا كان الفاعل من أصول الضحية أو ممن لهم سلطة عليها أو وصيا عليها أو خادما بالأجرة عندها أو عند أحد من الأشخاص السالف ذكرهم، أو كان موظفا دينيا أو رئيسا دينيا، وكذلك أي شخص استعان في اعتدائه بشخص أو بعدة اشخاص فإن العقوبة هي:

- السجن من عشرين الى ثلاثين سنة في الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من الفصل 485 (...).

-السجن من عشرين إلى ثلاثين سنة في الحالة المشار اليها في الفقرة الثانية من الفصل 486 (...).

وحيث إن المتهم يعتبر والد الضحية "خ" ، وهو ما قام معه الظرف المشدد المنصوص عليه طبقا لمقتضيات الفصل 487 من القانون الجنائي السالف الذكر .

وحيث إن المحكمة بعد دراستها لوثائق الملف واستنادا للمعطيات أعلاه ولما راج أمامها بالجلسة من مناقشات، واستنادا لاعترافات المتهم التمهيدية وكذا محضر المواجهة، وتصريحات الأطراف وشهادة الشهود وفق المفصل أعلاه، ثبت لها عن قناعة قيام المتهم بالجرائم المذكورة في حق ابنته الضحية القاصرة، وفق فصول المتابعة المشار إليها أعلاه الشيء الذي يتعين معه التصريح بإدانته من أجل ما نسب إليه ومعاقبته طبقا للقانون.

وحيث إن المحكمة تداولت في شأن إمكانية تمتيع المتهم بظروف التخفيف فقررت تمتيعه بها مراعاة لقسوة العقوبة المقررة في القانون بالنظر الى خطورة الأفعال المقترفة وبالنظر لظروفه الاجتماعية المزرية، وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 147 من القانون الجنائي والفصل 430 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر مجبرا عنه في الأدنى.

وحيث يتعين إشعار المتهم بأجل عشرة أيام كاملة للطعن بالاستئناف حسب المادة 440 من ق.م.ج.

وعملا بمقتضيات الفصول 286/254/251/9/8/7/1 إلى 416/365/291/288 إلى 420/419 إلى 638/636/452/442 من قانون المسطرة الجنائية وكذا فصول المتابعة والفصل 147 من القانون الجنائي.

لهذه الأسباب:

فإن غرفة الجنايات وهي تبت في القضايا الجنائية علنيا وابتدائيا وحضوريا تصرح:

بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه ومعاقبته بسبع (07) سنوات سجنا، مع تحميله الصائر مجبرا في الأدنى.

وأشعر المتهم بأجل الطعن بالاستئناف.



La Cour d'appel de Kénitra
Dossier numéro 612/2610/18

Décision pénale en première instance numéro 28

Rendue le 14/01/2019

Au nom de Sa Majesté le Roi et Conformément à la loi

Le 07 Jumada I 1440 / correspondant au 14/01/2019

La chambre criminelle de première instance de la Cour d'appel de Kénitra en audience publique,

Composée de :

- Abd al-Rahim Mustaqim : Président
- Al-Hussein Al-Taweel : conseiller
- Saad Dahouti: conseiller
- En présence de Muhammad Al-Hafithi : Représentant du Parquet
- Assisté de : Qassem Agshan, greffier

A rendu l'arrêt suivant :

Entre

Monsieur le Procureur Général du Roi

D'une part

Et le dénommé :

"AB", Marocain, né en 1983, marié et père de huit enfants.

Représenté par ses deux avocats au barreau de Kénitra, Mme Amina Al-Manaei et M. Abdel-Kabir El-Taki,

Accusé d'avoir commis dans la juridiction de cette Cour agression sur mineure avec violences commis par l'un de ses ascendants (son

père) dans un délai non atteint de la prescription, conformément aux articles 485/2, 486 et 487 du Code pénal.

D'autre part

Les faits

1- la phase d'enquête préliminaire :

Le rapport de la police judiciaire, rédigé par Sidi A'mar Al-Hadhi, sous le numéro : 1404, en date du 01/10/2018, et le reste des pièces du dossier, établissent que la dénommée "Kha. A" a déposé une plainte déclarant qu'elle était victime d'un viol de la part de son père.

Suite à l'audience préliminaire de la plaignante susmentionnée, dans laquelle elle a confirmé sa plainte, expliquant qu'elle est d'une famille pauvre, et que depuis son jeune âge son père la violait, notamment par attouchements sexuels (relations superficielles), en la menaçant de la tuer et de découper ses organes et de les jeter dans la vallée si elle informait sa mère de ce qui se passe entre eux. Situation qui a duré jusqu'à son mariage en janvier de la même année, et qu'après sa nuit de noce, elle n'apprécie plus les relations sexuelles avec son mari à cause de l'image du son père qui ne quitte pas son esprit. Ceci a exacerbé les problèmes conjugaux, entraînant le divorce. De retour chez ses parents, son père a repris ses actes de viol. Elle a décidé par la suite de s'enfuir chez sa grand-mère, pour ainsi avouer à sa mère tous les détails des actes commis par son père.

A l'écoute préliminaire de la mère de la plaignante la dénommée "KH.B", elle a déclaré qu'après son divorce, sa fille est revenue à la maison, pour la quitter aussitôt sans raison connue. Après des recherches elle la retrouve chez sa mère « M.K », et sur les motifs de son évasion, elle lui a raconté son histoire, en refusant de rentrer à la maison et en menaçant de mettre fin à sa vie. Elle a précisé que sa fille avait l'audience de divorce, retourna avec son

père vers onze heures du soir, tout en ayant de la paille dans ses cheveux, des rougeurs sur son cou, sa robe était humide et ses yeux étaient rouges.

A l'écoute préliminaire de la grand-mère de la victime la dénommée «M.K», elle a déclaré que la plaignante est venue la voir il y a onze jours, dans un état pitoyable, pour lui raconter son histoire avec son père qui l'avait violée avant et après son mariage et qu'elle était devenue incapable de vivre avec lui sous un même toit, qu'elle est restée pendant un certain temps en refusant de voir son père lorsqu'il est venu la chercher, craignant sa violence.

A l'écoute préliminaire de l'accusé dans un procès-verbal, il a d'abord nié les faits qui lui ont été reprochés en déclarant ensuite avoir découvert qu'elle avait une relation avec une personne appelée « R.Z» avant son divorce, ce qui lui avait déplu. Quand il l'a confrontée à cela, elle était mécontente, alors elle a décidé de quitter la maison et de déposer cette plainte contre lui.

A la confrontation entre l'accusé et sa fille, la plaignante est devenue très hystérique à sa vue, a éclaté en sanglots rappelant à son père tout ce qui lui faisait subir, les agressions sexuelles contre elle à l'extérieur dans des endroits vides ou à l'intérieur de la maison, le menaçant de se suicider si justice n'est pas faite. Face à cette situation son père n'a rien trouvé de convaincant pour sa défense, a éclaté en sanglot et s'est mis à demander pardon à sa fille pour tout ce qu'il lui avait fait subir. Il a promis que plus jamais il n'abuserait d'elle et qu'il quitterait définitivement la maison.

A la deuxième écoute, l'accusé infirme ses premières déclarations, et reconnaît avoir violé sa fille à plusieurs reprises avant et après son mariage et qu'il regrettait ses actes et qu'il quitterait la maison, en reconnaissant avoir aussi violé sa fille le jour de l'audience et que sa fille n'a aucun lien avec le nom « R.Z», et qu'il

a inventé ce mensonge uniquement pour lui mettre de la pression et la pousser à retirer sa plainte.

2- La phase de l'instruction préparatoire.

Lorsque l'accusé a été interrogé initialement, il a nié les faits qui lui sont imputés.

Après son interrogatoire détaillé, il a tenu ses dénégations en contestant ses déclarations préliminaires

Après avoir entendu la plaignante, en présence de sa mère, « Kh.B », elle a entièrement confirmé ses déclarations préliminaires.

3- L'étape du procès

Suite à la poursuite de l'accusé par le juge d'instruction pour les faits susmentionnés, l'affaire a été entendue le 14/01/2019, en présence de l'accusé mis en arrestation représenté par sa défense M. Taki, la plaignante « KH.A », la mère de la plaignante « KH.B » et sa grand-mère « M.K », les témoins « H.S », « A.H », « A.Z », « B.S » et « H.Kh » ont été envoyés dans une salle conçue à cet effet, pour tenir une audience à huis-clos.

Après vérification de l'identité de l'accusé, la lecture de l'ordonnance de renvoi de l'affaire devant le tribunal et les faits qui lui sont reprochés, l'accusé a nié ce qui lui a été attribué en expliquant que la plaignante est sa fille et qu'il ne peut pas l'agresser sexuellement, et qu'il est marié et a huit enfants, dont la victime fait partie. Après que le juge a exposé les chefs d'accusation, l'accusé les a niés toutes entières. Ensuite, la victime a été entendue. Elle a expliqué que l'accusé était son père, et qu'avant son mariage, il avait exercé sur elle des relations sexuelles superficielles sans pénétration, et qu'elle avait été déflorée après le mariage par son mari ; confirmant ainsi sa plainte.

Concernant une série de questions adressées à la victime, elle a répondu que depuis son enfance, son père exerçait sur elle des

attouchements et des relations sexuelles superficielles qu'elle ne pouvait révéler car il la menaçait de tuer sa mère. Elle a également déclaré que c'était lui qui l'accompagnait aux audiences de divorce, et que ce jour même il l'a agressée sexuellement dans un jardin vers neuf heures du soir, puis elle est partie à la maison de sa grand-mère et a qu'elle avait prévenu sa mère, elle a également déclaré qu'elle n'avait aucune relation avec le dénommé "R.Z" qui avait précédemment demandé sa main et que son père avait refusé. L'accusé a contesté toutes les déclarations de la victime.

Une confrontation a eu lieu entre la victime et l'accusé, durant laquelle chacun a maintenu ses déclarations. Appelant le témoin "KH.B", et après avoir vérifié son identité et son infirmation des causes d'invalidité du témoignage, il a été décidé de l'écouter pour constituer sa conviction. Elle a précisé que l'accusé était son mari et de temps en temps il lui remettait 50 dirhams et lui demandait de rendre visite à sa mère pour s'isoler avec la victime. Elle a déclaré avoir découvert l'affaire après la fuite de sa fille chez sa grand-mère après qu'elle eut été exposée par l'accusé à une agression sexuelle le jour de l'audience de son divorce, car sa fille lui a dit que son père l'agresser sexuellement en plein air et qu'elle avait examiné les traces de paille sur les cheveux de la victime et l'état désastreux dans lequel elle se trouvait, et que l'incident a eu lieu mercredi.

Fut appelé la témoin « M.K. », après vérification de son identité et contestation de l'invalidation de sa déposition, il a été décidé de l'écouter à titre indicatif; elle a répondu que l'accusé est son gendre et la victime sa petite-fille, lui avait rendu visite et lui avait raconté que son père l'avait agressée sexuellement deux fois, une fois en extérieur et une fois à l'intérieur de la maison, et qu'elle portait une robe bleue lors de sa visite. A une autre question elle a répondu que la victime était restée avec elle pendant environ 11

jours. L'accusé a été confronté par les déclarations du témoin et il les a contestées.

Il a été appelé le témoin "S.H." et après vérification de son identité et nié les incompatibilités de sa déposition, il a déclaré qu'il était l'ex-mari de la victime, il a donc été décidé de l'écouter pour plus d'éléments. Il a déclaré avoir divorcé d'elle pour plusieurs problèmes entre eux, et qu'elle était toujours en contact avec une personne qu'elle disait être son oncle maternel, qu'il ne se souvient pas de la date du divorce, mais que l'audience était vers midi, et qu'il ignorait tout l'attentat à la pudeur entre la victime et son père. Il a été appelé le témoin « A.H. » et après vérification de son identité, et nié les incompatibilités du témoignage et prêté serment, il a précisé qu'il n'avait aucune ajouté qu'il n'était pas au courant des faits de l'attentat à la pudeur de la victime par son père, et que l'accusé avait été menacé par sa femme pour lui céder terre et bétail.

Fut appelé le témoin "H.Kh", après vérification de son identité et contestant les invalidations de la déposition a prêté serment ; Il a expliqué que l'accusé était son ami et l'avait précédemment appelé par téléphone vers midi vendredi, et lui a demandé de l'aider à chercher sa fille "Kh" qui avait fui la maison, avec le témoin "A" sans la trouver jusqu'à dimanche, lorsque l'accusé lui a dit qu'il avait trouvé sa fille dans la ville de Kénitra chez quelqu'un. Une semaine plus tard il l'a rappelé en lui demandant de l'accompagner pour ramener sa fille de chez sa mère, et qu'elle avait refusé de revenir à la maison avec eux tant qu'il n'avait pas quitté l'endroit. Le lendemain l'accusé lui a demandé de nouveau de venir avec lui, et dès leur arrivée, il a été convenu que l'accusé leur céderait le bétail et la terre en échange de l'abandon de la plainte et de la réconciliation.

Fut appelé le témoin « A.Y », après vérification de son identité et contestation des invalidations du témoignage, il a prêté serment et précisé qu'il avait une laitière et que la victime « Kh » était auparavant venue vers lui pour demander du travail. Elle est restée une demi-heure avant de partir vers une destination inconnue et il n'était au courant d'aucun autre fait. Les déclarations du dernier témoin ont été présentées à la victime, et qu'elle les a contesté.

Fut appelé le témoin « B.S », après vérification de son identité et invalidation du témoignage, il a prêté serment. Il a déclaré qu'il connaissait toutes les parties étant leur voisin et qu'il savait que plusieurs problèmes existaient entre l'épouse et l'accusé et qu'il avait entendu la mère de l'épouse dire que l'accusé a refusé de marier sa fille « K » au dénommé « R.Z » et qu'elle se vengerait en le jetant en prison. Il a en revanche déclaré ignorer tout différend entre la fille et son père. Le Procureur Général du Roi a demandé une condamnation conformément aux chefs de la poursuite.

Maitre Al-Taki a pris la parole au nom de maitre Amina Al-Manaei représentant l'accusé, et après avoir présenté les faits du conflit, il a exprimé sa défense, expliquant que son représenté a nié les accusations et que la plainte était malveillante, ce qui a été confirmé par le témoin « B.S » et que les déclarations de la victime étaient contradictoires pendant toute l'évolution de l'affaire, que les témoins ont confirmé qu'il y avait un différend entre l'accusé et son épouse au sujet des terres et du bétail, et que les procès-verbaux de la police judiciaire n'étaient que des données et que le dossier était dépourvu de preuves. En l'absence d'éléments constitutifs de crime et d'un certificat médical indiquant l'acte, en plaidant principalement pour l'innocence de son représenté au bénéfice de la certitude et à titre préventif au bénéfice du doute. L'accusé, était le dernier à prendre la parole en plaidant non coupable. La Cour a donc mis l'affaire en délibération.

Après délibération et conformément à la loi

Les Motifs de l'arrêt

Attendu que le juge d'instruction a pris en considération les faits mentionnés ci-dessus selon l'ordonnance de renvoi n ° 285 du 30/11/2018 dans le dossier n ° 712/18 de la première chambre d'instruction.

Attendu que l'accusé a nié devant la Cour tous les actes qui lui sont reprochés, en avançant que la plaignante était sa fille et ne pouvait pas l'agresser sexuellement, et qu'il était marié et avait huit enfants, dont la victime fait partie.

Attendu que l'accusé a également nié lesdits actes devant le juge d'instruction lors de la phase d'interrogatoire détaillé.

Attendu que l'accusé a nié les actes qui lui sont reprochés devant la Cour et devant le juge d'instruction sans pour autant justifier ses dénégations par une preuve légalement admise. Ces dernières ont pour but essentiel d'échapper à la responsabilité pénale et la peine qu'il peut encourir, car les circonstances de l'affaire les réfutent par les preuves pouvant être résumées comme suit :

- Les aveux précis et détaillés de l'accusé lors de la première audition dans le procès-verbal dressé de la police judiciaire, son déni lors de la deuxième audition de ses premières déclarations durant lesquels il avait reconnu avoir violé sa fille avant et après son mariage et qu'il regrettait ce qui lui avait infligé et qu'il quitterait la maison, confirment l'acte de viol sur la personne de sa fille à plusieurs reprises dans différents endroits, notamment après l'audience de concernant son divorce, et que sa fille n'avait pas de relation avec le dénommé «R.Z», et qu'il avait inventé de telle mensonges pour la forcer à retirer sa plainte.
- La confrontation devant la police judiciaire entre l'accusé et sa fille, la victime qui, dès qu'elle l'a vu, est devenue gravement hystérique et a éclaté en sanglots et a commencé à rappeler à son père tout ce qu'il lui faisait subir y compris les agressions

sexuelles à son rencontre , que ce soit dans des lieux vides ou à l'intérieur de la maison, le menaçant de se suicider si justice n'était pas rendue, situation face à laquelle son père n'a trouvé aucune justification raisonnable pour se défendre, et s'est mis à pleurer en lui demandant pardon promettant qu'il ne la violerait plus et qu'il quitterait définitivement la maison.

- La victime mineure a maintenu ses déclarations pendant toutes les étapes de l'affaire, confirmant à maintes reprises que son père avait l'habitude de la violer avant et après le mariage, par des relations sexuelles superficielles avant le mariage, et que lorsqu'elle est retournée chez ses parents, il a repris ses actes, alors elle a décidé de fuir chez sa grand-mère, et qu'après que sa maman lui demandait des justifications de sa fuite, elle lui avait tout avoué confirmant sa plainte contre lui.

- Les déclarations lors de l'enquête préliminaire de « KHB » et « MK », ainsi entendues devant la Cour en qualité de témoins à titre indicatif et qui ont confirmé intégralement leurs dépositions préliminaires qui sont corroborant et cohérentes avec celles de la victime durant toutes les étapes de l'affaire.

- Le témoignage de la victime mineure « Kh » devant le juge d'instruction et devant la Cour, confirmant toutes ses déclarations préliminaires contenues dans le rapport de la police judiciaire, confirmant ainsi qu'elle subissait de la part de son père des viols répétés depuis l'enfance et après le mariage. Un témoignage totalement conforme aux déclarations des deux témoins «KH.B» et «M.K», ce qui a permis à ladite Cour de s'assurer du contenu de la plainte et considérer les témoignages comme preuve incriminant l'accusé.

Attendu que les déclarations des témoins de la liste ci-dessus entendus devant la Cour est considéré comme un témoignage de courtoisie, dont le but est de disculper l'accusé, ayant notamment tous confirmé ignorer les faits de l'affaire concernant les

agressions sexuelles reprochées subi par la victime, et ne pouvant en aucun cas réfuter les aveux détaillés de l'accusé figurant dans le procès-verbal de la police judiciaire, ainsi que la confrontation entre l'accusé et sa fille, au cours de laquelle il a reconnu avoir commis les actes qui lui sont imputés, aveux corroborant et cohérents avec les déclarations de la victime mineure qui a maintenu ses déclarations pendant-toutes les étapes de.

Attendu que, conformément aux dispositions de l'article 485 du Code pénal, *« est punie de la réclusion de cinq à dix ans tout attentat à la pudeur consommé ou tenté avec violences contre des personnes de l'un ou de l'autre sexe »*.

« Toutefois si le crime a été commis sur la personne d'un enfant de moins de dix-huit ans, d'un incapable, d'un handicapé, ou sur une personne connue pour ses capacités mentales faibles, le coupable est puni de la réclusion de dix à vingt ans. »

Attendu que, pour établir les éléments constitutifs du crime d'attentat à la pudeur sur mineure avec violence, l'auteur du crime doit accomplir un acte sexuel ou à connotation sexuelle sur une femme de moins de dix-huit ans, et que l'auteur utilise la violence dans toutes ses formes pour maîtriser la victime afin de la pousser à répondre à ses désirs sexuels, ce qui est le cas dans l'affaire présente, puisque l'accusé a entretenu des relations sexuelles à plusieurs reprises avec la victime mineure sous la menace de tuer sa mère dans le cas où celle-ci était informée, et a réitéré de nouveau après son divorce, établissant les éléments constitutifs d'un crime d'attentat à la pudeur sur mineur avec violence conformément aux dispositions de l'article 485 paragraphe 2 du Code Pénal.

Attendu que le viol, au sens de l'article 486 du Code Pénal, *« est l'acte par lequel un homme a des relations sexuelles avec une femme contre le gré de celle-ci. Il est puni de la réclusion de cinq à dix ans. Toutefois si le viol a été commis sur la personne d'une mineure de moins de dix-huit ans, d'une incapable, d'une handicapée, d'une personne*

connue par ses facultés mentales faibles, ou d'une femme enceinte, la peine est la réclusion de dix à vingt ans. »

Attendu que l'accusé a commis sur sa fille mineure après son divorce, et auparavant par la contrainte, la force, et sous la menace, des actes sexuels qui constituent les éléments constitutifs d'un crime de viol à l'égard s'un mineur conformément aux dispositions de l'article 486-2 précité du Code Pénal.

Attendu que l'article 487 du Code Pénal dispose que « *si les coupables sont les ascendants de la personne sur laquelle a été commis l'attentat, s'ils sont de ceux qui ont autorité sur elle, s'ils sont ses tuteurs ou des serviteurs à gages, ou les serviteurs à gages des personnes ci-dessus désignées, s'ils sont fonctionnaires ou ministres d'un culte, ou si le coupable quel qu'il soit, a été aidé dans son attentat par une ou plusieurs personnes, la peine est*

- *La réclusion de vingt à trente ans, dans le cas prévu à l'article 485, alinéa 2 ;*
- *La réclusion de vingt à trente ans, dans le cas prévu à l'article 486, alinéa 2.*

Attendu que l'accusé est le père de la victime « Kh », qui constitue une circonstance aggravante prévue à l'article 487 du Code pénal précité.

Attendu qu'après étude des pièces du dossier et sur la base des données ci-dessus et de ce qui a été dégagé des audiences, et sur la base des aveux préliminaires du défendeur ainsi que du procès-verbal de la confrontation, les déclarations des parties et le témoignage des personnes entendues. De ce qui précède, la Cour est convaincue que l'accusé a perpétré les crimes mentionnés à l'encontre de sa fille mineure, et selon les articles de poursuite précités, il est lieu de le déclaré coupable et le sanctionner, en conséquence, de tous les actes qui lui sont imputés conformément à la loi.

Attendu que le tribunal a délibéré sur la possibilité d'accorder des circonstances atténuantes pour l'accusé, et a décidé de l'en faire bénéficier compte tenu de la sévérité de la peine prévue par la loi au vu de la gravité des actes commis, et compte tenu de ses conditions sociales misérables, conformément aux dispositions de l'article 147 du code pénal et de l'article 430 du code de procédure pénale.

Attendu qu'il doit supporter les frais ci-après.

Attendu que l'accusé doit être informé qu'il dispose d'un délai de dix jours francs qui suivent le prononcé de cet arrêt pour en interjeter appel conformément à l'article 440 du Code de Procédures Pénales.

Et conformément aux dispositions des articles 1/7/8/9/251/254/286 à 288/291/365/416 à 419/420 à 442/452/636/638 du Code de Procédure Pénale, ainsi que l'article 147 du Code Pénal.

Pour ces Motifs :

La Chambre Criminelle, statuant publiquement, contradictoirement et en premier ressort déclare :

L'accusé coupable des faits qui lui sont reprochés et le condamne à sept (07) ans de réclusion ainsi qu'aux dépens.

L'accusé est informé qu'il dispose de dix jours francs à compter du prononcé du présent arrêt, pour interjeter appel.



المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بالناظور

غرفة الجنايات للرشاء

ملف رقم: 17.19 ع ن

قرار عدد: 456

بتاريخ 2017.10.11

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 11 أكتوبر 2017 عقدت غرفة الجنايات الابتدائية للرشاء
جلستها العلنية بقاعة الجلسات الاعتيادية بمحكمة الاستئناف بالناظور وأصدرت
القرار الآتي نصه:

بين السيد الوكيل العام للملك

من جهة

وبين المسمى: "ع ل" مغربي مزداد بتاريخ 1996 /02/06 الناظور
في حالة اعتقال.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه
أمد التقادم الجنائي جناية الاختطاف باستعمال وسيلة نقل ذات محرك، والتهديد
والاحتجاز والاعتصاب ومحاولة هتك عرض أنثى باستعمال العنف الأفعال
المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 436 و 425 و 485 و 486 من
القانون الجنائي.

يؤازره في إطار المساعدة القضائية ذ. عمرو القضاوي المحامي بهيئة

الناظور

من جهة أخرى

ملخص الوقائع

مرحلة البحث التمهيدي

يستفاد من أوراق الملف وخاصة محضر الضابطة القضائية المنجزة من طرف الشرطة القضائية بالناظور عدد 2516 وتاريخ 2916/10/25, وأن المسماة "ن م" تقدمت بشكاية عرضت من خلالها بأنه بتاريخ 2016/09/18 حوالي الساعة السادسة مساء و أثناء تواجدها بمدينة بني أنصار وعلى مستوى إحدى المدارات فوجئت بسيارة من نوع مرسيدس 190 تقف بجوارها فنزل منها مرافق السائق و أشهر في وجهها سيفاً وبناء على أمره استقلت معه السيارة و جلست بالكراسي الخلفية و هددها السائق بواسطة شفرة حلاقة واتجه بها إلى مدينة الناظور و عبر الطريق الساحلية و بالقرب من إحدى الأودية استوقف السائق السيارة و أجبرها على النزول ووجه لها عدة صفعات ثم نزع ثيابها و سلب منها هاتفين نقالين و تحت طائلة التهديد بواسطة سيف مارس عليها الجنس من دبرها و أحست بالآلام فظيعة و بعد أن قضى وطره منها عاينت قطرات من الدم فلبست ثيابها ثم رجع بهما السائق الى مدينة بني أنصار ثم توجهها بالقرب من ثكنة القوات المساعدة وفي مكان خال ومظلم أجبرها على النزول ونزع ثيابها ثم شرع في ممارسة الجنس عليها من دبرها وللآلام التي كانت تحس بها طالبت منه ممارسة الجنس من فرجها ففعل ثم توجه بهما السائق إلى حي كاليطا أين أستقل معهم شخص مجهول السيارة و توجه السائق بالقرب من منزلها و طلب منها مبلغ 700 درهم مقابل إطلاق سراحها فلما أخبرته بعدم توفرها على هذا المبلغ انطلقت السيارة نحو حي غاسي أين توقف في الغابة المحاذية للقصر الملكي واقتادها مرافقه الأول إلى داخل الغابة وحاول ممارسة الجنس عليها من دبرها وبناء على توسلها مارس عليها الجنس من فرجها، وحوالي الساعة الثانية عشرة ليلاً تم انزالها بالقرب من منزلها.

ولدى الاستماع إلى المتهم "ع ل" تمهيدياً صرح بأنه قبل حوالي يومين من عيد الأضحى المنصرم وحوالي الساعة الواحدة بعد الزوال وأثناء تواجده برفقة صديقه "ع ر" على متن سيارته من نوع مرسيدس وعلى مستوى مدارة باسو ببني أنصار أثارت انتباههما المسماة "ن م" وقررا اختطافها فاستوقف "ع" سيارته بالقرب منها ونزل هو من السيارة وأرغمها على الركوب معهما في السيارة بعد تهديدها بواسطة سيف فجلست بجواره في المقاعد الخلفية وانطلق بهما السائق نحو الطريق الساحلية وبطريق غير معبدة استوقف السائق السيارة وأنزل المشتكية و صفعها من خدها ومارس عليها الجنس من دبرها واستولى على هاتفها النقالين في حين تكفل هو بعملية المراقبة وبعدها استقلوا السيارة وتوجهوا إلى بني أنصار وبمكان مظلم بساحة

مولاريس عاود السائق ممارسة الجنس مع المشتكية من فرجها تحت طائلة التهديد بواسطة شفرة حلاقة ثم توجهوا إلى حي غاسي وطلب منها السائق النزول فرفضت وطلبت منه إرجاعها هاتفياً النقالين فرفض وتوجه بالسيارة إلى الغابة الكائنة بالقرب من القصر الملكي وأوقف السيارة وتدخل هو وأجبر المشتكية على النزول من السيارة وتوجه بها داخل الغابة وحاول ممارسة الجنس عليها من دبرها فامتنعت فمارس عليها الجنس من فرجها وبعد أن قضى وطره منها أرجعها إلى المكان الذي اختطفت فيه وأرجع لها السائق هاتفياً واحدا واحتفظ بالآخر .

التحقيق الإعدادي

بناء على المطالبة بإجراء تحقيق في القضية هامشه المؤرخة في 2016/12/23.

بتاريخ 2016/12/23 استنطق المتهم أعلاه ابتدائياً فأصر على عدم الإدلاء بأي تصريح.

بتاريخ 2017/07/12 استنطق المتهم تفصيلاً وبعد تنازله عن تنصيب محام لمؤازرته صرح أنه لم يساهم في اختطاف المشتكية ولم يمارس عليها الجنس سواء بالعنف أو بطيب خاطرها وعرضت عليه التصريحات التمهيدية للمشتكية فأوضح بأن ادعاءاتها لا أساس لها من الصحة، ففي تاريخ الواقعة وأثناء تواجده رفقة صديقه "ع ر" على متن سيارته استقلت معه المشتكية السيارة بطيب خاطرها وبمكان خال اختلى بها صديقه داخل السيارة و مارس معها الجنس بطيب خاطرها في حين أنه لم يمارس معها الجنس ولم يحاول ذلك وعرضت عليه تصريحات التمهيدية التي أكد فيها مساهمته في اختطاف المشتكية على متن سيارة برفقة "ع ر" وممارسة الجنس عليها تحت التهديد بالسلاح الأبيض ومحاولته ممارسته الجنس عليها من فرجها تحت التهديد بالسلاح الأبيض ومحاولته ممارسة الجنس عليها من دبرها فأوضح أن هذه التصريحات لم تصدر عنه و ملفقة له من قبل الضابطة القضائية وقد أجبره رجال الشرطة على تذييل محضر الاستماع إليه ببصمته من دون أن يتلوا عليه مضمونه.

وبناء على القرار بالاطلاع بشأن انتهاء التحقيق في القضية هامشه المؤرخة في 2017.7.12.

وبناء على الملمس النهائي للوكيل العام للملك بشأن انتهاء التحقيق المؤرخ في 2017.7.13 والرامي إلى متابعة المتهم من أجل الاختطاف بواسطة وسيلة نقل ذات محرك والتهديد والاحتجاز والاعتصاب ومحاولة هتك عرض أنثى بواسطة العنف والتهديد بارتكاب جناية طبقاً للفصول 436-425-485-486 من ق ج.

وبناء على قرار قاضي التحقيق المؤرخ في 20.7.2017 القاضي بمتابعة المتهم "ع م" من أجل المنسوب إليه أعلاه وإحالة القضية والمتهم في حالة اعتقال على غرفة الجنايات الابتدائية للرشداء بمحكمة الاستئناف بالناظور لمحاكمته طبقاً للقانون.

مرحلة المحاكمة

وبناء عليه أدرج ملف القضية بعدة جلسات كان آخرها جلسة 11.10.2017 استحضرت لها المتهم في حالة اعتقال وحضر لمؤازرته في إطار المساعدة القضائية ذ الفهري عن ذ. عمرو والقضاوي وتخلفت المشتكية رغم تكرار الاستدعاء وتبين أن عنوانها ناقص وبعد التأكد من هويته وسوابقه القضائية وتلاوة قرار الإحالة على مسامعه وعن المنسوب إليه أجاب بالإنكار موضحاً بأن المشتكية ركبت السيارة عن طيب خاطرها بمعية "ع ر" دون أن يتم اختطافها وأنكر اغتصابها موضحاً بأن المشتكية طلبت من هذا الأخير إيصالها إلى فرخانة لتقديم العلاج لابنها وطلبت من "ع ر" تمكينها من رقم هاتفه لمساعدتها على إرجاعها وابنها إلى بني انصار وهو ما تم نافياً ما نسب إليه ولم يسلم بتصريحات المشتكية وتليت عليه تصريحاته التمهيدية المتضمن لاعتراف صريح باستعمال التهديد والعنف لاختطافها على متن السيارة واغتصابها من طرفه ومرافقه إضافة إلى هتك عرضها من طرف هذا الأخير فلم يسلم بها ونفى محاولة هتك عرضها والتمس السيد الوكيل العام للملك الحكم وفق قرار الإحالة مع عقاب المتهم وتناول الكلمة ذ الفهري وتناول الكلمة السيد الوكيل العام للملك أكد على قرار الإحالة وعلى الملتمس النهائي ملتمساً إدانة المتهم وتناول الكلمة ذ. الفهري، وأكد أن مؤازره ينكر ما نسب إليه ومحضر الضابطة القضائية مجرد معلومات في المادة الجنائية غير معزز بأي دليل إثبات واحتياطياً تمتيعه بظروف التخفيف لظروفه الاجتماعية والشخصية وبعد أن كان المتهم آخر من تكلم والتماسه البراءة تقرر حجز القضية للمداولة لأخر الجلسة.

وبعد المداولة وبنفس الهيئة التي باشرت مناقشة القضية أصدرت المحكمة القرار الآتي نصه.

التعليق

حيث إنه وبموجب قرار الإحالة الصادر عن السيد قاضي التحقيق، توبع المتهم من أجل جنائية الاختطاف باستعمال وسيلة نقل ذات محرك والتهديد والاحتجاز والاعتصاب ومحاولة هتك عرض أنثى باستعمال العنف وفق فصول المتابعة وأحيل على غرفة الجنايات الابتدائية في حالة اعتقال.

وحيث إن المسماة "ن م" قد تقدمت بشكاية مضمونها أن المتهم وشخص آخر أشهراً في وجهها سكينا وأرغماها على امتطاء سيارة من نوع مرسيدس 190 وبالقرب من أحد الأودية مارسا عليها الجنس معا تحت طائلة التهديد بواسطة سكين كما مارسا عليها الجنس بالقرب من ثكنة القوات المساعدة من دبرها ومن فرجها ولما انتهيا توجهها بها بالقرب من منزلها وطلبا منها مبلغ 700 درهم مقابل إطلاق سراحها ولما أكدت لهما عدم توفرها على المبلغ المطلوب ثم توجهها بها نحو حي غاسي و هناك مارس عليها مرافق المتهم الجنس من فرجها وحوالي الساعة 10 ليلا أطلقا سراحها وأنزلاها بالقرب من منزلها وسلمت للسائق هاتفها النقال بعد أن طلب منها إحضار مبلغ 700 درهم.

وحيث إن المتهم عند إلقاء القبض عليه من قبل عناصر الشرطة، تم استدعاء المشتكية للتعرف عليه فتعرفت عليه بكل سهولة من ضمن مجموعة من الأشخاص.

وحيث تم الاستماع تمهيدياً للمتهم فاعترف بمشاركة المتهم "ع ر" في اختطاف المشتكية "ن م" باستعمال ناقلة ذات محرك تحت التهديد بالسلاح الأبيض واحتجازها واغتصابها.

وحيث أنكر المتهم المنسوب إليه تحقيقاً ومحاكمة.

لكن حيث إن ما نسب للمتهم بخصوص جناية الاختطاف باستعمال وسيلة نقل ذات محرك والتهديد والاحتجاز والاعتصاب يبقى ثابت في حقه تمثيلاً مع تصريحاته المفصلة المدونة بالمحضر المنسجمة زماناً ومكاناً مع تصريحات المشتكية وأن الاعتراف المدون بالمحضر يؤخذ به في مجال الإثبات في الميدان الجنائي طالما أن هذه التصريحات جاءت واضحة لا لبس فيها ولم تنتزع منه قسراً أو تحت الضغط والإكراه مما يتعين معه عدم الالتفات إلى إنكاره هذا والقول بالتالي بمؤاخذته من أجل ما ذكر اعلاه.

وحيث إن العناصر التكوينية لجناية محاولة هتك عرض أنثى باستعمال العنف منتفية لكون المتهم لما حاول ممارسة الجنس على المشتكية توصلت إليه واكتفى بممارسة الجنس عليها من فرجها أي أنه لم يشرع في التنفيذ الفعلي مما يجعل الفعل المنسوب إليه غير قائم يتعين التصريح ببراءته من أجلها.

وحيث تداولت المحكمة في شأن تمتع المتهم بظروف التخفيف من عدمه فقررت تمتيعه بها اعتباراً لظروفه الاجتماعية والشخصية ولانعدام سوابقه.

وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر مجبراً في الحد الأدنى.

وتطبيقا للمواد 286 و 287 و 293 و 366 و 365 و 430 و 457 و 636 من قانون المسطرة الجنائية وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب :

تصرح غرفة الجنايات علنيا ابتدائيا وحضوريا:

بعدم مؤاخذة المتهم من أجل محاولة هتك عرض أنثى باستعمال العنف وبراعته منها وبمؤاخذته من أجل باقي ما نسب إليه وعقابه على ذلك بعشر سنوات سجنا مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى.

وتم إشعار المتهم بأن له أجلا كاملا مدته عشرة أيام للطعن بالاستئناف في هذا القرار.

بهذا صدر القرار وتلي في الجلسة العلنية في اليوم والشهر والسنة اعلاه وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من المستشارين السادة:

- ذ: المختار العيادي
 - ذ: عمرو الجوهاري
 - ذ: محمد حليل
 - بحضور السيد عبد الحميد الرحاوي ممثلا للنياية العام
 - ومساعدة السيد عبد العالي شاطر كتب الضبط
- رئيسا
مستشارا
مستشارا



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Nador
Chambre pénale des personnes majeures

Dossier n°.19.17 AN

Arrêt n°456 du 11/10/2017

Au Nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 11 octobre 2017, la Chambre Criminelle, statuant en son audience publique en salle habituelle des audiences de la Cour d'appel de Nador, a rendu l'arrêt suivant :

Entre

Monsieur le Procureur Général du Roi ;

D'une part.

Et le dénommé (A.L.), marocain, né le 06 février 1996 à Nador, poursuivi en état d'arrestation.

Accusé d'avoir commis dans la circonscription de cet Cour, depuis un délai non atteint de prescription, le crime d'enlèvement au moyen d'un transport motorisé, menace, séquestration, viol et tentative d'attentat à la pudeur sur une personne de sexe féminin par l'usage de la violence, faits prévus et punis par les articles 425, 436, 485 et 486 du Code Pénal.

Assisté dans le cadre de l'aide judiciaire par Me. Amrou, avocat au barreau de Nador ;

D'autre part.

Les faits

1- La phase de l'enquête préliminaire

Il résulte des pièces du dossier, notamment le P.V. de police judiciaire de Nador, dressé s/n°2516, en date du 25/10/2016, que la dénommée (N.M.) avait déposé une plainte y exposant, qu'en date du 18/9/2016 vers 18h, alors qu'elle se trouvait à la ville de Beni Ensar, elle a été prise au dépourvu, à hauteur d'un rond-point, par le conducteur d'une Mercedes 190 qui s'est garé à son niveau. L'accompagnant de ce dernier est alors descendu de la voiture et l'a menacée avec une épée. Elle a été ainsi contrainte de monter dans la voiture et prendre place à l'arrière. Le conducteur l'a également menacée à l'aide d'une lame de rasoir. Elle a été ensuite conduite à la ville de Nador par la route côtière. Arrivés à proximité d'un cours d'eau, le conducteur s'est arrêté et l'a contrainte à descendre. Il l'a giflée à plusieurs reprises, l'a dénudée et l'a détrossée de deux téléphones portables. Sous la menace de l'épée, en l'agressant sexuellement par voie anale qui lui a causé des douleurs atroces. Une fois ses besoins assouvis, elle releva la présence de gouttes de sang et se rhabilla avant que le conducteur ne les reconduise à la ville de Beni Ensar. Celui-ci s'est rendu à proximité de la caserne des Forces Auxiliaires. Et dans un lieu désert et obscur, il l'a obligée à descendre et l'a dénudée en l'agressant également sexuellement par voie anal. En raison des douleurs qu'il lui occasionnait, elle lui demanda d'avoir des rapports vaginaux, et c'est ce qu'il fit. Le conducteur les emmena par la suite au quartier Calita où une personne inconnue les avait rejoints. Le conducteur l'a emmené ensuite à proximité de son domicile et lui réclamé la somme de 700 dirhams pour la libérer. Mais elle l'a informé qu'elle ne possédait pas une telle somme sur elle, la voiture se dirigea vers le quartier Ghassi, et là, elle s'arrêta dans la forêt mitoyenne au Palais Royal. Le premier accompagnant du conducteur de la voiture la conduisit à

l'intérieur de la forêt et tenta d'avoir un rapport sexuel anal avec elle. Après l'avoir supplié, il eut avec elle un rapport sexuel vaginal. Vers minuit, elle fut déposée à proximité de son domicile.

A l'audition préliminaire de l'accusé (A.L.), il déclara qu'à deux jours de l'Aid Adha dernier, vers 13h00, alors qu'il roulait en compagnie de son ami (A.R.) à bord de sa voiture de marque Mercedes à hauteur du rond-point Bassou à Beni Ensar, leur attention fut attirée par la dénommée (N.M.). Ils décidèrent alors de l'enlever. (A.) stoppa sa voiture à son niveau, il en descendit et l'obligea à monter dans la voiture sous la menace d'une épée. Elle prit place à côté de lui sur le siège arrière. Le conducteur se dirigea vers la route côtière puis il arrêta la voiture sur une route non goudronnée. Il l'a fit descendre de la voiture, la gifla, pratiqua sur elle un rapport sexuel anal et s'empara de ses deux téléphones portables tandis que lui se chargeait de surveiller les lieux. Ils prirent ensuite la voiture et se dirigèrent vers Beni Ensar, et dans un endroit sombre sur la place Molares, le conducteur de la voiture eut à nouveau un rapport sexuel vaginal avec la plaignante sous la menace d'une lame de rasoir. Ils se rendirent ensuite au quartier Ghassi et là, le conducteur lui demanda de descendre, elle refusa d'obtempérer tout en lui demandant de lui restituer ses téléphones portables. Il refusa et reprit la route pour se rendre à la forêt mitoyenne au Palais Royal. C'est à ce moment qu'il est intervenu alors en forçant la plaignante à descendre de la voiture pour la conduire à l'intérieur de la forêt. Il tenta d'avoir un rapport sexuel anal avec elle, elle refusa, c'est ainsi que le rapport sexuel avec elle se pratiqua par voie vaginale. Après avoir assouvi ses besoins, ils la ramenèrent ensemble à l'endroit où elle fut enlevée. Le conducteur lui restitua l'un des deux téléphones et conserva l'autre.

2- Phase de l'instruction préparatoire :

Vu la demande d'ouverture d'une instruction dans le cadre de l'affaire citée en marge, datée du 23/12/2016 ;

Le 23 décembre 2016, l'accusé a été auditionné en premier ressort. Il a néanmoins persisté à ne faire aucune déclaration.

Le 12 juillet 2017, l'accusé a subi un interrogatoire détaillé. Après avoir renoncé à son droit de désigner un avocat pour le défendre, il a déclaré qu'il n'avait pas pris part à l'enlèvement de la plaignante et qu'il n'a pas eu de rapports sexuels avec elle soient-ils sous la contrainte ou volontaires. Confronté aux déclarations préliminaires de la plaignante, il a soutenu qu'elles étaient dénuées de vérité. A la date des faits, alors qu'il était avec son ami A.R. à bord de sa voiture, la plaignante est montée avec lui de son plein gré, et dans un endroit à l'écart des gens, son ami et la plaignante se sont isolés dans la voiture et ont eu des rapports sexuels consentis, tandis que lui n'a pas eu de rapports sexuels avec elle et n'a même pas essayé. Ses déclarations préliminaires lui ont été présentées dans lesquelles il reconnaît avoir participé à l'enlèvement de la plaignante à bord de la voiture en compagnie de (A.R.), avoir pratiqué sur elle des rapports sexuels sous la menace d'une arme blanche, avoir tenté de la pénétrer par le vagin sous la menace de ladite arme, avoir tenté de la pénétrer par voie anale, il déclara alors n'avoir jamais fait de telles déclarations et que celles-ci avaient été fabriquées par la police judiciaire, en rajoutant que les éléments de la police l'avaient contraint à apposer son empreinte digitale sur le P.V. d'audition sans lui permettre la lecture du contenu au préalable.

Vu la décision de soit-communicé concernant la clôture de l'enquête dans l'affaire citée en marge, en date du 12.7.2017.

En vertu des réquisitions définitives de clôture d'enquête du procureur du Roi, datées du 13/7/2017, visant à poursuivre l'accusé pour enlèvement au moyen d'un transport motorisé, menace, séquestration, viol et tentative d'attentat à la pudeur sur une personne de sexe féminin par l'usage de la violence et la menace, faits prévus et sanctionnés par les articles 425, 436, 485 et 486 du Code Pénal.

Vu l'arrêt du juge d'instruction du 20/7/2017 de poursuivre l'accusé (A.M.) pour les faits qui lui sont reprochés et de renvoyer l'affaire et l'accusé en état d'arrestation à la Chambre Criminelle des personnes majeures auprès de la Cour d'Appel de Nador pour qu'il soit jugé conformément à la loi.

Procès

L'affaire a été enrôlée en plusieurs audiences, dont la dernière en date du 11/10/2017, durant laquelle l'accusé a comparu en état d'arrestation, assisté dans le cadre de l'aide judiciaire par Me. Fihri en représentation de Me. Amrou El Kadaoui, la plaignante, quant à elle, a fait défaut malgré convocation. Il s'est avéré que son adresse était incomplète. Après s'être assuré de son identité et de ses antécédents judiciaires et après lecture de l'arrêt de renvoi à l'accusé, celui-ci a répondu en niant les faits qui lui sont reprochés. Il a indiqué que la plaignante est montée dans la voiture de son plein gré en compagnie de (A.R.), et n'a pas été enlevée. Il a nié également l'avoir violée. Il a ajouté que la plaignante avait demandé à ce dernier de l'emmener à Farkhana pour que son fils y reçoive des soins. Elle a également demandé à (A.R.) de lui communiquer son numéro de téléphone pour l'aider à revenir avec son fils à Beni Ensar, ce qui a eu bien lieu. Il a nié les faits qui lui sont reprochés et rejeté les déclarations de la plaignante. En lui exposant ses déclarations préliminaires selon lesquelles il reconnaît avoir violé la victime sous la menace et a utilisé la violence pour l'enlever à bord de la voiture notamment avec l'aide de son complice, avec attentat à la pudeur commis contre elle par ce dernier, il a tout nié y compris la tentative d'attentat à la pudeur. M. le Procureur Général du Roi a requis un jugement conformément à l'arrêt de renvoi, en condamnant l'accusé. La parole a été donnée à Me. Fihri puis au Procureur du Roi qui a confirmé l'arrêt de renvoi et les conclusions de clôture, en requérant la condamnation de l'accusé. La parole a été ensuite prise par Me. Fihri qui affirmé que son représenté nie les faits qui

lui sont reprochés et que le P.V. dressé par la police judiciaire ne constitue qu'une information en matière criminelle et n'est renforcés d'aucune preuve légalement admise. A titre subsidiaire, il a sollicité de le faire bénéficier de circonstances atténuantes en raison de ses conditions sociales et personnelles. L'accusé ayant été le dernier à avoir pris la parole et demandé son acquittement, l'affaire a été saisie en délibéré pour la fin de l'audience.

Après en avoir délibéré conformément à la loi par les membres de la Cour ayant participé à la discussion de l'affaire, la Cour a rendu l'arrêt suivant :

Motivations :

Attendu qu'en vertu de l'arrêt de renvoi du juge d'instruction, l'accusé a été poursuivi pour enlèvement au moyen d'un transport motorisé, menace, séquestration, viol et tentative d'attentat à la pudeur sur une personne de sexe féminin par l'usage de la violence et a été renvoyé en état d'arrestation à la Chambre Criminelle.

Attendu que la plaignante N.M. avait déposé une plainte dont il ressort que l'accusé et une autre personne, l'avaient menacée à l'aide d'une arme blanche en la contraignant de monter dans une Mercedes 190 et qu'à proximité d'un cours d'eau, ils eurent tous deux, sous la menace d'un couteau, des rapports sexuels avec elle, et en firent de même près de la caserne des Forces Axillaires par voie vaginale et anale. Une fois leur acte achevé, ils l'emmenèrent à proximité de son domicile en lui réclamant 700 dirhams en échange de sa libération, mais quand elle leur assura ne pas disposer d'une telle somme, ils l'emmenèrent vers le quartier Ghassi où le compagnon de l'accusé eut un rapport sexuel vaginal avec elle. Elle indiqua avoir été relâchée vers 22h00 à proximité de son domicile et elle a dû remettre au chauffeur son téléphone portable, après qu'il lui ait demandé de lui ramener 700 dirhams.

Attendu que la victime a aisément reconnu l'accusé au moment de son arrestation par les éléments de la police.

Attendu qu'il a été entendu à titre préliminaire et a reconnu s'être associé avec l'accusé (A.R.) pour l'enlèvement de la plaignante (N.M.) au moyen d'un véhicule motorisé sous la menace d'une arme blanche, sa séquestration et son viol.

Attendu que l'accusé a nié pendant l'instruction et le procès les faits qui lui sont reprochés.

Néanmoins, attendu que les faits d'enlèvement au moyen d'un véhicule de transport motorisé, de menace, séquestration et viol restent établis contre l'accusé à la lumière de ses déclarations détaillées contenues dans le P.V. et qui se trouvent en concordance spatiotemporelle avec les déclarations de la plaignante, que l'aveu consigné au P.V. fait foi en matière criminelle, dès lors que ces déclarations sont claires et qu'elles ne sont pas arrachées par la force ou sous la contrainte ou la pression, qu'il y a lieu de ne tenir compte de son désaveu et le condamner, en conséquence, pour les faits qui lui sont reprochés.

Attendu que les éléments constitutifs du crime de tentative d'attentat à la pudeur sur une personne de sexe féminin par l'usage de la violence ne sont pas réunis en l'espèce. En effet, lorsque l'accusé a essayé d'avoir des rapports sexuels avec la plaignante, celle-ci l'a supplié et il a décidé alors de se contenter d'un rapport vaginal, ce qui revient à dire qu'il n'a pas entamé l'exécution effective, rendant le fait à lui reproché non avéré, d'où il convient de l'en acquitter.

Attendu que le tribunal a délibéré concernant les circonstances atténuantes et a décidé de d'en faire bénéficier l'accusé, en raison de ses conditions sociales et personnelles et de l'absence d'antécédents judiciaires.

Attendu qu'il convient condamner l'accusé aux dépens avec contrainte au minimum.

En application des dispositions des articles 286, 287, 293, 366, 365, 430, 457 et 636 du code de Procédure Pénales et des articles de poursuites.

Pour ces motifs :

La Chambre Criminelle, statuant publiquement, contradictoirement et en premier ressort:

Acquitte l'accusé de la tentative d'attentat à la pudeur contre une personne de sexe féminin par l'usage de la violence et le condamne pour les autres faits qui lui sont reprochés à une peine de dix ans de réclusion et aux dépens en déterminant la durée de la contrainte par corps au minimum.

Notifie à l'accusé qu'il bénéficie d'un délai franc de dix jours pour interjeter appel.

Ainsi arrêté et lu à la l'audience publique tenue, le jour, mois et année ci-dessus, la cour étant composée de MM. :

- Mokhtar Ayadi : **Président** ;
- Amrou El Jouhari : **Conseiller** ;
- Mohamed Halil : **Conseiller** ;
- En présence de M. Abdelhamid Errahaoui, **représentant du Ministère Public** ;
- Assistés par M. Abdelali Chater, **greffier**.



المملكة المغربية

وزارة العدل

محكمة الاستئناف بصنجة

ملف رقم: 2612/2019/203

رقم: 232

صدر بتاريخ: 2019/04/09

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 2019/04/09 عقدت غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بطنجة في جلسة علنية بقاعة الجلسات الاعتيادية للنظر في القضايا الجنائية المعروضة عليها وكانت الهيئة تتركب من السادة:

- | | | |
|---|--------------|---------|
| - | ميلود حميدوش | رئيسا |
| - | الحسين أحجوت | مستشارا |
| - | ادريس شوراد | مستشارا |
| - | عمر الأزرق | مستشارا |
| - | محمد المساوي | مستشارا |

وبحضور السيد المختار العيادي ممثلا النيابة العامة

وبمساعدة السيد فؤاد الحراق السريفي كاتبا للضبط

وأصدرت القرار الآتي:

بين السيد الوكيل العام للملك لدي هذه المحكمة.

والمطالبة بالحق المدني "ك ن" ينوب عنها ذ/ عبد السلام التونسي محامي بهينة طنجة.

- من جهة

والمسمى: "م س" ، مغربي، مزداد بتاريخ 1991/03/01 ، متزوج، عامل.

يؤازر المتهم ذ/ محمد كبوس محامي بهيئة مكناس.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنائي جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 486 و488 من القانون الجنائي

من جهة أخرى -

بناء على الاستئناف المقدم من طرف السيد الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بطنجة بتاريخ 2018/10/04 ومن طرف دفاع الطرف المدني "ك ن" ذ عبد السلام التونسي محامي بطنجة بتاريخ 2018/10/09 ومن طرف المتهم بتاريخ 2018/10/08 ومن طرف دفاع المتهم ذ عبد الله حمون محامي بطنجة بتاريخ 2018/10/05 ضد القرار الصادر عن غرفة الجنايات الابتدائية بطنجة بتاريخ: 2018/10/02 قرار رقم 924 في الملف عدد: 2610/18-464 القاضي في منطوقه:

1- في الدعوى العمومية: بمؤاخذة المتهم "م س" من أجل الإيذاء العمدي في حق الزوجة طبقا للفصل 404 ق.ج بعد إعادة التكييف وتغيير الوصف القانوني للجريمة المتابع بها والحكم عليه تبعا لذلك بسنتين اثنتين (02) حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها ألف (1.000) درهم مع تحميله الصائر مجبرا في الأدنى.

2- في الدعوى المدنية: التابعة قبولها شكلا وموضوعا على المتهم بأدائه للمطالبة بالحق المدني "ك ن" تعويضا مدنيا قدره ثلاثون ألف (30.000) درهم مع تحميله الصائر بدون إجبار في حدود المبالغ المحكوم بها وإعفاء الطرف المدني من باقي الصائر.

في الموضوع:

يستفاد من البحث التمهيدي المنجز من طرف الضابطة القضائية فرقة الشرطة القضائية بالعرائش بموجب المسطرة عدد 623/ج ش ق بتاريخ 2018/06/30 والتي ورد فيها أنه تم نقل المشتكية "ك ن" على متن سيارة الإسعاف الى المستشفى المحلي بالعرائش وهي تنزف دما من فرجها حيث

صرحت بأن المسمى "م س" المتهم أعلاه هو زوجها بعد أن عقد عليها من حوالي سنة وأنهما كانا على خلاف دائم فأخبرته بأنها ترغب في فسخ الارتباط بينهما لكونها تحس بكونها شخصا غير مرغوب فيها من طرف عائلته وبتاريخ 2018-06-29 جاء لزيارتها بمنزل والديها فأخبرته بذلك فثارت ثأرتة وشرع في الصراخ واقترب منها وهددها بكونه سيقتلها وسيقتل نفسه إن فكت الارتباط به و عندها اقترب منها رويدا وذلك عندما كانا بمفردهما بمنزل والديها الشيء الذي لم يتقبله المشتكى حيث ثار في وجهها وأخذ في الصراخ ثم أخذ يقترب منها حتى تمكن من إسقاطها أرضا وقام بمواقعتها رغما عنها وأدخل ذكره بقوة في فرجها رغم توسلها إليه للكف عن ذلك وتمكن من افتضاض بكارتها وتركها تنزف دما حيث تم نقلها الى المستشفى وأدلت بشواهد طبية تفيد تعرضها لعنف جنسي.

وعند الاستماع تمهيديا إلى المشتكى به المتهم أعلاه حول الموضوع صرح بأن المشتكية هي زوجته منذ تاريخ 2017/08/29 وأنه نظرا لمروره بضائقة مالية فقد تأخر في إقامة حفل الزفاف على أساس إقامته خلال شهر مارس من السنة المقبلة وأنه كان يتردد على منزل والديها وكان يختلي بها وكان يمارس معها الجنس بطريقة سطحية وأنهما دخلا مؤخرا في خلافات فأخبرته بأنها لا ترغب في العيش مع والدته في منزل واحد واقترح عليها كراء منزل مستقل وأنه يوم الحادث قدم إلى منزلها حيث خلد للنوم وبعدها استيقظ تناول الفطور وبدأ يتحدث مع زوجته وهما بمفردهما وتطور الأمر إلى أن شرعا في ممارسة الجنس سطحيا إلا أنه وفي لحظة لم يضبط نفسه قام بإدخال ذكره في فرجها وافتض بكارتها وواصل ممارسة الجنس عليها دون أن ينتبه إلى خروج الدم منها ثم غادر المنزل بناء على طلبها.

وعند استنطاق المتهم من طرف السيد قاضي التحقيق أكد تصريحاته أمام الضابطة القضائية.

وعند الاستماع الى الضحية المشتكية من طرف قاضي التحقيق أكدت تصريحاتها التمهيدية مؤكدة كون المتهم أمسك بها بالعنف والقوة ومارس عليها الجنس بدون رضاها وبكل وحشية مما تسبب في افتضاض بكارتها بشكل غير طبيعي وحدث نزيف وتم نقلها للمستعجلات.

وأحيلت على غرفة الجنايات الابتدائية فأدرجت بأخر جلسة بتاريخ 02-10-2018 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال مؤازرا بدفاعيه وحضرت إلى جانبه المطالبة بالحق المدني ودفاعها، وعن المنسوب إليه أجاب بكونه مارس الجنس على المشتكية برضاها وقام بذلك عدة مرات وكان يبيت معها بمنزل والديها، تم الاستماع للمشتكية فأكدت شكايته وما صرحت به تمهيدا وأمام قاضي التحقيق وبعد أن رافع دفاع الطرف المدني والتمس الحكم لموكلته بتعويض قدره 200 ألف درهم التمس السيد الوكيل العام الإدانة وتشديد العقاب ورافع دفاعه فأكد بكون مقتضيات الفصلين 486 و488 ق ج لا تنطبق علي نازلة الحال لرابطة الزوجية والتمس التصريح ببراءته واحتياطيا منحه ظروف التخفيف وبنفس الجلسة صدر الحكم ذي المنطوق أعلاه فاستأنفه الطرف المدني بواسطة دفاعه والسيد الوكيل العام والمتهم ودفاعه داخل أجل الاستئناف.

وحيث أحيلت القضية على أنظار هذه المحكمة للنظر في الطعن المذكور أعلاه، فتم إدراج الملف بعدة جلسات كان آخرها جلسة 2012/04/09 أحضر المتهم في حالة اعتقال وتنصب عنه ذ/ أديب محامي بهيئة مكناس.

وبعد التأكد من هوية المتهم وتبين للمحكمة أنها مطابقة لمحضر الضابطة القضائية لا سوابق قضائية له بذكره ثم اعتبرت المحكمة القضية جاهزة للمناقشة

فأشعر المتهم بحضور دفاعه بالتهم المنسوبة إليه فاعترف بكونه افتض بكارة المشتكية وأنها قبلت ممارسة الجنس معه برضاها وكان قد عقد قرانها وعن سؤال من المحكمة أجاب المتهم أنه مارس الجنس معها في منزل والديها، وكان ذلك برضاها، وعن سؤال آخر من المحكمة حول تصريحات الضحية كونه مارس عليها الجنس باستعمال العنف فأجاب المتهم بالنفي، وأضاف أنه تمت مواجهته معها خلال المرحلة الابتدائية وعن سؤال آخر من المحكمة حول تقديم شكاية المشتكية ضده أجاب المتهم بأن المشتكية هي زوجته، ونودي على المشتكية "ك" داخل قاعة الجلسة فحضرت وأعطيت لها الكلمة فصرحت أنه قبل الحادث كان لها نزاع بينه وبين عائلته وإنها قررت الانفصال عنه إلا أنه تشبث بها وفي يوم الحادث أرغمها على ممارسة الجنس معه ومارس عليها كذلك العنف وافتض بكارته، وعن سؤال آخر من المحكمة أجابت المشتكية أنها مازالت زوجة له، وعن سؤال آخر من السيد الوكيل العام أجابت المشتكية بكون المتهم

مارس الجنس عليها بمنزل والديها، وعن سؤال آخر من المحكمة أجابت المشتكية أنها متزوجة بالمتهم وقد تنازلت عن شكايتها.

أعطيت الكلمة للسيد الوكيل العام وأشار في البداية بكون النازلة تتعلق باغتصاب زوجي وأنه المتهم افتض بكارة المشتكية بمنزل والديها وأكد كذلك أن عنصر الرضا لم يكن وقت الموقعة وأن ممارسة الجنس تمت بدون رضا المشتكية وأكد في الأخير بالرجوع للتقرير الاستثنائي وإصدار العقوبة الملانمة للفعل المرتكب لتحقيق الردع العام والخاص.

ثم أعطيت الكلمة لدفاع المتهم ذ/ أديب محامي بهيئة مكناس وأشار في البداية لأسباب الاستئناف المصرح به، وأضاف بأنه بين المتهم والمشتكية علاقة زواج وأنه تمت بينهما علاقة جنسية رضائية بمنزل والدي المشتكية وأضاف كذلك أنه بتاريخ الواقعة اختلى المشتكى به بالمشتكية في منزل والديها عندما ذهب الجميع إلى الشاطئ وتمت الممارسة الجنسية بين الطرفين وأكد الدفاع كذلك بكون عنصر العنف مستبعد في حالة المتهم، وبعد ما عدد الدفاع الأركان التامة لعنصر العنف في القانون الجنائي، وما أشار إليه السيد الوكيل العام من مواد القانون 13 - 103 وخلص الدفاع في الأخير بأن العناصر التكوينية للفصول المتابع بها المتهم غير قائمة في حالته واستبعد كذلك جرم الاغتصاب الزوجي، وأضاف كذلك بكون القرار الجنائي الابتدائي لم يصادف الصواب فيما قضى به وأن العقوبة هي جد قاسية التي حكم بها ابتدائيا وعنصر الرضائية حاصل في النازلة وأن الشكاية تفتقد لعناصر الاثبات إضافة إلى ذلك أن المشتكية تنازلت عن شكايتها، وأن الأصل هو البراءة ولا وجود كذلك لوسائل الاثبات في التهم المنسوبة للمتهم والتمس الدفاع في الأخير إلغاء القرار الجنائي الابتدائي وتصديا التصريح ببراءته لفائدة اليقين واحتياطيا البراءة لفائدة الشك، وتدخل السيد الوكيل العام في إطار التوضيح وأشار بكون عقد الزواج هو عقد رضائي ولا يجبر الزوج زوجته بالاختلاء بها وممارسة الجنس عليها بالعنف وبدون رضاها، وأشار كذلك للفصل المجرم لجناية الاغتصاب والتعريف الواضح لتهمة الاغتصاب وخلص بكون المتهم لا يمكن أن يجبر الضحية على سلوك لا ترضى به، وهو ما يعني قدوم المشتكية على تقديم شكايتها في مواجهته لانعدام الأمان، وأضاف كذلك أن الأعراف والتقاليد المغربية تحتم الدخول بالزوجة بعد إقامة الحفل والوليمة وأكد في الأخير إلى الرجوع للتقرير الاستثنائي مع رفع العقوبة المحكوم بها على المتهم وتدخل أيضا دفاع المتهم ذ/ أديب محامي بهيئة مكناس

وأكد أن الشباب المغربي مثله المتهم يعاني من ظروف اقتصادية تعد بمثابة عائق على أعمال طقوس الزفاف، ويتعذر إقامة حفل الزفاف على أتم الوجه.

والتمس الدفاع في الأخير التصريح ببراءة المتهم لفائدة اليقين وبعدم الاختصاص في المطالب المدنية، وتدخّل مرة أخرى السيد الوكيل العام، أشار لمقتضيات القانون 13-103 وتفسيره الواضح للعنف وجريمة الاغتصاب الزوجي وأيضا هناك عرض قاصر، وأكد بكون عنصر الرضا غير متوفر في حالة المتهم، وبعد الكلمة الأخيرة للمتهم ولم يضاف أي جديد، حُجزت القضية للمداولة للنطق بالقرار لآخر الجلسة من نفس الهيئة التي ناقشت القضية.

وبعد المداولة صبقا للقانون

أولا: في الشكل:

حيث إن الاستئناف المقدم من طرف المتهم الذي أشير إليه أعلاه، كان داخل الأجل القانوني ووفق المتطلبات الشكلية مما يتعين قبوله شكلا.

ثانيا: في الموضوع:

1- في الدعوى العمومية:

يعتبر الاغتصاب الزوجي هو إقدام الزوج على معاشرة زوجته بدون رضاها وباستخدام الإكراه، ولا يقصد بالإكراه هنا الإكراه المادي فقط، والمتمثل في استخدام القوة الجسدية من أجل إجبار الزوجة على المعاشرة الجنسية، بل أيضا الإكراه المعنوي المتمثل في الابتزاز والتهديد، وكذا ممارسة الجنس بطرق وأساليب من شأنها أن تهين المرأة وتحط من كرامتها.

وحيث إن المشرع المغربي في تعريفه للاغتصاب هو موافقة رجل لامرأة بدون رضاها، وعبارة امرأة تطلق على أي امرأة والمشرع لم يستثني المرأة المتزوجة وعليه تفهم من ذلك أن المرأة المتزوجة بدورها يسري عليها تطبيق هذا النص وهو ما سار عليه حتى القانون الفرنسي باعتباره المصدر التاريخي للتشريع المغربي حيث أن محكمة النقض الفرنسية أصدرت بتاريخ 5 شتنبر 1990 قرار جاء فيه أن القانون الجنائي الفرنسي يهدف إلى حماية الحرية

الجنسية لكل فرد، وبالتالي فإنه لا يستثنى من الاغتصاب المعاشرة بالإكراه التي تقع بين شخصين تجمعهما علاقة زوجية.

وحيث إنه "إذا كانت الزوجة بحكم الرابطة الزوجية مدعوة لتمكين زوجها من نفسها، فإن الزوج مدعو بدوره لحماية شريكه حياته من الأفعال الفاحشة الماسة بعورتها التي لا يجوز العبث بحرمتها، لا أن يمارس عليها الفاحشة بدون رضاها، فالرابطة الزوجية يجب أن توفر الحماية للزوجة، ولا ينبغي أن تستعمل كذريعة من طرف الزوج لارتكاب الفاحشة في حقها بطريقة هي غير راضية عنها"

وحيث إنه من هذا المنطلق وأمام اعتراف المتهم في سائر المراحل ومن خلال تصريحات المشتكية ومن خلال الشهادة الطبية بالملف ومعاينة الضابطة القضائية على الضحية الزوجة كون ملابسها ملطخة بالدماء مما يجعل المحكمة تقتنع بكون جناية الاغتصاب الناتج عنه افتضاض قائمة في حقه طبقاً للفصلي 486 و488 ق ج ويتعين مؤاخذته من أجل ذلك والقرار المستأنف لما أعاد تكييف الأفعال المدان بها المتهم على أنها تشكل الإيذاء العمدي في حق الزوجة طبقاً للفصل 404 ق ج لم يصادف ذلك الصواب مما ينبغي الغاؤه والتصريح من جديد بمؤاخذته من أجل الاغتصاب الناتج عنه افتضاض طبقاً للفصلين 86 و488 من القانون الجنائي.

وحيث إنه بعد الإدانة تداولت المحكمة في منح المتهم ظروف التخفيف فثبت له كونه يستحق تمتيعه بذلك طبقاً للفصلين 146 و147 ق ج لدرجة اجرامه ولتنازل الزوجة عن شكايتها استمراراً منها لرابطة الزوجية مع جعل العقوبة المحكوم بها موقوفة التنفيذ في حقه لعدم سوابقه

2- في المصالب المكنية:

حيث إن الضحية تنازلت عن شكايتها ومطالبها المدنية مما ينبغي معه والحالة هذه إلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من تعويض للمطالب بالحق المدني والتصريح من جديد بالإشهاد على تنازلها عن المطالب المدنية.

لهذه الأسباب:

حكمت غرفة الجنايات الاستئنافية بمحكمة الاستئناف بطنجة حضوريا علنيا ونهائيا:

في الشكل: بقبول الاستئناف.

في الموضوع:

1- في الدعوى العمومية: إلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من إعادة التكيف والتصريح من جديد بمؤاخذته من أجل المنسوب إليه وبتأييده في الباقي. مع جعل العقوبة المحكوم بها على المتهم موقوفة التنفيذ في حقه وتحميل الصائر والاجبار في الأدنى. وأشعر المتهم بأن له أجل عشرة أيام للطعن بالنقض.

2- في المصالب المدنية: بإلغاء القرار المستأنف فيما قضى به من تعويض للمطالب بالحق المدني والتصريح من جديد بالإشهاد على تنازلها عن المطالب المدنية.

بهذا صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية وتداولت فيها ووقعه كل من:



**Royaume du Maroc
Ministère de la justice
Cour d'appel de Tanger**

Dossier numéro : 203/2019/2612

Numéro : 232

Au nom de sa majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 04/09/2019, la Chambre criminelle de la Cour d'Appel de Tanger, lors de son audience publique tenue dans la salle ordinaire des audiences, par la commission composée de :

- Miloud Hamidouche en qualité de président
- Hussein Ahjout en qualité de conseiller
- Driss Shorad en qualité de conseiller
- Omar Al-Azraq en qualité de conseiller
- Muhammad Al-Masawi en qualité de conseiller

Et en présence de :

- M. Al-Mukhtar Al-Ayadi, représentant le Parquet
- Assisté de M. Fuad Al-Harraq Al-Srifi, greffier

A rendu l'arrêt suivant :

Entre le Procureur Général du Roi près de ladite Cour.

Et partie civile « KN » représentée par Maitre Abd Al-Salam Al-Tounissi, avocat au barreau de Tanger.

- D'une part

Et le dénommé : « MS », Marocain, né le 03/01/1991, marié, ouvrier.

Représenté par Maître Mohamed Kabous, avocat au barreau de Meknès.

Accusé d'avoir commis dans le ressort de cet Cour dans un délai non atteint de prescription le un de viol ainsi prévu et sanctionné par les articles 486 et 488 du Code Pénal.

D'autre part -

Les faits :

Sur la base de l'appel interjeté par le Procureur Général auprès de la Cour d'appel de Tanger en date du 04/10/2018 et par la défense de la partie civile, "k.N" Maître Abd al-Salam al-Tounissi, avocat au barreau de Tanger en date du 09/ 10/2018 et par l'accusé en date du 08/10/2018 et par la défense de l'accusé Maître Abdullah Hamoun, avocat au barreau de Tanger, en date du 05/10/2018, contre l'arrêt rendu par la chambre criminelle de ladite Cour en date du 02/10/2018 arrêt n ° 924 dans le dossier numéro : 464-18 / 2610, dont le verdict est le suivant :

1. **Concernant l'action publique** : déclarer l'accusé « MS » responsable des atteintes intentionnelles à l'égard de l'épouse conformément à l'article 404 du Code pénal après la requalification de la description juridique de l'infraction pour laquelle il a été poursuivi, en le condamnant à deux (02) ans de réclusion ferme et une amende de mille dirhams (1.000 dirhams) et aux dépens.

2. **Concernant l'action civile** : déclarer l'action recevable aussi bien au niveau du fond que de la forme, et contraindre l'accusé de verser à la demanderesse « KN » des droits civils soit d'une indemnité civile d'un montant de trente mille (30 000) dirhams, ainsi que les frais de justice dans la limite du montant susvisé, en exonérant la partie civile du reste desdits frais.

Au niveau du fond :

L'enquête préliminaire menée par la police judiciaire de Larache, conformément à la règle n ° 623 / CCUS du 30/06/2018, dans laquelle il était indiqué que la plaignante, « KN », transportée à bord de l'ambulance à l'hôpital local de Larache alors qu'elle saignait du vagin, a déclaré que le dénommé « MS », est son mari depuis environ un an, et qu'ils sont en désaccord permanent depuis le moment où elle lui a demandé de mettre fin à leur relation car elle ne se sent jamais désirée par sa belle-famille. Le 29-06-2018 il est venu lui rendre visite chez ses parents, et elle lui en a parlé, alors il s'est mis en colère en commençant à crier et en la menaçant menacé de la tuer et de se suicider si elle rompait avec lui. Ensuite, il a profité de l'absence de sa famille pour la faire tomber à terre et l'agresser sexuellement contre son gré en la déflorant, jusqu'à ce qu'elle signait par son vagin et c'est la raison pour laquelle elle a été transportée à l'hôpital, et qu'elle obtenue des certificats médicaux attestant les violences sexuelles qu'elle a subi.

A l'audition du défendeur pendant l'enquête préliminaire, il a déclaré que la plaignante était son épouse depuis le 29 août 2017 et qu'en raison de difficultés financières, il avait retardé l'organisation de la cérémonie de mariage au mois de mars de l'année suivante et qu'il avait l'habitude d'aller chez ses parents pour la rencontrer dans l'intimité, et qu'ils entretenaient des rapports sexuels superficiels, et que récemment suite à un désaccord, elle lui a annoncé qu'elle ne voulait pas vivre avec sa mère sous le même toit.

Il lui a suggéré de louer une maison séparée et le jour de l'accident, il est venu chez elle où il s'est endormi et après s'être réveillé, il a pris son petit-déjeuner et a commencé à parler avec sa femme alors qu'ils étaient seuls et ont commencé à avoir des rapports sexuels superficiels, et suite à un manque de contrôle il a inséré son pénis dans son vagin e consommant son mariage. Il

a poursuivi sans réaliser que sa femme saignait, puis il a quitté la maison à sa demande.

Lorsque l'accusé a été interrogé par le juge d'instruction, il a confirmé ses déclarations préliminaires.

Après avoir entendu la victime plaignante par le juge d'instruction, elle a confirmé ses déclarations préliminaires, en certifiant que l'accusé l'avait saisie avec violence et force et avait exercé sur elle des rapports sexuels contre son gré, ce qui l'a déflorée de façon anormale provoquant une hémorragie ce qui a nécessité son transfert aux urgences.

L'affaire a été renvoyée devant la Chambre Criminelle de la Cour devant laquelle elle été enroulée en plusieurs audience dont la dernière était en date du 02 / 10/2018 où l'accusé a été l'accusé présenté en état d'arrestation, en présence de sa défense, de la partie civile et sa défense. Aux chefs d'accusation qui lui ont été imputés, l'accusé a répondu avoir entretenir, plusieurs fois, des rapports sexuels avec la plaignante avec son consentement, et qu'il couchait avec elle chez ses parents.

La plaignante a été entendue, et a confirmé sa plainte et ses déclarations préalables devant le juge d'instruction. Après le plaidoyer de la défense de la partie civile réclamant une indemnité de 200 mille dirhams, le Procureur Général a adressé une requête pour condamner l'accusé à une peine maximale. La défense de l'accusé a quant à elle plaidé pour son innocence invoquant les dispositions des articles 486 et 488 du Code Pénal ne s'appliquent pas dans le cas de l'existence d'un lien conjugal, et à titre préventif, elle a sollicité de faire bénéficier l'accusé des circonstances atténuantes. A la même audience, le jugement précité a été prononcé interjeté en appel par la partie civile représenté par son avocat et le procureur général, et par l'accusé représenté par son avocat dans les délais d'appel prévus par la loi.

Attendu que l'affaire a été renvoyée devant cet Cour pour examiner le recours susmentionné ci-dessus, le dossier a été enroulé sur plusieurs audiences, la dernière a été tenue en date du 04/09/2019, en présence de l'accusé en état d'arrestation représenté par un avocat au barreau de Meknès Maître Adib.

Après vérification de l'identité de l'accusé, qui a été identique à celle dressée dans le procès-verbal de la police et en s'assurant de ces antécédents judiciaires. La Cour a mis l'affaire à discussion.

L'accusé fut notifié ; en présence de sa défense ; des accusations portées contre lui ; et a reconnu avoir défloré la plaignante avec son consentement après le mariage. A la question de la Cour, l'accusé a répondu avoir eu des rapports sexuels avec elle chez ses parents avec son accord, en niant avoir utilisé la force durant le rapport tel que la victime l'accusait dans ses déclarations.

Il a confirmé qu'ils avaient été confrontées au cours de la phase préliminaire, et à propos d'une autre question du de la Cour concernant le dépôt de la plainte, l'accusé a répondu que la plaignante était son épouse. La plaignante "k" convoquée par la Cour, s'est présentée à la barre et a pris la parole. Elle a déclaré qu'avant l'accident, elle avait eu un différend avec son époux ainsi que sa famille et qu'elle avait décidé de se séparer de lui sauf qu'il s'est accroché à elle. Le jour de l'accident, il l'a forcée à avoir des rapports sexuels, avec l'usage de la violence en la déflorant. A une autre question de la Cour, la plaignante a répondu qu'elle était toujours son épouse, et sur une question adressée par le procureur général, la plaignante a répondu que l'accusé était toujours son époux et qu'elle avait retiré sa plainte.

Lorsque le procureur général a pris la parole, il a indiqué dans un premier temps qu'il s'agissait d'un viol conjugal et que l'accusé avait défloré la plaignante chez les parents de celle-ci. Il a également confirmé que l'élément de consentement ne concernait pas l'évènement en question et que l'acte sexuel s'est produit contre le gré de la plaignante, confirmant enfin qu'il était

nécessaire de se référer au rapport de l'appel pour prononcer la sanction appropriée à l'acte commis dans le but d'empêcher la commission de tels actes dans la sphère publique et privée.

La défense de l'accusé, Maître Adib, avocat au barreau de Meknès, en prenant la parole, il a évoqué d'abord les motifs de l'appel, rappelant que l'accusé et la plaignant sont des époux, et que leurs rapports sexuels chez les parents de la plaignante sont consensuels, ajoutant qu'à la date de l'incident, ils ont pu se retrouver seuls car tout le monde était à la plage contestant l'élément de violence et l'excluant dans le cas de son représenté après avoir répertorié tous les éléments constitutifs de la violence ainsi contenus dans le code pénal, en l'occurrence les dispositions de la loi 13 - 103 ainsi invoquées par le Procureur Général.

La défense a conclu que les éléments constitutifs de la poursuite étaient absents dans le cas de son représenté, tout en écartant également l'élément de viol conjugal. Il a également ajouté que l'arrêt pénal rendu en première instance n'était pas juste et que la sanction était très sévère en présence de l'élément consensuel insistant que la plaignante n'a fourni aucun élément de preuve. Et que Partant du principe selon lequel l'accusé est innocent jusqu'à preuve du contraire or qu'aucun élément de preuve le culpabilisant n'a été apporté.

En fin, la défense a demandé l'annulation de l'arrêt pénal rendu en première instance et la déclaration de l'accusé innocent à titre de certitude et à titre préventif au bénéfice du doute.

Le procureur est intervenu pour clarifier que le contrat de mariage est un contrat consensuel et le mari n'oblige pas son épouse à se soumettre à des rapports sexuels contre son gré et par la violence. Il a fait mention du chapitre pénalisant le crime de viol en redéfinissant l'accusation de viol, concluant qu'en aucun cas l'accusé ne peut contraindre son épouse à ce qu'elle entretienne des rapports sexuels contre son gré, et c'est la raison

pour laquelle la victime a porté plainte, en sollicitant la Cour de se référer au rapport d'appel et d'augmenter la peine.

La défense par l'intermédiaire de Maître Adib, avocat au barreau de Meknès, est intervenu invoquant que la jeunesse marocaine, à l'instar de l'accusé, souffre de conditions économiques contraignantes agissant comme obstacle au respect des traditions notamment la cérémonie de mariage, en demandant d'acquitter l'accusé à titre de certitude, et en conséquence de se déclarer incompétent pour statuer sur l'action civile. Le Procureur Général s'est à nouveau référée aux dispositions de la loi 13-103 et à son interprétation claire de la violence et du crime de viol conjugal ainsi que l'attentat à la pudeur d'un mineur, confirmant l'absence de l'élément de consentement. Le dernier mot a été accordé à l'accusé, qui n'a apporté rien de nouveau, l'affaire a été réservée pour délibération en fin de séance.

Après délibération selon la loi

Sur la forme :

Attendu que le recours sollicité par l'accusé, mentionné ci-dessus, respectait les délais légaux et les conditions formelles, la demande est déclarée recevable.

Sur le fond :

1- Sur l'action publique:

Le viol conjugal est l'intention du mari d'avoir des rapports sexuels avec son épouse contre son gré tout en faisant recours à la coercition, et pas seulement à la contrainte physique par l'usage de la force la contraindre à avoir des rapports sexuels, mais aussi la coercition morale par le chantage et les menaces, ainsi que le recours à une pratique humiliante et dégradante de sa dignité.

Attendu que le législateur marocain, dans sa définition du viol, a considéré ce dernier comme étant un rapport sexuel contre le gré de la femme sans pour autant exclure la femme mariée, par conséquent cette dernière est concernée par l'application des dispositions prévues à cet effet, ce qui est le cas aussi dans la législation dont la législation marocaine s'inspire. En effet, un arrêt de la Cour de Cassation française a rendu le 5 septembre 1990, un arrêt selon lequel le droit pénal français vise à protéger la liberté sexuelle de chacun, sans exclure du viol les rapports sexuels forcés entre deux personnes dans le cadre d'une relation conjugale.

Attendu que, «si l'épouse, en vertu du lien conjugal, est appelée à répondre aux besoins de son époux, qui doit, en contrepartie protéger son partenaire de tous les actes indécents qui peuvent toucher à son dignité, et de ne pas la contraindre à entretenir des rapports sexuels contre son gré. Car en effet, les liens du mariage doivent garantir la protection et la sécurité de l'épouse.

Attendu que d'après les aveux de l'accusé pendant toutes les étapes du procès, les déclarations de la plaignante, ainsi que le certificat médical annexé au dossier, de la constatation de l'état de la victime faite par la police judiciaire, selon laquelle, ses vêtements étaient tachetés de sang, la Cour est convaincue que le crime de viol suivi d'une défloration est établi à l'égard de l'accusé, conformément aux articles 486 et 488 du Code pénal. D'où la nécessité de le condamner à cet effet. Et que l'arrêt objet d'appel, lorsqu'il a requalifié les actes commis par l'accusé à l'encontre de son épouse en Attentat intentionnel conformément à l'article 404 du Code pénal, n'a pas rendu son arrêt sur une base légale fondée, d'où il s'en suit de l'annuler et de condamner l'accusé pour crime de viol suivi d'une défloration conformément aux dispositions des articles 86 et 488 du Code pénal.

Attendu que, lorsqu'à l'issue des débats la Cour estime que, dans l'espèce qui lui est soumise, la sanction pénale prévue par la loi est

excessive par rapport à la gravité des faits et le retrait de la plainte par l'épouse ainsi que l'absence d'antécédents judiciaires, et décide d'accorder au condamné le bénéfice des circonstances atténuantes, en déclarant à cet effet que la peine soit sursise.

2- sur l'action civile :

Attendu que la victime a renoncé à sa plainte et à ses demandes civiles, d'où il s'ensuit d'annuler l'arrêt dans le volet les concernant, en attestant de nouveau le retrait de la plainte par la victime.

Pour ces Motifs :

La Chambre Criminelle de la Cour d'Appel de Tanger décide, publiquement, contradictoirement et définitivement ce qui suit :

En la forme : déclare la demande d'appel recevable.

Au fond :

1- sur l'action publique : annule l'arrêt attaqué dans son volet ayant requalifié les faits imputés à l'accusé, en le condamnant de nouveau de tous les chefs d'accusation, en le confirmant dans les autres volets.

Rendre la peine sursise, en condamnant l'accusé aux dépens.

L'accusé a été informé du délai de dix jours pour se pourvoir en cassation.

2- sur l'action civile : annuler l'arrêt attaqué concernant le volet accordant des dommages et intérêt au profit de la plaignante, tout en constatant de nouveau le retrait de la plainte par cette dernière.

Ainsi arrêté et lu à la l'audience publique tenue, le jour, mois et année ci-dessus, la cour étant composée de MM.



المملكة المغربية
مكئة الاستئناف بوجدة
غرفة الجنائيات الاستئنافية
ملف جنائى استئنافية
رقم: 2020/2612/388
قرار رقم: 521
صادر بتاريخ: 2020/11/17

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 17 نونبر 2020 أصدرت غرفة الجنائيات الاستئنافية بمكئة
الاستئناف بوجدة القرار الآتى نصه:
بين: السيد الوكيل العام للملك لدى هذه المكئة.

من جهة

والمسمى: "ع ب"، مغربي مزداد بتاريخ 26/05/1976 بأزرو افران،
متزوج أب لخمسة أبناء، جندي برتبة عريف أول، يؤازره ذ حسن مديري المحام
بهيئة وجدة.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المكئة ومنذ زمن لم يمض
عليه أمد التقادم الجنائي الجرائم: الاغتصاب الناتج عنه الأفعال الافتراض
المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول: 486 و 488 من القانون الجنائي.
من جهة أخرى.

الوقائع

بناء على الاستئناف المقدم من طرف السيد الوكيل العام للملك لدى هذه المحكمة بمقتضى تصريح أفضى به إلى كتابة الضبط بها بتاريخ: 2020/09/16 بواسطة الصك رقم: 877،

ومن طرف المتهم بمقتضى تصريح شخصي أفضى به إلى مدير السجن المحلي بهذه المدينة بتاريخ: 2020/09/15 بواسطة الصك رقم: 885. ومن طرف دفاعه بتاريخ: 2020/09/16 بواسطة الصك رقم: 866.

مستأنفين القرار الجنائي الابتدائي عدد: 399 الصادر من غرفة الجنايات الابتدائية لدى هذه المحكمة بتاريخ: 2020/09/09 في الملف الجنائي الابتدائي عدد: 2020/2610/319 والقاضي في منطوقه ب: بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه وعقابه على ذلك بخمس (5) سنوات سجنا وبتهميله الصائر مجبرا في الأدنى وأشعر بأجل الطعن بالاستئناف.

بناء على الحكم المستأنف ومجموع وثائق الملف وخاصة منها محضر البحث التمهيدي المنجز من طرف الشرطة القضائية للأمن الوطني بجرسيف عدد: 330/ج ج /ش ق بتاريخ: 2020/07/29 والذي يستفاد منه أن المسماة "ل ع" تقدمت بشكاية ضد المتهم من أجل ما نسب إليه أعلاه.

مرحلة البحث التمهيدي

وعند الاستماع تمهيدا للضحية صرحت أنها ونظرا لحالتها الصحية كونها تعاني من إعاقة جسدية وضعت فيديو بموقع يوتوب ودونت رقمها تطلب فيه بعض المساعدات المادية من المحسنين، فتأقت مكالمة من المشتكى به "ع ب" أعرب لها فيها عن رغبته في مساعدتها وبقي وفيها معها في اتصالات هاتفية متكررة إلى غاية شهر فبراير حيث التقت به بمدينة مكناس وطلب منها مرافقته إلى مدينة جرسيف مقر سكناه لمساعدتها في الحصول على كرسي متحرك فأخبرت والدتها بذلك ورافقته إلى مدينة جرسيف وبوصولهما إلى مقر سكنه عبارة عن مرآب وبداخله أرغمها على ممارسة الجنس وافتض بكارتها .

وعند الاستماع تمهيدا للمتهم صرح أنه فعلا تعرف على المشتكية عبر موقع فيسبوك وأنها ذات يوم فاجأته بقدمها عنده من مكناس إلى جرسيف حيث استقبلها بمرآب في ملكية صديق له وقضت معه ليلة هناك وأنكر أن يكون قد عرضها للاغتصاب أو افتضاض بكارتها.

مرحلة التحقيق الإعلالي

وبناء على المطالبة بإجراء تحقيق المقدمة من طرف السيد الوكيل العام للملك في مواجهة المتهم استنطقه السيد قاضي التحقيق ابتدائيا فاختر التزام الصمت إلى حين حضور دفاعه، وعند استنطاقه تفصيلا صرح أنه تعرف على المشتكية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وربط معها علاقة وأنها حضرت عنده إلى مدينة جرسيف ومارس عليها الجنس برضاها وبدون عنف وأكد أنه هو من افتض بكارتها.

وعند الاستماع إلى الشاهدة "ل ع" صرحت بأن المتهم تعرف عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأخبرها أنه سيتزوج بها وفي أحد الأيام حضر عندها إلى مدينة مكناس وأخذها إلى مدينة جرسيف وفي أحد المحلات مارس عليها الجنس بطريقة عادية بدون إرادتها وطلب منها عدم الصراخ بعد أن عرضها للتهديد. وأكدت أنه هو من افتض بكارتها حيث وجدت ملابسها ملطخة بالدماء. وعند إجراء مواجهة بين الطرفين تمسك كل واحد منهما بتصريحاته.

وبتاريخ: 2020/09/03 أصدر السيد قاضي التحقيق أمرا بإحالة المتهم على غرفة الجنايات الابتدائية في حالة اعتقال قصد محاكمته من أجل ما نسب إليه أعلاه.

العسكرة

البحث والمناقشة أمام غرفة الجنايات الابتدائية

بناء على إدراج ملف القضية بجلسة 2020/09/09 والتي مثل لها المتهم في حالة اعتقال من السجن عبر تقنية التواصل الرقمي عن بعد، وحضر دفاعه، وبعدها أسند الدفاع وممثل النيابة العامة النظر للمحكمة قررت اعتبار القضية جاهزة، وبعد التحقق من هوية المتهم ومن سوابقه القضائية وإشعاره بالتهمة الموجهة إليهم حسب المدون بقرار الإحالة، أجاب أنه يرغب في الزواج من المشتكية وأنه مارس عليها الجنس برضاها ويرغب في التصالح معها، وعرضت عليه تصريحاته المفصلة تمهيديا وأمام السيد الوكيل العام للملك فعارضها، و أعطيت الكلمة للسيد ممثل النيابة العامة فالتمس الإدانة و العقاب. وأعطيت الكلمة لدفاع المتهم فأكد أن مؤازره أنكر المنسوب إليه أمام المحكمة و التمس له البراءة واحتياطيا تمتيعه بأقصى ما يمكن من ظروف التخفيف، وبعدها

كان المتهم آخر من تكلم، تقرر حجز القضية للمداولة لنهاية الجلسة وبها صدر الحكم المطعون فيه.

البحث والمناقشة أمام غرفة الجنايات الاستئنافية

بناء على الاستئناف المشار إليهما أعلاه تم إدراج الملف بجلسة: 2020/11/17 والتي مثل لها المتهم في حالة اعتقال من السجن عبر تقنية التواصل الرقمي عن بعد، وحضر دفاعه، وبعدها أسند الدفاع وممثل النيابة العامة النظر للمحكمة قررت اعتبار القضية جاهزة، وبعد التحقق من هوية المتهم ومن سوابقه القضائية وإشعاره بالتهمة الموجهة إليهم حسب المدون بقرار الإحالة وعن موجب استئنافه صرح أنه كان ينوي الزواج من الضحية وأنه تعرف عليها عبر الهاتف وأنها حضرت عنده من مدينة توريرت عن طيب خاطرها وأن عائلتها هي التي أرسلتها من مدينة مكناس وأنه تفاجأ لما جاءت عنده و انتقلت معه إلى مرآب يسكن به و قضت الليلة معه حيث مارس معها الجنس و اقتض بكارتها، و عرضت عليه تصريحات الضحية فعارضها، و نودي على الضحية الشاهدة و بعد التأكد من هويتها بواسطة بطاقة تعريفها الوطنية عدد: د 855714 و أدائها اليمين القانونية صرحت أن المتهم شاهدها في اليوتوب و بدأ يتواصل معها و بعد ذلك التقى بها و انتقلت معه إلى مدينة مكناس و أقفل الباب فشرعت في الصراخ، و أنه هو من حضر عندها إلى مدينة مكناس يوم الثلاثاء وبعد صلاة العشاء، و أضافت أنها وضعت ثقتها فيه بعدما وعدها بالزواج وأنها بقيت معه من يوم الثلاثاء الى يوم الجمعة و قد مارس معها الجنس مرتين و اقتض بكارتها، و عرضت شهادتها على المتهم فعارضها بخصوص احضارها من مدينة مكناس، و أضاف أنه استعمل هاتفه الشخصي في التقاط ثلاثة صور و عرضت الصور على الشاهدة فأكدتها.

وأعطيت الكلمة للسيد ممثل النيابة العامة فالتمس تشديد العقوبة في حق المتهم. ثم أعطيت بعده الكلمة لدفاع المتهم والذي بعد استعراضه لوقائع النازلة التمس عرض مؤازره على طبيب نفسي للتأكد من حالته النفسية أساسا واحتياطيا تمتيعه بأقصى ما يمكن من ظروف التخفيف، و عقتب النيابة العامة ملتزمة رفض ملتمس إجراء الخبرة على المتهم في حين تمسك الدفاع بملتسمه. وبعدها كان المتهم آخر من تكلم، تقرر حجز القضية للمداولة لنهاية الجلسة.

وبعد المحاولة صبقا للقانون

أولاً - من حيث الشكل:

حيث إن القرار الجنائي الابتدائي صدر بتاريخ: 2020/0909 وتم الطعن فيه من طرف النيابة العامة والمتهم قبل انصرام أجل 10 أيام كاملة من صدوره مما يكون معه الاستئناف مقوما داخل الأجل القانوني.

وحيث استوفى الطعن علاوة على ذلك سائر الشروط المتطلبة قانونا فهو مقبول شكلا.

ثانيا - من حيث الموضوع:

حيث أحيل المتهم على غرفة الجنايات الابتدائية، فصدر في حقه الحكم المشار إلى منطوقه أعلاه.

وحيث يرمي الطاعنين من وراء استئنافهما الحكم وفق ما سطر أعلاه.

وحيث إنه من آثار الطعن بالاستئناف نشر النزاع من جديد أمام محكمة الدرجة الثانية بجميع عناصره الواقعية والقانونية حسب صفة الطاعن والمصالح المتعلقة به.

وحيث اعترف المتهم أمام السيد قاضي التحقيق أنه تعرف على المشتكية عبر موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك وربط معها علاقة وأنها حضرت عنده إلى مدينة جرسيف ومارس عليها الجنس برضاها وبدون عنف وأكد أنه هو من افتض بكارتها. في حين أكد أمام غرفة الجنايات الابتدائية أنه يرغب في الزواج من المشتكية وأنه مارس عليها الجنس برضاها ويرغب في التصالح معها، في حين أكد أمام هذه الغرفة أنه كان ينوي الزواج من الضحية وأنه تعرف عليها عبر الهاتف وأنها حضرت عنده من مدينة تاوريرت عن طيب خاطرها وأن عائلتها هي التي أرسلتها من مدينة مكناس وأنه تفاجأ لما جاءت عنده وانتقلت معه إلى مرآب يسكن به وقضت الليلة معه حيث مارس معها الجنس وافتض بكارتها.

وحيث أكدت الضحية عند الاستماع إليها كشاهدة سواء أمام السيد قاضي التحقيق أو أمام هذه الغرفة بأن المتهم تعرف عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأخبرها أنه سيتزوج بها وفي أحد الأيام حضر عندها، إلى مدينة مكناس وأخذها إلى مدينة جرسيف وفي أحد المحلات مارس عليها الجنس بطريقة عادية بدون ارادتها وطلب منها عدم الصراخ بعد أن عرضها للتهديد، وأكدت أنه هو من اقتض بكارتها حيث وجدت ملابسها ملطخة بالدماء.

وحيث ثبت للمحكمة من خلال الشهادة الطبية المدلى بها من طرف الضحية والصادرة عن الدكتورة نهى نهيري طبيبة بمستشفى عمومي بمدينة مكناس والمؤرخة في: 21/04/21 أنه يظهر ببيكاراة الضحية جرح طوله ثلاثة ملمترات على مستوى الساعة الرابعة والثامنة أي على مستوى الجهة السفلية للبكاراة من اليمين واليسار، ومن خلال الشهادة الطبية المؤرخة في: 2020/04/2020 والصادرة عن الدكتورة سمية حميوي طبيبة متخصصة في أمراض النساء والجراحة والتوليد بمكناس أن الضحية فقدت بكارتها.

وحيث إن إنكار المتهم لمواقعه للضحية بدون رضاها تفنده شهادتها التي جاءت منسجمة وواضحة ومفصلة وتمسكت بها خلال جميع مراحل الدعوى والتي أكدتها الشهادتين الطبيين المشار إليهما أعلاه، ويفندها كذلك اضطراب موقفه بين الإنكار تمهيداً إنكاراً مطلقاً بعدم وجود أية علاقة جنسية بينهما، واعترافه فيما بعد بكون العلاقة الجنسية قد حصلت بينهما إلا أنها كانت برضاها، وهذه القرائن ترجح جانب الضحية بكون الواقعة الجنسية كانت بدون رضاها خاصة وأنها وحسب الثابت من وثائق الملف ومن صورها الفوتوغرافية أنها معاقة وغير مكتملة النمو وتستعمل في تحركاتها كرسيا متحركاً.

وحيث إنه عملاً بمقتضيات المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية فإن الجرائم تثبت في الأصل بجميع وسائل الإثبات.

ويحكم القاضي حسب اقتناعه الصميم شريطة تضمين مقرره ما برر هذا الاقتناع وفقاً للبند 8 من المادة 365 من نفس القانون.

وحيث إن غرفة الجنايات الاستئنافية بعد دراستها لوقائع القضية وما راج أمامها واطلاعها على مختلف وثائق الملف وخاصة الحكم الجنائي الابتدائي المطعون فيه بالاستئناف، وما لها من سلطة مطلقة في تقدير وسائل الإثبات، تبين لها أن القرار المذكور قد أستخلص أسباب الإدانة من الأدلة والوقائع المعروضة

عليه وبين الأسباب الواقعية والقانونية التي بني عليها قضاءه، والتي كانت أساسا شهادة الضحية والقرائن المبينة أعلاه، مما يكون معه قد طبق القانون تطبيقا سليما وجاء مبنيًا على أساس واقعي وقانوني ويتعين تبني علله و تأييده.

وحيث إن تقدير العقوبة من المسائل التي تدخل في سلطة المحكمة في حدود ما هو مقرر قانونا دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته مناسبا، انظر بشأن سلطة محكمة الموضوع في تقدير العقوبة: قرار محكمة النقض عدد 638 بتاريخ 16-2014-04 في الملف الجنحي عدد 3006-2014-7-6" مجلة قضاء محكمة النقض العدد 77".

وحيث إنه وعملا بمقتضيات الفصول 142 و146 من القانون الجنائي و430 من قانون المسطرة الجنائية تداولت المحكمة من جديد في شأن ظروف التخفيف فقررت تمتيع المتهم بها نظرا لظروفه الاجتماعية والعائلية باعتباره جندي متزوج وأب لخمس أبناء وعديم السوابق ولأن الجزاء المقرر للجريمة في القانون، قاس بالنسبة لخطورة الأفعال المرتكبة وبالنسبة لدرجة إجرام المتهم.

وحيث إنه يتعين تحميل المتهم المدان الصائر مع تحديد مدة الاجبار في أدنى ما يقتضيه القانون.

وحيث إنه بعد تلاوة القرار أشعر الرئيس المتهم بأن له ابتداء من يوم صدور القرار أجلا مدته 10 أيام للطعن بالنقض طبقا للمادة 457 من ق.م. ج.

وتطبيقا للفصول: 1: 286. 289. 29. 416، 457 وما يليها و636 من قانون المسطرة الجنائية الفصول 142 و14 و147 من القانون الجنائي وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

قررت غرفة الجنايات الاستئنافية علنياً، انتهائياً وحضورياً:

أولاً: من حيث الشكل بقبول الاستئناف

ثانياً من حيث الموضوع: بتأييد الحكم المستأنف وتحميل المتهم الصائر مجبراً في الأدنى وأشعر بأجل الطعن بالنقض.

بهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه وتلي بالقاعة العادية للجلسات بمقر محكمة الاستئناف بوجدة دون أن تتغير الهيئة الحاكمة أثناء الجلسات والتي كانت مركبة من:

- السيد: يحيى دوحى
- السيد محمد حدي
- السيد: أحمد لبراهمي
- السيد: احمد لخضر
- السيد: محمد عونة
- وبحضور السيد: الحسين الملكي
- وبمساعدة السيد: محمد الخضيرى
- رئيساً
- مستشاراً
- مستشاراً
- مستشاراً
- مستشاراً
- ممثلاً للنياحة العامة
- كاتب الضبط



**Royaume du Maroc
Cour d'appel de Oujda**

Chambre criminelle de la Cour d'appel

Dossier pénal en appel

Numéro : 388/2612/2020

Arrêt numéro : 521

Rendue en date du 17/11/2020

Au nom de sa majesté le Roi et Conformément à la loi

En date du 17 novembre 2020, la chambre criminelle ; statuant en son audience publique en salle habituelle des audiences de la Cour d'appel de Oujda ; a rendu l'arrêt suivant :

Entre : Monsieur Le procureur Général du Roi ;

D'une part

Et le dénommé : « AB », de nationalité marocaine, né le 26/05/1976 à Azrou Ifran, marié et père de cinq enfants, soldat au grade de caporal, représenté par Maître Hassan Moudiri, avocat au barreau de Oujda,

Accusé d'avoir commis dans la circonscription de cette Cour ; depuis un délai not atteint de prescription : un viol entraînant la défloraison tel que prévu aux articles 486 et 488 du Code pénal.

D'autre part.

Les faits

Sur la base de l'appel interjeté par le Procureur Général du Roi près de ce tribunal en vertu d'une déclaration saisie par le greffier le 16/09/2020 au moyen de l'instrument numéro : 877.

Et de la part de l'accusé, suite à une déclaration personnelle faite au directeur de la prison locale de cette ville le 15/09/2020, au moyen de l'instrument numéro : 885 et par sa défense le 16/09/2020, au moyen de l'instrument : 866.

Faisant appel de l'arrêt pénal en première instance numéro : 399 rendu par la chambre criminelle de première instance de ce tribunal le 09/09/2020 dossier pénal numéro : 319/2610/2020 dont le verdict est d'inculper l'accusé pour les faits qui le sont reprochés d'une sanction de cinq (5) ans de réclusion et d'assumer les frais de justice, le notifiant des délais pour se pourvoir en cassation.

Sur la base du jugement attaqué et l'ensemble des pièces du dossier, notamment le rapport de l'enquête préliminaire complété par la Police Judiciaire de la Sûreté Nationale à Guercif Numéro : 330 / cc / STU en date du 29/07/2020 contenant une plainte déposée par la dénommée "LA" contre l'accusé pour les faits reprochés ci-dessus.

Enquête préliminaire

A l'audition préliminaire de la victime, elle a déclaré qu'en raison de son état de santé, souffrant d'un handicap physique, elle a posté une vidéo sur YouTube avec son numéro dans laquelle elle demande une aide matérielle aux bienfaiteurs. Elle a reçu un appel du défendeur "AB", dans lequel il exprime son désir de l'aider et lui est resté fidèle dans les appels téléphoniques fréquents et réguliers jusqu'au mois de février, quand elle l'a rencontré dans la ville de Meknès et lui a demandé de l'accompagner à la ville de

Guercif, où il réside pour l'aider à trouver un fauteuil roulant, elle en a parlé à sa mère, accompagné jusqu'à la ville de Guercif, et quand ils sont arrivés chez lui, une sorte de garage, il l'a forcée à avoir des relations Sexuelles et l'a déflorée.

A l'audition préliminaire de l'accusé, il a déclaré avoir rencontré la plaignante sur Facebook et qu'un jour elle l'avait surpris en se déplaçant de Meknès à Guercif pour lui rendre visite, où il l'a reçue dans un garage sur la propriété d'un de ses amis et a passé une nuit avec lui là-bas niant l'acte de viol et la défloraison.

Phase de l'instruction préparatoire:

Suite à une requête du Procureur Général du Roi au juge d'instruction pour interroger l'accusé à titre préliminaire, ce dernier a choisi de garder le silence et de ne répondre qu'en présence de son avocat. Lors de l'interrogatoire détaillé, il a déclaré qu'il avait rencontré la plaignante via le site de réseau social Facebook et avait entamé une relation avec elle et qu'elle lui avait rendu visite dans la ville de Guercif et a reconnu avoir eu des rapports sexuels consensuels avec elle sans violence, confirmant l'acte de défloraison.

A l'audition de la témoin «LA», elle a déclaré que l'accusé l'avait rencontrée sur les réseaux sociaux et lui avait promis le mariage, et qu'un jour il est venu la voir à Meknès et l'a emmenée dans la ville de Guercif, et dans l'un des magasins, il a eu des relations sexuelles sans son consentement et lui a demandé de ne pas crier sous la menace. Elle a confirmé que c'était lui qui l'avait déflorée déclarant qu'elle avait trouvé ses vêtements tachés de sang. Lors d'une confrontation entre les deux parties, chacune maintenait ses déclarations.

Le 09/03/2020, le juge d'instruction a rendu un ordre de renvoi de l'accusé devant la chambre criminelle de première instance en arrestation afin qu'il soit jugé pour les faits qui lui sont reprochés ci-dessus.

Procès :

L'enquête et discussion devant la chambre criminelle de première instance

Suite à l'admission du dossier à l'audience du 09/09/2020 durant laquelle l'accusé en état d'arrestation a assisté virtuellement à travers la technologie de communication numérique à distance, et en présence de sa défense, suite à la demande de la défense et du représentant du parquet de soumettre l'affaire à l'examen du tribunal, il 'a estimé que l'affaire est prête à être jugée et après vérification de l'identité de l'accusé et ses antécédents judiciaires il a été notifié des faits qui lui sont reprochés dans l'ordre de renvoi,

Il a répondu qu'il souhaitait épouser la plaignante, qu'il avait eu des rapports sexuels consensuels avec elle et qu'il souhaitait se réconcilier avec elle. Lorsque ses déclarations préliminaires détaillées lui ont été lues devant le Procureur Général du Roi il les a contestées. Le représentant du parquet a demandé la condamnation et la sanction. La défense de l'accusé a confirmé que son client a nié les faits qui lui sont reprochés devant le tribunal et a revendiqué son innocence et les circonstances atténuantes. L'accusé a pris la parole en dernier avant la décision de délibération en fin d'audience pour prononcer le jugement en appel.

L'enquête et discussion devant la salle criminelle de la cour d'appel

Sur la base des deux appels susmentionnés, le dossier a été inclus à l'audience du 17/11/2020 pour laquelle l'accusé a comparu en état d'arrestation via la technologie de communication numérique

à distance, en présence de sa défense. A la demande de la défense et du représentant du parquet de soumettre l'affaire à l'examen du tribunal, l'audience s'est ouverte par la vérification de l'identité de l'accusé et de ses antécédents judiciaires, et sa notification des faits qui lui sont reprochés selon l'ordre de renvoi. Concernant le motif de son appel, il a déclaré qu'il avait l'intention d'épouser la victime, qu'ils avaient fait connaissance par téléphone et qu'elle est venue lui rendre visite à Taourirt de son plein gré.

Il a ajouté que c'est sa famille qui l'avait envoyée de la ville de Meknès, et qu'il avait été surpris par sa visite et qu'elle l'avait accompagné dans un garage qu'il habite pour y passer la nuit avec lui, où ils ont eu un rapport sexuel suite auquel elle a été déflorée. La victime et témoin fut appelée, et après vérification de son identité et du numéro de carte d'identité nationale : D855714 elle a prêté serment. Elle a déclaré que l'accusé l'avait vue sur YouTube et avait commencé à communiquer avec elle, avant de se rencontrer et se retrouver à Meknès. Et que lorsqu'il verrouilla la porte elle s'est mise à crier. Elle a ajouté que c'était lui qui était venu la voir à Meknès un mardi après la prière du Icha. Elle a déclaré lui avoir accordé sa confiance après sa promesse de mariage et qu'elle est restée avec lui de mardi à vendredi, et l'avait déflorée après deux rapports sexuels. L'accusé a contesté son témoignage et a nié être allé la voir à Meknès. Il a ajouté qu'il avait utilisé son téléphone personnel pour prendre trois photos dont elle a confirmé la véracité.

Le représentant du parquet a demandé une peine maximale à l'encontre de l'accusé. La défense de l'accusé a demandé de soumettre son client à un examen médical afin de vérifier son état psychologique et à titre préventif de lui accorder les circonstances atténuantes possibles. Suite à la parole de l'accusé en dernier il a été décidé de réserver l'affaire pour délibération en fin de l'audience.

Après délibération et en vertu de la loi

Premièrement : la forme

Attendu que l'arrêt pénal en première instance a été rendu le 09/09/2020 interjeté en appel par le Parquet et l'accusé avant l'expiration du délai de 10 jours, c'est à dire dans le délai légal.

Attendu que le recours remplit, en outre, toutes les conditions requises, est recevable dans sa forme.

Deuxièmement : le contenu

Attendu que l'accusé a été déféré à la chambre criminelle de première instance où l'arrêt susmentionné a été rendu contre lui.

Attendu que les appelants rejettent le jugement selon ce qui a été mentionné ci-dessus.

Attendu que le pourvoi en cassation requiert une nouvelle soumission du conflit devant la Cour d'appel avec tous ses éléments factuels et juridiques en fonction de la capacité de l'appelant et de ses intérêts.

Attendu que le prévenu a admis devant le juge d'instruction qu'il avait connu la plaignante par Facebook, qu'il s'en est suivi une relation, l'amenant à la visiter à Guercif et avait eu des rapports sexuels consensuels avec elle et sans violence, confirmant qu'il l'avait déflorée.

Attendu qu'il a confirmé devant la chambre criminelle de première instance qu'il voulait épouser la plaignante et qu'il avait eu des rapports sexuels consensuels avec elle et voulait se réconcilier avec elle, alors qu'il confirmait devant cette même chambre qu'il avait l'intention d'épouser la victime et qu'il avait fait sa connaissance au téléphone et qu'elle est venue le voir à Taourirt de son plein gré et que c'est sa famille qui l'avait envoyée de la ville de Meknès le surprenant par sa visite et l'accompagnant

dans un garage dans lequel il vit pour passer la nuit avec lui et l'a déflorée.

Attendu que, lorsque la victime a été entendue en qualité de témoin, que ce soit devant le juge d'instruction, ou devant cette chambre, elle a confirmé que l'accusé l'avait connue sur les réseaux sociaux et lui a promis le mariage, et un jour il est venu chez elle à Meknès pour l'emmener avec lui à Guercif et qu'il a eu un rapport sexuel forcé en lui demandant de ne pas crier sous la menace, et l'a déflorée puisque ses vêtements étaient tachés de sang.

Attendu qu'il a été prouvé au tribunal, par le certificat médical remis par la victime, délivré par le Dr Noha Nuhairi, médecin d'un hôpital public de Meknès, en date du 21/04/21, certifiant que la victime présentait une blessure de trois mm de long au niveau de l'hymen vers le bas du vagin provoquant la rupture de la membrane, et par le certificat médical du 01/04/2020 délivré par le Dr Sumaya Hamwi, gynécologue, et spécialiste en chirurgie et obstétrique à Meknès, certifiant que la victime n'était plus vierge.

Attendu que l'accusé nie le non consentement de la victime dont le témoignage est resté cohérent, clair et détaillé durant toutes les étapes de l'affaire confirmé par les deux certificats médicaux mentionnés ci-dessus, étayé par sa position de déni de la relation sexuelle en préliminaire, ses aveux ultérieurs d'une relation sexuelle consensuelle, corroborent la version de la victime qui d'après les éléments du dossier et les photographies est une personne handicapée qui utilise une chaise roulante.

Alors que, selon les dispositions de l'article 286 du code de procédure pénale, les crimes sont établis en premier lieu par tous les moyens de preuve.

Le juge statue en fonction de sa conviction fondamentale, conformément à la clause 8 de l'article 365 de la même loi.

Attendu que la Chambre criminelle de la Cour d'appel, après avoir étudié les faits et les différents documents du dossier, notamment l'arrêt pénal en première instance contesté en appel, et son pouvoir absolu d'apprécier les moyens de preuve, l'arrêt rendu est basée sur les preuves et les faits démontrant les raisons factuelles et juridiques notamment le témoignage de la victime et les preuves présentées ci-dessus appliquant la loi de façon correcte, étayée et juste.

Alors que l'appréciation de la peine est la compétence du tribunal en vertu de la loi sans avoir à justifier les raisons de la sanction, voir les compétences du tribunal dans l'appréciation des sanctions : l'arrêt de la Cour de Cassation numéro 638 du 16-04-2014 dossier pénal numéro 3006-2014-6-7, bulletin de la Cour de Cassation numéro 77.

Attendu que, conformément aux dispositions des articles 142 et 146 du code pénal et 430 du code de procédure pénale, le tribunal a de nouveau délibéré sur les circonstances atténuantes et a décidé de les accorder à l'accusé en raison de ses conditions sociales et familiales, en sa qualité de soldat marié, père de cinq enfants et sans antécédent, et parce que la peine prévue par la loi est disproportionnellement sévère pour les actes commis par l'accusé et leur degré de gravité.

Attendu que l'accusé condamné doit assumer les frais de justice dans les délais prévus par la loi.

Attendu qu'après lecture de l'arrêt, le président a notifié l'accusé qu'à compter du jour du jugement, il dispose d'un délai de 10 jours pour se pourvoir en cassation conformément à l'article 457 du Code de Procédures Pénales et en application des articles : 1: 286. 289. 29. 416, 457 et suivants, et 636 du Code de procédure pénale articles 142, 14 et 147 du Code pénal et les chapitres de poursuite.

Pour ces Motifs :

La Chambre criminelle de la Cour d'appel a rendu publiquement, définitivement et en présence le jugement :

Premièrement, sur la forme : l'admission de l'appel

Deuxièmement, sur le contenu : la confirmation de l'arrêt attaqué en appel et des frais de justice qui incombent à l'accusé avec contrainte au minimum ; le notifiant des délais de pourvoi en cassation.

الأحكام الصادرة عن مختلف المحاكم الابتدائية المغربية

Jugements rendus par les différentes
juridictions marocaines de première instance



المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف بـسـطات
المحكمة الابتدائية بابن أحمد

ملف جنحوي عنف ضد الأطفال رقم: 2018/129

حكم عدد: 155

بتاريخ: 2018/12/13

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2018/12/13 أصدرت المحكمة الابتدائية بابن أحمد وهي تبت في قضايا العنف ضد النساء والأطفال الجنحية، جلستها العلنية الحكم الآتي نصه:

بين: السيد وكيل الملك بهذه المحكمة

من جهة

والمسمى: "ب ل"، مغربي، عازب.

المتهم: بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي:

التحرش الجنسي، الفعل المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصل 1-1-503 من القانون الجنائي.

المتابع في حالة سراح مقابل كفالة مالية قدرها 2000.00 درهم.

من جهة ثانية

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم أعلاه، والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية لمفوضية أمن ابن أحمد رقم 364 المؤرخ في 2018/10/09، والذي يستفاد منه أن المسماة "ف م" تقدمت بشكاية إلى عناصر الشرطة القضائية من أجل التحرش الجنسي وعند إجراء بحث تمهيدي في الموضوع تم الاستماع للمشتكية فصرحت أنها كانت متوجهة من مقر سكنها إلى مقر عمل والدها بالنقطة X وفي طريقها اعترض سبيلها المتهم أعلاه وطلب منها تزويده برقم هاتفها ولما امتنعت عن ذلك قام بإمساكها من يدها وطلب منها التكلم معه بخصوص ربط علاقة حميمية.

وعند الاستماع للمتهم تمهيدياً ومن طرف السيد وكيل الملك اعترف بالمنسوب إليه مضيفاً بأنه استوقف المشتكية بالشارع العام وطلب منها مده برقم هاتفها.

وبناء على إدراج القضية بجلسة 2018/11/29 حضر المتهم وبعد التأكد من هويته التي جاءت مطابقة لمحضر الشرطة القضائية أشعر بالمنسوب إليه فصرح بأنه أوقف المشتكية أعلاه وطلب رقم هاتفها قصد التعرف عليها، فأعطيت الكلمة للسيد وكيل الملك والذي التمس الإدانة وفق فصل المتابعة، وبعد أن كان المتهم آخر من تكلم قررت المحكمة حجز القضية للتأمل والنطق بالحكم بجلسة 2018/12/13.

وبعد التأمل حسب القانون

التعليق

حيث توبع المتهم من أجل التحرش الجنسي، الفعل المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصل 1-1-503 من القانون الجنائي.

وحيث اعترف المتهم بالمنسوب إليه في سائر أطوار البحث والمحاكمة.

وحيث اقتنعت المحكمة بثبوت الأفعال المتابع بها المتهم وكونت قناعتها من خلال اعترافه التمهيدي والقضائي، الذي توفرت شروط صحته مادام قد صدر منه عن إرادة حرة سليمة غير معيبة ولا مكرهة ويعد دليل إثبات جنائي له حجيته في الإثبات طبقا للمادة 293 من ق م ج.

وحيث يعاقب طبقا للفصل أعلاه كل من أمعن في مضايقة الغير في الفضاءات العمومية أو غيرها بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية.

وحيث إن قيام المتهم أعلاه باعتراض سبيل المشتكية وتوقيفها ومطالبته إياها بمدى برقم هاتفها رغبة منه في ربط علاقة جنسية معها يشكل الركن المادي لجنحة التحرش الجنسي ويتعين التصريح بمؤاخذته من أجلها.

وحيث إن محاضر الشرطة القضائية يوثق بمضمونها في الجرح والمخالفات مالم يثبت عكس ما ضمن بها بجميع وسائل الإثبات طبقا للمادة 290 من ق م ج.

وحيث استنادا لما ذكر أعلاه يكون ما نسب للمتهم أعلاه ثابت في حقه لصدوره منه عن علم وإرادة أي عن قصد جنائي ويتعين التصريح بمؤاخذته من أجله.

وحيث ارتأت المحكمة تمتيع المتهم بظروف التخفيف وجعل العقوبة الحبسية موقوفة التنفيذ نظرا لوضعه الاجتماعي والعائلي.

وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر والإكراه في الأدنى.

وتطبيقا للمادة 286 إلى 290 - 369 - 676 - 678 من ق م ج وفصل المتابعة أعلاه والفصل 55 من ق م ج.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنية ابتدائيا وحضوريا:

بمؤاخذة المتهم "ب ل" من أجل المنسوب إليه ومعاقبته بشهر واحد حبسا موقوف التنفيذ وغرامة نافذة قدرها 1000.00 درهم، مع تحميله الصائر والإكراه في الأدنى، وإرجاع مبلغ الكفالة إليه بعد تصفية الغرامة والمصاريف.

بهذا صدر الحكم وتلى بالجلسة المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه والهيئة متركبة من السادة:

- د/ سفيان حفيظ
- بحضور ذة/ وئام غطاس
- وبمساعدة: لبنى بسطيل
- رئيسا
- ممثلا للنياية العامة
- كاتباً للضببط



Royaume du Maroc
Pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Settat

Tribunal de première instance de Ben Ahmed
Dossier de délit de violence à l'égard des enfants No.

129/2018

Jugement No. 155

En date du : 13/12/2018

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 13/12/2018, le tribunal de première instance de Ben Ahmed a rendu en audience publique dans les affaires de violence à l'égard des femmes et des enfants le jugement suivant :

Le Procureur du Roi près ce tribunal.

D'une part,

Et le dénommé : « B. L. », marocain, célibataire.

Accusé d'avoir commis dans le ressort de ce tribunal et dans un délai non atteint de la prescription :

Le harcèlement sexuel dont la sanction est encadrée par l'article 530-1-1 du code pénal.

L'accusé est poursuivi en état de liberté sous une caution de 2000,00 dirhams.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Ministère Public contre l'accusé, dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire du commissariat de Ben Ahmed en date du 09/10/2018, indiquant que la dénommée « F. M. » a déposé une plainte auprès de la police judiciaire pour harcèlement sexuel, et que lors de l'enquête préliminaire, la plaignante a déclaré qu'elle se dirigeait de sa résidence vers le lieu du travail de son père au point « x » quand l'accusé lui a barré la route et lui a demandé de lui fournir son numéro de téléphone, ajoutant que lorsqu'elle a refusé de le lui donner, l'accusé l'a prise par la main et lui a fait des avances de nature sexuelle.

Lors de son audition préliminaire avec le Procureur du Roi, l'accusé a avoué les faits qui lui sont imputés, précisant qu'il avait obligé la plaignante à s'arrêter sur la voie publique pour lui demander son numéro de téléphone.

Après avoir discuté l'affaire dans l'audience tenue le 29/11/2018, l'accusé a comparu devant le tribunal et après vérification de son identité qui était conforme à celle du procès-verbal de la police judiciaire, il a été notifié des chefs d'accusation et a déclaré ensuite avoir obligé la plaignante à s'arrêter pour lui demander son numéro de téléphone et faire sa connaissance. L'accusé étant le dernier à prendre la parole, le tribunal a décidé de délibérer et de prononcer son verdict à l'audience du 13/12/2018.

Et après délibération conformément à la loi,

Motivations :

L'accusé a été poursuivi pour harcèlement sexuel. L'acte et sa sanction sont encadrés par l'article 503-1-1 du code pénal.

Attendu que l'accusé a avoué les faits qui lui sont reprochés tout au long de l'enquête et du procès.

Attendu que le tribunal est convaincu de l'établissement des faits pour lesquels l'accusé est poursuivi, notamment sur la base de ses aveux préliminaires et judiciaires dont les conditions de validité sont réunies tant que ces aveux émanent d'une volonté libre et saine sans aucune contrainte et constituent donc une preuve pénale en vertu de l'article 293 du code de procédure pénale.

Attendu que quiconque persiste à harceler autrui dans les espaces publics ou autres par des agissements, des paroles, des gestes à caractère sexuel ou à des fins sexuelles, est puni conformément à l'article ci-dessus.

Attendu que l'accusé a obligé la plaignante à s'arrêter pour lui demander son numéro de téléphone en vue de tenir une relation sexuelle avec elle, ce qui constitue une preuve matérielle du délit de harcèlement sexuel, et qu'il doit par conséquent être déclaré responsable.

Attendu que les procès-verbaux dressés par les officiers de la police judiciaire pour constater les délits et les contraventions font foi jusqu'à preuve du contraire par tout moyen de preuve conformément à l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu que, eu égard de ce qui précède, les faits attribués à l'accusé sont établis car commis sciemment et volontairement, c'est-à-dire avec une intention criminelle, ce qui exige de le déclarer coupable.

Attendu que le tribunal a décidé de faire bénéficier à l'accusé des circonstances atténuantes en le condamnant à une peine de prison avec sursis en raison de sa situation sociale et familiale.

Et attendu que l'accusé est condamné aux dépens avec contrainte par corps au minimum.

Et en application des articles 286 à 290 - 369 - 676 - 678 du code de procédure pénale, de l'article de poursuite ci-dessus et de l'article 55 du code de procédure pénale.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

De condamner l'accusé « B. L. » pour les faits qui lui sont attribués à un mois de prison avec sursis et à une amende de 1000,00 dirhams, ainsi qu'aux dépens avec contrainte par corps au minimum, et de l'autoriser à récupérer le montant de la caution après déduction des charges susmentionnées.

Le jugement a été prononcé lors de l'audience tenue à la date susmentionnée. Le tribunal était composé comme suit :

- M. Soufiane Hafid, président ;
- En présence de Wiam Ghattas, représentant le Parquet ;
- Avec l'assistance de Loubna Bastel, greffier.



المملكة المغربية
الجلس الأعلى للسلطة القضائية
مكئة الاستئناف بمكناس
المكئة الابتدائية بأزرو

جنحي تليسي

ملف عدد: 2019/2103/314
حكم عدد: 298
بتاريخ: 2019/11/28

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ: 2019/11/28، أصدرت المحكمة الابتدائية بأزرو، وهي تبت في قضايا الجنحي تليسي الحكم الابتدائي الآتي نصه:
بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة بوصفه مثيرا ومباشرا للدعوى العمومية.

من جهة

وبين المسمى:

- "ش ع"، مغربي، مزداد سنة 1968 متزوج وأب 02 أبناء، مياوم.
المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم:

العنف ضد الزوجة طبقا للفصل 401 و404 من القانون الجنائي والمادة 1 من قانون 103-13 المتعلق بالعنف ضد النساء.

من جهة أخرى

الوقائع:

بناء على المتابعة الجارية في حق المتهم والمستخلصة عناصرها من محاضر الشرطة القضائية عدد: 712/ج/ج/د ، والمؤرخ في: 2019/11/28، والمنجز من طرف شرطة افران، والذي يستفاد منه أن المسماة "س أ"، تقدمت بشكاية في مواجهة زوجها تعرض فيها بأنه يسيء معاملتها باستعمال العنف بشتى أنواعه من ضرب وبتاريخ 2019/11/20 بينما كانت بالمنزل في إطار توجيه النصح لأبنائها دخل زوجها ورد عليها وأمام صمتها عمل على معابقتها وقام بأخذ عصي وانها ل عليها على مستوى ظهرها ورأسها ومرفقها ورجلها اليسرى مما خلف أضراراً بدنية ونفسية بالغة حيث جعلها تعيش حالة من الرعب والاضطراب النفسي وأرقت شكايتها بشهادة طبية بها من العجز 22 يوم.

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيداً نفي المنسوب إليه.

وعند استنطاقه من طرف السيد وكيل الملك أجاب بالإنكار فتمت إحالته على هذه المحكمة من أجل الأفعال المسطرة أعلاه في حالة اعتقال.

وبناء على إدراج القضية بجلسة: 2019/11/28 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال وتم التأكد من هويته ومن سوابقه القضائية، وتنازل عن حقه في تعيين محام للدفاع عنه وعن المنسوب إليه أجاب بالإنكار وحضرت المشتكية وأكدت شكايتها.

وبعدما اعتبرت القضية جاهزة، التمس السيد وكيل الملك الإدانة، وبعد أن كان المتهم آخر من تكلم ولم يصف شيئاً تقرر حجز الملف للتأمل لآخر الجلسة.

وبعد التأمل وبصفاً للقانون

المحكمة:

حيث تويع المتهم من أجل ما سطر بديباجة هذا الحكم.
وحيث نفي المتهم تمهيداً جميع المنسوب إليه في جميع مراحل المحاكمة.
وحيث إن محاضر الضابطة القضائية يوثق بمضمونها ما لم يثبت ما يخالفها.

وحيث عن إنكار المتهم للمنسوب إليه ما هو الا محاولة منه للتملص من المسؤولية الجنائية وتفنده تصريحات المشتكية نفسها والأضرار التي تعرضت لها والموصوفة بالشهادة الطبية المرفقة بالملف ناهيك عن شهادة ابن المتهم والتي عاين واقعة الاعتداء بواسطة عصي خشبية على المشتكية.

وحيث إن من ارتكب عمدا ضد غيره ضربا أو جرحا أو عنفا، وسواء نتج عن ذلك عجز عن الأشغال الشخصية لا تتجاوز مدته 20 يوما أو لم ينتج عنه ذلك، تطاله أحكام الفصل 400 من القانون الجنائي، وتطاله أحكام الفصل 404 من نفس القانون متى كان الضحية زوجه والفصل 1 من قانون 13-103 المتعلق بالعنف ضد النساء، مما تكون المحكمة قد توفرت لديها العناصر الكافية واقتنعت بثبوت الأفعال المنسوبة إلى المتهم، ويتعين معه مؤاخذته من أجلها.

وحيث يتعين تمتيعه بمقتضيات ظروف التخفيف، بالنظر لظروفه الاجتماعية ومراعاة لانعدام سوابقه القضائية.

وحيث يتعين تحميله الصائر وتحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى.

وتطبيقا للمادة 286 وما يليها من ق. م ج. وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

تصرح الحكمة علنيا، ابتدائيا، وحضوريا:

بإدانة المتهم من اجل المنسوب إليه وعقابه بستة 06 أشهر حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها 500 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة متركبة من:

- السيد: ادريس بلحسن
- السيد: ياسين اعداري
- وبمساعدة السيد: خالد بوكبير
- رئيسا
- ممثل النيابة العامة
- كاتباً للضبط



Royaume du Maroc
Conseil Supérieur de du pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Meknès
Tribunal de première instance d'Azrou
Flagrant délit

Dossier No. 2019/2103/314

Jugement No. 298

En date du 2019/11/28

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

Le tribunal de première instance d'Azrou a rendu le 28/11/2019 en statuant dans les affaires de flagrant délit, le jugement suivant :

Le Procureur du Roi près ce tribunal.

D'une part,

Et le dénommé :

- « S. A. », marocain, né en 1968, marié et père de 2 enfants, journalier.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant expiration du délai de prescription pénale :

La violence à l'égard de son épouse, conformément aux articles 401 et 404 du Code pénal et à l'article premier de la Loi 13-103 sur la violence à l'égard des femmes.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées contre l'accusé et dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire No. 712 en date du 28/11/2019, rédigés par la police d'Ifran, indiquant que la dénommée « S. A. » a déposé une plainte contre son époux qui la maltraite en usant de diverses formes de violence. En date du 20/11/2019, alors qu'elle s'occupait de ses enfants, son mari est rentré à la maison et lui a adressé la parole, mais comme elle s'est abstenu de le répondre, il s'est saisi d'un bâton et s'est mis à la frapper sur le dos, la tête, le coude et la jambe gauche, ce qui lui a causé des dommages corporels et un état de terreur et de trouble psychologique. La plaignante a présenté un certificat médical d'incapacité de 22 jours.

Lors de son audition préliminaire, l'accusé a nié ces accusations.

Interrogé par le Procureur du Roi, l'accusé a totalement nié les accusations. Il a été déféré en état d'arrestation devant le tribunal pour répondre des faits susmentionnés.

L'accusé a comparu en état d'arrestation à l'audience du 28/11/2019. Après vérification de son identité et de ses antécédents judiciaires, il a renoncé à son droit d'être représenté par un avocat. S'agissant des accusations qui lui sont attribuées, il a tout nié. Quant à la plaignante également présente, a confirmé sa plainte.

Une fois l'affaire déclarée prête, le Procureur du Roi a exigé la déclaration de culpabilité, L'accusé étant le dernier à prendre la parole, le tribunal a décidé de délibérer et de prononcer son verdict en fin d'audience.

Après délibération conformément à la loi

Le tribunal :

Attendu que l'accusé est poursuivi pour les faits énoncés dans ce jugement.

Attendu que l'accusé a nié tous les faits qui lui sont attribués dans toutes les étapes du procès.

Attendu que les procès-verbaux de la police judiciaire font foi jusqu'à preuve du contraire.

Attendu que le déni de l'accusé, qui n'est qu'un moyen d'échapper à la responsabilité pénale, est contredit par les déclarations de la plaignante et par les dommages qu'elle a subis et qui sont établis par le certificat médical joint au dossier, en addition au témoignage du fils de l'accusé qui a assisté à l'agression de sa mère par le biais d'un bâton.

Attendu que quiconque a volontairement , fait des blessures ou porte des coups à autrui ou commet toute autre violence ou voies de faits, soit qu'ils n'ont causé ni maladie ni incapacité soit qu'ils ont entraîné une maladie ou une incapacité de travail personnelle n'excédant pas 20 jours, est soumis aux dispositions de l'article 400 du code pénal et à l'article 404 du même code si la victime est un conjoint et de l'article 1 de la loi 103-13 portant violence à l'égard les femmes, de ce fait le tribunal dispose de tous les éléments requis pour établir les faits attribués à l'accusé et l'inculper pour ces chefs d'accusations.

Attendu qu'il convient de faire bénéficier à l'accusé des circonstances atténuantes compte tenu de sa situation sociale et de l'absence d'antécédents judiciaires.

Attendu qu'il y a lieu de le condamner aux dépens et de déterminer la durée de contrainte par corps au minimum.

Et en application de l'article 286 et suivant du code pénal et des articles de poursuite.

Pour ces motifs:

Le tribunal déclare publiquement, en premier ressort et contradictoirement:

La culpabilité de l'accusé et sa condamnation à six mois de prison ferme, et à une amende de 500 dirhams et aux dépens, avec contrainte par corps au minimum.

Le verdict a été rendu à la date susmentionnée. Le tribunal était composé comme suit:

- M. Idris Belahsen: Président
- M. Yassine Adari, représentant le Parquet.
- Assisté par M. Khaled Boukbir, greffier



المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف بالرباط
المحكمة الابتدائية بالرماني
حكم عدد: 03

صادر بتاريخ: 2020/03/23

ملف جنح تليس عدد: 2020/2119/14

باسم جلالة الملك وطبقا للعانون.

أصدرت المحكمة الابتدائية بالرماني، وهي تبت، في قضايا العنف ضد النساء التلبسية بجلستها العلنية المنعقدة بتاريخ ثالث وعشرين مارس من سنة ألفين وعشرين، الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة.
والمطالبة بالحق المدني: "م ب"
وينوب عنها الأستاذ سعيد الحنبالي. المحامي بهيأة الرباط

من جهة

وبين: "أ ف"، مغربي، مزداد بتاريخ 1987/03/08 بالرماني، عامل، متزوج بدون أولاد.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الزجري جريمة الامتناع عن إرجاع الزوج المطرود من بيت الزوجية، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصل 1-481 من القانون الجنائي.

المتهم في حالة اعتقال

من جهة أخرى

الوقائع:

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم المذكور أعلاه المؤرخة في 2020/03/11، والمستخلصة عناصرها من محضري الضابطة القضائية المنجزين تحت عدد 662 بتاريخ 2020/03/11، وعدد 667 بتاريخ 2020/03/12 من طرف المركز الترابي للدرك الملكي بالرماني، واللذين يستفاد منهما بأن المسماة "م ب" تقدمت أمام السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة بشكاية تتعلق بالطرد من بيت الزوجية في مواجهة زوجها المسمى "أ ف".

وعند الاستماع تمهيديا إلى المسمى "أ ف" في محضر قانوني، صرح بأنه يرفض إرجاع زوجته إلى بيت الزوجية.

وعند استنطاق المتهم من طرف السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة أكد تصريحاته التمهيدية، وبأنه لا يتوفر على منزل لإرجاع زوجته فيه، ويحتاج بعض الوقت من أجل كراء منزل.

وبناء على إدراج الملف بجلسة 2020/03/23 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال، وسبق التأكد من هويته وإشعاره بمقتضيات المادة 385 من قانون المسطرة الجنائية، وحضرت المشتكية وحضر إلى جانبها الأستاذ الحنبالي، وأدلى بما يفيد أداء القسط الجزافي، وأكدت المشتكية شكايتها في مواجهة المتهم، وعن المنسوب للمتهم صرح بأنه لا يرغب في إرجاع زوجته لبيت الزوجية لكونه لا يتوفر على بيت الزوجية، وأكد أنه لا يرغب في الصلح، والتمس الأستاذ الحنبالي بعد مناقشة القضية الإدانة، وفق المتابعة، والحكم بتعويض قدره 20000 درهم، مع النفاذ المعجل، والتمست ممثلة النيابة العامة الإدانة، وبعد ما كان المتهم آخر من تكلم دون جديد، تقرر حجز ملف القضية للتأمل لآخر الجلسة.

التعليل

أولا - في الدعوى العمومية:

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك من أجل ما هو مسطر في صك الاتهام المشار إليه أعلاه.

وحيث اعترف المتهم بجميع المنسوب إليه أثناء مثوله أمام هذه المحكمة.

وحيث إن اعتراف المتهم بالجريمة المنسوبة إليه، يعد اعترافا قضائيا وحجة قاطعة تغني عن أية وسيلة أخرى معتبرة في الإثبات، خاصة أنه وليد إرادة واعية ومدركة، غير مشوبة بأي إكراه أو تهديد، مما يتعين معه الاعتداد به.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية المنجزة على وجه صحيح وفي حدود اختصاص محررها يوثق بمضمونها في مادتي الجرح والمخالفات ما لم يثبت ما يخالفها بكافة وسائل الإثبات المقررة قانونا، إعمالا لمقتضيات المادة 290 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إنه تبعا لذلك، فإن المحكمة بعد دراستها لظروف القضية وملابساتها من خلال الحجج التي عرضت ونوقشت أمامها شفاهيا ومن خلال محضر الضابطة القضائية ثبت لديها واقتنعت بأن ما هو منسوب للمتهم ثابت في حقه، ويتعين مؤاخذته من أجله.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى مع الإيجابار في الأدنى.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة:

الشكل:

حيث إن الدعوى المدنية التابعة جاءت مستوفية لكافة الشروط الشكلية المتطلبة قانونا، مما يتعين معه التصريح بقبولها من هذه الناحية.

في الموضوع:

حيث التمس نائب المطالبة بالحق المدني الحكم بتعويض قدره 20000 درهم، مع النفاذ المعجل.

وحيث إنه من الثابت قانونا أن كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح به القانون فأحدث مرتكبه ضررا ماديا أو معنويا للغير التزم مرتكب هذا الفعل بأداء تعويض جبرا للضرر.

وحيث إن الأفعال العمدية التي أتاها المتهم والمتمثلة في طرده المشتكية من بيت الزوجية ورفضه ارجاعها. والثابتة في حقه حسب ما هو مفصل بحيثيات الدعوى العمومية أعلاه، هي أفعال غير مشروعة بدليل أن المشرع جرمها

جنائيا، وقد نتجت مباشرة عن هذه الأفعال أضرار للمطالبة بالحق المدني تتمثل في المساس بالحقوق الشرعية المخولة لها كزوجة أثناء قيام علاقة الزوجية.

وحيث إنه تبعا لذلك، يكون طلب التعويض مبررا قانونا، ويتعين الاستجابة له وفق منطوق هذا الحكم.

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل مصاريفها.

وحيث إن باقي الطلبات غير مؤسسة قانونا، ويتعين التصريح برفضها.

وعملا بالمواد 07 و 14 وما يليها، و 286، و 290، و 365 وما يليها، و 385، و 393، و 635 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية. وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

تصرح المحكمة علنيا، وابتدائيا، وحضوريا:

أولا - في الدعوى العمومية: بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه، وتحكم عليه بعقوبة شهر واحد (01) حبسا نافذا، وبغرامة مالية نافذة قدرها خمسمائة (500) درهم، مع تحميل المتهم الصائر والإجبار في الأدنى.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة: بقبولها شكلا، وموضوعا بأداء المتهم لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره خمسة آلاف (5000) درهم، مع تحميل المتهم الصائر. وبرفض باقي الطلبات.

بهذا صدر الحكم في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة متركبة من:

- السيد : ياسين الكيحل
- السيد : عبد الواحد كريمين
- العامة؛
- و بمساعدة السيد : عبد الكريم ملوكي
- رئيسا؛
- ممثل النيابة
- كاتبا للضبط.



**Royaume du Maroc
Pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Rabat
Tribunal de première instance de Rommani**

Jugement No. 03

Rendu le : 23/03/2020

Dossier de flagrant délit No.14/2119/2020

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

Le tribunal de première instance de Rommani a rendu en audience publique en date du 23 mars 2020 dans une affaire de violence à l'égard des femmes en flagrant délit le jugement suivant :

- Le Procureur du Roi près ce tribunal.
- La partie civile : « M. B. »
Représentée par Me. Said Al-Hanbali, avocat à Rabat

D'une part:

Et :

« A. F. », ressortissant marocain né le 08/03/1987 à Rommani,
ouvrier, marié et sans enfants.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant expiration du délai de prescription pénale, le crime du refus de ramener le conjoint expulsé au foyer conjugal. Ces actes et leur sanction sont encadrés par l'article 481-1 du code pénal.

L'accusé présenté en état d'arrestation.

De l'autre part

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées le 11/03/2020 par le Parquet contre l'accusé, et dont les éléments sont extraits des procès-verbaux No. 662 de la police judiciaire daté du 11/03/2020 et No. 667 de la gendarmerie royale à Rommani daté du 12/03/2020, indiquant que la dénommée « S. B. » a déposé une plainte devant le Procureur du Roi près ce tribunal pour expulsion du domicile conjugal par son mari « A. F. ».

Durant l'audition préliminaire du dénommé « A. F. », celui-ci a déclaré s'opposer au retour de son épouse au foyer conjugal.

Interrogé par le Procureur du Roi près ce tribunal, l'accusé a confirmé ses déclarations préliminaires, précisant qu'il n'avait pas de maison pour accueillir sa femme et qu'il avait besoin de temps pour en louer une.

Lors de l'audience du 23/03/2020, l'accusé a comparu en état d'arrestation. Son identité a été préalablement vérifiée et confirmée et il a été notifiée des dispositions de l'article 385 du code de procédure pénale. La plaignante a également comparu en étant représentée par Me. Al-Hanbali qui a délivré le reçu du paiement de la somme forfaitaire. La plaignante a confirmé sa plainte contre l'accusé. Ce dernier a déclaré qu'il ne souhaitait pas le retour de sa femme au domicile conjugal parce qu'il n'en disposait pas. Il a également confirmé qu'il ne souhaitait pas de réconciliation. Me. Al-Hanbali a requis l'inculpation de l'accusé et sa condamnation à verser une indemnité de 20000 dirhams, avec exécution provisoire. La représentante du Parquet a également plaidé pour la culpabilité de l'accusé qui a pris la parole en dernier ressort sans ajouter du nouveau. Le tribunal a ensuite décidé de délibérer en fin de l'audience.

Motivations :

1. Sur l'action publique :

Attendu que l'accusé est poursuivi par le Procureur du Roi conformément à l'acte d'accusation susmentionné.

Attendu que l'accusé a reconnu tous les faits qui lui sont attribués lors de sa comparution devant ce tribunal.

Attendu que l'aveu de l'accusé du délit qui lui est imputé est considéré comme un aveu judiciaire et un argument qui remplace tout autre moyen de preuve considéré, d'autant plus qu'il émane d'une volonté consciente, non entachée de contrainte ou de menace, et doit par conséquent être prise en considération.

Attendu que les procès-verbaux dressés par les officiers de la police judiciaire pour constater les délits et les contraventions font foi jusqu'à preuve du contraire par tout moyen de preuve conformément à l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu que, par conséquent, le tribunal, après examen des circonstances de l'affaire et des preuves soumises et débattues oralement devant lui, et sur la base du procès-verbal de la police judiciaire, est convaincu que les faits attribués à l'accusé sont établis.

Et attendu que l'accusé doit être contraint au paiement des dépens.

2. Sur l'action civile accessoire :

▪ Dans la forme :

Attendu que l'action civile accessoire remplit toutes les conditions de forme légalement requises, ce qui la rend recevable à cet égard.

▪ Sur le fond :

Attendu que la représentante de la partie civile a requis une indemnisation de 20000 dirhams, avec exécution provisoire.

Attendu qu'il est légalement établi que lorsqu'un acte est commis volontairement par une personne, sans que la loi ne l'y autorise, et qui cause un préjudice matériel ou moral à autrui, l'auteur de cet acte est obligé de verser une indemnité pour dommages subis.

Attendu que les actes intentionnels commis par l'accusé, à savoir l'expulsion de la plaignante du foyer conjugal et son refus de la laisser y retourner, et que les actes intentionnels commis par l'accusé ont été prouvés durant le procès public, et sont des actes illicites condamnés pénalement par le législateur et ont pour résultat direct la demande de réparation civile des dommages subis, à savoir une atteinte aux droits légitimes de l'épouse dans ses rapports conjugaux.

Attendu que, par conséquent, la demande d'indemnisation est juridiquement justifiée et doit être exécutée conformément au prononcé de ce jugement.

Attendu que la partie qui perd le procès en assume les frais.

Attendu que le reste des demandes n'est pas légalement fondé et doit être déclaré rejeté.

Et en application des articles 07, 14 et suivants, 286, 290, 365 et suivants, 385, 393, 635 et suivants du code de procédure pénale.

Pour ces motifs :

Le tribunal déclare publiquement, contradictoirement et en première ressort :

1-Sur l'action publique :

L'accusé coupable des faits qui lui sont imputés en le condamnant à une peine d'emprisonnement d'un (01) mois ferme et une amende ferme de cinq cents (500) dirhams, ainsi qu'aux dépens et la contrainte par corps au minimum.

Sur l'action civile accessoire :

Au niveau de la forme : l'action civile recevable

Au niveau du fond condamne le défendeur au paiement d'une indemnité de deux mille (2000) dirhams au profit de la partie civile, avec paiement des dépens. Et rejette les autres demandes.

Le verdict a été rendu à la date susmentionnée. Le tribunal était composé comme suit:

- M. Yassine ELKIHAL: Président
- M. Abdelouahed KRIMEN, représentant le Parquet.
- Assisté par M. Abdelkrim MELLOUKI, greffier



المملكة المغربية
السلطة القضائية
محكمة الاستئناف بالرباط
المحكمة الابتدائية بالرماني

حكم عدد 04

صادر بتاريخ 2020/06/11

ملف جنحي تلبسي عدد:

2020/2119/19

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بالرماني، وهي تبث في قضايا العنف ضد النساء بجلستها العلنية المنعقدة بتاريخ حادي عشر يونيو من سنة ألفين وعشرين. الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

والمطالبة بالحق المدني: "س ب"

وينوب عنها الأستاذ عبد الله الفتاحي، المحامي بهيأة الرباط.

من جهة:

وبين "ع د". مغربي، مزداد سنة 1966 بالرماني، عامل، متزوج وأب لخمسة أبناء.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الزجري جرائم حمل السلاح في ظروف من شأنها المساس بسلامة الأشخاص والأموال، والضرب والجرح ضد الزوجة، والتهديد، والسب والشتم، والطرده من بيت الزوجية، وإعطاء القدوة السيئة للأطفال نتيجة سوء

السلوك، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 303، و303 مكرر، و404، و443 و444، و481، و482 من القانون الجنائي:

المتهم في حالة اعتقال

ويؤازره الأستاذ محمد بوحجة، المحامي بهيئة الرباط

من جهة ثانية

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم المذكور أعلاه المؤرخة في 2020/05/20، والمستخلصة عناصرها من محضري الضابطة القضائية المنجزين تحت عدد 817 بتاريخ 2020/05/18، وعدد 820 بتاريخ 2020/05/19 من طرف المركز الترابي للدرك الملكي بالرماني، والذين، يستفاد منهما بأن المسماة "س ب" تقدمت أمام السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة بشكاية تتعلق بالتهديد بواسطة سكين، والطرده من بيت الزوجية رفقة بناتها الثلاث في مواجهة زوجها المسمى "ع د"

وعند الاستماع تمهيداً إلى المسمى "ع د" في محضر قانوني، صرح بأنه دخل في نزاع ومشادة كلامية مع زوجته فغادرت على إثر ذلك منزل الزوجية، نافياً الاتهامات الموجهة إليه.

وعند استنطاق المتهم من طرف السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة أجاب بالإنكار، مؤكداً باقي تصريحاته التمهيدية.

وبناء عاد إدراج الملف بجلسة 2020/06/11 مثل المتهم في حالة اعتقال عن طريق التناظر المرئي. وسبق التأكد من هويته وإشعاره بمقتضيات المادة 385 من قانون المسطرة الجنائية، وحضر الاستاذ بوحجة عن المتهم، وحضر الأستاذ الفتاحي عن المشتكية، وأدلي بوصل أداء القسط الجزافي، وحضرت المطالبة بالحق المدني، وحضرت المصراحة "ب د"، والمصرح "ط د"، وحضر المصرح "ط ح"، وأمر المصرحون بمغادرة القاعة إلى حين المناداة عليهم، وصرح المتهم أنه يوافق على المحاكمة عن بعد، وأكدت المطالبة بالحق المدني شكايتها في مواجهة المتهم، وعن المنسوب إلى المتهم أجاب بالإنكار.

وعن سؤال الأستاذ بوحجة للمطالبة بالحق المدني، صرحت أنها توجد بالمنزل أي منزل الزوجية وصرحت كذلك بأن المتهم طردها من بيت الزوجية في 10 من ماي، ولم تتذكر تاريخ تقديمها للشكاية، وعن سؤال الأستاذ الفتاحي للمتهم، صرح هذا الأخير أنه نصح المطالبة بالحق المدني ببيع البهائم، ولم يصرح بأي شيء للمطالبة بالحق المدني عند رفضها بيع الأغنام، وصرحت المطالبة بالحق المدني عن سؤال الأستاذ الفتاحي أن المتهم هو من قام بإغلاق المنزل، وأنه كان مغلقا عند حضور الدرك الملكي، وعن سؤال المتهم من طرف المحكمة، صرح أنه لم يقم بإغلاق باب المنزل، وعن سؤال الأستاذ بوحجة للمطالبة بالحق المدني، صرحت بأنه تم إرجاعها من طرف الدرك الملكي عند وجود زوجها بالسجن، وعن سؤال الأستاذ الفتاحي، أجابت المطالبة بالحق المدني بأنها هي من قامت رفقة بناتها بتكسير قفل باب المنزل أثناء حضور الدرك الملكي لإرجاعها للبيت، ونودي على المصراحة "ب د"، وبعد التأكد من هويتها، صرحت بأن المشتكية والدتها، وأن المتهم والدها، فقررت المحكمة الاستماع إليها على سبيل الاستئناس بعد توجيه اليمين القانونية لها، وصرحت بأن والدها يقوم بضرب والدتها، ويقوم بسيها، وبأنه طردهم من بيت الزوجية، ويقوم بتهديدها أي المشتكية بواسطة السكين. وعن سؤال الأستاذ بوحجة، عن زمن وقوع ما صرحت به، أجابت بأن ذلك يقع يوميا، ونودي على "ط ح" وبعد التأكد من هويتها، صرح بأنه جار للمشتكية والمتهم، ونفى موانع الشهادة، وصرح بأن أب المتهم هو عم زوجته، وقررت المحكمة توجيه اليمين القانونية له، وصرح بأنه لم يحضر لوقائع النزاع، ونودي على "ط د"، وبعد التأكد من هويته، صرح بأنه أخ المشتكى به، وبأنه يجاورهم بحوالي 200 متر، وقررت المحكمة توجيه اليمين القانونية له، وبعد أدائها، صرح بأنه لا يقطن رفقة طرفي النزاع، وبأنه لم يحضر لوقائع النزاع، وأعطيت الكلمة لنائب المطالبة بالحق المدني، والتمس بناء على شهادة بنت المتهم والمشتكية، وأن المتابعة ثابتة، إدانة المتهم وفق المتابعة ووفق القانون. والحكم بتعويض قدره 20000 درهم، مع النفاذ المعجل، وتحميل المتهم الصائر، والإكراه في الأقصى، والتمست ممثلة النيابة العامة الإدانة، والتمس الأستاذ بوحجة عن المتهم أمام نفي المتهم وإنكاره، وأن مربوط للفرس يكمن في الأغنام التي تمتلكها الزوجة وتسهر على رعايتها كونها تشكل للمتهم مصدر خلافات مع الجيران، وكون الزوجة لم تقم بتقديم الشكاية يوم وقوع النزاع، وخلو الملف، من أي إثبات سوى شهادة البنت، هذه الأخيرة التي تساند أمها، وشهادتها كمجاملة، وكون المشتكية توجد حاليا ببيت الزوجية رفقة أبنائها،

وبناء على شهادة الشهود، التمس البراءة للمؤازر من المنسوب إليه، وعدم الاختصاص في المطالب المدنية. وبعدها كان المتهم آخر من تكلم دون جديد، تدخل الأستاذ الفتاحي للتعقيب، فقررت المحكمة حجز ملف القضية للتأمل لآخر الجلسة.

التعليق:

أولا - في الدعوى العمومية:

حيث توبع المتهم من طرف السيد وكيل الملك من أجل ما هو مسطر في صك الاتهام المشار إليه أعلاه.

وحيث أنكر المتهم جميع الجرائم المنسوبة إليه أثناء مثوله أمام هذه المحكمة، في حين صرح أثناء الاستماع إليه تمهيديا بأنه دخل في نزاع ومشادات كلامية مع زوجته فغادرت على إثر ذلك منزل الزوجية.

وحيث صرحت الشاهدة "ب د" أمام المحكمة بعد أدائها اليمين القانونية بأن والدها يقوم بضرب والدتها، ويقوم بسبها، وبأنه طردهم من بيت الزوجية. ويقوم بتهديدها أي المشتكية بواسطة السكين.

وحيث إن إنكار المتهم للجرائم المنسوبة إليه ما هو إلا وسيلة للتملص من المسؤولية الجنائية والعقاب تفنده ظروف وملابسات القضية لا سيما التصريحات التمهيدية للمتهم التي تفيد نشوب نزاع مع المشتكية ومغادرتها لبيت الزوجية، هذا فضلا عن شهادة الشاهدة "ب د" أمام المحكمة بعد أدائها اليمين القانونية، وهو ما تعضده كذلك تصريحات المشتكية.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية المنجزة على وجه صحيح وفي حدود اختصاص محررها يوثق بمضمونها في مادتي الجرح والمخالفات ما لم يثبت ما يخالفها بكافة وسائل الإثبات المقررة قانونا، إعمالا لمقتضيات المادة 290 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إنه تبعا لذلك، فإن المحكمة بعد دراستها لظروف القضية وملابساتها من خلال الحجج التي عرضت ونوقشت أمامها شفاهيا، ومن خلال سلطة المحكمة التقديرية في تقييم شهادة الشاهدة. ومن خلال محضر الضابطة

القضائية ثبت لديها واقتنعت بأن ما هو منسوب للمتهم ثابت في حقه، ويتعين مؤاخذته من أجله.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى مع الإجماع في الأدنى.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة :

في الشكل :

حيث إن الدعوى المدنية التابعة جاءت مستوفية لكافة الشروط الشكلية المتطلبة قانونا، مما يتعين معه التصريح بقبولها من هذه الناحية.

في الموضوع :

حيث التمس نائب المطالبة بالحق المدني الحكم بتعويض قدره 20000 درهم، مع النفاذ المعجل، وتحميل المتهم الصائر، والإكراه في الأقصى.

وحيث إنه من الثابت قانونا أن كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار ومن غير أن يسمح به القانون فأحدث، مرتكبه ضرا ماديا أو معنويا للغير التزم مرتكب هذا الفعل بأداء تعويض جبرا للضرر.

وحيث إن الأفعال العمدية التي أتاها المتهم والمتمثلة في تعنيفه المشتكية، وتهديدها بالسكين، وسبها، وطردها من بيت الزوجية، والثابتة في حقه حسب ما هو مفصل بحجيات الدعوى العمومية أعلاه، هي أفعال غير مشروعة بدليل أن المشرع جرمها جنائيا، وقد نتجت مباشرة عن هذه الأفعال أضرار للمطالبة بالحق المدني تتمثل في المساس بالحقوق الشرعية المخولة لها كزوجة أثناء قيام علاقة الزوجية، هذا فضلا عن المساس بسلامتها البدنية، وشرفها.

وحيث إنه تبعا لذلك، يكون طلب التعويض مبررا قانونا، ويتعين الاستجابة له وفق منطوق هذا الحكم

وحيث إن خاسر الدعوى يتحمل مصاريفها.

وحيث إن باقي الطلبات غير مؤسسة قانونا، ويتعين التصريح برفضها.

وعملا بالمواد 07، و14 وما يليها، و286، و290، و365 وما يليها. و385 و393، و635 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية، وفصول المتابعة

لهذه الأسباب:

تصرح المحكمة علنيا، وابتدائيا، وحضوريا:

أولا - في الدعوى العمومية : بمواخظة المتهم من أجل جميع ما نسب إليه، وتحكم عليه بعقوبة شهرين اثنين (02) حبسا نافذا، وبغرامة مالية نافذة قدرها خمسمائة (500) درهم، مع تحميل المتهم الصائر والإجبار في الأدنى.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة : بقبولها شكلا، وموضوعا بأداء المتهم لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا قدره ألفين (2000) درهم، مع تحميل المتهم الصائر، وبرفض باقي الطلبات.

بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه، من طرف نفس الهيئة التي ناقشت القضية وحجزتها للتأمل، وكانت تتركب من السادة:

- | | |
|---------------------|---------------------------|
| رئيسا | ■ ياسر خيتر |
| ممثلا للنياة العامة | ■ مريم بندحو |
| كاتبا للضبب | ■ بمساعدة السيد حمزة ببال |



Royaume du Maroc
Le Conseil Supérieur du Pouvoir Judiciaire
Cour d'Appel de Rabat
Tribunal de première instance de Rommani

Jugement n ° 04
Émis le 11/06/2020
Dossier de flagrant délit No. 19/2119/2020

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

Le 11 juin 2020, le tribunal de première instance de Rommani a rendu en audience publique dans les affaires de violence à l'égard des femmes, le jugement suivant :

Entre :

Le Procureur du Roi près ce tribunal

La partie civile : « S. B. »

Représentée par Me. Abdullah Al-Fattahi, avocat au barreau de Rabat.

D'une part,

Et « A. D. », marocain, né en 1966 à Rommani, ouvrier, marié et père de cinq enfants.

L'accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et dans un délai non atteint de prescription, les crimes de port d'armes dans des circonstances constituant une menace à l'ordre public, à la sécurité des personnes ou des biens, porter des coups et blessures à son épouse, de l'insulte et d'injures, d'expulsion du domicile conjugal et de compromettre gravement par des exemples pernicieux d'ivrognerie ou d'inconduite notoire

la moralité des enfants. Les actes prévus et sanctionnés par les articles 303, 303 bis, 404, 443, 444, 481 et 482 du Code Pénal :

L'accusé est en état d'arrestation.

Il est défendu par Me. Mohamed Bouhaja, avocat au barreau de Rabat

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Parquet contre l'accusé en date du 20/05/2020, et dont les éléments sont extraits des procès-verbaux No. 817 de la police judiciaire, daté du 18/05/2020, et No. 820 dressé par la gendarmerie royale à Rommani, daté du 19/05/2020, indiquant que la dénommée « S. B. » a déposé une plainte devant le Procureur du Roi près ce tribunal pour menaces avec arme blanche et expulsion du domicile conjugal avec ses trois filles commis par son mari le dénommé « A.D. ».

Lors de l'audition préliminaire du dénommé « A.D. », celui-ci a déclaré avoir eu des différends et des altercations orales avec sa femme qui a ensuite quitté le domicile conjugal, niant ainsi toutes les accusations portées contre lui.

Interrogé par le Procureur du Roi près ce tribunal, l'accusé a également nié tous les faits qui lui sont imputés, en confirmant ses déclarations préliminaires.

En conséquence, l'accusé a comparu en état d'arrestation par visioconférence le 11/06/2020. Son identité a été préalablement confirmée, et il a été notifié des dispositions de l'article 385 du Code de Procédure Pénale. Me. Bouhaja était présent au nom de l'accusé et Me. Al-Fattahi au nom de la plaignante. Ce dernier a déposé le reçu du paiement de la part forfaitaire. L'audience a été tenue également en présence de la partie civile, des déclarants

« T.D. » « T.H. ». Il a été ordonné à ces derniers de quitter la salle en attendant d'être rappelés. L'accusé a déclaré qu'il acceptait d'être jugé à distance. La partie civile a réitéré sa plainte contre l'accusé qui a nié les chefs d'inculpation portés contre lui.

En réponse à la question de Me. Bouhaja adressée à la partie civile, celle-ci déclare avoir été à la maison, le domicile conjugal, avant d'en être expulsée par l'accusé le 10 mai et qu'elle ne se souvenait pas de la date du dépôt de la plainte. À la question adressée par Me. Al-Fattahi à l'accusé, ce dernier a répondu qu'il avait demandé à sa femme de vendre le bétail, et qu'il n'avait fait aucune déclaration à la partie civile quand elle a refusé sa demande. La partie civile a déclaré, en réponse à la question de Me. Al-Fattahi, que c'était l'accusé qui avait fermé la porte de la maison, et que celle-ci était fermée à l'arrivée de la gendarmerie royale sur les lieux. Interrogé à son tour par le tribunal, l'accusé a déclaré qu'il n'avait pas fermé la porte de la maison. À la question adressée par Me. Bouhaja à la partie civile, celle-ci déclare avoir été réinstallée dans sa maison par la gendarmerie royale alors que son mari était en état d'arrestation. Répondant à la question de Me. Al-Fattahi, la partie civile a précisé que c'est elle avait cassé la serrure de la porte de la maison en présence de la gendarmerie royale, pour y accéder. La déclarante « B. D. » a été appelée par le tribunal. Après vérification de son identité, elle a déclaré qu'elle était la fille de la plaignante et de l'accusé. Le tribunal a décidé de l'entendre à titre de renseignements. Après prestation de serment, elle a déclaré que son père battait et insultait sa mère, qu'il les avait expulsées de la maison et qu'il avait menacé sa mère avec un couteau. À la question de Me. Bouhaja concernant la date de l'incident, elle a répondu que cela se produisait quotidiennement. Le tribunal a ensuite appelé « T. H. » Après vérification de son identité, celui-ci a déclaré qu'il était un voisin de la plaignante et de l'accusé et que le père de l'accusé est l'oncle de son épouse. Le tribunal a décidé de lui faire prêter serment, ensuite il a déclaré ne pas avoir assisté aux faits du litige.

Le tribunal a appelé « T. D. » qui, après vérification de son identité, a déclaré qu'il était le frère de l'accusé et qu'il vivait à environ 200 mètres de son domicile. Le tribunal a décidé de lui faire prêter serment. Le déclarant a ensuite indiqué qu'il ne vivait avec aucune des parties au litige et qu'il n'avait pas assisté aux faits du litige. Le tribunal a ensuite donné la parole au représentant de la partie civile qui a introduit une requête sur la base des déclarations de la fille de l'accusé et de la plaignante, en demandant de déclarer l'accusé coupable des faits qui lui sont reprochés en vertu de la loi. Il a réclamé une indemnité de 20.000 dirhams avec exécution provisoire, paiement des dépens et la contrainte par corps au maximum. La représentante de la partie civile a requis la condamnation, alors que Me. Bouhaja a plaidé en faveur de l'accusé qui persistait à nier les faits. Il a indiqué que les moutons appartenant à l'épouse de l'accusé et dont elle avait la charge constituaient pour lui une source de conflit avec ses voisins, ajoutant que la plaignante n'avait pas porté plainte le jour de l'incident. Il a souligné que le dossier était dépourvu de toute autre preuve que le témoignage de la fille de la plaignante, qui ne peut que soutenir sa maman en témoignant par complaisance. Il a indiqué que la plaignante se trouvait maintenant au domicile conjugal en compagnie de ses filles et, sur la base des déclarations des témoins, a requis au tribunal l'acquittement de son client et de se déclarer incompétent pour statuer sur les demandes civiles. Après que l'accusé a été le dernier prendre la parole sans rien apporter de nouveau. Le tribunal a décidé de mettre le dossier en délibération pour la fin de l'audience.

Motivations :

Sur l'action publique :

Attendu que l'accusé est poursuivi par le Procureur du Roi conformément au titre de l'accusation susmentionné.

Attendu que lors de sa comparution devant le tribunal l'accusé a nié tous les crimes qui lui ont été attribués, alors qu'il avait déclaré lors de l'enquête préliminaire avoir eu une dispute et des altercations orales avec sa femme, pour qu'elle quitte par la suite le domicile conjugal.

Attendu que, le témoin « B. D. » a déclaré devant le tribunal, après avoir prêté serment, que son père battait sa mère et l'insultait, qu'il les a expulsées du domicile conjugal, et qu'il avait menacé sa mère avec un couteau.

Attendu que, les dénégations de l'accusé des infractions qui lui sont imputées ne peuvent être qu'un moyen d'échapper à la responsabilité pénale qui peut encourir, les circonstances de l'affaire les refutant, en particulier les déclarations préliminaires de l'accusé indiquant un différend avec la plaignante et son départ du domicile conjugal, outre la déposition du témoin « B. D. » devant le tribunal après prestation de serment, témoignage étayé par les déclarations de la plaignante.

Attendu que conformément aux dispositions de l'article 290 du Code de Procédure pénale, *Les procès-verbaux ou rapports dressés par les officiers de police judiciaire pour constater les délits et les contraventions font foi jusqu'à preuve contraire* ».

Attendu que, par conséquent, le tribunal, après avoir étudié les circonstances de l'affaire sur la base des arguments présentés et discutés oralement, usant de son pouvoir discrétionnaire dans l'évaluation des déclarations des témoins, et sur la base des procès-verbaux de la police judiciaire qui attestent du bienfondé

des accusations portées contre l'accusé, lequel doit répondre de ses actes.

Et attendu que l'accusé doit être contraint au paiement des dépens.

Sur l'action civile accessoire :

Dans la forme:

Attendu que l'action civile accessoire remplit toutes les conditions de forme légalement requises, elle est donc recevable à ce titre.

Sur le fond:

Attendu que la représentante de la partie civile a requis une indemnisation de 20000 dirhams, avec exécution provisoire et paiement des dépens par l'accusé et contrainte par corps au maximum.

Attendu que tout fait quelconque, de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe.

Attendu que les actes intentionnels commis par l'accusé, qui consistent à traiter la plaignante avec violence, à la menacer avec un couteau, à l'insulter et à l'expulser du domicile conjugal, et qui ont été suffisamment établis durant l'action publique, sont des actes illicites réprimés par la législation pénale et qu'ils constituent la cause directe des dommages subis par la partie civile, à savoir l'atteinte aussi bien à ses droits légitimes en tant qu'épouse qu'à sa sécurité physique et à son honneur.

Attendu que, par conséquent, la demande d'indemnisation est légalement requise et doit, en conséquence avoir suite selon ce qui va être détaillé au dispositif de ce jugement.

Attendu que les frais sont à la charge par la partie qui succombe.
Attendu que les autres demandes ne sont pas légalement fondées et doivent, en conséquence être rejetées.

En application des articles 07, 14 et suivants, 286, 290, 365 et suivants. Et 385, 393, 635 et suivants du Code de Procédure Pénale,

Pour ces motifs :

Le tribunal déclare publiquement, contradictoirement et en premier ressort:

Sur l'action publique :

L'accusé coupable de tout ce qui lui a été attribué, et le condamne à une peine de deux (02) mois d'emprisonnement ferme, et une amende ferme de cinq cents (500) dirhams, avec paiement des dépens et la contrainte par corps au minimum.

Sur l'action civile accessoire :

Dans la forme : déclarée recevable

Sur le fond : ordonne au défendeur le paiement au profit de la partie civile d'une indemnité de deux mille (2000) dirhams, avec paiement des dépens, et rejette les autres demandes.

Le verdict a été prononcé en audience publique à la date susmentionnée, l'instance se composait comme suit :

- Yasser Khaytar: **président ;**
- Maryam Bendaho, **représentant le Ministère Public ;**
- Avec le concours de M. Hamza Badal, **greffier.**



المملكة المغربية

الجلس الأعلى للقضاء

محكمة الاستئناف بالناظور

محكمة الابتدائية بالناظور

حكم جنح رقم 259

بتاريخ 2020/02/26

ملف جنح رقم: 2020/2105/248

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2020/02/26 أصدرت المحكمة الابتدائية بالناظور، الحكم
الجنح التلبسي الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك بهذه المحكمة

من جهة

والمسمى: "م ب" مغربي مزداد بتاريخ 1996 أعزب ميكانيكي.

الظنين بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض
عليه أمد التقادم الجنح جنح التحرش الجنسي وخرق تدبير المنع من الاتصال
والتهديد واستدراج شخص لممارسة البغاء بواسطة العنف والاكراه وعدم التوفر
على البطاقة الوطنية طبقا للفصول 503/1/1 و323 مكرر مرة واحدة و498
و429 من القانون الجنائي والمادة 9 من قانون 35/06.

من جهة أخرى

الوقائع

بناء على المتابعة الجارية في مواجهة الظنين من أجل ما نسب إليه
والمستخلصة عناصرها من محضر الضابطة القضائية المنجز من طرف دائرة
أمن ازغنان تحت عدد، 179/د ز بتاريخ 2020/02/16 والذي يستفاد منه أن

المسماة "إم" تقدمت بشكاية في مواجهة الظنين في موضوع الهجوم عليها بمحلها والتحرش بها ومطالبتها بربط علاقة غرامية والتهديد.

وعند الاستماع الى الظنين تمهيدياً، صرح بأنه يسعى دائماً إلى الاقتراب من المشتكية لربط علاقة غرامية معها وسبق له أن التزم أمام نائب وكيل الملك بتاريخ 2020/1/31 بعدم الاقتراب من الضحية الا انه لم يمتلك مشاعره وتوجه إلى المعنية بالأمر قصد الاقتراب منها.

وبناء على متابعة السيد وكيل الملك للظنين من أجل المنسوب إليه أعلاه، أدرجت القضية بعدة جلسات آخرها جلسة، 2020/02/25، أحضر لها الظنين في حالة اعتقال وبعد التأكد من هوية الظنين الحاضر تنازل عن حقه في إعداد الدفاع، أشعر بالمنسوب إليه، فأجاب بالإنكار، وتقرر اعتبار القضية جاهزة، والتمس السيد وكيل الملك الإدانة، وبعد أن كان الظنين الحاضر آخر من تكلم ولم يضيف أي جديد، تقرر حجز القضية للتأمل لجلسة 2020/02/26.

بعد التأمل

حيث توبع الظنين من أجل ما نسب إليه أعلاه.

وحيث أنكر الظنين المنسوب إليه لدى مواجهته به أمام المحكمة متراجعا عن اعترافاته التمهيدية الصريحة والتلقائية من كونه بالفعل يسعى دائماً إلى الاقتراب من المشتكية لربط علاقة غرامية معها وسبق له أن التزم أمام نائب وكيل الملك بتاريخ 2020/1/31 بعدم الاقتراب من الضحية إلا أنه لم يمتلك مشاعره وتوجه الى المعنية بالأمر قصد الاقتراب منها.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية يوثق بمضمونها ما لم يثبت ما يخالفها طبقاً للمادة 290 من ق م ج تكون معه الجرح موضوع المتابعة ثابتة في حقه ويتعين التصريح بمؤاخذته من أجلها.

وحيث يتعين تحميل الظنين المدان الصائر والإجبار في الأدنى.

وتطبيقاً للمواد 287 و 290 و 365 و 366 و 367 و 636 و 638 من ق.م. ج. والفصل 55 وفصول المتابعة:

منصوص الحكم

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا:

بمؤاخذة الظنين من أجل المنسوب إليه وعقابه بشهر واحد (01) حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها خمسمائة (2000) درهم، مع الصائر والإجبار في الأدنى.



Royaume du Maroc
Conseil supérieur du pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Nador
Tribunal de première instance de Nador

Jugement correctionnel n° 259

En date du 26/02/2020

Dossier correctionnel No. 2020/2105/248

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

En date du 26/02/2020, le tribunal de première instance de Nador a rendu dans le cadre des affaires de flagrant délit, le jugement suivant:

Le Procureur du Roi près ce tribunal.

D'une part,

Et le dénommé :

« M. B. » marocain, né en 1996, célibataire, mécanicien.

L'accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration des délais de prescription pénale, les crimes d'harcèlement sexuel, d'enfreindre les mesure d'interdiction de communiquer avec la victime, de menaces d'atteinte à la personne, d'entraîne d'une personne en vue de la prostitution ou la débauche sous la violence et de la contrainte, outre le fait de ne pas disposer de la carte d'identité nationale, conformément aux articles 11/503 et 323 bis, 498 et 429 du code pénal et de l'article 9 de la loi 06/35.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées contre l'accusé pour les faits qui lui sont attribués, et dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire de l'arrondissement de la sûreté d'Inzegane sous le numéro 179 en date du 16/02/2020, indiquant que la dénommée « A. M. » a déposé une plainte selon laquelle l'accusé l'a harcelée et exigé sous la menace qu'elle entretienne une liaison intime avec lui.

Lors de l'audition préliminaire, l'accusé a déclaré qu'il avait toujours voulu se rapprocher de la plaignante pour entretenir une relation avec elle, et qu'il s'était déjà engagé, le 31/1/2020 devant le Procureur du Roi, à ne pas s'approcher de la victime ni de lui parler, mais qu'il n'a pas pu contrôler ses sentiments et il s'est rendu vers la plaignante afin de se rapprocher d'elle.

Sur la base des poursuites engagées par le Procureur du Roi contre l'accusé pour les faits qui lui sont attribués, plusieurs audiences ont eu lieu dont la dernière le 25/02/2020, durant laquelle l'accusé a comparu en état d'arrestation. Après vérification de son identité, l'accusé a renoncé à son droit à la défense. Il a nié toutes les accusations portées contre lui. Le tribunal a considéré que l'affaire était prête à être discutée. Le Procureur du Roi a requis l'inculpation, et après que l'accusé a pris la parole sans rien ajouter de nouveau, il a été décidé de mettre le dossier en délibération pour l'audience du 26/02/2020.

Après délibération :

Attendu que l'accusé a été poursuivi pour les faits qui lui sont attribués ci-dessus.

Attendu que l'accusé a nié les faits qui lui sont reprochés devant le tribunal, revenant sur ses aveux préliminaires explicites et spontanés selon lesquelles il avait toujours voulu nouer une relation intime avec la plaignante et qu'il s'était déjà engagé devant le Procureur du Roi, le 31/1/2020, à ne pas s'approcher d'elle, mais qu'il n'avait pas pu se contrôler en enfreignant ainsi la mesure prévue à son encontre.

Attendu que le contenu des procès-verbaux de la police judiciaire fait foi jusqu'à la preuve du contraire, conformément aux dispositions de l'article 290 du Code de procédure pénale, et que les délits objet des poursuites sont établis à l'encontre de l'accusé, d'où s'ensuit de l'inculper à cet effet.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens avec contrainte par corps au minimum.

Et en application des articles 287, 290, 365, 366, 367, 636 et 638 du code de procédure pénale, de l'article 55 et des articles de poursuite :

Dispositif du jugement :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

D'inculper l'accusé pour les faits qui lui sont imputés et de le condamner à un mois de prison ferme et à une amende ferme de 2000 dirhams, avec paiement des dépens et contrainte par corps au minimum.



المملكة المغربية
الجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة الاستئناف بالناظور
المحكمة الابتدائية بالناظور

قضايا الجنح العادي

ملف رقم: 20/7921

بتاريخ 2021/01/21

حكم عدد:

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2021/01/21 أصدرت بالمحكمة الابتدائية بالناظور، وهي تبت
في قضايا الجنح العادي الحكم الآتي نصه:
بين: السيد وكيل الملك بهذه المحكمة.
والمطالبة بالحق المدني: "ر ط"
ينوب عنها ذ. جواد القرشي، المحامي بهيئة الناظور

من جهة

وبين: "ع ه": مغربي، مزداد سنة 1995

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض
عليه أمد التقادم الجنح التحرش الجنسي والتهديد ضد امرأة بسبب جنسها، طبقا
للفصول 1-429 و 503 و 1-503 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى.

الوقائع :

وبناء على وقائع القضية والمستمدة عناصرها من محضر شرطة أزغغان عدد 2630 دز وتاريخ 2020/09/232 والذي يستفاد منه أن المسماة «ر ط» تقدمت بشكاية عرضت فيها أن المتهم أعلاه يقوم بالتحرش بها وأنها قدمت شكاية به فأدين من أجل ذلك بثلاثة أشهر وغادر السجن وأصبح يقتفي أثرها ويقوم بالتحرش بها عن طريق عبارات جنسية وإنه في الآونة الأخيرة أصبح يهددها بإيذائها متهما إياها أنها السبب في دخوله السجن.

وعند الاستماع الى المتهم أعلاه تمهيدا أفاد أنه فعلا كان يود ربط علاقة غرامية بالمشتكية وأنه كان يتعقبها وأنه بعد خروجه من السجن بدأ في معاودة الكرة بتعقبها وتقتفي أثرها وترصدها بهدف الحديث معها وأنه يوم الحادث قام بتعقبها وحاول الحديث معها إلا أنها رفضت ذلك وإنها بالقرب من مكان التقائهما عاينها تتحدث مع شخص آخر مما جعله يفقد أعصابه ويقوم بأذية نفسه أمامها دون أن تكون له نية ممارسة الجنس معها أو تعنيفها، وأنه بإيذاء نفسه أراد تخويفها فقط دون أن تكون له نية استدراجها.

وبناء على إدراج الملف بعدة جلسات آخرها بتاريخ 2020/11/05 تخلف عنها المتهم رغم التوصل الشخصي ودون عذر مقبول، وألفي بالملف مذكرة الطلبات المدنية، وبعد إطلاع المحكمة على وثائق الملف تقرر اعتبار القضية جاهزة، وأعطيت الكلمة لنائب الطرف المدني الذي أكد مذكرته وتناول الكلمة ممثل النيابة العامة الذي التمس إدانة المتهم، فتقرر حجز الملف للتأمل والنطق بالحكم لجلسة 2020/11/19 تم تمديدها لفائدة القانون لجلسة 2021/01/21.

وبعد التأمل

بمضمون الدعوى العمومية :

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل المبين أعلاه.

وحيث تخلف المتهم عن الحضور أمام هذه المحكمة رغم التوصل مما يتعين معه الاقتصار على ما ضمن بمحضر الضابطة القضائية.

وحيث اعترف المتهم تمهيداً بأنه فعلاً قام بإيقاف المشتكية وأنه طلب منها ربط علاقة غرامية به وأنها لما رفضته قام بسبل سكين جرح به نفسه موضحاً لها أنه سيقوم بنفس الشيء معها إن لم تربط معه علاقة غرامية أو إن ارتبطت بشخص آخر.

وحيث إنه وبتصريح المتهم أعلاه تكون الأفعال المنسوبة إليه قائمة الأركان طبقاً لفصول المتابعة وثابتة في حقه، الشيء الذي يتعين معه مؤاخذه المتهم من أجل ذلك وعقابه عنه.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية المنجزة بشأن التثبيت من الجرح والمخالفات يوثق بمضمونها إلى أن يثبت العكس طبقاً للمادة 290 من ق م ج.

وحيث استقر نظر المحكمة على تمتيع المتهم بظروف التخفيف نظراً لقساوة العقوبات المقررة قانوناً بالمقارنة مع درجة خطورة الفعل المرتكب ودرجة إجرام المتهم طبقاً للفصلين 146-149 من ق.ج.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى مجبراً في الأدنى.

بنصوص الدعوى المدنية التابعة :

حيث قدمت الطلبات المدنية وفق الشكليات القانونية مما يتعين معه قبولها.

وحيث إن الفعل الضار الموجب للتعويض ثابت في النازلة استناداً إلى حيثيات الدعوى العمومية أعلاه، وأن الضرر ثابت أيضاً يتجلى في العنف المعنوي الذي تعرضت له الضحية، وأن فعل المتهم هو السبب المباشر في حصول الضرر، مما تكون معه أركان المسؤولية الموجبة للتعويض طبقاً لفصل 77 من ق ل ع قائمة وثابتة في النازلة، وأن الضرر يتعين جبره عن طريق التعويض، بعد أن تبين أن الطلب مؤسس، في حدود المبلغ الوارد بمنطوق هذا الحكم بعد إعمال المحكمة لسلطتها التقديرية طبقاً للفصل 98 من ق ل ع.

وحيث إن القول بالاستجابة لطلبات المدنية يستوجب تحميل خاسر الدعوى المتهم الصائر، مع الإيجار في الأدنى عند عدم الأداء.

وتطبيقاً للمواد (286 الي 293) - (298 الي 300) - (304 الي 315) - (362 الي 367 - 370 371 373 374 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 55-146-149 من القانون الجنائي، وفصلي المتابعة أعلاه.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا، وبمثابة حضوري:

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه وعقابه عنه بثلاثة أشهر (03) حبسا نافذا وغرامة مالية نافذة قدرها (1000) درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى، وبعد القول بقبول الطلبات المدنية شكلا وموضوعا بأداء المتهم لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا إجماليا قدره 10000 عشرة الاف درهم وبتحميل المتهم الصائر والاجبار في الأدنى ورفض طلب النفاذ المعجل.

بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه بقاعة الجلسات الاعتيادية وهي متركة من:

- | | |
|--------------|------------------------------------|
| رئيسا؛ | ▪ السيد : ذ. محمد الوهابي |
| ممثل النيابة | ▪ السيد : ذ. خالد يشوتي
العامة؛ |
| كاتب | ▪ السيد : جمال النجاري
الضبط. |



Royaume du Maroc
Conseil Supérieur du pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Nador
Tribunal de première instance de Nador
Dossier N°. 20/7921
En date du 21/01/2021
Jugement N°. :

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

Le 21/01/2021, le tribunal de première instance de Nador, statuant sur les affaires délictuelles, a rendu la décision suivante :

- Le Procureur du Roi près ce tribunal.
- Et la partie civile : « R. T. »
Représentée par Me. Jawad Al Qorchi, avocat au barreau de Nador

D'une part,

Et : « A. H. », marocain né en 1995

Accusé, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration des délais de prescription pénale, du harcèlement sexuel et de menace contre une femme en raison de son sexe, conformément aux articles 1-429, 503 et 1-503 du code pénal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des faits du dossier, dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police d'Inzgane No. 2630 en date du 23/09/2020, indiquant que la dénommé « R. T. » a déposé une

plainte selon laquelle l'accusé l'a harcelée et qu'elle a introduit une plainte contre lui, et qu'il a été condamné, à cet effet à trois mois de prison. Après avoir purgé sa peine il s'est mis à la surveiller et la harceler sur la voie publique avec allusions sexuelles, et que dernièrement il a commencé à la menacer en l'accusant d'être la cause de son emprisonnement.

Lors de l'audition préliminaire, l'accusé a indiqué qu'il voulait effectivement nouer une relation intime avec la plaignante et qu'il surveillait ses allées et retours, ajoutant que, après sa sortie de prison, il a recommencé à tenter de lui parler alors qu'elle a toujours refusé. Il a déclaré l'avoir vue avec une autre personne à la place de leur première rencontre, ce qu'il l'a rendu furieux et l'a poussé à s'automutiler devant elle pour lui faire peur sans avoir aucune intention d'avoir des relations sexuelles avec elle ou de la violé.

Plusieurs audiences ont été déroulées, dont la dernière en date du 5/11/2020. Bien que cité à comparaître, l'accusé n'a comparu à aucune d'entre elles et n'a fourni aucune excuse valable justifiant son absence. Après examen des pièces du dossier, le tribunal a considéré que le dossier était prêt. La parole a été donnée au représentant de la partie civile qui a maintenu sa position. Le Procureur du Roi a requis l'inculpation de l'accusé. Le tribunal a décidé de mettre le dossier en délibération et de prononcer la sentence à l'audience du 19/11/2020 reportée au profit de la loi à l'audience du 21/01/2021.

Après délibération :

1- Sur l'action publique :

Attendu que le Ministère Public a engagé des poursuites contre l'accusé pour les faits susmentionnés.

Attendu que l'accusé, dûment notifié, n'a pas comparu devant le tribunal, ce dernier a décidé de se contenter du contenu du procès-verbal de la police judiciaire.

Attendu que l'accusé a déclaré, lors de l'audience préliminaire, qu'il a effectivement arrêté la plaignante pour lui demander d'avoir une liaison avec lui, et qu'après avoir refusé, il a sorti un couteau et s'est automutilé en disant à la plaignante qu'il lui arriverait la même chose si elle refuse d'entretenir une relation avec lui ou si elle choisit de sortir avec un autre homme.

Attendu que, suite aux aveux de l'accusé lui-même, les faits qui lui sont attribués sont établis, conformément aux articles de poursuites, d'où il s'ensuit de l'inculper et de le condamner à cet effet.

Attendu que le contenu des procès-verbaux de la police judiciaire concernant les délits et les contraventions fait de foi jusqu'à la preuve du contraire, conformément à l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu que le tribunal a décidé de faire bénéficier l'accusé des circonstances atténuantes compte tenue la sévérité des peines prescrites par la loi par rapport à la gravité de l'acte commis et au degré de criminalité de l'accusé, conformément aux chapitres 146-149 du code pénal.

Et attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens avec contrainte par corps au minimum.

2- Sur l'action civile accessoire :

Attendu que les demandes civiles répondent aux formalités légales requises, et doivent par conséquent être déclarées recevables.

Attendu que l'acte préjudiciable, donnant lieu à des dommages et intérêts, est prouvé dans cette affaire d'après les considérations de l'action publique précitée, et que les préjudices sont également établis, notamment la violence morale subie par la plaignante, et que l'acte de l'accusé constitue la cause directe desdits préjudices, de sorte que le principe de responsabilité en matière d'indemnisation s'en trouve établi, conformément à l'article 77 du

code des obligations et des contrats , et que ces dommages doivent être réparés par voie d'indemnisation dans les limites du montant indiqué dans le dispositif de ce jugement après exercice par le tribunal de son pouvoir discrétionnaire conformément à l'article 98 du code des obligations et contrats.

Attendu que l'acceptation des demandes civiles implique le paiement des dépens par la partie qui succombe, avec contrainte par corps au minimum en cas de défaut de paiement.

En application des articles (286 à 293) - (298 à 300) - (304 à 315) - (362 à 367-370 371 373-374 du code de procédure pénale et des chapitres 55-146-149 du code pénal, et des articles de poursuite ci- dessus.

Pour ces motifs:

Le tribunal rend son jugement publiquement, réputé contradictoire et en premier ressort en décidant :

D'inculper l'accusé pour les faits qui lui sont attribués et de le condamner à trois mois (03) d'emprisonnement ferme et à une amende ferme de 1000 dirhams avec paiement des dépens et contrainte par corps au minimum, et après avoir déclaré les demandes civiles recevables, d'ordonner l'accusé de verser à la partie civile une indemnité de 10.000 dirhams, avec paiement des dépens et contrainte par corps au minimum, et de rejeter la demande d'exécution provisoire.

Le verdict a été prononcé en audience publique à la date indiquée ci-dessus dans la salle d'audience ordinaire. Le tribunal était composé de:

- M. Mohammed Al Wahabi, Président
- M. Khaled Yachoti, représentant le Parquet
- M. Jamal Alnajjari, greffier



المملكة المغربية

محكمة الاستئناف بتطوان

المحكمة الابتدائية بتطوان

صالح بتاريخ

2019/03/01

ملف جنح تلبسي عكس:

19/2120/232

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بتطوان بتاريخ 2019/03/01 وهي تبت في القضايا الجنحية التلبسية في جلستها العلنية الحكم الآتي نصه:

بين: السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة.

- من جهة -

وبين المسمى: "م ه"، مغربي، مزداد بتاريخ 1981/12/22 بتطوان، متزوج وله ابنين، ميوم.

المتهم بارتكابه بالدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي: العنف والضرب والجرح في حق الزوجة طبقا للفصلين 401 و404 من القانون الجنائي.

- من جهة أخرى-

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم أعلاه بتاريخ 2019/02/08 والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية المنجز من طرف ولاية أمن تطوان مصلحة الشرطة القضائية تحت رقم: 15379/ش ق ض 18، والذي يستفاد منه أنه تم فتح بحث حول موضوع يتعلق بالضرب والجرح المؤدبين إلى الكسر.

وعند الاستماع إلى المتهم تمهيدياً صرح بأنه كانت تحصل بينه وبين زوجته مشادة كلامية تتطور إلى تبادل للسب والشتم وأنه كان يفقد أعصابه خلالها ويقوم بتعنيفها، وأنه بتاريخ النازلة تطور النقاش الذي دار بينهما وأنه فقد السيطرة على نفسه وشرع في توجيه الضرب واللكم لها بمختلف أنحاء جسمها، وأكد بأنه على علم بكون زوجته تعاني حالياً من كسر على مستوى أنفها وأنه نتيجة للاعتداء الذي قام به في حقها.

وعند تقديم المتهم أمام السيد وكيل الملك واستفساره عن المنسوب إليه أجاب بالاعتراف مؤكداً تصريحاته التمهيدية، وحضرت المشتكية زوجة المشتكى به وأكدت عدم تنازلها عن شكايتها، وتقرر متابعته في حالة اعتقال.

وبناء على إدراج القضية بعدة جلسات كانت آخرها جلسة 2019/03/01 أحضر خلالها المتهم في حالة اعتقال، وتبين بأنه سبق أن تم التأكد من هويته، وحضرت المشتكية وتبين بأن هويتها مطابقة للمحضر المنجز من قبل النيابة العامة، وأدلت، ببطاقتها الوطنية عدد: L633005، وتخلف دفاعها الأستاذ رائد، والتمست المشتكية اعتبار القضية جاهزة، وأكدت شكايتها، وصرحت بأنها لم تتوصل لأي صلح مع المتهم، وأجاب هذا الأخير عن المنسوب إليه بالاعتراف، والتمس السيد وكيل الملك الإدانة، وكان المتهم آخر من تكلم ولم يضيف شيئاً، مما تقرر معه حجز القضية للتأمل لأخر الجلسة.

وبعد التأمل حسب القانون

حيث توبع المتهم من أجل العنف، والضرب والجرح في حق الزوجة طبقاً للفصلين 401 و404 من القانون الجنائي.

وحيث اعترف أمام هذه المحكمة بالمنسوب إليه، كما اعترف أمام السيد وكيل الملك بالمنسوب إليه مؤكداً تصريحاته التمهيدية التي أفاد من خلالها بأنه كانت تحصل بينه وبين زوجته مشادة كلامية تتطور إلى تبادل للسب والشتم وأنه كان يفقد أعصابه خلالها ويقوم بتعنيفها، وأنه بتاريخ النازلة تطور النقاش الذي دار بينهما وأنه فقد السيطرة على نفسه وشرع في توجيه الضرب واللكم لها بمختلف أنحاء جسمها، وأكد بأنه على علم بكون زوجته تعاني حالياً من كسر على مستوى أنفها وأنه نتيجة للاعتداء الذي قام به في حقها.

وحيث إن محاضر ضباط الشرطة القضائية في الجرح يوثق بمضمونها إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات طبقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إن قيام المتهم بتعنيف زوجته المشتكية وضربها وجرحها وتسببه في إصابتها بعجز بدني مؤقت محدد في (25) يوما حسب ما هو ثابت من خلال الشهادة الطبية المرفقة بوثائق الملف يجعل عناصر العنف والضرب والجرح في حق الزوجة قائمة في حقه، مما تقرر معه مؤاخذته من أجل ذلك طبقا للفصلين 101 و404 من القانون الجنائي.

وحيث يتعين تحميل المتهم الصائر.

وحيث ارتأت المحكمة تحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى.

وتطبيقا للمواد 286 و287 و290 و314 و364 و365 و636 إلى 639 من قانون المسطرة الجنائية، والفصلين 401 و404 من القانون الجنائي.

لغذاه الاسباب

حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا وحضوريا:

بمواخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بسنتين (02) حبسا نافذا وبغرامة نافذة قدرها ألف (1000) درهم، مع تحميله الصائر وتحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى.

وبهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت المحكمة متكونة من:

- السيد: خالد المسعودي
- بحضور السيد: صابر الخمسي
- وبمساعدة السيد جواد الحدوشي
- رئيسا
- ممثلا للنياية العامة
- كاتبا للضبط



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Tétouan
Tribunal de première instance de Tétouan
Émis le 2019/03/01
Dossier de flagrant délit No.19/2120/232

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

Le 01/03/2019, le tribunal de première instance de Tétouan, statuant sur les affaires de flagrant délit, a rendu en audience publique le jugement suivant :

Le Procureur du Roi près ce tribunal

D'une part,

Et le dénommé :

« M. H. », marocain, né le 22/12/1981 à Tétouan, marié et père de deux fils, journalier.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration du délai de prescription pénale, des actes de violence, coups et blessures contre son épouse, conformément aux articles 401 et 404 du Code pénal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées le 08/02/2019 par le Parquet contre l'accusé et dont les éléments sont extraits du procès-verbal No. 15379/18 de la police judiciaire de la Wilaya de Tétouan,

indiquant qu'une enquête a été ouverte suite à une affaire de coups et blessures entraînant une fracture.

Durant l'audition préliminaire, l'accusé a déclaré qu'il y avait eu lieu des altercations verbales entre lui et sa femme, qui se transformaient en un échange d'insultes et d'invectives, et qu'il y perdait contrôle en rouant de coups et la cognant au niveau de différentes parties de son corps. Il a confirmé être conscient que sa femme souffrait actuellement d'une fracture au nez, résultant de l'agression commise contre elle.

Interrogé par le Procureur du Roi, l'accusé a avoué les faits qui lui sont reprochés, confirmant ainsi ses déclarations liminaires. La plaignante, épouse de l'accusé, a également comparu en maintenant sa plainte. Il a été décidé de poursuivre l'accusé en état d'arrestation.

Plusieurs audiences ont été programmées dont la dernière a eu lieu le 03/01/2019, au cours de laquelle l'accusé a comparu en état d'arrestation. Il est apparu que son identité avait déjà été confirmée. La plaignante était présente, dont l'identité était conforme au procès-verbal dressé par le Ministère Public. Elle a produit sa carte nationale d'identité numéro L633005. Son avocat, Me. Raed, étant absent, la plaignante a demandé au tribunal de déclarer l'affaire prête, et déclare qu'elle ne s'était pas réconciliée avec l'accusé. Ce dernier a avoué les faits qui lui sont attribués. Le Procureur du Roi a requis la condamnation, et l'accusé a été le dernier à parler sans rien apporter de nouveau. Le tribunal a ensuite décidé de mettre l'affaire en délibération pour la fin de la séance.

Et après délibération conformément à la loi

Attendu que l'accusé est poursuivi pour violences, coups et blessures sur son épouse, conformément aux articles 401 et 404 du Code pénal.

Attendu que l'accusé a avoué sa culpabilité tant devant le tribunal qu'auprès du Procureur du Roi, confirmant ses déclarations préliminaires selon lesquelles il a eu une altercation verbale avec sa femme, qui s'est transformée en un échange d'insultes et d'invectives, suite à quoi il a perdu son contrôle en l'a rouant de coups, et qu'il a confirmé être conscient que sa femme souffrait d'une fracture du nez en lien direct de l'agression commise contre elle.

Attendu que; les procès-verbaux ou rapports dressés par les officiers de police judiciaire pour constater les délits font foi jusqu'à la preuve du contraire par tout moyen de preuve conformément à l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu que les violences commises par l'accusé contre son épouse plaignante ont entraîné une incapacité physique temporaire de 25 jours attestée par le certificat médical joint aux pièces du dossier, et que les éléments constituant le délit de coups et blessures sont établis, d'où s'ensuit la nécessité d'en inculper l'accusé conformément aux articles 101 et 404 du code pénal.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens.

Attendu que le tribunal a décidé de déterminer la durée de la contrainte physique au minimum.

Et application des articles 286, 287, 290, 314, 364, 365 et 636 à 639 du code de procédure pénale et des articles 401 et 404 du code pénal.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en première ressort :

D'inculper l'accusé pour les faits qui lui sont attribués en le condamnant à deux (02) ans de prison ferme et à une amende

ferme de mille (1000) dirhams, avec paiement des dépens et contrainte par corps au minimum.

Le jugement a été prononcé en audience publique tenue à la date ci-dessus. L'instance se composant comme suit :

- M. Khaled Al-Masoudi, Président
- M. Saber Al-Khamsi, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Jawad Al-Hadoushi, greffier



المملكة المغربية
محكمة الاستئناف بنو ملال
المحكمة الابتدائية بخنيفرة
الغرفة الجنحية
ملف جنحوي تلبسي
عدد: 18/1587
حكم رقم: 1506
بتاريخ: 2018/10/22

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

الحق العام ضد "ح و"

أصدرت المحكمة الابتدائية بخنيفرة، وهي تبت في قضايا الجنح تلبسي بتاريخ: 2018/10/22 في جلستها العلنية.

الحكم الآتية نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

من جهة

والمسمى: "ح و"، مغربي، عازب، رئيس جمعية، في حالة سراح.
المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة، ومند زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي، بالتحرش الجنسي الفعل المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصل 503-1-1 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم المفصلة هويته أعلاه، والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية بخنيفرة عدد: 652 وتاريخ 2018/9/24، والذي يستفاد منه أن المسماة "أ ح" تقدمت أمام السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة بشكاية مفادها أنه خلال سنة 2017 عملت بجمعية (أ ل) ذات

النشاط الجمعي في مجال محاربة الأمية والتي يشرف عليها المتهم، وذلك كمدرسة محو الأمية للنساء بمؤسسة "أ" وذلك بشراكة مع مندوبية التعليم بخنيفرة حيث كانت علاقتها به عادية يجمعها الاحترام والتقدير، وكانت في بعض الأحيان تتواصل معه عبر تطبيق الكروني يتناقشان إشكاليات العمل، وخلال شهر يوليوز من هذه السنة استفسرته إن كان سيتمنحها قسما للتدريس فأخبرها أن الجمعية ستوقف نشاطها، غير أنه بعد مرور بضعة أيام ربط بها الاتصال وطلب منها أن تحضر له وثائقها الشخصية لكون الجمعية سوف تباشر نشاطها خلال الموسم الدراسي المقبل، وبعد ذلك فوجئت به يبعث لها رسائل نصية عبر حسابها بتطبيق الفايسبوك يطلب منها ممارسة الجنس معها، غير أنها رفضت وأوضحت له بأنها امرأة متزوجة، وأخبرها بأنه لن يسلمها قسما للتدريس بعد ما رفضت طلبه، على إثرها تم فتح بحث تمهيدي في الموضوع.

وعند الاستماع تمهيدا للمتهم في محضر قانوني صرح أنه يعرف المشتكية بحكم أنها كانت تعمل رفقة خلال سنة 2017 بالجمعية سابقة الذكر والتي يشرف على تسييرها وكانت علاقتها عادية يجمعها الود والاحترام، وكانا في بعض الأحيان يتحدثان حول إشكاليات العمل عبر تطبيق الفاسبوك غير أنه لم يسبق له وأن طلب منها ممارسة الجنس موضحا بأن هاتفه النقال ضاع منه في ظروف غامضة خلال شهر يوليوز وبعد تفقده لحسابه الشخصي اكتشف وجود رسائل نصية مرسله من حسابه في اتجاه حساب المشتكية، ليتبين له أن الشخص الذي عثر على هاتفه النقال كان يتحدث معها بهويته من حسابه الشخصي من أجل توريطه والانتقام منه، وأنه بمجرد اكتشافه ذلك اتصل بها ليعتذر لها فأجابها زوجها وعرضه للسب والشتم.

وعند استنطاق المتهم من طرف السيد وكيل الملك أكد تصريحاته التمهيدية.

وبناء على هذه الوقائع تابعت النيابة العامة المتهم من أجل ما هو مسطر أعلاه.

وبناء على إحالة ملف النازلة على هذه الحكمة وإدراجه بجلسة 2018/10/01 تخلف عنها المتهم رغم توصله بصفة قانونية دون أن يبرر ذلك

بعذر مقبول قانونا، فنقرر اختتام البحث واعتبار القضية جاهزة، والتمس السيد وكيل الملك إدانة المتهم وفق فصول المتابعة.

ليتقرر اختتام المناقشة وحجز الملف للتأمل والنطق بالحكم لجلسة
2018/10/22.

التعليق

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل التحرش الجنسي الفعل المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصل 355-1 من القانون الجنائي.

وحيث جاءت تصريحات المتهم التمهيدية كما هي مفصلة أعلاه.

وحيث أحيل المتهم على المحكمة في حالة سراح، غير أنه تخلف عن الحضور رغم توصله بصفة قانونية دون أن يبزر ذلك بعذر مقبول قانونا.

وحيث إنه من جهة أولى، يمكن إثبات الجرائم بأية وسيلة من وسائل الإثبات، ما عدا في الأحوال التي يقضي فيها القانون بخلاف ذلك، وأن القاضي يحكم حسب اقتناعه الصميم تطبيقا للمادة 286 من قانون المسطرة الجنائية. ومن جهة أخرى، فإن التصريحات المسطرة بالمحاضر والتقارير التي يحررها ضابط الشرطة القضائية في شأن التثبت من وقوع الجرح والمخالفات يوثق بصورها عن أصحابها. وأن ما ضمن بها مما عاينه محررها يوثق به أيضا، إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات تطبيقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إن المحكمة بالنظر لوقائع القضية كما هي ثابتة من وقائع الملف ومستندات الدعوى، يتضح على أن المتهم وإن أنكر المنسوب إليه، فإن إنكاره جاء مجردا تكذبه ظروف وملابسات القضية أهمها ما جاء في الرسائل النصية الصادرة عبر تطبيق حسابه الشخصي "ميسنجير" والذي يطلب فيه من المشتكية ربط علاقة جنسية غير شرعية وإلا رفض تسجيلها كمدرسة رغم تأكدها له بأنها امرأة متزوجة، وهو ما لم ينكره المتهم مؤكدا أن هاتفه النقال قد ضاع منه في ظروف غامضة وأن الشخص الذي عثر عليه قام باستغلال ذلك وقام بإرسال رسائل نصية لها وهو ما لم يستطع إثباته بمقبول قانونا، أضف إلى ذلك أنه حتى ولو عثر عليه شخص آخر فإن التطبيق السالف الذكر لا يمكن الولوج إليه إلا بموجب

قن شخصي يحتفظ به صاحبه، كلها أدلة قوية مستمدة من وقائع ثابتة تؤكد المنسوب للمتهم ومن ثم يظل إنكاره وسيلة فقط للتملص من المسؤولية الجنائية.

وحيث إنه يعاقب طبقا للقانون بالحبس من شهر واحد إلى ستة أشهر وغرامة مالية من 2000.00 در حم إلى 10000.00 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أمعن في مضايقة الغير ... بواسطة رسائل مكتوبة أو هاتفية أو الكترونية أو تسجيلات أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية ... وتضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل عملا بمقتضيات الفصل 1-1 - 503 من القانون الجنائي.

وحيث إن ما أقدم عليه المتهم بمضايقته المشتكية والذي يعتبر زميلا لها في العمل من خلال مطالبته لها ممارسة الجنس عدة مرات بواسطة رسائل الكترونية رغم تأكدها له بأنها امرأة متزوجة وتعليقه استمرار عملها برفقته على ممارستهما الجنس لينطبق فحواه والوصف القانوني لجنة التحرش الجنسي.

وحيث إن النية الجرمية للمتهم في تعمده الفعل رغم علمه بعدم شرعيته وبأنه محل عقاب، تستخلصها المحكمة من ثبوت مادية الأفعال في حقه، سيما وأن الأصل في المرء ألا يعذر بجهل القانون.

وحيث إن الأفعال الثابت في حق المتهم مجرمة ومعاقب عليها بالفصل 1-1-503 من القانون الجنائي، وهي غير مشمولة في نازلة الحال بأسباب التبرير والإباحة القانونية.

وحيث إنه وبتحقق عناصر الجريمة وثبوتها في حق مرتكبها، تتحقق شرعية العقاب، وهو ما تصرح معه هذه المحكمة بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه، ومعاقبته طبقا للقانون.

وحيث إن المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية قد نصت على أنه يجب على كل محكمة زجرية عندما تصدر مقررًا بالغرامة أو ببرد ما يلزم رده أو بالتعويضات أو المصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

وحيث يتعين تحميل المتهم المدان الصائر وارتأى نظر المحكمة تحديد مدة الإكراه البدني في أدنى مدة ينص عليها.

وتطبيقا للمواد 1 و 251 و 252 و 286 و 287 و 362 إلى 366 و 368 و 370, 371, 373 و 347 و 384 و 385 و 386, 389 قانون المسطرة الجنائية

و636 و638 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 1 و55 و146 و149 من القانون الجنائي، وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا، ابتكائيا، وبمثابة حضور:

بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه، ومعاقبته بأربعة أشهر حبسا نافذا، وغرامة مالية نافذة قدرها 2000.00 درهم، مع تحميله الصائر وتحديد الإلجار في الأدنى.

وبهذا صدر الحكم وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية بهذه المحكمة في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

- السيد محمد بوعمامة
- بحضور السيد مروان بلكيح
- وبمساعدة السيد عزيز منسكي
- رئيسا
- ممثلا للنياية العامة
- كاتب الضبط



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Beni Mellal
Tribunal de première instance de Khénifra
Chambre correctionnelle
Dossier de flagrant délit No. 1587/18
Jugement No. 1506
En date du 22/10/2018

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

Le Ministère Public contre "H. W."

En date du 22/10/2018, en statuant sur les affaires de flagrant délit, le tribunal de première instance de Khénifra a rendu en audience publique le jugement suivant :

Entre :

Le Procureur du Roi près ce tribunal

D'une part

Et le dénommé « H. W. », marocain, célibataire, président d'association, poursuivis en état de liberté.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration du délai de prescription pénale, le crime d'harcèlement sexuel, prévu et sanctionné par l'article 1-1-503 du code pénal.

D'autre part

Sur la base des poursuites engagées par le Parquet contre l'accusé dont l'identité est détaillée ci-dessus, et dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire de Khénifra No. 652 en date du 24/09/2018, indiquant que la dénommée « A. H. »

a introduit auprès du Procureur du Roi près ce tribunal une plainte selon laquelle, au cours de l'année 2017, elle a travaillé pour une association (AL) engagée dans la lutte contre l'analphabétisme dirigée par l'accusé, au centre d'alphabétisation pour femmes de l'institution « A », en partenariat avec la délégation de l'éducation à Khénifra. Précisant que sa relation avec l'accusé était fondée sur le respect mutuel et la convivialité. Parfois, ils communiquaient par le biais d'une application électronique autour de questions liées au travail. Au mois de juillet, elle lui a demandé s'il comptait lui confier une classe en tant qu'enseignante, ce à quoi il a répondu que l'association allait cesser ses activités. Sauf qu'au bout de quelques jours, il l'a recontacté pour lui demander de lui apporter son dossier personnel car l'association allait reprendre ses activités à la rentrée scolaire. Elle a ensuite été surprise de recevoir ses SMS sur son compte Facebook sollicitant des rapports sexuels avec elle, ce qu'elle a refusé en lui expliquant qu'elle était mariée. C'est alors qu'il lui a dit qu'il ne lui confierait aucune mission d'enseignement au vu de son refus. Une enquête préliminaire a été diligentée.

Lors de l'audition préliminaire, l'accusé a déclaré qu'il connaissait la plaignante du fait qu'elle avait travaillé avec lui en 2017 à l'association précitée, dont il supervisait le fonctionnement, et que leur relation était normale, marquée par la convivialité et le respect, qu'ils parlaient parfois des problèmes de travail via Facebook, mais qu'il ne lui avait jamais fait de propositions indécentes ou demandé d'avoir des relations sexuelles, expliquant qu'il avait perdu son téléphone portable dans des circonstances mystérieuses au cours du mois de juillet, et après avoir inspecté son compte personnel, il a découvert la présence de SMS envoyés depuis son portable vers le compte de la plaignante. Selon lui, la personne qui a subtilisé son portable a usurpé son identité par esprit de vengeance. Dès qu'il a découvert cela, a-t-il ajouté, il a

appelé la plaignante pour s'excuser, mais c'est son mari qui lui a répondu et l'a couvert d'insultes.

Interrogé par le Procureur du Roi, l'accusé a maintenu ses déclarations préliminaires.

Sur la base de ces faits, le Parquet a engagé des poursuites contre l'accusé pour les actes susmentionnés.

L'accusé ne s'est pas présenté à l'audience du 10/01/2018 bien qu'il ait reçu une citation à comparaître et sans justification juridiquement acceptable. Le tribunal a alors décidé de clore l'instruction et de considérer l'affaire comme prête. Le Procureur du Roi a demandé l'inculpation de l'accusé conformément aux articles de poursuite.

Il a donc été décidé de clore les discussions, de mettre le dossier en délibération et de prononcer la sentence à l'audience du 22/10/2018.

Motivations :

Attendu que le Ministère Public a poursuivi l'accusé pour harcèlement sexuel, prévu et sanctionné l'article 503-1-1 du code pénal.

Attendu que les déclarations préliminaires du défendeur sont comme détaillé ci-dessus.

Attendu que l'accusé a été cité à comparaître en état de liberté, mais qu'il s'est absenté sans motif juridiquement acceptable.

Attendu que, d'une part, les crimes peuvent être prouvés par tout moyen de preuve sauf dans les cas contraires prévus par la loi, que le juge statue selon son intime conviction en application de l'article 286 du code de procédure pénale, et que, d'autre part, les déclarations dans les procès-verbaux et les rapports préparés par l'officier de police judiciaire en matière de délits et contraventions

font foi jusqu'à la preuve du contraire en application de l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu qu'il apparaît clairement au tribunal, après examen des faits tels que prouvés à partir des pièces du dossier, que l'accusé, même s'il a nié les faits qui lui sont attribués, est coupable, compte tenu des circonstances de l'affaire, notamment au vu de la teneur des messages SMS envoyés à partir de son compte « Messenger », dans lesquels il a demandé à la plaignante d'avoir une relation sexuelle illégale avec lui sous peine de refuser de l'engager comme enseignante et ce, bien qu'elle ait insisté sur le fait qu'elle était mariée, ce que l'accusé n'a pas nié, confirmant que son téléphone portable avait été perdu dans des circonstances mystérieuses et que la personne qui l'avait trouvé en avait profité pour envoyer lesdits SMS à la plaignante, sans pouvoir en apporter une preuve juridiquement acceptable. Par ailleurs, si une autre personne trouve son portable, elle ne peut accéder à l'application susmentionnée qu'à l'aide d'un mot de passe connu du seul propriétaire du compte ; autant de preuves solides tirées de faits avérés confirmant l'accusation, le déni de l'accusé n'étant qu'un moyen de se soustraire à la responsabilité pénale qu'il peut encourir.

Attendu que la loi punit d'une peine d'emprisonnement allant d'un mois à six mois et d'une amende de 2000 à 10000 dirhams ou de l'une de ces peines ; quiconque persistant à harceler autrui..... par des messages écrits, téléphoniques ou électroniques, des enregistrements ou des images à caractère sexuel ou à des fins sexuelles ... la peine étant doublée si l'auteur de l'infraction est un collègue de travail conformément aux dispositions de l'article 1-1-503 du code pénal.

Attendu que, l'acte de harcèlement commis par l'accusé envers la plaignante, qui est considérée comme sa collègue au travail, en lui demandant d'avoir des relations sexuelles par messages électroniques répétés, bien qu'elle ait insisté sur le fait d'être

mariée, et qu'il a subordonné le travail de la plaignante à des faveurs sexuelles, ce qui constitue une description juridique du délit de harcèlement sexuel.

Étant donné l'intention criminelle de l'accusé d'agir délibérément sachant que son acte est illégal et punissable, le tribunal conclut que la matérialité de l'acte est établie, d'autant plus que nul n'est censé ignorer la loi.

Attendu que les actes avérés contre l'accusé sont pénalement punissables en vertu de l'article 1-1-503 du Code pénal.

Attendu que les éléments de l'infraction sont réalisés et avérés à l'encontre de l'accusé, la légalité de la peine se réalise, ainsi le tribunal déclare la culpabilité de l'accusé pour les faits qui lui sont reprochés et décide de le sanctionner conformément à la loi.

Attendu que l'article 636 du code de procédure pénale stipule que toute juridiction pénale, lorsqu'elle prononce une amende ou un remboursement de ce qui doit être restitué ou une indemnité ou des frais, doit déterminer la période de contrainte par corps.

Attendu que l'inculpé doit être condamné aux dépens, et que le tribunal a décidé de déterminer la durée de la contrainte par corps au minimum prévue par la loi.

Et en application des articles 1, 251, 252, 286, 287, 362, 366, 368, 370, 371, 373, 374, 384, 386, 385, 389 du code de procédure pénale, et 636 et 638 du code de procédure pénale, et des chapitres 1, 55, 146 et 149 du code pénal, et des articles de poursuite.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

De déclarer l'accusé coupable de ce qui lui a été attribué, et de le condamner à quatre mois de prison ferme et à une amende de 2000,00 dirhams, avec paiement des dépens et contrainte par corps au minimum.

Le verdict est prononcé dans la salle d'audience ordinaire à la date indiquée ci-dessus l'instance se composait comme suit :

- Mohamed Bouamama, Président
- M. Marwan Belkih, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Aziz Minski, greffier



المملكة المغربية
محكمة الاستئناف بني ملال
المحكمة الابتدائية بخنيفرة
الغرفة الجنحية
ملف جنحوي تلبسي
ع 20/217
حكم رقم
بتاريخ: 2020/03/02

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية بخنيفرة، وهي تبنت في قضايا الجنحي تلبس اعتقال بتاريخ: 2020/03/02 في جلستها العلنية الحكم الاتي نصه:
بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة؛
والمطالبة بالحق المدني "ن م"،. ينوب عنها محمد باجي المحامي بهيئة بني ملال.

من جهة

والمسمى: "ح ز". مغربي. مزداد سنة 1969 بأجلموس ، متزوج وله ثلاثة أبناء . مياوم. في حالة اعتقال.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة، ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي الضرب والجرح باستعمال السلاح في حق الزوجة مع سبق الإصرار والترصد الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 400 و404 من القانون الجنائي.

يوأزره: ذ. عسو حسني المحامي بهيئة بني ملال.

من جهة أخرى

الوقائع:

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم المفصلة هويته أعلاه، والمستخلصة عناصرها من محاضر الشرطة القضائية عدد 347 وتاريخ 2020/2/17 وعدد 334 وتاريخ 2020/02/19 المنجزة من طرف شرطة خنيفة الدائرة الثالثة، والتي يستفاد منها أنه بتاريخ 2020/2/15 تم إيقاف المتهم بعد ما عرض زوجته للضرب والجرح باستعمال سكين، على إثرها انتقلوا للمستشفى الإقليمي بخنيفة حيث وجدوا الضحية بقسم المستعجلات تحمل جروح دامية وغائرة على مستوى خدها والثاني على مستوى أنفها والثالث على مستوى شفتها العليا وزرقة وانتفاخ على مستوى الوجنة اليمنى تم رتقها ب 21 عقدة طبية، ليتم فتح بحث في الموضوع .

وعند الاستماع تمهيديا في محضر قانوني للضحية "ن م" صرحت أنه بسبب مشاكل بينها وبين زوجها اكرت بيتا برفقة أبنائها وبتاريخ الواقعة قام باعتراض سبيلها وعرضها للضرب والجرح باستعمال سكين على مستوى وجهها، وأدلت بشهادة طبية مدة العجز المؤقت بها 45 يوما.

وعند الاستماع تمهيديا إلى المتهم في محضر قانوني صرح بأن الضحية تعتبر زوجته وله معها ثلاثة أبناء، وفي السنوات الأخيرة وقع معها في مشاكل، ولهما قضية جارية بمحكمة قضاء الأسرة من أجل الطلاق لتعاطيها الخيانة الزوجية والخروج ليلا، وأنه بتاريخ الواقعة قام بمراقبتها فحضرت إلى المنزل في وقت متأخر من الليل وقام باعتراض سبيلها وعرضها للعنف ثم أخرج سكيناً متوسط الحجم كان بحوزته وعرضها بواسطته للضرب على مستوى وجهها لغرض تشويه وجهها حتى تتوقف عن أفعالها، مؤكداً أنه قام بالترصد لزوجته المشتكية وقام بتعنيفها وضربها عمداً بسكين تخلص منه برميها بمكان لا يتذكره.

وعند استنطاق المتهم من طرف السيد وكيل الملك صرح أنه فعلا قام بتعنيف زوجته وضربها عن طريق اللكم دون أن يستعمل السلاح في ذلك.

وبناء على هذه الوقائع تابعت النيابة العامة المتهم من أجل الأعمال المسطرة أعلاه.

وبناء على إحالة ملف النازلة على المحكمة وإدراجه بجلسة 2020/03/2 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال يؤازره دفاعه، وحضر دفاع المطالبة بالحق

المدني، وبعد التحقق من هوية المتهم أشعر بالمنسوب اليه فأجاب بالاعتراف بواقعة ضربه لزوجته غير أنه أنكر استعمال السلاح وعرضت عليه الصور الفوتوغرافية فأوضح بأن آثار العنف البادية على زوجته نتيجة سقوطها على الدرج، وعرضت تصريحاته على زوجته المشتكية وأكدت بأن زوجها عرضها للضرب والجرح باستعمال سكين على مستوى وجهها، فتقرر اختتام البحث واعتبار القضية جاهزة، وأعطيت الكلمة لدفاع المطالبة بالحق المدني والتمس أساسا التصريح بعدم الاختصاص النوعي وإحالة الملف على من له حق النظر واحتياطيا الأمر بإجراء خبرة طبية على الضحية لتحديد ما إذا كانت قد أصيبت بعاهة مستديمة، واحتياطيا الحكم على المتهم بأدائه لفائدتها تعويضا مدنيا إجماليا قدره 110000.00 درهم مع النفاذ المعجل والإجبار في الأقصى وبإدانة المتهم وفق فصول المتابعة.

والتمس وكيل الملك إدانة المتهم وفق صك الاتهام.

وأعطيت الكلمة لدفاع المتهم والتمس التصريح ببراءة مؤازره من جنحة الإصرار والترصد وتمتيع مؤازره بظروف التخفيف من أجل الباقي.

تقرر حجز الملف للتأمل والنطق بالحكم لآخر الجلسة.

وبعد التأمل:

التعليق

أولا - في الدافع بعدم الاختصاص النوعي:

وحيث التمس دفاع المطالب بالحق المدني التصريح بعدم الاختصاص النوعي وإحالة الملف على من له حق النظر، وعلى سبيل الاحتياط الأمر بإجراء خبرة طبية على الضحية لتحديد ما إذا كانت الإصابات اللاحقة بها قد نتج عنها عاهة مستديمة.

وحيث إنه خلافا لما أثاره دفاع المطالب بالحق المدني، فإنه بالاطلاع على وثائق الملف لم تضع المحكمة يدها على ما يفيد توفر شبهة الفعل الجنائي حتى تقضي بعدم اختصاصها النوعي على اعتبار أن القول بكون الأمر يتعلق بمحاولة القتل العمد تقتضي إثبات أن المعتدي قد فكر بالفعل في هذه النتيجة وأنه

قام بالفعل بالمنسوب إليه من أجل الحصول عليها ، كما أن ملتزم الأمر بإجراء خبرة طبية يبقى غير ذي أساس طالما أن دفاع المطالب بالحق المدني لم يدل بكون الضحية قد أصيبت فعلا بعاهة مستديمة أو وجود قرينة تفيد ذلك، مما تبقى معه الدفوع المثارة بهذا الخصوص غير قائمة على أساس قانوني سليم الأمر الذي يتعين معه بالتبعية التصريح بردها .

ثانيا - في الدعوى العمومية:

وحيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل ما هو مسطر في حقه أعلاه، والتمست إدانته بجلسة المحاكمة.

وحيث جاءت تصريحات المتهم التمهيدية كما هي مفصلة أعلاه.

وحيث أحيل المتهم على المحكمة في حالة اعتقال، وبعد إشعاره بالمنسوب إليه طبقا للقانون أجاب بالاعتراف بتعريض زوجته للضرب والجرح غير أنه نفى باقي المنسوب إليه.

وحيث إنه من جهة أولى، يمكن إثبات الجرائم بأية وسيلة من وسائل الإثبات ما عدا في الأحوال التي يقضي فيها القانون بخلاف ذلك، وأن القاضي يحكم حسب اقتناعه الصميم تطبيقا للمادة 286 من قانون المسطرة الجنائية. ومن جهة أخرى، فإن التصريحات المسطرة بالمحاضر والتقارير التي يحررها ضابط الشرطة القضائية في شأن التثبت من وقوع الجرح والمخالفات يوثق بصدورها عن أصحابها، وأن ما ضمن بها مما عاينه محررها يوثق به أيضا، إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات تطبيقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إن المحكمة بالنظر لوقائع القضية كما تمت مناقشتها أمامها، وبالرجوع لوثائق الملف ومستندات الدعوى وما جاء في تصريحات المتهم التمهيدية التي يفترض فيها التلقائية والطوعية، ثبت لديها أن ما أقدم عليه المتهم باعتدائه على الضحية، والتي تعد زوجته بواسطة سكين، وهو أداة واخزة وقاطعة، على مستوى وجهها نتج عنه إصابته بمجموعة من الجروح الغائرة كما توضحه الشهادة الطبية والصور الفوتوغرافية، ليستقيم في وصفه القانوني مع الركن المادي لجنحة الضرب والجرح باستعمال السلاح في حق الزوجة.

وحيث إن تصريح المتهم تمهيدياً بأنه راقب زوجته وترصد لها حتى حضرت إلى منزلها في وقت متأخر من الليل فاعترض سبيلها وأخرج سكيناً كان بحوزته وعرضها للضرب عمداً على مستوى وجهها لغرض تشويهه حتى تتوقف عن تعاطيها الخيانة الزوجية، لينطبق فحواه وظرفي الإصرار والترصد من خلال توفر العزم لدى المتهم الاعتداء على الضحية قبل وقوع الجريمة وتربصه بها حتى حقق فعله الجرمي ومن ثم اقتنعت المحكمة بتوفر الظرفين المذكورين في حقه طبقاً لما هو منصوص عليه في الفصلين 394 و395 من القانون الجنائي:

وحيث إن النية الجرمية للمتهم في تعمدته الفعل رغم علمه بعدم شرعيته وبأنه محل عقاب، تستخلصها المحكمة من ثبوت ماديته في حقه، سيما وأن الأصل في المرء ألا يعذر بجهل القانون.

وحيث إن فعل الضرب والجرح بواسطة السلاح مع سبق الإصرار والترصد في حق الزوجة الناتج عنه عجز مدته 45 يوماً مجرم ومعاقب عليه بالفصلين 401 و404 من القانون الجنائي، وأنه غير مشمول في نازلة الحال بأسباب التبرير والإباحة القانونية.

وحيث إنه وبتحقق عناصر جريمة الاتهام وثبوتها في حق مرتكبها تتحقق شرعية عقابها، وهو ما تصرح معه المحكمة بإدانتته المتهم من أجل المنسوب إليه ومعاقبته عنه طبقاً للقانون.

وحيث إن الفصل 141 من القانون الجنائي قد منح القاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبة وتفريدها في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة مراعيًا في ذلك خطورة الجريمة المرتكبة من ناحية وشخصية المجرم من ناحية أخرى مما ارتأت معه المحكمة الحكم على المتهم وفق ما سوف يرد بمنطوق الحكم آخذة بعين الاعتبار خطورة الأفعال الثابتة في حقه وشخصيته.

وحيث إنه يمكن للمحكمة عملاً بمقتضيات الفصل 1-88 من قانون العنف ضد النساء 103.13 في حالة الإدانة من أجل جريمة العنف ضد المرأة منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأية وسيلة كانت لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ابتداءً من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها أو من تاريخ صدور المقرر القضائي، ورتب في حالة خرق المقتضى المذكور عقوبات زجرية في الفصل 1-323 من نفس القانون تتراوح

ما بين ستة أشهر إلى سنتين حبسا وغرامة من 2000.00 درهم إلى 20000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وحيث إن المحكمة قضت بإدانة المتهم من أجل ارتكابه لجنحة الضرب والجرح باستعمال السلاح ضد الزوجة طبقا لمقتضيات فصول المتابعة، مما ارتأت معه بالتبعية إعمالا لمقتضيات الفصل 88.1 من قانون العنف ضد النساء منع المتهم من الاتصال بالضحية "ن م" أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأية وسيلة كانت لمدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة الحبسية.

وحيث إنه بالنظر للأفعال المرتكبة من طرف المتهم في حق زوجته وأم أبنائه والتي توضح وما لا يدع مجال للشك أن من شأنها أن يترتب عليها آثار نفسية عميقة، ارتأت المحكمة عملا بمقتضيات الفصل 88.1 من القانون الجنائي إخضاعه أثناء تنفيذ العقوبة الحبسية لعلاج نفسي ملائم يعهد به لطبيب مختص في الأمراض النفسية بدائرة نفوذ هذه المحكمة، مع شمل هذا المقتضى بالتنفيذ المعجل رغم أي طعن.

وحيث إن المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية قد نصت على أنه يجب على كل محكمة زجرية عند ما تصدر مقررًا بالغرامة أو برد ما يلزم رده أو بالتعويضات أو المصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

وحيث يتعين تحميل المتهم المدان الصائر، وارتأت نظر المحكمة تحديد مدة الإكراه البدني في أدنى مدة ينص عليها.

ثالثا - في الدعوى المدنية التابعة:

من حيث الشكل:

حيث قدمت المطالب المدنية من ذي صفة ومصلحته وأهلية وأدي عنها القسط الجرافي فهي لذلك مقبولة شكلا.

من حيث الموضوع:

وحيث التمس الطرف المطالب بالحق المدني الحكم له بما هو مسطر أعلاه.

وحيث أكد الفصل 77 من قانون الالتزامات والعقود أن كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار، ومن غير أن يسمح له به القانون، فأحدث ضررا ماديا أو معنويا للغير، ألزم مرتكبه تعويض هذا الضرر، إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر.

وحيث تأكد لهذه المحكمة بعد اطلاعها على أوراق الدعوى وخاصة لمحضر الشرطة القضائية والشهادة الطبية المدلى بها بالملف، أن المتهم قد ألحق فعلا أضرارا بليغة بالمطالبة بالحق المدني بتعريضها للعنف عن قصد.

وحيث إنه لما كان من حق كل متضرر من جنحة المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر وأن الفعل الجرمي المرتكب من طرف المتهم والمدان من أجله قد ألحق ضررا بدنيا ومعنويا مباشرا بالمطالبة بالحق المدني، وأن العلاقة السببية بين الضرر والفعل المذكور ثابتة استنادا إلى حيثيات الدعوى العمومية المفصلة أعلاه.

وحيث إنه تبعا لذلك أضحت المطالبة بالحق المدني محقة في المطالبة بقيمة تعويض لجبر الضرر الحاصل لها، الشيء الذي يستلزم معه الحكم وفق طلبها لارتكازه على أساس.

وحيث إن تقدير قيمة التعويض المستحق يبقى من اختصاص السلطة التقديرية للمحكمة وأن المحكمة ترى تحديد القيمة الإجمالية لذلك التعويض جبرا للضرر البدني والمعنوي اللاحق بها في مبلغ 65000.000 درهم.

وحيث إن طلب تحديد مدة الإكراه البدني يبقى غير مؤسس قانونا طالما أن المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية تستثني تطبيق مسطرة الإكراه البدني ضد مدين لفائدة أصوله أو فروعه أو زوجه، مما يتعين معه بالتبعية التصريح برفضه لعلاقة القرابة الرابطة بين الطرفين والتمثلة في كون المتهم يعد زوج المشتكية.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى المدنية التابعة. وتطبيقا للمواد 1 و51 و252 و286 و287 و362 إلى 366 و368 و370 و371 و373 و374 و384 و385 و386 و389 قانون المسطرة الجنائية و636 و638 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 1 و55 و146 و140 من القانون الجنائي، وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا، ابتدائيا، وحضوريا:

أولا - في الدعوى العمومية:

بإدانة المتهم من أجل ما نسب إليه، ومعاقبته بأربع سنوات (04) حبسا نافذا، وغرامة مالية نافذة قدرها 1500.00 درهم، ومنعه من الاتصال بالضحية "ن م" أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأية وسيلة كانت لمدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة الحبسية، مع إخضاع المحكوم عليه أثناء قضائه العقوبة السالبة للحرية لعلاج نفسي ملائم يعهد به لطبيب مختص بالأمراض النفسية وشمله بالتنفيذ المعجل رغم كل طعن، مع تحميل المتهم الصائر، وتحديد الإجبار في الأدنى.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل: بقبول المطالب المدنية.

في الموضوع: بأداء المتهم لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا إجماليا قدره 65000.00 درهم، مع تحميله الصائر ورفض باقي الطلبات.

وبهذا صدر الحكم وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية بهذه المحكمة في اليوم والشهر والسنة أعلاه.

وكانت الهيئة تتركب من:

- السيد: محمد بوعمامة
- بحضور السيد مروان بلكيح
- ومساعدة السيد عزيز منسكي
- رئيسا
- ممثلا للنيابة العامة
- كاتب الضبط



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Beni Mellal
Tribunal de première instance de Khénifra
Chambre correctionnelle
Dossier de flagrant délit No. 20/217
Jugement No.
En date du : 02/03/2020

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

En date du 02/03/2020, en statuant sur les affaires de flagrant délit, le tribunal de première instance de Khénifra a rendu en audience publique le jugement suivant :

- Le Procureur du Roi près ce tribunal ;
- Et la partie civile « N. M. » ;
- Représentée par Me. Mohammed Baji, avocat à Beni Mellal.

D'une part :

Et le dénommé : « H. Z. », marocain, né en 1969 à Aguelmous, marié et père de trois enfants, journalier. En état d'arrestation.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription juridique de ce tribunal et avant l'expiration du délai de prescription pénale, des coups et blessures à son épouse à l'aide d'une arme et avec préméditation, les actes prévus et sanctionnés par les articles 400 et 404 du code pénal.

Défendu par Me. Assou Hosni, avocat à Beni Mellal.

D'autre part :

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Parquet contre l'accusé dont l'identité est détaillée ci-dessus, et dont les éléments sont extraits des procès-verbaux de la police judiciaire No. 347 du 17/02/2020 et No. 334 du 19/02/2020 rédigés par la police du troisième arrondissement à Khénifra, indiquant que l'accusé a été arrêté après avoir battu et blessé sa femme à l'aide d'un couteau, la police ayant trouvé celle-ci aux urgences de l'hôpital régional de Khénifra présentant des plaies béantes au niveau de la joue, du nez et de la lèvre supérieure, ainsi que des ecchymoses et des hématomes au niveau de la joue droite, ce qui a nécessité 21 points de suture. Une enquête a été diligentée en conséquence.

Lors de l'audition préliminaire de la victime « N. M. », celle-ci a déclaré avoir loué une maison pour elle et ses enfants suite à des problèmes avec son mari et que, à la date de l'incident, celui-ci l'a agressée et blessée à l'aide d'un couteau au niveau du visage. Elle a fourni un certificat d'incapacité provisoire de 45 jours.

Lors de l'audition préliminaire de l'accusé, ce dernier a déclaré que la victime était son épouse et qu'il avait trois enfants avec elle, ajoutant que ces dernières années, ils ont eu des problèmes de couple, une affaire étant en cours devant le tribunal de la famille pour divorce en raison de son infidélité conjugale et de ses sorties nocturnes, et qu'à la date de l'incident, elle est rentrée à la maison tard dans la nuit, et c'est alors qu'il l'a violentée et sorti un couteau de taille moyenne qu'il avait en sa possession pour la blesser au visage dans le but de la défigurer afin qu'elle mette fin à ses agissements, confirmant qu'il a traqué sa femme et l'a attaquée intentionnellement avec un couteau dont il s'est débarrassé ensuite dans un endroit dont il ne se souvenait pas.

Interrogé par le Procureur du Roi, l'accusé a déclaré qu'il avait effectivement violemment frappé sa femme à coups de poing, mais qu'il n'avait utilisé aucune arme.

Sur la base de ces faits, le Parquet a engagé des poursuites contre l'accusé pour les actes susmentionnés.

Sur la base du renvoi du dossier de la plaignante au tribunal et son insertion à l'audience du 02/03/2020 auxquels ont assisté l'accusé représenté par sa défense et la défense de la partie civile, et après vérification de l'identité de l'accusé, il a été informé de ce qui lui est reproché, il confirma le fait de frapper son épouse mais qu'il n'a pas utilisé d'arme, en précisant que les images photographiques qui lui ont été montrées, et qui montrent des traces de violence apparentes sur son épouse, sont dues à sa chute en escaliers. Les propos de l'accusé ont été exposés à sa femme, la plaignante, qui a confirmé que son mari l'a frappé et blessé en utilisant un couteau au niveau de son visage.

Le tribunal a décidé de clore l'instruction et de considérer l'affaire comme prête. La parole a été donnée à la défense de la partie civile qui a soulevé l'exception d'incompétence en raison de la matière en demandant principalement, de renvoyer l'affaire devant la juridiction compétente et d'ordonner à titre de précaution, une expertise médicale de la victime afin de déterminer si elle souffre d'une invalidité permanente ou pas. Il a également demandé de condamner l'accusé à verser à la victime et à titre de précaution une indemnité de 110000,00 dirhams avec exécution provisoire et contrainte par corps au maximum, et d'inculper l'accusé conformément aux articles de poursuite.

Le Procureur du Roi a requis la condamnation de l'accusé selon l'acte d'accusation.

La parole a été donnée à la défense de l'accusé, qui a demandé au tribunal d'acquitter ce dernier de la préméditation et guet-apens et de lui accorder des circonstances atténuantes pour le reste.

Il a été décidé de mettre le dossier en délibération et de prononcer le jugement à la fin de l'audience.

Après délibération :

Motivations :

1- Sur l'exception d'incompétence en raison de la matière :

Attendu que la défense de la partie civile a soulevé l'exception d'incompétence en raison de la matière en sollicitant du renvoi de l'affaire devant la juridiction compétente, et d'ordonner, à titre de précaution, une expertise médicale sur la victime pour déterminer si les blessures qu'elle a subies n'ont pas entraîné une invalidité permanente.

Attendu que, contrairement à ce qui a été avancé par la défense de la partie civile, en examinant les pièces du dossier, le tribunal n'a pas mis la main sur la preuve de la suspicion d'un acte criminel pour conclure à sa non compétence en raison de la matière, étant donné que l'allégation selon laquelle l'affaire serait liée à une tentative de meurtre intentionnel nécessite de prouver que l'agresseur y a réellement réfléchi et commis les actes qui lui sont imputés pour parvenir à cette fin, de même que la requête visant à ordonner une expertise médicale est infondée car la défense de la partie civile n'a rien produit qui indique que la victime souffre effectivement d'une invalidité permanente et en l'absence de tout moyen de preuve ou de présomption à cet effet, les exceptions soulevées restent sans fondement juridique et doivent par conséquent être déclarées rejetées.

2- Sur l'action publique :

Attendu que Le Ministère Public a poursuivi l'accusé sur la base des accusations ci-dessus, et requis son inculpation.

Attendu que les déclarations préliminaires du défendeur sont comme détaillés ci-dessus.

Attendu que l'accusé a été déféré devant le tribunal en état d'arrestation, et qu'après sa notification des chefs d'accusation

conformément à la loi, il a admis avoir battu sa femme et nié le reste des accusations.

Attendu que, d'une part, les infractions peuvent être prouvés par tout moyen de preuve, sauf dans les cas prévus par la loi, et que le juge statue selon son intime conviction en application de l'article 286 du code de procédure pénale.

Attendu que, d'autre part, les déclarations dans les procès-verbaux et les rapports rédigés par les officiers de la police judiciaire concernant la vérification des délits et des infractions font foi jusqu'à la preuve du contraire, conformément à l'article 290 du code de procédure pénale.

Attendu que le tribunal, en examinant les faits tels que discutés, et sur la base des pièces du dossier et des actes d'accusation et des déclarations préliminaires de l'accusé qui sont censées être spontanées et volontaires, est convaincu que l'accusé a effectivement agressé son épouse à l'aide d'un couteau au niveau du visage, ce qui a causé une série de blessures profondes comme le démontre le certificat médical et les photographies; de sorte que la description juridique du délit de coups et blessures s'en trouve établie

Attendu que selon les déclarations préliminaires de l'accusé, ce dernier a guetté sa femme jusqu'à ce qu'elle fût rentrée la nuit, il l'a ensuite accostée en la blessant délibérément au niveau du visage par un couteau dont il gardait en sa possession, dans le but de défigurer son visage afin qu'elle cesse de le tromper. D'où les éléments de la préméditation et guet-apens sont établis, en raison de l'intention avérée de l'accusé d'agresser la victime avant la commission de l'infraction et du fait qu'il lui a tendu une embuscade. Par conséquent, le tribunal est convaincu de l'existence des deux dernières circonstances aggravantes à son encontre, conformément aux dispositions des articles 394 et 395 du Code pénal :

Étant donné l'intention criminelle de l'accusé d'agir délibérément sachant que son acte est illégal et punissable, le tribunal conclut que la matérialité de l'acte est établie, d'autant que nul n'est censé ignorer la loi.

Attendu que le fait de battre et de blesser son épouse à l'aide d'une arme, entraînant une incapacité temporaire de 45 jours, est un crime punissable en vertu des articles 401 et 404 du Code pénal.

Attendu que les éléments de l'infraction sont vérifiés et prouvés contre l'auteur, la légalité de sa peine est acquise, d'où la nécessité de l'inculper et de le sanctionner à cet effet et conformément à la loi.

Attendu que l'article 141 du code pénal accorde au juge un pouvoir discrétionnaire pour déterminer la peine et l'individualiser dans les limites minimale et maximale prévues par la loi, en tenant compte de la gravité de l'infraction commise d'une part et de la personnalité de son auteur d'autre part, le tribunal décide, en conséquence, de condamner l'accusé selon ce qui va être déterminé dans le verdict de ce jugement, en prenant en considération la gravité des actes qui lui sont attribués et sa personnalité.

Attendu que le tribunal peut, conformément aux dispositions de l'article 1-88 de la loi 103.13 sur la violence à l'égard des femmes, en cas de condamnation pour infraction de violence à l'égard des femmes, interdire au condamné de contacter la victime, de l'approcher ou de communiquer avec elle par tous moyens pendant une période n'excédant pas cinq ans à compter de la fin de la peine ou de la date du prononcé de la décision judiciaire, et que l'article 323-1 de cette même loi prévoit en cas de violation de la disposition précitée des peines restrictives allant de six mois à deux ans d'emprisonnement et une amende de 2000,00 dirhams à 20000,00 dirhams, ou l'une de ces deux peines.

Attendu que le tribunal a déclaré l'accusé coupable d'avoir commis un délit de coups et blessures à l'aide d'une arme contre son épouse, conformément aux dispositions des articles de poursuite, il décide d'appliquer en conséquence l'article 88-1 de la loi sur la violence à l'égard des femmes en interdisant à l'accusé de contacter la victime « N. M. » ou de s'en approcher ou de communiquer avec elle par tous moyens pour une période de deux ans à compter de la date de la fin de la peine d'emprisonnement.

Attendu que le tribunal, en examinant les actes commis par l'accusé contre son épouse, mère de ses enfants et qui sont de nature à causer un traumatisme psychologique profond, a décidé d'appliquer les dispositions de l'article 1-88 du code pénal et de soumettre l'accusé durant sa peine de prison à un traitement psychiatrique approprié par un médecin spécialiste dans la circonscription juridique du tribunal, avec exécution provisoire malgré tout appel.

Attendu que l'article 636 du code de procédure pénale stipule que toute juridiction pénale, lorsqu'elle prévoit une amende ou un remboursement de ce qui doit être restitué ou une indemnité ou des frais, doit déterminer la période de contrainte par corps.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens, et que le tribunal a décidé d'opter pour la période de contrainte par corps minimale prévue par la loi.

3- Sur l'action civile accessoire:

❖ Dans la forme :

Attendu que les demandes civiles présentées répondent aux critères de qualité, d'intérêt et de capacité et que les parts forfaitaires ont été acquittés, ces demandes sont jugées recevables dans la forme.

❖ Sur le fond :

Attendu que la partie civile a demandé que l'affaire soit jugée selon la procédure ci-dessus.

Attendu que l'article 77 de la loi sur les obligations et les contrats stipule que tout fait quelconque, de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe.

Attendu qu'après examen des pièces fournies, notamment le rapport de police et le certificat médical fourni, le tribunal est convaincu que l'accusé a effectivement causé à la partie civile de graves préjudices physiques et moraux en usant contre elle de la violence avec préméditation.

Attendu que, dans la mesure où toute personne ayant subi un préjudice par la suite d'un délit est en droit de réclamer réparation du préjudice subi, et que l'acte criminel commis par l'accusé a causé directement un préjudice physique et moral à la partie civile, et que le lien de causalité entre le préjudice et ledit acte est établi d'après les dispositifs ainsi détaillés dans le cadre de l'action publique visée plus haut.

Attendu que, par conséquent, la partie civile a acquis le droit de réclamer la valeur d'une indemnité pour réparation du préjudice subi, ce qui requiert un jugement conforme à sa demande légitime.

Attendu que l'évaluation de l'indemnisation due relève du pouvoir discrétionnaire du tribunal et que cette dernière estime qu'il convient de déterminer la valeur totale de l'indemnité en réparation des dommages physiques et moraux subis à 65000.000 dirhams.

Attendu que la demande de détermination de la période de contrainte par corps demeure infondée car l'article 636 du code de procédure pénale exclut l'application de la contrainte par corps à un débiteur envers ses ascendants, descendants ou conjoint, d'où s'ensuit le rejet de ladite demande.

Attendu que l'accusé doit couvrir les dépens découlant de l'action civile accessoire.

Et en application des articles 1, 251, 252, 286, 287, 362, 366, 368, 370, 371, 373, 374, 384, 386, 385, 389 du code de procédure pénale, et 636 et 638 du code de procédure pénale, et des chapitres 1, 55, 146 et 140 du code pénal et des articles de poursuite.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

1- Sur l'action publique :

D'inculper l'accusé des faits qui lui sont attribués et de le condamner à 4 ans de prison fermes et à une amende ferme de 1500,00 dirhams, et de lui interdire de communiquer avec la victime « N. M. » ou de s'approcher d'elle ou de la contacter par tout moyen pendant une durée de 2 ans à partir de la fin de la peine de prison, et de soumettre l'inculpé durant sa période de privation de liberté à un traitement psychiatrique approprié par un médecin spécialiste, avec exécution provisoire nonobstant tout recours, de le condamner aux dépens et de fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

2- Sur l'action civile accessoire :

- ❖ **Dans la forme** : déclarer les demandes recevables.
- ❖ **Sur le fond** : de condamner l'accusé à verser à la partie civile une indemnité totale de 65000,00 dirhams, avec paiement des dépens et fixer la durée de la contrainte par corps au minimum, et de rejeter le reste des demandes.

Sur ce, le tribunal a rendu son verdict et prononcé son jugement dans la salle d'audience ordinaire à la date indiquée ci-dessus.

La composition du tribunal était comme suit :

- M. Mohamed Bouamama, Président
- M. Marwan Belkih, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Aziz Minski, greffier



المملكة المغربية
محكمة الاستئناف ببنو ملال
المحكمة الابتدائية بخنيفرة

الغرفة الجنحية
ملف جنحي تلمسي
عددا: 19/2142
حكم رقم
بتاريخ: 2019/12/2

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

النيابة العامة ضد "م ت"

أصدرت المحكمة الابتدائية بخنيفرة، وهي تبث في قضايا الجنحي تلبس
اعتقال بتاريخ: 2019/12/02 في جلستها العلنية الحكم التي نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة؛

والمطالبة بالحق المدني "س ع". ينوب عنها ذ/ محمد افضيل المحامي

بهيئة بني ملال.

من جهة

والمسمى: "م ت" مغربي مزداد بتاريخ 1983/12/6. مطلق وله ابنين،

مياوم. في حالة اعتقال

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة، ومنذ زمن لم يمض
عليه أمد التقادم الجنحي، الضرب والجرح ضد امرأة بسبب جنسها، الفعل
المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصلين 401 و404 من القانون الجنائي.

يؤازره ذ/ محمد بوديك وذة/ نعيمة سلال المحاميان بهيئة بني ملال.

من جهة أخرى؛

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم المفصلة هويته أعلاه، والمستخلصة عناصرها من محضر الشرطة القضائية عدد 3128 وتاريخ 2019/10/14 المنجز من طرف درك آيت إسحاق، والذي يستفاد منه أن المطالبة بالحق المدني تقدمت بشكاية أمام السيد وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بخنيفرة مفادها أن المتهم طليقها وقد أنجبت منه ابنين، ومنذ طلاقهما وهو يعترض سبيلها ويهددها بالقتل وباختطاف ابنيها، وبتاريخ 2019/10/19 حوالي الساعة الحادية عشر صباحا كانت متجهة لتعلم السياقة فاعترض طريقها المتهم وعرضها للضرب على مستوى وجهها إلى أن سقطت أرضا وأغمي عليها، وأدلت بشهادة طبية مدة العجز الموقت بها 21 يوما، وأصررت على متابعتها قضائيا .

وعند الاستماع تمهيديا في محضر قانوني للمسميين "ف خ" و "ل م" صرحا أنهما بتاريخ الواقعة عاينا المتهم يعتدي على المشتكية بالضرب على مستوى وجهها.

وعند الاستماع تمهيديا للمتهم في محضر قانوني صرح أنه طليق المشتكية وبتاريخ 2019/10/19 التقى بها وطلب منها رؤية ابنه وأمسكها من يدها، فقامت بسبه وبدأت بالصراخ، وبعد ذلك تقدم ابن عمها ومدرّب السياقة وبدؤوا برشقه بالحجارة وقام بالهرب نافيا أن يكون قد عرضها للضرب.

وعند استنطاقه من طرف السيد وكيل الملك نفى المنسوب إليه جملة وتفصيلا.

وبناء على هذه الوقائع تابعت النيابة العامة المتهم من أجل الأفعال المسطرة أعلاه.

وبناء على إحالة ملف النازلة على المحكمة وإدراجه بجلسة 2019/10/31 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال يؤازره ذ/ بوديك وحضر دفاع المطالبة بالحق المدني، وبعد التأكد من هوية المتهم المطابقة لمحضر الضابطة القضائية، أشعر بالمنسوب إليه فأجاب بالإنكار وتقرر تأخير الملف لاستدعاء مصرحي المحضر.

وبجلسة 2019/12/02 أحضر لها المتهم في حالة اعتقال يؤازره دفاعه، وحضر دفاع المطالبة بالحق المدني، وحضر الشاهدين " ف خ" و" ل م" وانسحبوا من خارج القاعة، وبعد التأكد من هوية المطالبة بالحق المدني أفادت بأن المتهم طليقها وأنه عرضها للضرب بواسطة اللكم وذلك بالقرب من السوق الأسبوعي لايت إسحاق مضيفة أنه عرضها للضرب بواسطة مقص على مستوى الفم، ثم عرضت تصريحاتها على المتهم فنفاها جملة وتفصيلا، ونودي من خارج القاعة على الشاهد " ل م" وبعد التأكد من هويته ونفيه لموانع الشهادة، تدخل دفاع المتهم والتمس تجريحه لوجود شكاية تقدم بها المتهم في مواجهته من أجل العنف بتاريخ الواقعة عارضت النيابة العامة في الملتمس وقررت المحكمة رده لعدم تأسيسه قانونا، وبعد تذكير الشاهد بعقوبة شهادة الزور وأدائه اليمين القانونية صرح أنه يعمل أستاذ للسياسة بالقرب من السوق الأسبوعي لايت إسحاق وبتاريخ الواقعة عاين المتهم يعرض المطالبة بالحق المدني للضرب بواسطة اللكم على مستوى فمها ، وبعد ذلك لاذ بالفرار وتمت متابعته وإيقافه برفقة عدة أشخاص آخرين عرضت تصريحاته على المتهم فنفاها جملة وتفصيلا فيما أكدت المطالبة بالحق المدني. ونودي من خارج القاعة على الشاهدة " ف خ" و بعد التحقق من هويتها ونفيها لموانع الشهادة، تدخل دفاع المتهم والتمس تجريحها للعداوة فعارضت النيابة العامة في الملتمس وقررت المحكمة رده لعدم تأسيسه قانونا، وبعد تذكيرها بعقوبة شهادة الزور وأدائها اليمين القانونية صرحت أنه بتاريخ الواقعة كانت برفقة المطالبة بالحق المدني بالقرب من السوق الأسبوعي وعاينت المتهم يجر المشتكية من يدها ويعرضها للضرب بواسطة اللكم على مستوى فمها وشاهدت آثار الدم على وجهها، عرضت تصريحاتها على المتهم فنفاها جملة وتفصيلا فيما أكدت المطالبة بالحق المدني، وعن سؤال أجاب المتهم أنه بتاريخ الواقعة عاين الشاهد رفقة المشتكية، وعن سؤال للشاهدة أجابت بأن المطالبة بالحق المدني سقطت أرضا بعد أن عرضها المتهم للضرب، وعن سؤال للشاهدة أجاب بأن المتهم عرضها للكم مرة واحدة فقط، والتمس دفاع المتهم مهلة المرافعة، فقررت المحكمة اختتام البحث واعتبار القضية جاهزة وأعطيت الكلمة لدفاع المطالبة بالحق المدني والتمس الحكم على المتهم بأدائه لفائدتها جبرا بالأضرار اللاحقة بها مبلغ 30000.00 درهم مع النفاذ المعجل والإجبار في الأقصى وبيدانة المتهم وفق فصول المتابعة، والتمس السيد وكيل الملك الحكم بالإدانة وفق فصول المتابعة، وأعطيت الكلمة لدفاع المتهم ذ/ بوديك والتمس أساسا التصريح ببراءة مؤازره من المنسوب إليه لإنكاره المتواصل وعدم الاختصاص في المطالب

المدنية، واحتياطيا تمتيعه بظروف التخفيف، وأكد ذ/ السباعي مرافعة ذ/بودياك جملة وتفصيلا، وبعد أن كان المتهم آخر من تكلم دون أن يضيف أي جديد ، تقرر حجز الملف للتأمل لآخر الجلسة، وبعد التأمل،

التعليق:

أولا - في الدعوى العمومية:

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل الضرب والجرح ضد امرأة بسبب جنسها، الفعل المنصوص عليه وعلى عقوبته في الفصلين 401 و404 من القانون الجنائي.

وحيث أنكر المتهم المنسوب إليه تهديدا وقضايا.

وحيث استندت جهة الاتهام في متابعتها للمتهم بناء على ما جاء في شكاية المشتكية والتي كانت معززة بشهادة طبية تفيد إصابتها بعجز مؤقت مدته واحد وعشرون يوما، وتصريحات مصرحي المحضر.

وحيث إنه من جهة أولى، يمكن إثبات الجرائم بأية وسيلة من وسائل الإثبات ما عدا في الأحوال التي يقضي فيها القانون خلاف ذلك، ومن جهة أخرى، فإنه لا يمكن للمحكمة أن تبني مقررها إلا على حجج عرضت أثناء الجلسة ونوقشت شفويا وحضوريا أمامها، وأن القاضي يحكم حسب اقتناعه الصميم عملا بالمادتين 286 و287 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث إن المحكمة سعيا منها للوصول للحقيقة واستجلاء الغموض الذي يلف وقائع النازلة استدعت شهودها واستمعت إليهم بعد أدائهم اليمين القانونية وجاءت شهادتهم كما هي مفصلة أعلاه.

وحيث لئن أنكر المتهم ما نسب إليه، فإن إنكاره ما هو إلا محاولة للتملص من المسؤولية والعقاب، من تفننه ظروف وملابسات القضية المتجلية أساسا في آثار الاعتداء البادية على الضحية والتي تصفها الشهادة الطبية المدلى بها طرفه التي تفيد إصابته بجروح ورضوض، أضف إلى ذلك شهادة الشهود والتي جاءت مركزة، منسجمة، ومتطابقة فيما بينهما فيما يخص زمان ومكان الواقعة واطمأنت إليها المحكمة بما لها من سلطة في تقدير شهادة الشهود باعتبارها من جملة الأدلة

المعروضة عليها عملا بمقتضيات المادة 286 من قانون المسطرة الجنائية والتي تنص على "أن القاض يحكم حسب اقتناعه الصميم"، سيما وأن المتهم بدوره لم ينف بأنه بتاريخ الواقعة كان فعلا بعين المكان وأنه التقى فعلا بالمشتكية وأمسكها من يدها، كلها أدلة قوية مستمدة من وقائع ثابتة تؤكد أن المتهم قام بالاعتداء على المشتكية بسبب جنسها.

وحيث إن النية الجرمية للمتهم في تعمدته الفعل رغم علمه بعدم شرعيته، وبأنه محل عقاب، تستخلصها المحكمة من ثبوت مادية الفعل في حقه، سيما وأن الأصل في المرء ألا يعذر بجهل القانون.

وحيث إن فعل الضرب والجرح ضد امرأة الناتج عنه عجز مؤقت مدته 21 يوما مجرم ومعاقب عليه بالفصلين 401 و404 من القانون الجنائي، وأنه غير مشمول في نازلة الحال بأسباب التبرير والإباحية القانونية.

وحيث إنه وبتحقق عناصر جريمة الاتهام وثبوتها في حق مرتكبها تتحقق شرعية عقابها، وهو ما تصرح معه المحكمة بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه ومعاقبته عنه طبقا للقانون.

وحيث إن الفصل 141 من القانون الجنائي قد منح القاضي سلطة تقديرية في تحديد العقوبة وتفريدها في نطاق الحدين الأدنى والأقصى المقررين في القانون المعاقب على الجريمة مراعيًا في ذلك خطورة الجريمة المرتكبة من ناحية وشخصية المجرم من ناحية أخرى.

وحيث إن المحكمة قد تبين لها بعد دراسة النازلة أن الجزاء المقرر للجريمة في القانون قاس بالنسبة لخطورة الأفعال المرتكبة ودرجة إجرام المتهم الأمر الذي ارتأت بسببه تمتيعه بظروف التخفيف.

وحيث إنه يمكن للمحكمة عملا بمقتضيات الفصل 1-88 من قانون العنف ضد النساء 103.13 في حالة الإدانة من أجل جريمة العنف ضد المرأة منع المحكوم عليه من الاتصال بالضحية أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأية وسيلة كانت لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة المحكوم بها أو من تاريخ صدور المقرر القضائي، ورتب في حالة خرق المقتضى المذكور عقوبات زجرية في الفصل 1-323 من نفس القانون تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنتين حبسا وغرامة من 2000.00 درهم إلى 20000.00 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وحيث إن المحكمة قضت بإدانة المتهم من أجل ارتكابه لجنحة الضرب والجرح ضد امرأة طبقا لمقتضيات فصول المتابعة، ما ارتأت معه بالتبعية إعمالا لمقتضيات الفصل 1-88 من قانون العنف ضد النساء منع المتهم من الاتصال بالضحية "س ع" أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأي وسيلة كانت لمدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة الحبسية.

وحيث إن المادة 636 من قانون المسطرة الجنائية قد نصت على أنه يجب على كل محكمة زجرية عندما تصدر مقررًا بالغرامة أو برد ما يلزم رده أو بالتعويضات أو المصاريف أن تحدد مدة الإكراه البدني.

وحيث يتعين تحميل المتهم المدان الصائر، وارتأى نظر المحكمة بتحديد مدة الإكراه البدني في أدنى مدة ينص عليها.

ثانيا - في الدعوى المدنية التابعة:

من حيث الشكل:

حيث قدمت المطالب المدنية من ذي صفة ومصلحة وأهلية وأدي عنها القسط الجزافي فهي لذلك مقبولة شكلا.

من حيث الموضوع:

وحيث التمس الطرف المطالب بالحق المدني الحكم بما هو مسطر أعلاه. وحيث أكد الفصل 77 من قانون الالتزامات والعقود، أن كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار، ومن غير أن يسمح له به القانون، فأحدث ضررا ماديا أو معنويا للغير، ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر.

وحيث تأكد لهذه المحكمة بعد اطلاعها على أوراق الدعوى وخاصة لمحضر الشرطة والشهادة الطبية المدلى بها بالملف، أن المتهم قد ألحق فعلا أضرارا بدنية ومعنوية بالغة بالمطالبة بالحق المدني بتعريضها للعنف عن قصد. وحيث إنه لما كان من حق كل متضرر من جنحة المطالبة بالتعويض عما أصابه من ضرر وأن الفعل الجرمي المرتكب من طرف المتهم والمدان من أجله قد ألحق ضررا بدنيا ومعنويا مباشرا بالمطالبة بالحق المدني، وأن العلاقة

السببية بين الضرر والفعل المذكور ثابتة استنادا إلى حيثيات الدعوى العمومية المفصلة أعلاه.

وحيث إنه تبعا لذلك أضحت محقة في المطالبة بقيمة تعويض لجبر الضرر الحاصل لها، الشيء الذي يستلزم معه الحكم وفق طلبها لارتكازه على أساس.

لكن، وحيث إن تقدير قيمة التعويض المستحق يبقى من اختصاص السلطة التقديرية للمحكمة، فإنها ترى تحديد القيمة الإجمالية له وفق ما سوف يرد بمنطوق الحكم.

وحيث إن طلب تحديد مدة الإكراه البدني مؤسس لكون الطلب يتعلق بأداء مبلغ مالي، وارتأت المحكمة الاستجابة له وتحديدته في أدنى ما ينص عليه القانون.

وحيث إنه لا مبرر لباقي الطلبات مما يتعين معه التصريح برفضها.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى المدنية التابعة.

وتطبيقا للمواد 1 و251 و252 و286 و287 و362 إلى 366 و368 و370 و371 و373 و374 و384 و385، 386، 389 قانون المسطرة الجنائية و636 و638 من قانون المسطرة الجنائية والفصول 1 و55 و146 و149 من القانون الجنائي، وفصول المتابعة.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنيا، ابتدائيا، وحضوريا:

أولا في الدعوى العمومية:

بإدانة المتهم من أجل ما نسب إليه، ومعاقبته بخمسة أشهر حبسا نافذا، وغرامة مالية نافذة قدرها 1000.00 درهم، ومنعه من الاتصال بالضحية "س ع" أو الاقتراب من مكان تواجدها أو التواصل معها بأية وسيلة كانت لمدة سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء العقوبة الحبسية، مع تحميله الصائر، وتحديد الإجماع في الأدنى.

ثانياً في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل: بقبول المطالب المدنية.

في الموضوع: بأداء المتهم لفائدة المطالبة بالحق المدني تعويضا مدنيا إجماليا قدره 15000.00 درهم، مع تحميله الصائر، وتحديد الإجبار في الأدنى، ورفض باقي الطلبات.

وبهذا صدر الحكم وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية بهذه المحكمة، في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت الهيئة تتركب من:

- السيد: محمد بوعمامة
- محضور السيد مروان بلكيح
- ومساعدة السيد عزيز منسكي
- رئيسا
- ممثلا للنيابة العامة
- كاتب الضبط



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Beni Mellal
Tribunal de première instance : Khénifra
Chambre Correctionnelle
Dossier de flagrant délit No. 2142/19
Jugement No.
En date du: 02/12/2019

Au nom de Sa Majesté et conformément à la loi

En date du 02/12/2019, statuant sur les affaires de flagrant délit, le tribunal de première instance de Khénifra a rendu en audience publique le jugement ci-après :

Entre :

- Le Procureur du Roi près ce tribunal ;
- Et la partie civile « A. S. »

Représentée par Me. Mohammed Afdil, avocat à Bani Mellal.

D'une part,

Et le dénommé : « M. T. », marocain, né le 6 décembre 1983. Divorcé avec deux enfants, journalier. En état d'arrestation

Il est accusé d'avoir infligé, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration du délai de prescription pénale, des coups et blessures à une femme en raison de son sexe. Cet acte et la peine correspondante sont visés par les chapitres 401 et 404 du Code pénal.

Il est défendu par Me. Mohammed Boudik et Me. Naima Sellal, avocats à Beni Mellal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Ministère Public contre l'accusé, et dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire No. 3128 en date du 14/10/2019 dressé par la gendarmerie de Ait Ishaq, selon lequel, la partie civile a introduit une plainte auprès du Procureur du Roi au tribunal de première instance de Khénifra, déclarant que l'accusé, qui est son ancien époux et père de ses deux fils, ne cesse de les harceler depuis leur divorce, en les menaçant de mort et d'enlèvement. Le 19/10/2019, vers 11h00, elle se rendait à l'autoécole quand l'accusé l'a rattrapée et lui a asséné des coups au visage jusqu'à ce qu'elle ait perdu connaissance. La plaignante a produit un certificat médical d'incapacité physique de 21 jours, en insistant sur le maintien des poursuites judiciaires.

Lors d'une audience préliminaire avec les dénommés « F. K. » et « L. M. », ces derniers ont déclaré qu'ils étaient présents sur les lieux à la date des faits et qu'ils avaient vu l'accusé frapper la plaignante au visage.

Lors de l'audition préliminaire, l'accusé a déclaré être l'ancien époux de la plaignante, ajoutant qu'il l'avait rencontrée le 19/10/2019 et lui avait demandé de voir son fils en l'attrapant par la main. Elle s'est mise à l'insulter et à crier. C'est alors que son cousin et l'instructeur de l'autoécole ont commencé à lui lancer des pierres. L'accusé a déclaré avoir pris la fuite, niant toute agression contre la plaignante.

Lors de son interrogatoire par le Procureur du Roi, l'accusé a nié intégralement ce qui lui a été attribué.

Sur la base de ces faits, le Parquet a engagé des poursuites contre l'accusé pour les actes susmentionnés.

Lors de l'audience du 31/10/2019, l'accusé a comparu en état d'arrestation en compagnie de Me. Boudik et en présence de la défense de la partie civile, et après vérification de l'identité de

l'accusé, qui était conforme au procès-verbal de la police judiciaire, celui-ci a été notifié des chefs d'accusation qu'il a niés en bloc. Le tribunal a ensuite décidé de reporter l'examen du dossier en attendant de convoquer les déclarants mentionnés dans le procès-verbal.

Lors de l'audience du 02/12/2019, l'accusé a comparu en état d'arrestation accompagné de son avocat, en présence de la partie civile et des deux témoins « F. K. » et « L. M. ». Ces derniers ont été invités à quitter la salle d'audience. Après vérification de son identité, la partie civile a indiqué que l'accusé était son ancien mari et qu'il l'avait rouée de coups de poing près du marché hebdomadaire de Ait Ishaq, ajoutant qu'il l'avait frappée avec une paire de ciseaux au niveau de la bouche. L'accusé a nié en totalité toutes ces déclarations. Le témoin « L. M. » a été appelé à la barre. Après vérification de son identité, la défense de l'accusé est intervenue pour récuser le témoin à cause d'une plainte déposée contre lui pour agression par l'accusé à la date des faits. Le Ministère Public s'est opposé à cette requête et le tribunal a décidé de rejeter la demande de récusation l'estimant sans fondement juridique. Après que le tribunal a rappelé au témoin la sanction prévue pour le crime de faux témoignage et lui a fait prêter serment, ce dernier a déclaré travailler comme instructeur de conduite, près du marché hebdomadaire de Ait Ishaq, et qu'à la date des faits, il a vu l'accusé asséner des coups de poing à la plaignante au niveau de la bouche, en précisant qu'il a ensuite tenté de s'enfuir, mais il a été pourchassé et rattrapé par d'autres personnes. L'accusé a nié toutes ces déclarations, lesquelles ont toutefois été confirmées par la partie civile. Le témoin « F. K. » a été appelé à la barre. Après vérification de son identité, l'avocat de l'accusé est intervenu pour récuser le témoin pour motif d'hostilité. Le Ministère Public s'est opposé à cette requête qui a été rejetée par le tribunal car jugée sans fondement juridique. Après que le tribunal a rappelé au témoin la sanction prévue pour le crime de faux témoignage et qu'il lui a fait prêter serment, celle-

ci a déclaré qu'elle se trouvait en compagnie de la plaignante le jour des faits près du marché hebdomadaire et qu'elle a vu l'accusé tirer la plaignante par la main et lui donner des coups de poing au visage. Elle a ajouté qu'il y avait des traces de sang sur son visage. Ces déclarations ont été rejetées par l'accusé, mais confirmées par la partie civile. Répondant à une question, l'accusé a déclaré qu'il avait vu le témoin en compagnie de la plaignante le jour des faits. À une question adressée au témoin, celle-ci a répondu que la plaignante était tombée par terre suite aux coups assénés par l'accusé. Puis elle a déclaré que l'accusé lui avait donné un seul coup de poing au visage. L'avocat de l'accusé a requis un délai de plaidoirie, mais le tribunal a décidé de clore l'instruction et de déclarer le dossier prêt.

Prenant la parole, l'avocat de la partie civile a requis une réparation des dommages subis pour un montant de 30000,00 dirhams, avec exécution provisoire et la fixation de la durée de la contrainte par corps au maximum, ainsi que la condamnation de l'accusé suivant l'acte d'accusation. L'avocat de l'accusé, quant à lui, a plaidé pour l'acquittement de son client qui n'a cessé de nier les faits en demandant au tribunal de se déclarer incompétent pour statuer sur les demandes civiles. Il a également sollicité à titre préventif de faire bénéficier son représenté des circonstances atténuantes. Me. Sebai a confirmé dans le détail la requête de Me. Boudik. L'accusé ayant été le dernier à prendre la parole sans rien apporter de nouveau, le tribunal a décidé de mettre le dossier en délibération pour la fin de l'audience.

Motivations :

1- Sur l'action publique :

Attendu que le Ministère Public a poursuivi l'accusé pour avoir battu et blessé une femme en raison de son sexe, acte prévu et sanctionné par les articles 401 et 404 du Code pénal.

Attendu que l'accusé a nié les faits qui lui sont imputés.

Attendu que le procureur du Roi a poursuivi l'accusé sur la base des déclarations de la plaignante, étayées par un certificat médical d'incapacité provisoire de 21 jours et des déclarations des témoins ainsi contenues dans le procès-verbal.

Attendu que, d'une part, les infractions peuvent être prouvés par tout moyen de preuve, sauf dans les cas prévus par la loi, et que le juge statue selon son intime conviction, et que la juridiction ne peut fonder sa décision que sur des preuves versées aux débats et discutées oralement et contradictoirement devant elle, conformément aux articles 286 et 287 du code de procédure pénale.

Attendu que le tribunal a convoqué et entendu les témoins comme indiqué plus haut après leur avoir fait prêter serment, dans le but d'éclaircir les faits et connaître la vérité.

Attendu que les dénégations de l'accusé des infractions qui lui sont imputées ne peuvent être qu'un moyen d'échapper à la responsabilité pénale qui peut encourir, elles sont réfutées par les circonstances de l'affaire, notamment l'agression apparente sur la victime, étayée par le certificat médical produit par cette dernière attestant les blessures et contusions subies par elle, en plus des déclarations ciblées et concordantes des témoins en ce qui concerne l'heure et le lieu de l'incident, et que le tribunal, usant de son pouvoir discrétionnaire, a jugé recevables les déclarations des témoins et les a considérées comme des preuves en application de l'article 286 du code de procédure pénale, lequel stipule que le "juge décide selon son intime conviction", d'autant que l'accusé n'a pas nié qu'il se trouvait le jour des faits sur les lieux de l'incident et qu'il a effectivement rencontré la plaignante et l'a attrapée par la main; autant de preuves accablantes que l'accusé a agressé la plaignante en raison de son sexe.

Étant donné l'intention criminelle de l'accusé d'agir délibérément sachant que son acte est illégal et punissable, le tribunal conclut que la matérialité de l'acte est établie, d'autant plus que nul n'est censé ignorer la loi.

Attendu que le délit de coups et blessures contre une femme entraînant une incapacité temporaire de 21 jours est un crime punissable en vertu des articles 401 et 404 du Code pénal.

Attendu que les éléments du crime d'accusation sont vérifiés et établis contre l'auteur, la légalité de sa peine est acquise, d'où la nécessité de le condamner et le sanctionner à cet effet, conformément à la loi.

Attendu que l'article 141 du code pénal confère au juge un pouvoir discrétionnaire dans la détermination de la sanction dans les limites minimale et maximale autorisées par la loi, en tenant compte de la gravité du crime commis, d'une part, et de la personnalité de l'auteur du crime, d'autre part.

Attendu que le tribunal a estimé, après étude du cas, que la sanction prévue en l'occurrence par la loi est trop sévère par rapport à la gravité des actes commis et au degré de criminalité de l'auteur, et décidé par conséquent de lui accorder des circonstances atténuantes.

Attendu que le tribunal peut, conformément aux dispositions de l'article 1-88 de la loi 103.13 sur la violence à l'égard des femmes, en cas de condamnation pour crime de violence à l'égard des femmes, le tribunal peut interdire au condamné de contacter la victime, d'approcher d'elle ou de communiquer avec elle par tous moyens pendant une période n'excédant pas cinq ans à compter de la fin de la peine ou de la date du prononcé de la décision judiciaire, et que l'article 323-1 de cette même loi prévoit en cas de violation de la disposition précitée des peines restrictives allant de six mois à deux ans d'emprisonnement et une amende de 2000,00 dirhams à 20000,00 dirhams, ou l'une de ces deux peines.

Attendu que le tribunal a déclaré l'accusé coupable d'avoir commis un délit de coups et blessures contre une femme conformément aux dispositions des articles de poursuite, il décide d'appliquer l'article 88-1 de la loi sur la violence à l'égard des femmes en interdisant à l'accusé de contacter la victime "A. S." ou de s'en approcher ou de communiquer avec elle par tous moyens pour une période de deux ans à compter de la date de la fin de la peine d'emprisonnement.

Attendu que l'article 636 du code de procédure pénale stipule que toute juridiction pénale, lorsqu'elle prononce une amende ou un remboursement de ce qui doit être restitué ou une indemnité ou des frais, doit déterminer la période de contrainte par corps.

Attendu que l'inculpé doit être condamné aux dépens, et que le tribunal a décidé de fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

2- Sur l'action civile accessoire :

❖ Dans la forme :

Attendu que les demandes civiles présentées répondent aux critères de qualité, intérêt et capacité et que les parts forfaitaires correspondants ont été acquittés, ces demandes sont jugées recevables dans la forme.

❖ Sur le fond :

Attendu que la partie civile a demandé que l'affaire soit jugée selon la procédure ci-dessus.

Attendu que l'article 77 de la loi sur les obligations et les contrats stipule que tout fait quelconque, de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe.

Attendu qu'après examen des pièces fournies, notamment le rapport de police et le certificat médical versé au dossier, le tribunal est convaincu que l'accusé a effectivement causé à la partie civile de graves préjudices physiques et moraux en recourant intentionnellement à la violence contre elle.

Attendu que, dans la mesure où toute personne ayant subi un préjudice par la suite d'un délit est en droit de réclamer réparation du préjudice subi, et que l'acte criminel commis par l'accusé a causé directement un préjudice physique et moral à la partie civile, et que le lien de causalité entre le préjudice et ledit acte est établi d'après les dispositifs ainsi détaillés dans le cadre de l'action publique visée plus haut.

Attendu que, par conséquent, la partie civile a acquis le droit de réclamer la valeur d'une indemnité pour réparation du préjudice subi, ce qui requiert un jugement conforme à sa demande légitime.

Néanmoins, étant donné que l'estimation de la valeur de l'indemnité due relève du pouvoir discrétionnaire du tribunal, ce dernier envisage d'en déterminer la valeur totale en fonction de ce qui sera énoncé dans le verdict.

Attendu que la demande de détermination de la période de contrainte par corps repose sur le fait que la demande porte sur le paiement d'une somme d'argent, et que le tribunal a décidé d'y répondre dans la limite minimale prévue par la loi.

Attendu qu'il n'y a aucune justification pour le reste des demandes qui doivent par conséquent être déclarées rejetées.

Attendu que l'accusé doit couvrir les dépens découlant de l'action civile accessoire.

Et en application des articles 1, 251, 252, 286, 287, 362, 366, 368, 370, 371, 373, 374, 384, 386, 385, 389 du code de procédure pénale,

et 636 et 638 du code de procédure pénale, et des chapitres 1, 55, 146 et 149 du code pénal et des chapitres de suivi.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

1- Sur l'action publique

De condamner l'accusé pour les faits qui lui sont attribués à cinq mois de prison et à une amende de 1000,00 dirhams, et de lui interdire de contacter la victime « S. A. » ou d'approcher d'elle ou de communiquer avec elle par tout moyen pendant une durée de 2 ans à partir de la fin de la peine de prison, avec paiement des dépens et de fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

2- Sur l'action civile accessoire :

- ❖ **Dans la forme** : déclarer les demandes recevables.
- ❖ **Sur le fond** : de condamner l'accusé à verser à la partie civile une indemnité totale de 15000,00 dirhams, avec paiement des dépens et fixer la durée de la contrainte par corps au minimum, et de rejeter le reste des demandes.

Sur ce, le tribunal a rendu son verdict et prononcé son jugement dans la salle d'audience ordinaire à la date indiquée ci-dessus. La composition du tribunal était comme suit :

- M. Mohamed Bouamama, Président
- M. Marwan Belkih, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Aziz Minsky, greffier.



المملكة المغربية
محكمة الاستئناف بـسـطـات
المحكمة الابتدائية بـسـطـات
قضايا العنف ضد النساء والأطفال
حكم عدد: 58
صدر بتاريخ 2019/02/18
ملف رقم: 19/04

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بتاريخ 2019/02/18 أصدرت المحكمة الابتدائية بسطات في جلستها العلنية المنعقدة للبت في القضايا الجنحية - العنف ضد النساء والأطفال - الحكم الجنحي الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة.

من جهة

والمسمى: "ع م" مغربي مزداد سنة 1975 بسطات،

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لهذه المحكمة ومنذ زمن لم يمض عليه أمد التقادم الجنحي جنح السكر العلني البين والعنف ضد الأصول، الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصول 01 من مرسوم 14-11-1967 و401 و404 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة الجارية في حق المتهم من أجل ما نسب إليه و المستخلصة عناصرها من محضر الضابطة القضائية عدد 12 و تاريخ 2019-01-03 المنجز من طرف الدائرة الأمنية الخامسة بسطات و الذي يستفاد منه أن المسماة "ف د" تقدمت أمام الضابطة القضائية بشكاية في مواجهة المتهم

الذي كان يعتبر ابنها و ذلك من أجل ما تعرضت له من عنف و سب و شتم من طرفه، و عند الاستماع إليها تمهيدياً صرحت في محضر أقوالها أن المتهم يعتبر ابنها و أنه دائم الإساءة لها في معاملته و قد قدمت في مواجهته عدة شكايات زج به في السجن بسببها، و بعد أن غادر هذا الأخير منذ 15 يوماً خلت على تصريحها احتسى كمية من الخمر وحضر إلى المنزل و شرع في سبها و شتمها و هدها برمي آلة تسجيل على رأسها، و جدد تصرفه المذكور رغم تقدمها بشكاية في مواجهته أمام مصلحة مداومة حيث عمل على مسكها بقوة من كتفها و جرها بقوة إلى أن سقطت أرضاً حيث أصيبت بألم على مستوى أضلاعها و وركها الأيمن و سدد لها عدة ضربات على مستوى صدرها ، وأدلت بشهادة طبية مدة العجز بها 22 يوماً.

وبناء على انتقال عناصر الضابطة القضائية إلى زنقة سيدي حجاج بحي سيدي عبد الكريم وقيامها بتوقيف المتهم وهو في حالة سكر والتي تمت معاينتها عليه بجميع مواصفاتها القانونية.

وعند الاستماع إليه تمهيدياً صرح في محضر أقواله إنه قد تم إيقافه وهو في حالة سكر ومحدثاً لفوضى جراء احتسائه كمية من الخمر حيث تدخلت والدته أثناء تواجدها بمنزلها وهو على حالته تلك وطلبت منه الكف عن تصرفاته فعمل على تعريضها للسب والشتم بأبشع العبارات وقام بتهديدها برمي جهاز التسجيل على رأسها وأمسكها بقوة من كتفها وجرها إلى أن سقطت أرضاً وضربها بيديه على مستوى رأسها إلى أن أغمي عليها وتركها إلى أن استرجعت وعيها وتوجهت نحو المستشفى حيث قام حينها بإغلاق باب غرفته وواصل احتسائه للخمر.

وعند استنطاقه من طرف السيد وكيل الملك أكد تصريحاته التمهيدية أعلاه.

وبناء على إدراج الملف بجلسة 2019-02-04 والتي تخلف عنها المتهم رغم توصله بصفة شخصية فاعتبرت المحكمة القضية جاهزة، وبعد أن بسط ممثل النيابة العامة ملتزمه الرامي إلى الإدانة تقرر حجز القضية للتأمل قصد النطق بالحكم في جلسة 2019-02-18 والتي صدر بها الحكم الآتي.

وبعد التأمل صبغاً للقانون

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل ما نسب إليه أعلاه.

حيث أدلى بتصريحاته تمهيدياً حول المنسوب إليه من أفعال وذلك وفقاً لما هو مفصل بمتن وقائع الدعوى أعلاه، وتخلف عن الحضور أمام هذه المحكمة رغم توصله بصفة شخصية ودون أن يبزر تخلفه بعذر مشروع.

وحيث إن تصريحاته التمهيدية المذكورة قد جاءت مضمنة في محضر مستوفي لشكلياته القانونية وله حجية في الإثبات وهي الحجية التي لا يمكن ردها إلا بالوسائل المقررة قانوناً لذلك، فضلاً عن تأكيده لها اعترافاً أمام السيد وكيل الملك والذي يعتبر اعترافاً قضائياً لا يمكن رده إلا بالوسائل المقررة قانوناً لذلك.

وحيث إن جنحة السكر العلني البين تبقى ثابتة في حقه بعناصرها القانونية وبمعاينة الضابطة القضائية للحالة التي كان عليها والتي توصف بكونها علانية لتواجده على حالته تلك في مكان عام تتطلع إليه أنظار العامة ويتعين تبعاً لذلك التصريح بمؤاخذته من أجلها.

وحيث إنه و بالنظر لما أفاد به تمهيدياً من كونه قد ثار في وجه والدته و أنه عمل على تعريضها للسب والشتم بأبشع العبارات وقام بتهديدها برمي جهاز التسجيل على رأسها وأمسكها بقوة من كتفها وجرها إلى أن سقطت أرضاً وضربها بيديه على مستوى رأسها إلى أن أغمي عليها و ذلك بسبب لومها له على عاداته المتمثلة في معاقرة الخمر، والذي يبقي كفعل خارجاً عن الفطرة و شاذاً عن كل القيم و التعاليم الدينية التي توصي بالوَالدين خيراً وعلى رأسها الدين الاسلامي الذي يحرم حتى مجرد التأفف عليها و دون مراعاة منه لرابطة الأمومة التي تجمعها بها، و اعتبار بما لحق هذه الاخيرة من ضرر مادي ومعنوي جراء الاعتداء الذي مارسه عليها و الذي تثبته الشهادة الطبية المدلى بها في الملف فإن جنحة العنف في حق أحد الأصول تبقى ثابتة بعناصرها القانونية في حقه ويتعين بذلك التصريح بمؤاخذته من أجلها.

وحيث إنه بالنظر لتنازل والدته والذي لا يمكن بأي حال أن يقلل من خطورة ما أتاه من فعل في حقها والذي ينبغي على الرغم من ذلك أخذه بعين الاعتبار في تقدير العقوبة التي ستصدر في حقه فقد قررت المحكمة تمتيعه بظروف التخفيف حين تقديرها لها.

وتطبيقا لمقتضيات المواد 286 إلى 290 و362 إلى 371 و636 و638 من ق م ج والفصول 149 و401 و404 من القانون الجنائي والفصول 1 من مرسوم 14-11-1967.

لهذه الأسباب:

تصرح المحكمة علنيا ابتدائيا وبمثابة حضوري:

بمؤاخذة المتهم من أجل ما نسب إليه والحكم بستة (06) أشهر حبسا نافذا وغرامة نافذة قدرها ألف (1000) درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم وتلي في الجلسة العلنية المنعقدة في اليوم والشهر والسنة أعلاه، وكانت هيئة المحكمة متكونة من:

- الأستاء: فيصل متيق
- الأستاء: البشير بوكصيفة
- وبمساعدة السيد حاتم عبد الحميد
- رئيسا
- ممثلا للنياابة العامة
- كاتبا للضب



Royaume du Maroc
Cour d'appel de Settat
Tribunal de première instance de Settat
Cas de violence à l'égard des femmes et des enfants
Jugement No. 58
Rendu le 18/02/2019
Dossier No. 04/19

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 18/02/2019, le tribunal de première instance de Settat, en audience publique dans les affaires de délits de violence à l'égard des femmes et des enfants, a rendu le jugement correctionnel suivant :

Le Procureur du Roi près ce tribunal.

D'une part,

Et le dénommé « A. M. » marocain, né en 1975 à Settat,

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant l'expiration du délai de prescription pénale, un délit d'ivresse publique et de violence à l'égard d'un parent. Ces actes et leur sanction sont prévus aux articles 01 du décret 11-14-1967 et 401 et 404 du Code pénal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Ministère Public contre l'accusé pour les faits qui lui sont imputés, et dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire numéro 12 en date du 03/01/2019 émanant du cinquième arrondissement de Settat, indiquant que la dénommée « F. D. » a déposé une plainte

pour violences et injures auprès de la police judiciaire contre l'accusé qu'elle dit être son fils. Lors de l'audition préliminaire, la plaignante a déclaré que l'accusé, considéré comme son fils, la maltraitait et qu'elle avait déposé plusieurs plaintes contre lui, ce qui a valu à l'accusé plusieurs peines d'emprisonnement, ajoutant que ce dernier, 15 jours après ses déclarations, est venu chez elle en état d'ébriété et s'est mis à l'injurier en menaçant de la frapper à la tête avec un magnétophone. L'accusé a récidivé malgré sa plainte en l'attrapant violemment par l'épaule et en la tirant par terre, lui causant des douleurs au niveau des côtes de la main droite, et en lui assénant plusieurs coups au niveau du thorax. La plaignante a produit un certificat médical d'incapacité de 22 jours.

Les officiers de la police judiciaire se sont rendus sur les lieux de l'incident, rue Sidi Hajjaj dans le quartier de Sidi Abdel Karim, où ils ont arrêté l'accusé en état d'ivresse remplissant tous ses critères juridiques.

Lors de son audition préliminaire, l'accusé a déclaré dans le procès-verbal qu'il avait été arrêté en état d'ivresse et que sa mère était intervenue pour lui demander de cesser ses agissements, sauf qu'il s'est mis à l'injurier la menaçant de la frapper à la tête avec un magnétophone, avant de l'attraper violemment par l'épaule et de la tirer par terre. Il s'est mis à la frapper à la tête jusqu'à ce qu'elle a perdu conscience. Lorsqu'elle a retrouvé ses esprits, la plaignante s'est rendue à l'hôpital. Pendant ce temps, l'accusé s'est enfermé dans sa chambre où il a continué à consommer du vin.

Interrogé par le Procureur du Roi, l'accusé a maintenu ses déclarations préliminaires.

L'accusé ne s'est pas présenté à l'audience du 04/02/2019 bien qu'il ait été dûment notifié. Le tribunal a considéré que le dossier était prêt à être jugée. Le Ministère Public a requis l'inculpation de l'accusé, et le tribunal a décidé de mettre le dossier en délibération en vue de prononcer son jugement à l'audience du 18/02/2019. Le dispositif du jugement est comme suit :

Après délibération conformément à la loi

Attendu que le Ministère Public a engagé des poursuites contre l'accusé pour les faits susmentionnés.

Attendu qu'il a fait des déclarations préliminaires au sujet des actes qui lui sont attribués, comme détaillé plus haut, et qu'il ne s'est pas présenté devant ce tribunal malgré sa notification et sans justification valable.

Attendu que ses déclarations préliminaires susmentionnées sont consignées dans un procès-verbal qui remplit les formalités légales requises et peut donc être admis comme une preuve qui ne peut être rejetée que par les moyens prévus par la loi, en plus de ses aveux devant le Procureur du Roi, des aveux judiciaires qui ne peuvent être rejetés que par les moyens légalement prévus à cet effet.

Attendu que le délit apparent d'ivresse publique demeure légalement établi et que la police judiciaire a dûment constaté l'état d'ébriété de l'accusé sur la voie publique, et que, par conséquent, il y a lieu de l'inculper pour les faits qui lui sont attribués.

Attendu que, au vu de ses déclarations préliminaires, l'accusé s'est révolté contre sa mère, l'a injurié avec les insultes les plus odieuses et l'a menacé de la frapper à la tête avec un magnétophone, avant de la saisir avec force par l'épaule, la traînant jusqu'à ce qu'elle tombe au sol et la frappant de ses mains à la tête jusqu'à ce qu'elle s'évanouisse, parce qu'elle lui avait reproché son habitude de boire de l'alcool, ce qui constitue un acte déviant et contraire à toutes les valeurs et enseignements religieux qui recommandent de bien traiter ses parents, d'autant que la religion musulmane interdit même les gestes de dépit face aux parents, et que l'accusé a fait fi du lien de maternité qui l'unit à la victime, celle-ci ayant subi un préjudice matériel et moral

suite à cette agression, comme en atteste le certificat médical joint au dossier, et que le délit de violence contre un parent demeure établi dans tous ses aspects juridiques, autorisant le tribunal à lui en tenir rigueur.

Attendu que la mère de l'accusé a retiré sa plainte, ce qui n'enlève rien à la gravité des faits commis à son égard, lesquels faits doivent néanmoins être pris en compte dans l'appréciation de la peine à lui infliger, le tribunal a décidé d'accorder à l'accusé des circonstances atténuantes.

Et en application des dispositions des articles 286 à 290, 362 à 371, 636 et 638 du code de procédure pénale et des articles 149, 401 et 440 du code pénal et de l'article 1 du décret du 14/11/1967.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

D'inculper l'accusé pour les faits qui lui sont imputés et de le condamner à une peine de six (06) mois d'emprisonnement ferme et à une amende ferme de mille (1000) dirhams, avec paiement des dépens et fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

Le jugement a été prononcé lors de l'audience publique tenue à la date ci-dessus. La composition du tribunal était comme suit :

- M. Faisal Moutiq, Président
- M. Al-Bashir Boukatifa, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Hatem Abdel Hamid, greffier



المملكة المغربية
السلطة القضائية
مكمة الاستئناف بفاس
المكمة الابتدائية لبولمان بميسور

ملف جنحي عدد: 2019/2115/20

حكم عدد: 587

صدر بتاريخ: 2019/06/12

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور بتاريخ 2019/06/12 في
جلستها العلنية المنعقدة للبت في قضايا الجنحي العادي الحكم الآتي نصه:
بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة.
والمطالبة بالحق المدني "ي أ"
ينوب عنها الأستاذ مخلوف، محام بهيئة فاس

من جهة

والمسمى: "م ب"، فلاح، متزوج وله 02 أبناء.
المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة، ومنذ زمن لم
يمض عليه أمد التقادم القانوني جنحة: القذف ضد امرأة.
الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 442 و 444-2 من
القانون الجنائي.

من جهة أخرى

الوقائع

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم أعلاه المستخلصة عناصرها من محضر الضابطة القضائية عدد 2158 المنجز بتاريخ 2018/12/05 من طرف الدرك الملكي مركز كيو، الذي يستفاد منه أن المسماة " ي أ " تقدمت بشكاية مفادها أن المشتكى به قام بنعتها بالعاهرة والنصابة والمحتالة.

وعند الاستماع للمشتكى به تمهيدا أنكر تصريحات المشتكية جملة وتفصيلا.

وبناء على إدراج ملف القضية بجلسة 2019/05/15 تخلف المتهم رغم التوصل، وحضر الأستاذ مخلوف عن المشتكية وحضر المصرح " ر ق " وبعد أدائه اليمين القانونية صرح بأنه حضر وقت النزاع وأن المتهم قام بسبب المشتكية بعبارة " العاهرة " وذلك بالشارع العام، ليتقرر اعتبار القضية جاهزة، أمهل الدفاع للمرافعة.

وبناء على إدراج ملف القضية بجلسة 2019/05/22 تخلف المتهم، أعطيت الكلمة لدفاع المشتكية فالتمس تسجيلها كمطالبة بالحق المدني والحكم لها بتعويض مدني قدره 20.000 درهم في مواجهة المتهم وأن التهمة ثابتة في مواجهة الأخير ملتصا القول بإدانتته، التمس السيد وكيل الملك الإدانة، ليتقرر اعتبار القضية جاهزة، ليتقرر حجز الملف للتأمل لجلسة 2019/06/12.

وبعد التأمل صبقا للقانون

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل المسطر أعلاه.

حيث تخلف المتهم رغم التوصل الشخصي ودون مبرر مقبول.

وحيث إن المحكمة وفي إطار بحثها للقضية استمعت للشاهد أعلاه فأكد بأن المتهم قام بنعت المشتكية بعبارة العاهرة بالشارع العام.

وحيث إن المحكمة لما لها من سلطة في تقييم شهادة الشهود اقتنعت بأن الشهادة أعلاه جاءت واضحة ولا لبس فيها ومحيطة بوقائع النازلة، مما ارتأت الأخذ بها.

وحيث إنه طبقا للفصل 442 من القانون الجنائي يعد قذفا ادعاء واقعة أو نسبتها إلى شخص أو هيئة، إذا كانت هذه الواقعة تمس شرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت إليها.

وحيث إنه بقيام المتهم بادعاء هذه الواقعة ونسبتها للمشتكية بمكان عام وما يشكله ذلك من تحقير في حقها ومساس بشرفها يجعل العناصر المكونة لجنحة القذف قائمة في نازلة الحال.

وحيث إن القذف الموجه للمشتكية كان بسبب جنسها ويكون ضرف التشديد قائما في نازلة الحال.

وحيث إنه استنادا لما ذكر وأمام تصريحات الشاهد المستمع له تكون المحكمة قد كونت قناعتها بأن جنحة القذف ثابتة في حق المتهم ويتعين إدانته من أجلها.

وحيث إن المحكمة ومراعاة منها لظروف المتهم الاجتماعية قررت تمتيعه بظرف التخفيف.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى تطبيقا للمادة 367 من قانون المسطرة الجنائية، مع تحديد مدة الإجبار في حقه في الأدنى.

في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل: حيث قدمت المطالب المدنية وفق الشكليات المتطلبة قانونا، مما يتعين قبولها من هذا الجانب.

في الموضوع: حيث قضت المحكمة بإدانة المتهم من أجل جنحة القذف.

وحيث إنه طبقا للمادة 7 من قانون المسطرة الجنائية فإنه يرجع الحق في إقامة الدعوى المدنية للتعويض عن الضرر الناتج عن جناية أو جنحة أو مخالفة، لكل من تعرض شخصا لضرر جسماني أو مادي أو معنوي تسببت فيه الجريمة المباشرة.

وحيث إن الفعل المرتكب من طرف المتهم اتجه المطالبة بالحق المدني تسبب لها في ضرر معنوي مباشر يتمثل في الإهانة التي لحقتها أمام الجميع، مما ارتأت معه المحكمة لما لها من سلطة تقديرية تعويضها عنه في حدود المبلغ الوارد بمنطوق الحكم أدناه.

حيث يتعين تحميل المتهم الصائر مع الإجمار في الأدنى.

لهذه الأسباب:

حكمت المحكمة علنية ابتدائيا وبمثابة حضوري:

في الدعوى العمومية:

بمؤاخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بغرامة نافذة قدرها ألف (1000) درهم مع تحميله الصائر والاجبار في الأدنى.

في الدعوى المدنية التابعة:

في الشكل: قبول الدعوى

في الموضوع: الحكم على المتهم بأدائه لفائدة المطالبة بالحق المدني " ي أ" تعويضا مدنيا إجماليا قدره ألف درهم (1000) مع تحميله الصائر والاكراه في الأدنى.

بهذا صدر الحكم وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية بهذه المحكمة، في اليوم والشهر والسنة أعلاه وكانت الهيئة تتركب من:

- السيد : ياسين الكيحل
- السيد : عبد الواحد كريمين
- وبمساعدة السيد : عبد الكريم ملوكي
- رئيسا.
- ممثل النيابة العامة.
- كاتبا للضيعة



Royaume du Maroc
Le pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Fès
Tribunal de première instance de Boulmane à Missour
Dossier de délit correctionnel No. 20/2115/2019
Jugement No. 587
Rendu le 12/06/2019

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

En date du 12/06/2019, le Tribunal de première instance de Boulmane à Missour, lors de son audience publique dans les affaires de délits correctionnels, a rendu le jugement suivant :

- Le Procureur du Roi près ce tribunal.
- Et la partie civile « Y. A. »
- Représentée par Me. Makhlouf, avocat à Fès

D'une part,

Et le dénommé

« M. B. », agriculteur, marié et père de 2 enfants.

Accusé d'avoir commis, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant expiration du délai de prescription pénale, un acte de **diffamation envers une femme**.

Cet acte et sa sanction sont prévus aux articles 442 et 444-2 du code pénal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Parquet contre le défendeur, dont les éléments sont extraits du procès-verbal de la police judiciaire No. 2158 rédigé le 05/12/2018 par le centre de gendarmerie royale de Kiou, indiquant que la dénommée « Y. A. » a déposé une plainte déclarant que le défendeur l'avait publiquement traitée de prostituée et de fraudeuse.

Lors de l'audition préliminaire, le défendeur a nié en bloc les accusations de la plaignante.

Lors de l'audience du 15/05/2019, l'accusé ne s'est pas présenté bien qu'il ait été cité à comparaître. Me. Makhlouf était présent, représentant la plaignante, ainsi que le déclarant « R. Q. » qui, après avoir prêté serment, a déclaré qu'il était présent au moment du litige et que l'accusé avait insulté la plaignante la traitant de « prostituée » en public. Le tribunal a ensuite déclaré le dossier prêt à être jugé.

Lors de l'audience du 22/05/2019, l'accusé ne s'est pas présenté. La parole a été donnée à la défense de la plaignante, qui a demandé à ce que cette dernière soit considérée comme partie civile et requis l'inculpation de l'accusé ainsi qu'une indemnité civile de 20.000 dirhams, tandis que le Procureur du Roi a requis la condamnation, de sorte que le tribunal a déclaré l'affaire prête et a décidé de délibérer sur l'affaire pour l'audience du 12/06/2019.

Et après délibération conformément à la loi

Attendu que le Ministère Public a engagé des poursuites contre l'accusé pour les faits susmentionnés.

Attendu que l'accusé ne s'est pas présenté devant le tribunal bien que cité à comparaître et sans justification acceptable.

Attendu que, dans le cadre de l'instruction du dossier, le tribunal a entendu le témoin ci-dessus et ce dernier a confirmé que l'accusé avait traité la plaignante de "prostituée" en public.

Attendu que, usant de son pouvoir discrétionnaire en matière d'évaluation des dépositions des témoins, le tribunal a acquis la conviction que le témoignage ci-dessus était clair et sans ambiguïté, et a décidé d'inculper l'accusé.

Attendu que, selon l'article 442 du code pénal, est considéré comme une diffamation le fait d'alléguer un fait ou de l'attribuer à une personne ou à une entité si ce fait porte atteinte à l'honneur ou à la réputation de la personne ou de l'entité en question.

Attendu que l'accusé a allégué un fait qu'il a attribué à la plaignante dans un lieu public, dans le but de nuire à son honneur, les éléments constituant le délit de diffamation sont donc établis.

Attendu que l'acte de diffamation visant la plaignante était dû à son sexe, les circonstances aggravantes sont donc établies.

Attendu que, eu égard à ce qui précède et tenant compte des déclarations du témoin, le tribunal a acquis la conviction que le délit de diffamation est établi contre l'accusé et que ce dernier doit être condamné.

Attendu que le tribunal, tenant compte de la situation sociale de l'accusé, a décidé de lui accorder des circonstances atténuantes.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens en application de l'article 367 du code de procédure pénale, avec contrainte par corps au minimum.

Dans l'action civile accessoire

- ❖ **Dans la forme** : Les demandes civiles ayant été soumises selon les formalités requises par la loi, elles doivent être déclarées recevables à ce titre.
- ❖ **Sur le fond** : Attendu que le tribunal a décidé de condamner l'accusé pour diffamation.

Attendu que, selon l'article 7 du code de procédure pénale, le droit d'intenter une action civile en réparation du préjudice résultant d'un crime, d'un délit ou d'une contravention est accordé à

quiconque a personnellement subi un préjudice physique, matériel ou moral directement causé par ledit crime, délit ou contravention.

Attendu que l'acte commis par l'accusé à l'égard de la partie civile lui a causé un préjudice moral direct représenté par l'humiliation subie en public, le tribunal, usant de son pouvoir discrétionnaire, a donc décidé de l'indemniser dans les limites du montant indiqué dans le prononcé du jugement ci-dessous.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens avec contrainte par corps au minimum.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort:

1- Sur l'action publique :

D'inculper l'accusé et de le condamner à une amende de mille (1000) dirhams et aux dépens avec contrainte par corps au minimum.

2- Sur l'action civile accessoire :

Dans la forme : de déclarer la recevabilité de l'affaire.

Sur le fond : de condamner l'accusé à payer au bénéfice de la partie civile « Y. A. » une indemnité civile totale de mille dirhams (1000), avec paiement des dépens et de fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

Sur ce, le tribunal a rendu son verdict et prononcé son jugement dans la salle d'audience ordinaire à la date indiquée ci-dessus. La composition du tribunal était comme suit :

- M. Yassin Al-Kehl, Président.
- M. Abdul Wahid Karimin, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. : Abdel-Karim Mallouki, Greffier



المملكة المغربية

السلطة القضائية

محكمة الاستئناف بفاس

المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور

ملف جنحوي عادي عدد: 2019/2106/203

حكم عدد: 331

صدر بتاريخ 2019/03/06

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

أصدرت المحكمة الابتدائية لبولمان بميسور بتاريخ 2019/03/06 في
جلستها العلنية المنعقدة للبت في قضايا الجنحي العادي الحكم الآتي نصه:

بين السيد وكيل الملك لدى هذه المحكمة

من جهة

والمسمى: "س ح" مغربي مزداد بتاريخ 1985/12/20 عامل.

المتهم بارتكابه داخل الدائرة القضائية لنفوذ هذه المحكمة، ومنذ زمن لم
يمض عليه أمد التقادم الجنحي جنحة: السكر العلني البين والتحرش الجنسي.

الأفعال المنصوص عليها وعلى عقوبتها في مرسوم 1967/11/14
والفصل 503-1-1 من القانون الجنائي.

من جهة أخرى

الوقائع:

بناء على متابعة النيابة العامة للمتهم أعلاه، المستمدة عناصرها من
محضر الضابطة القضائية عدد 210، المنجز بتاريخ 2019/02/11 من طرف
الدرك الملكي بمركز كيكو والذي يستفاد منه أن المسماة "س ر" تقدمت بشكاية
في مواجهة المتهم أعلاه مفادها أنها تشتغل كمدرسة بإعدادية "ك" وأنه بتاريخ
2019/02/11 تفاجأت بالمشتكى به يقوم بانتظارها على متن دراجته النارية وبدأ
بمضايقتها والتفوه بعبارات " وقفي نهضر معاك أنا بغيت غير نتعرف عليك

باغي نتزوج" وأنه بعد انتهائها من دوامها وعودتها لمنزلها وجدته مرة أخرى أمام منزلها وبدأ يتفوه بالعبارات السالفة الذكر.

ومباشرة بعد ذلك انتقلت الضابطة القضائية لعين المكان حيث عاينت المشتكى به وهو في حالة سكر جد متقدمة لا يقوى على الوقوف ويتلعثم في الكلام.

وعند الاستماع إليه تمهيدياً، صرح بأنه فعلاً قام باعتراض سبيل المشتكية وطلب منها ربط علاقة غرامية معه وأنه تحرش بها جنسيا نظراً لإعجابه بها وأنه تبعها مسافة 700 متر تقريباً إلى أن دخلت للإعدادية التي تشتغل بها وبعد ذلك اتجه لأحد المتاجر بتمحضيت واقتنى قنيتين من الماء الحارق وعاد لدوار ايت حمزة حيث احتساها في الخلاء وعاد بعد ذلك أمام منزل المشتكية وانتظرها أمام منزلها لأجل التحدث معها.

وعند الاستماع إليه من قبل السيد وكيل الملك، أجاب بالاعتراف مؤكداً تصريحاته التمهيدية.

وبناء على إدراج ملف القضية بجلسة 2019/01/30 تخلف المتهم رغم الإشعار، تقرر اعتبار القضية جاهزة، التمس السيد وكيل الملك الإدانة، ليتقرر حجز الملف للتأمل لجلسة 2019/03/06.

وبعد التأمل حسب القانون

حيث تابعت النيابة العامة المتهم من أجل المسطر أعلاه.

بالنسبة للتحرش الجنسي:

وحيث تخلف المتهم رغم التوصل ودون عذر مشروع.

حيث اعترف المتهم تمهيدياً أمام الضابطة القضائية وأمام وكيل الملك بأنه قام بمضايقة المشتكية وتتبعها بعبارات الإعجاب وتحرش بها جنسيا لكونه مغرماً بها.

وحيث إنه بقيام المتهم بمضايقة المشتكية بعبارات جنسية بالفضاء العام وتوجه إرادته نحو ذلك يكون قد أتى العناصر التكوينية للجنة موضوع المتابعة ويتعين إدانته تبعا لذلك.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية في الجرح والمخالفات يوثق بمضمونها إلى أن يثبت ما يخالفها.

وحيث استنادا لاعتراف المتهم بالمنسوب إليه تمهيدا تكون المحكمة قد كونت قناعتها بثبوت ذلك في حقه ويتعين إدانته من أجله.

بالنسبة للسكر العلني:

وحيث اعترف المتهم أمام الضابطة القضائية وأمام السيد وكيل الملك أنه كان في حالة سكر لحظة إلقاء القبض عليه من طرف الضابطة القضائية.

وحيث عاينت الضابطة القضائية حالة السكر بجميع مواصفاتها على المتهم على مستوى الشارع العام.

وحيث يعاقب الفصل 1 من المرسوم المذكور كل شخص وجد في حالة سكر بين في الأزقة أو الطرق أو المقاهي أو الكباريات أو في أماكن أخرى عمومية أو يغشاها العموم.

وحيث إنه بضبط المتهم بالشارع العام وهو في حالة سكر بين يجعل العناصر التكوينية لما نسب إليه قائمة في نازلة الحال.

وحيث إن محاضر الضابطة القضائية في الجرح والمخالفات يوثق بمضمونها إلى أن يثبت ما يخالفها.

وحيث استنادا لاعتراف المتهم بالمنسوب إليه ومحضر المعاينة المنجز من قبل الضابطة القضائية تكون المحكمة قد كونت قناعتها بثبوت ذلك في حقه ويتعين إدانته من أجله.

وحيث ارتأت المحكمة جعل العقوبة الحبسية موقوفة التنفيذ في حق المتهم لعدم سوابقه القضائية.

وحيث يتعين تحميل المتهم صائر الدعوى تطبيقا للمادة 367 من قانون المسطرة الجنائية، مع تحديد مدة الإجمار في حقه في الأدنى.

وتطبيقا لقانون المسطرة الجنائية والفصلين 1 و 5 من المرسوم الملكي المؤرخ في 14 نونبر 1967 والفصول من 55 إلى 58 من القانون الجنائي.

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة علنيا، ابتدائيا وبمثابة حضوري: بمواخذة المتهم من أجل المنسوب إليه والحكم عليه بشهر واحد (01) حبسا موقوف التنفيذ وغرامة مالية نافذة قدرها (3000,00) ثلاثة آلاف درهم مع تحميله الصائر والإجبار في الأدنى.

بهذا صدر الحكم وتلي بقاعة الجلسات الاعتيادية بهذه المحكمة، في اليوم والشهر والسنة أعلاه. وكانت الهيئة تتركب من:

- السيد: ياسين الكيحل
- السيد: عبد الواحد كريمين
- وبمساعدة السيد: عبد الكريم الملوكي
- رئيسا
- ممثل النيابة العامة
- كاتبا الضيف



Royaume du Maroc
Pouvoir judiciaire
Cour d'appel de Fès
Tribunal de première instance de Boulmane à Missouri
Dossier de délit correctionnel No. 2019/2106/203
Jugement No : 331
Émis le 06/03/2019

Au nom de Sa Majesté le Roi et conformément à la loi

Le Tribunal de première instance de Boulmane à Missouri a rendu dans les affaires de délits correctionnels lors de son audience publique en date du 06/03/2019 le jugement suivant :

Le Procureur du Roi près ce tribunal

D'une part,

Et le dénommé :

« S. H. », marocain, né le 20 décembre 1985, ouvrier.

Accusé, dans la circonscription judiciaire de ce tribunal et avant expiration du délai de prescription pénale, d'ivresse publique et de harcèlement sexuel.

Ces actes et leur sanction sont stipulés dans le décret du 14/11/1967 et à l'article 1-1-503 du code pénal.

D'autre part.

Les faits :

Sur la base des poursuites engagées par le Parquet contre l'accusé, dont les éléments sont tirés du procès-verbal de la police judiciaire No. 210, rédigé le 11/02/2019 par la gendarmerie royale du centre Kiko, indiquant que la dénommée « S. R. » a porté plainte contre l'accusé ci-dessus déclarant qu'elle travaillait

comme enseignante au lycée « K » et qu'en date du 11/02/2019, elle a été surprise par le plaignant qui l'attendait sur sa moto. Ce dernier s'est mis à la harceler avec des expressions comme : « Arrête-toi, je veux juste te parler. J'aimerais faire ta connaissance. Je veux t'épouser. » La plaignante a ajouté que lorsqu'elle est rentrée chez elle après son travail, elle a retrouvé l'accusé devant sa maison. Ce dernier s'est mis à répéter ce qu'il avait dit précédemment.

Prévenue, la police judiciaire s'est immédiatement rendue sur les lieux de l'incident, où elle a trouvé l'accusé dans un état d'ébriété avancée, si bien qu'il ne pouvait plus se tenir debout et bégayait.

Durant l'audition préliminaire, l'accusé a déclaré qu'il avait en fait barré le chemin de la plaignante pour lui demander d'avoir une relation avec elle et qu'il l'a harcelée sexuellement car elle lui plaisait, et qu'il l'avait suivie sur une distance d'environ 700 mètres jusqu'à ce qu'elle entre au lycée dans lequel elle travaille, puis il est allé dans une boutique à Tamehdit où il a acheté deux bouteilles d'eau-de-vie avant de retourner au hameau d'Ait Hamza où il les a consommées en plein air. Il est ensuite retourné devant la maison de la plaignante où il l'a attendue pour lui parler.

Interrogé par le Procureur du Roi, il a tout avoué, confirmant ainsi ses déclarations préliminaires.

Après insertion du dossier de l'affaire lors de l'audience du 30/01/2019, bien que cité à comparaître, l'accusé ne s'est pas présenté devant le tribunal, et il a été décidé de considérer l'affaire prête à être jugée. Le Procureur du Roi a requis la condamnation, et il a été décidé de délibérer sur l'affaire pour l'audience du 06/03/2019.

Et après délibération conformément à la loi :

Attendu que le Ministère Public a engagé des poursuites contre l'accusé pour les faits susmentionnés.

1- Concernant le harcèlement sexuel :

Attendu que l'accusé ne s'est pas présenté à l'audience malgré sa notification et sans excuse légitime.

Attendu que l'accusé a avoué durant l'audition préliminaire à la police judiciaire et devant le Procureur du Roi qu'il harcelait la plaignante et la suivait en lui exprimant son admiration et en la harcelant sexuellement.

Attendu qu'en harcelant la plaignante par des expressions sexuelles dans l'espace public et en affichant sa volonté dans ce sens, tous les éléments constituant l'infraction faisant l'objet des poursuites sont établis et il y a lieu de le condamner en conséquence.

Attendu que les procès-verbaux de la police judiciaire concernant les délits et les contraventions font foi jusqu'à preuve du contraire.

Attendu que, sur la base de l'aveu préliminaire du défendeur, le tribunal a établi sa conviction que les faits sont établis et qu'il convient de l'inculper.

2- Concernant l'ivresse publique :

Attendu que l'accusé a admis devant la police judiciaire et devant le Procureur du Roi qu'il était ivre au moment de son arrestation par la police judiciaire.

Attendu que la police judiciaire a constaté l'état d'ivresse de l'accusé, avec tous ses constituants, sur la voie publique.

Attendu que l'article 1 du décret précité punit toute personne retrouvée ivre dans les rues, routes, cafés, cabarets ou autres lieux publics ou ouverts au public.

Attendu que l'accusé a été appréhendé sur la voie publique alors qu'il était manifestement ivre, et que les éléments constituant le délit sont par conséquent établis.

Attendu que les procès-verbaux de la police judiciaire concernant les délits et les contraventions font foi jusqu'à preuve du contraire.

Attendu que, sur la base des aveux de l'accusé et du procès-verbal de la police judiciaire, le tribunal a acquis la conviction que les faits attribués à l'accusé sont établis et qu'il doit par conséquent être condamné.

Attendu que le tribunal a décidé de suspendre l'exécution de la peine d'emprisonnement contre l'accusé en raison de l'absence d'antécédents judiciaires.

Attendu que l'accusé doit être condamné aux dépens en application de l'article 367 du code de procédure pénale, avec la période minimale de contrainte par corps.

Et en application du code de procédure pénale et des articles 1 et 5 de l'arrêté royal du 14 novembre 1967 et des articles 55 à 58 du code pénal.

Pour ces motifs :

Le tribunal a décidé publiquement, contradictoirement et en premier ressort :

De condamner l'accusé à un mois (01) de prison avec sursis et à une amende de (3000,00) trois mille dirhams, avec paiement des dépens et de fixer la durée de la contrainte par corps au minimum.

Sur ce, le tribunal a rendu son verdict et prononcé son jugement dans la salle d'audience ordinaire à la date indiquée ci-dessus.

La composition du tribunal était comme suit :

- M. Yassin Al-Kehl, Président.
- M. Abdul Wahid Karimin, représentant le Ministère Public
- Assistés par M. Abdul Karim Al-Malawky, Greffier

تم إعداد وطبع هذه الكتيب في إطار شراكة الجوار لمجلس أوروبا مع المغرب 2018-2021، بدعم من البرنامج المشترك - الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب البحر الأبيض المتوسط - (برنامج الجنوب 4)، بتمويل من الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا وتنفيذ من طرف هذا الأخير. إن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس بأي حال من الأحوال الرأي الرسمي لأي من الطرفين.»

Ce recueil a été préparé et imprimé dans le cadre du Partenariat de voisinage du Conseil de l'Europe avec le Maroc 2018-2021, avec le soutien du programme conjoint « Soutien régional à la consolidation des droits de l'homme, de l'Etat de droit et de la démocratie dans le sud de la Méditerranée » (Programme Sud IV), financé par l'Union européenne et le Conseil de l'Europe et mis en œuvre par ce dernier. Les opinions exprimées dans ce document ne peuvent en aucun cas être considérées comme reflétant l'opinion officielle de l'une ou l'autre des parties

